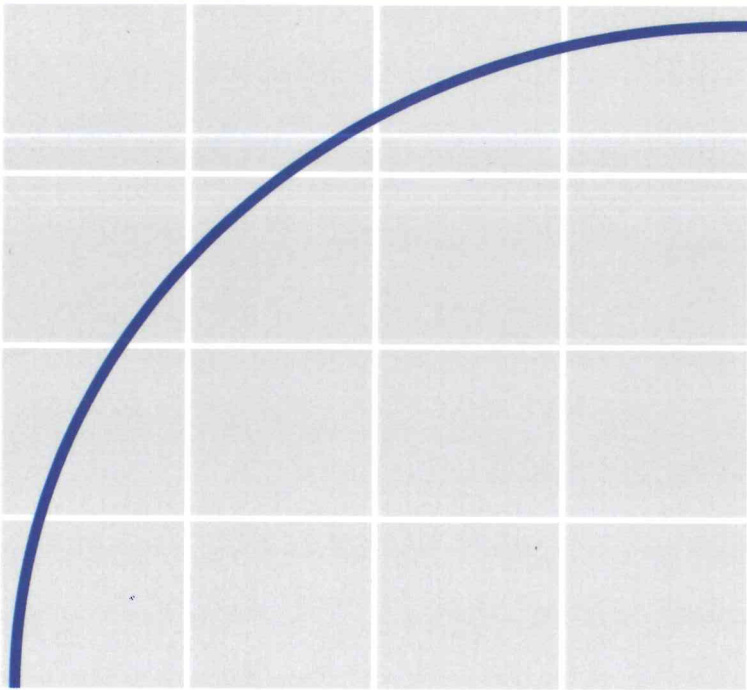


# المراقب الاقتصادي والاجتماعي

العدد السنوي 2012



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)  
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني  
سلطة النقد الفلسطينية

تم إنجاز العدد بمساهمات من كوادر وموظفي:

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (المنسق العام: حنين غزاونة)  
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (المنسق: أمينة خصيب)  
سلطة النقد الفلسطينية (المنسق: شاكر صرصور)

المحرر: القسم I: د. سمير عبدالله  
القسم II: د. نعمان كنفاني

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

#### حقوق الطبع

© 2013 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)  
ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله  
تلفون: +972-2-2987053/4  
فاكس: +972-2-2987055  
بريد إلكتروني: [info@mas.ps](mailto:info@mas.ps)  
الصفحة الإلكترونية: [www.mas.ps](http://www.mas.ps)

© 2013 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني  
ص.ب. 1647، رام الله  
تلفون: +972-2-2982700  
فاكس: +972-2-2982710  
بريد إلكتروني: [diwan@pcbs.gov.ps](mailto:diwan@pcbs.gov.ps)  
الصفحة الإلكترونية: [www.pcbs.gov.ps](http://www.pcbs.gov.ps)

© 2013 سلطة النقد الفلسطينية  
ص.ب. 452، رام الله  
هاتف: +972-2-2409920  
فاكس: +972-2-2409922  
بريد إلكتروني: [info@pma.ps](mailto:info@pma.ps)  
الصفحة الإلكترونية: [www.pma.ps](http://www.pma.ps)

#### للحصول على نسخ

الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أعلاه.

تم إعداد هذا التقرير بدعم مشكور من كل من:



صندوق الاستثمار الفلسطيني  
PALESTINE INVESTMENT FUND



الصندوق العربي للانتماء الاقتصادي والاجتماعي

## تقديم

هذا عدد خاص من المراقب الاقتصادي والاجتماعي الذي يصدر بالتعاون بين المؤسسات الثلاث، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). العدد الحالي هو العدد السنوي، أي العدد الذي يغطي احصاءات الربع الرابع 2012 بالإضافة إلى تغطية أرقام كامل العام 2012. اصدار هذا العدد بهذه الحلة هو تقليد جديد لتلبية رغبات القراء الذين طلبوا تضمين تقرير الربع الأخير من العام مراجعة لأداء الاقتصاد خلال العام بالمقارنة مع العام السابق.

يتكون **المراقب الاقتصادي والاجتماعي** الحالي من جزئين. يقدم **الجزء الأول** عرضاً مختصراً لأهم التطورات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد العالمي خلال العام 2012. كما يتطرق إلى تحليل الأداء الاقتصادي في المراكز العالمية الرئيسية: الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، اليابان بالإضافة إلى دول الـ "بريكس". ويعالج هذا القسم أيضاً التطورات الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وفي اسرائيل. ويتناول أخيراً المناخ السياسي في الأراضي الفلسطينية.

أما **الجزء الثاني** من المراقب فإنه مخصص لعرض وتحليل أبرز المتغيرات الاقتصادية التي طرأت على اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الربع الرابع 2012 وخلال العام كاملاً. ويعالج تطور الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة (المالية العامة) وسوق العمل ومؤشرات النشاط الاقتصادي والأسعار والقوة الشرائية خلال الربع الرابع من العام. كذلك هناك تحليل لأرقام التجارة الخارجية (الميزان التجاري وميزان المدفوعات). هذا إلى جانب الأقسام التقليدية في **المراقب**، مثل بيانات القطاع المصرفي، وبورصة فلسطين.

يحتوي هذا الجزء من **المراقب** أيضاً على 11 صندوقاً تحليلياً تعالج عدداً من القضايا الاقتصادية التي أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على المناخ والسياسة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية. يناقش أحد هذه الصناديق قضية "كوتا الاستيراد" في الأراضي الفلسطينية (أي المستوردات التي تدخل الأراضي الفلسطينية دون جمارك) ويحلل الأطراف المستفيدة منها. ويتناول أحد الصناديق أثر قانون الحد الأدنى للأجور على فاتورة الأجور، وكيف تنتزع الزيادة في قانون الاجور على القطاعات المختلفة. صندوق آخر يتناول موازنة الحكومة المقالة في قطاع غزة للعام 2013. وهناك صندوق يحلل تقريراً للبنك الدولي يبين سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في مجموعة من الدول بما فيها الأراضي الفلسطينية. وهناك صندوق يبين سياسات شركة المياه الاسرائيلية "ميكوروت" في تسعير المياه التي يشتريها الجانب الفلسطيني. أيضاً هناك صندوق يناقش قدرة المصارف الفلسطينية على مواجهة مجموعة من الأحداث والوقائع السياسية والاقتصادية التي يمكن أن تطرأ. كذلك هناك صندوق يلقي الضوء على طرق التصدير الأفضل المتاحة أمام الفلسطينيين في الضفة الغربية، عبر جسر الملك حسين أو عبر الخط الأخضر. وأخيراً هناك صندوقاً عن إجمالي المساعدات الأمريكية لاسرائيل منذ العام 1948.

نأمل أن يعزز هذا العدد مكانة **المراقب الاقتصادي والاجتماعي** كمرجع موثوق ورزين لتغطية التحولات التي تطرأ على الاقتصاد الفلسطيني، ولتوسيع قاعدة المعرفة الاقتصادية وإثارة النقاش المستنير والموثق حول قيود وفرص النمو في الأراضي الفلسطينية.

جهد الوزير  
محافظ سلطة النقد الفلسطينية

علا عوض  
رئيس الجهاز المركزي  
للإحصاء الفلسطيني

سمير عبد الله  
مدير عام معهد أبحاث السياسات  
الاقتصادية الفلسطيني



## المحتويات

|    |  |
|----|--|
| 1  | I- لمحة عن اداء الاقتصاد العالمي واقتصاد المنطقة واقتصادات كل من اسرائيل وفلسطين |
| 3  | 1- اداء الاقتصادي العالمي لعام 2012  |
| 3  | 1-1 اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية  |
| 4  | 2-1 أزمة منطقة اليورو  |
| 5  | 3-1 اقتصاد اليابان   |
| 5  | 4-1 اقتصادات دول البريكس   |
| 6  | 5-1 اقتصاد منطقة الشرق الأوسط  |
| 7  | 6-1 الاقتصاد الإسرائيلي  |
| 8  | 2- الاقتصاد الفلسطيني - السياق السياسي   |
| 9  | 1-2 خنق الاحتلال الإسرائيلي النمو الفلسطيني                                      |
| 9  | 2-2 الغموض السياسي يلقي بظلاله على الاقتصاد الفلسطيني                            |
| 10 | 3-2 الانخفاض في المساعدات الخارجية أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي                 |
| 10 | 4-2 المصالحة ما زالت تراوح في مكانها !   |
| 11 | II- المراقب الاقتصادي والاجتماعي التحليل الربعي والسنوي 2012                     |
| 13 | 1- الناتج المحلي الإجمالي  |
| 13 | 1-1 النمو الإجمالي وفي حصة الفرد   |
| 13 | 2-1 بنية الناتج المحلي الإجمالي  |
| 15 | 3-1 الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي   |
| 16 | صندوق 1: البنك الدولي: الآثار طويلة الأمد للقيود الاسرائيلية                     |
| 18 | 2- سوق العمل   |
| 18 | 1-2 القوى العاملة ونسبة المشاركة   |
| 21 | 2-2 البطالة  |
| 23 | 3-2 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد                                     |
| 24 | 4-2 الأجر وساعات العمل   |
| 25 | 5-2 اعلانات الوظائف الشاغرة  |
| 27 | صندوق 2: قرار الحد الأدنى للأجور: كم تبلغ تكاليفه ومن سوف يدفعها؟                |
| 29 | صندوق 3: البنك الدولي: "العمل المايكرو" يمكن أن يخلق 55 ألف فرصة عمل!            |
| 30 | 3- المالية العامة  |
| 30 | 1-3 الربع الرابع 2012  |

- 31 1-1-3 الإيرادات والمنح
- 32 2-1-3 النفقات العامة
- 33 3-1-3 الفائض/العجز المالي
- 34 4-1-3 صافي تراكم المتأخرات
- 34 5-1-3 إيرادات المقاصة
- 35 2-3 الموازنة السنوية بين الخطة والتنفيذ
- 35 1-2-3 مشروع الموازنة 2012
- 37 2-2-3 تحليل بنود الإيرادات والمنح الفعلية في العام 2012
- 37 3-2-3 تحليل بنود النفقات العامة الفعلية خلال العام 2012
- 38 4-2-3 العجز المالي
- 38 5-2-3 الدين العام
- 39 6-2-3 أزمة تسديد الرواتب والحباية المحلية
- 40 3-3 الموازنة السنوية للسلطة الوطنية 2013
- 42 صندوق 4: موازنة حكومة غزة
- 42 صندوق 5: مشاكل التعليم المهني في فلسطين وضرورة تغيير النظرة المجتمعية
- 44 -4 القطاع المصرفي
- 44 1-4 التطورات الرئيسية في الميزانية المجمع للمصارف
- 45 1-1-4 جانب الأصول (الموجودات)
- 48 2-1-4 جانب المطلوبات
- 49 3-1-4 أرباح المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية
- 50 2-4 مؤشرات أداء الجهاز المصرفي
- 50 3-4 حركة المقاصة
- 51 4-4 الصرافون
- 52 5-4 بورصة فلسطين
- 52 1-5-4 المؤشرات المالية
- 53 2-5-4 القيمة السوقية والأسهم المتداولة
- 54 3-5-4 مؤشر القدس
- 54 صندوق 6: اختبارات التحمل في القطاع المصرفي الفلسطيني: هل المصارف في خطر؟
- 57 -5 مؤشرات الاستثمار
- 57 1-5 تسجيل الشركات
- 58 2-5 رخص الأبنية في الأراضي الفلسطينية
- 59 3-5 استيراد الإسمنت
- 60 4-5 تسجيل السيارات
- 60 5-5 النشاط الفندقية
- 61 صندوق 7: "ميكوروت" تطالب سلطة المياه الفلسطينية بنصف مليار شيكل

- 63 6- الأسعار والقوة الشرائية
- 63 1-6 أسعار المستهلك
- 64 2-6 أسعار المنتج والجملة
- 65 3-6 أسعار تكاليف البناء والطرق
- 65 4-6 الأسعار والقوة الشرائية
- 66 صندوق 8: فلسطين في أواخر قوائم "سهولة ممارسة أنشطة الأعمال"
- 68 7- التجارة الخارجية
- 68 1-7 الميزان التجاري
- 68 2-7 ميزان المدفوعات
- 70 صندوق 9: من هو المستفيد من كوتا الاستيراد بدون جمارك؟
- 73 صندوق 10: طريق التصدير الأفضل: عبر الخط الأخضر أم جسر الملك حسين؟
- 75 8- البيئة التشريعية والقانونية
- 76 صندوق 11: الهبات الأمريكية الرسمية الى اسرائيل منذ تأسيسها: 115 مليا دولار و 60 % ذهبت للجيش
- 77 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة\* للأعوام 2000 - 2012





## الملخص التنفيذي

إسرائيل والمستوطنات. وارتفع معدل البطالة في فلسطين إلى 23% خلال عام 2012 مقارنة مع 20.9% في عام 2011. من جهة أخرى، ارتفع متوسط أجور العاملين في قطاع غزة بحوالي 4.4% ليصل معدل الأجر اليومي في القطاع إلى 64.3 شيكل في عام 2012 مقارنة مع معدل أجر قدره 61.5 شيكل خلال عام 2011.

**المالية العامة:** شهدت إجمالي الإيرادات المحلية الصافية ارتفاعاً بمقدار 3% خلال العام 2012 مقارنةً بالعام 2011. أما النفقات العامة فقد بقيت ثابتة خلال نفس الفترة (على الأساس النقدي). وقد ارتفع العجز في الموازنة الجارية قبل المساعدات بنحو 3% (إلى 807 مليون دولار) في العام 2012. أما العجز الكلي (الجاري والتطويري) بعد المساعدات الأجنبية فقد بلغ 86 مليون دولار في العام 2012 مقابل عجز بمقدار 103 مليون في العام 2011.

**القطاع المصرفي:** بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة في نهاية الربع الأخير من العام الماضي نحو 4.1 مليار دولار. ويعزى ذلك إلى ارتفاع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للسلطة الفلسطينية بنحو 301.2 مليون دولار. استحوذت حصة قطاع تمويل السلع الاستهلاكية على الحصة الأكبر من التسهيلات الائتمانية بنسبة 28%، تلاه قطاع العقارات والإنشاءات بنسبة 21%. من جهة أخرى، بلغ صافي دخل المصارف التراكمي خلال العام 2012 حوالي 123.5 مليون دولار، مقارنة بنحو 127.3 مليون دولار في العام 2011. وطراً نمواً بنسبة 6% على عدد الشيكات المقدمة للتقاص خلال العام 2012 مقارنة مع العام 2011. في حين تراجعت قيمتها بحوالي 11% خلال نفس الفترة.

**بورصة فلسطين:** بلغت أعداد الأسهم المتداولة في العام 2012 في بورصة فلسطين نحو 147 مليون سهم، مسجلة انخفاضاً بنسبة 20% مقارنة مع العام 2011. وبلغت قيمة الأسهم المتداولة في العام 2012 نحو 273 مليون دولار، بانخفاض مقداره 25% عن العام 2011. وأغلق مؤشر القدس في نهاية الربع الرابع من العام الماضي عند

يتكون هذا العدد من المراقب الاقتصادي والاجتماعي من قسمين رئيسيين. يتناول القسم الأول التطورات الاقتصادية الدولية والاقليمية والمحلية خلال العام 2012. ويقدم القسم الثاني المراجعة التقليدية للمراقب خلال الربع الرابع 2012 إلى جانب عرض ومراجعة للمتغيرات الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية خلال كامل العام 2012.

### القسم الأول:

**الأحداث السياسية والاقتصادية الدولية 2012:** يراجع هذا القسم ويحلل مجمل التطورات الاقتصادية التي شهدتها العالم خلال العام 2012. وقد تم تقسيم التحليل إلى سبعة أجزاء رئيسية هي؛ أولاً: اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، ثانياً: أزمة منطقة اليورو، ثالثاً: اقتصاد اليابان، رابعاً: اقتصادات دول البريكس، خامساً: اقتصاد منطقة الشرق الأوسط، سادساً: الاقتصاد الإسرائيلي، وأخيراً: السياق السياسي للاقتصاد الفلسطيني.

**القسم الثاني:** يراجع هذا القسم التطورات الربعية والسنوية ويتطرق إلى:

**الناتج المحلي الإجمالي:** بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي نحو 6,797.3 مليون دولار خلال العام 2012 (أسعار 2004)، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 5.9% مقارنة مع العام 2011. من جهة أخرى، شهدت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً بمقدار 2.7% خلال العام 2012 مقارنة مع العام 2011. أما من ناحية الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، فبلغت قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي خلال العام 2012 نحو 8,724.1 مليون دولار (أسعار 2004). هذا يعني أن الإنفاق الاستهلاكي النهائي في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2012 يزيد على الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 28.3%.

**سوق العمل:** ارتفع عدد العاملين في الضفة والقطاع من 838 ألف في عام 2011 إلى 858 ألف عام 2012. توزع العاملون حسب مكان العمل في عام 2012 على 60.4% في الضفة الغربية و29.9% في قطاع غزة، و9.7% في

477.59 نقطة، متقدماً بمقدار 0.66 نقطة فقط (0.1%) عن إغلاق الربع الرابع من العام 2011.

**تسجيل الشركات:** بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال العام 2012 نحو 1,070 شركة، وهذا أقل بمقدار 316 شركة مقارنة مع العام 2011. وبلغت قيمة إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في العام 2012 حوالي 636 مليون دينار أردني.

**رخص الأبنية واستيراد الاسمنت:** ارتفع عدد رخص البناء في الاراضي الفلسطينية بمقدار 6.9% خلال عام 2012 مقارنة بالعام 2011. كما ارتفع عدد الوحدات السكنية المرخصة (الجديدة والقائمة منها) بشكل كبير خلال العام 2012 ليصل إلى 15,436 وحدة سكنية مقارنة مع 14,183 وحدة سكنية في عام 2011. من جهة أخرى، انخفضت كمية الاسمنت المستورد إلى غزة إلى 9.4 ألف طن خلال الربع الرابع 2012 مقارنة مع 13.1 ألف طن خلال الربع المناظر من العام 2011. وفي الضفة الغربية ارتفعت كمية الاسمنت المستورد الى 328.3 الف طن خلال الربع الرابع 2012 مقارنة مع 292.4 ألف طن خلال الربع المناظر من العام 2011.

**تسجيل السيارات:** بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سجلت في الضفة الغربية خلال العام 2011 نحو 14 ألف سيارة. توزعت بين 46% سيارات مستعملة مستوردة من الخارج، و19% سيارات مستعملة مستوردة من اسرائيل، و35% سيارات جديدة مستوردة من الخارج. وبالمقارنة مع العام 2011، يلاحظ انخفاض كبير في عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سجلت في الضفة الغربية بمقدار 34%.

**النشاط الفندقية:** بلغ عدد الفنادق العاملة في الضفة الغربية 98 فندقاً في العام 2012 مقارنة مع 91 فندقاً في العام 2011. وقد ارتفع عدد العاملين في الفنادق بمقدار 17% خلال نفس الفترة. كما ارتفع عدد النزلاء بمقدار 13.4% بين العاملين. في حين، انخفض متوسط مدة الإقامة في الفنادق إلى 2.3 ليلة كل نزيل مقارنة مع 2.5 ليلة لكل نزيل في العام 2011.

**الأسعار والقوة الشرائية:** سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعاً خلال الربع الرابع من العام 2012 بنسبة 0.46% مقارنة بالربع الثالث من نفس العام. وبالمقابل شهد هذا الربع تراجعاً في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنسبة 3.4% (إلى 3.85 شيكل لكل دولار) مما أدى إلى تراجع القوة الشرائية بنحو 3.9% مقاساً بالدولار مقارنة بالربع السابق. أما بالنسبة للزيادة السنوية في فهرس اسعار المستهلك فلقد بلغت 2.78%.

**التجارة الخارجية:** بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية المرصودة خلال العام 2012 حوالي 4.2 مليار دولار. أما الصادرات السلعية المرصودة خلال نفس الفترة فقد بلغت حوالي 739 مليون دولار. وهذا يعني أن عجز الميزان التجاري السلعي وصل إلى 4.5 مليار دولار خلال العام 2012.

**ميزان المدفوعات:** بلغ عجز الحساب الجاري نحو 2.8 مليار دولار خلال العام 2012 (بناءً على تقديرات ربعية). ويمثل هذا زيادة بنسبة 28.4% بالمقارنة مع العجز في العام 2011. جرى تمويل عجز ميزان الحساب الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفر مبلغ 2.8 مليار دولار (زيادة بمقدار 31.4% مقارنة مع العام 2011). ويمثل الفرق بين عجز الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي (17.2 مليون دولار) ما يسمى "حساب السهو والخطأ" والذي انخفض بنسبة 53.4% بين العاملين.

**البيئة التشريعية والقانونية:** بلغ عدد القوانين الصادرة بقرار من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، والمتوفرة على الموقع الالكتروني لمنظومة القضاء والتشريع في فلسطين (المقتفي)، خلال العام الماضي 12 قراراً لها قوة القانون مقارنة مع 15 قراراً بقانون أصدرها الرئيس خلال العام 2011. يستعرض هذا القسم بشكل موجز القوانين بقرار ذات الأبعاد الاقتصادية-التجارية.

**مواضيع الصناديق في هذا العدد:** يحتوي هذا العدد من المراقب 11 صندوقاً يناقش كل منها موضوعاً محدداً على النحو التالي:

تهدف إلى تقييم إمكانية وفرص تطبيق "العمل المايكرو" (Microwork) ومساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، وقدرته على خلق فرص عمل للنساء والشباب بشكل خاص في قطاع تكنولوجيا المعلومات. ويورد الصندوق تعريف العمل المايكرو ويناقش الإيجابيات وبعض العوامل المساعدة على تأسيس هذا النوع من الأعمال، كما ينطرق إلى بعض السلبيات ونقاط الضعف التي تكتنف العمل المايكرو في الأراضي الفلسطينية. أحد أهم المحاور التي تركز عليها الدراسة هي إمكانية انجاز "العمل المايكرو" دون الحاجة إلى التنقل. وهذا بحد ذاته أمر إيجابي يتوافق مع توفير كبير في المواصلات والوقت ويفتح المجال أيضاً أمام عمل النساء من المنازل.

**موازنة حكومة غزة:** أظهرت موازنة الحكومة المقالة في قطاع غزة، التي تم إقرارها في 31 كانون أول 2012، أن إجمالي الإنفاق يزيد بمقدار 3.2% عن الإنفاق في موازنة العام السابق. كما أن فاتورة الأجور هذه تزيد بمقدار 10% عن قيمتها في موازنة العام الماضي. في حين تتوقع أن تتم الجباية المحلية خلال العام 2013 بمقدار 40% عن الجباية المقدرة في موازنة العام الماضي. وبالرغم من هذه الزيادة العالية، إلا أن هذا يترك عجزاً في الموازنة يبلغ نحو 73% من إجمالي الإنفاق. وتتوقع الموازنة أن تتم تغطية العجز من المنح والمساعدات الخارجية.

**مشاكل التعليم المهني في فلسطين وضرورة تغيير النظرة المجتمعية:** يناقش هذا الصندوق دراسة تناولت معيقات قطاع التعليم المهني في فلسطين. وتقوم الدراسة على تحليل آراء أربع مجموعات مرتبطة بشكل وثيق بالتعليم المهني. وهذه المجموعات هي: طلبة التعليم المهني وأهاليهم، المعلمين في مدارس التعليم المهني، خريجو معاهد التعليم المهني، وأخيراً، أرباب العمل الذين يشغلون خريجي المدارس المهنية. يورد الصندوق عدداً من التوصيات التي توصل اليها البحث إليها بناء على وجهات النظر التي جاءت في الاستمارات وأجوبة الأطراف ذات العلاقة.

**اختبارات التحمل في القطاع المصرفي الفلسطيني: هل المصارف في خطر؟** يعرف اختبار التحمل بأنه امتحان

**البنك الدولي: الآثار طويلة الأمد للقيود الإسرائيلية:** يناقش التقرير أهم الآثار السلبية للقيود الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني التي تحد من قدرته على التطور وعلى المنافسة في الأسواق العالمية على المدى الطويل حتى بعد زوال الاحتلال الإسرائيلي. يراجع التقرير قطاع الصناعات التحويلية منذ عام 1994 وانخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 19% في عام 1994 إلى 10% في 2011. ويرجع التقرير ذلك بشكل أساسي إلى القيود الإسرائيلية المفروضة على الصادرات والواردات للصناعات التحويلية (كالقيود المفروضة على واردات التكنولوجيا المختلفة والمعدات والمواد الخام). وأيضاً إلى القيود الإسرائيلية المفروضة على الواردات الزراعية (مثل الأسمدة) وعلى قيود الوصول إلى المياه والبنية التحتية للري. وهذا أدى إلى تدهور قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التصدير وارتفاع معدلات البطالة، بالإضافة إلى تدهور البيئة التحتية.

**قرار الحد الأدنى للأجور: كم تبلغ تكاليفه ومن سوف يدفعها؟** قام مجلس الوزراء في تشرين الأول من العام الماضي بإصدار قرار سياسة الحد الأدنى للأجور في الأراضي الفلسطينية، بناء على التوصية التي رفعتها "اللجنة الوطنية للأجور" وتطبيقاً لإحدى مواد قانون العمل الفلسطيني. ويحدد القرار الحد الأدنى لأجر الشهري بمقدار 1,450 شيكل. يسعى هذا الصندوق إلى وضع تقدير تقريبي لمقدار زيادة فاتورة الأجور عند تطبيق هذا القرار. من أهم ما توصل إليه، إن تطبيق قرار الحد الأدنى للأجور سيؤدي إلى ارتفاع فاتورة الرواتب بنحو 66 مليون شيكل شهرياً. كما سيتحمل القطاع الخاص نحو 88% من الزيادة الكلية في فاتورة الاجور (58 مليون شيكل). ونظراً لأن متوسط أجر العاملين بأجر شهري أقل من 1,450 شيكل يبلغ في قطاع الخدمات 963 شيكل، وفي قطاع التجارة والمطاعم والفنادق 879 شيكل، فإن تطبيق الحد الأدنى للأجور يعني إن هذين القطاعين سيتحملان نحو 56% من الزيادة الكلية في فاتورة الرواتب.

**البنك الدولي: "العمل المايكرو" يمكن أن يخلق 55 ألف فرصة عمل!** يناقش هذا الصندوق دراسة البنك الدولي بعنوان: "العمل المايكرو في الأراضي الفلسطينية" التي

سلوك الشركة الاسرائيلية. وتجدر الاشارة إلى أن المفاوضات بين الشركة الاسرائيلية وسلطة المياه الفلسطينية حول الأسعار ما تزال مستمرة.

**فلسطين في أواخر قوائم سهولة ممارسة أنشطة الأعمال:** يناقش الصندوق تقرير البنك الدولي السنوي "ممارسة أنشطة الأعمال" لعام 2012. يحلل التقرير 10 مؤشرات لقياس الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في 185 دولة. يوضّح التقرير أن البلدان التي احتلت أعلى المراكز هي الدول التي تستخدم إجراءات لتنظيم الأعمال تسمى "القواعد الذكية". ويبين التقرير أن الضفة الغربية وقطاع غزة حلت في المرتبة 135 بين 185 دولة في العالم على المؤشر الكلي لسهولة ممارسة الأعمال، وفي المرتبة رقم 13 بين 19 دولة عربية. وعند تحليل كل مؤشر على حدى نجد أن ترتيب الضفة الغربية وقطاع غزة يتفاوت من مؤشر إلى آخر. ويتضح من التقرير تدني تصنيف فلسطين على المستوى العالمي في غالبية المؤشرات وذلك يعود إلى أسباب ذاتية وإلى عوامل خارجية موضوعية مثل الاحتلال وسياساته.

من هو المستفيد من كوتا الاستيراد بدون جمارك؟ قامت السلطة الفلسطينية بتوقيع عدد كبير من الاتفاقيات التجارية الدولية، بما فيها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ودول "الأفتا"، واتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ولكن الاستفادة الفعلية الفلسطينية من هذه الاتفاقيات التجارية ظل محصوراً بمدى تلاؤمها مع اتفاقات إسرائيل التجارية مع الدول ذاتها، أو تعهدات إسرائيل الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية. وتقوم إسرائيل بإعطاء الفلسطينيين نسبة 20% من "كوتا الاستيراد" التي تتعهد بها في اتفاقاتها التجارية الدولية. و"كوتا الاستيراد" هي الكميات من السلع المختلفة التي تتعهد إسرائيل بإدخالها إلى أسواقها دون أن تفرض جمارك عليها. ويجسد منح إسرائيل 20% من هذه الكوتا إلى السلطة وقبول السلطة بهذا الإقرار بأن الأراضي الفلسطينية ليست منطقة جمركية منفصلة بل جزءاً من الغلاف الجمركي الإسرائيلي. يناقش الصندوق الطريقة التي يتم استغلال "كوتا الاستيراد" بها كما يحلل من هو المستفيد فعلياً من هذه الكوتا. يتوصل الصندوق إلى أن المستفيد من الكوتا هو المستورد، الذي يحصل على ربح إضافي وتمكنه

لقياس قدرة المؤسسات المصرفية على تحمل ومواجهة أحداث طارئة يمكن أن تؤثر بشكل سلبي على محافظها الاستثمارية ومراكزها المالية. صمم البنك الفدرالي الأمريكي اختبارات التحمل، وقام بإجراء هذه الاختبارات بعد الأزمة المالية في عام 2007. وتم تنفيذ هذه الاختبارات بدقة وصرامة وعلى درجة عالية من الشفافية، مما ساعد على زيادة ثقة المستثمرين وساهم في انتعاش الاقتصاد الأمريكي بعد الأزمة المالية. أما في الأراضي الفلسطينية. فقد بدأت سلطة النقد بإجراء اختبارات التحمل بشكل ربعي بدءاً من شهر آذار 2011. وصُممت الاختبارات الفلسطينية بشكل يدل على قدرة المصارف على مواجهة مجموعة من الأحداث والوقائع السياسية والاقتصادية التي يمكن أن تطرأ. وجدت هذه الاختبارات أن النظام المصرفي الفلسطيني قادر على مقاومة مجموعة واسعة من الصدمات بفضل وجود نسبة لا بأس بها من رأس المال الأساسي. إلا أن هناك فروق كبيرة في الأداء الفردي بين المصارف. فالمصارف الصغيرة تفوقت بشكل واضح على نظيراتها الكبيرة في هذه الاختبارات، حيث أنها تملك مخزوناً كافياً لضمان سلامتها المالية.

"ميكوروت" تطالب سلطة المياه الفلسطينية بنصف مليار شيكل: بناء على اتفاقية اوسلو اتفق الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي على أن شراء أي كمية من المياه بين الطرفين يجب أن يتم على سعر يعادل "التكلفة الحقيقية" للماء إضافة إلى تكلفة النقل. وقّع الطرفان في العام 1998 "بروتوكول تسعير للماء" يحدد السعر الذي سيدفعه الطرف الفلسطيني للمياه التي يتم شرائها من إسرائيل كسعر أساس 1.66 شيكل لكل متر مكعب، على أن يتم تعديل السعر من فترة إلى أخرى تبعاً لتطور عدد من المتغيرات. ولكن بدأت الشركة الإسرائيلية منذ العام 2008 بالمطالبة بتغيير سعر الأساس وبيع كميات المياه الإضافية على سعر 3.5 شيكل لكل متر مكعب إلى بيت لحم والخليل و3.44 لكل متر مكعب إلى قطاع غزة. ولم تكف الشركة بذلك بل طالبت أيضاً بتطبيق الأسعار الجديدة بأثر رجعي على جميع الكميات التي تم شرائها خلال الفترة بين 2004-2012، وهو مبلغ يصل إلى نصف مليار شيكل تقريباً. قام معهد ماس بإعداد دراسة حول التكلفة الحقيقية للمياه، ووجد أنها في حدود 2 شيكل للمتر المكعب، الذي يؤكد على تعسفية

الوجهة. فإذا تم تصدير حجارة البناء إلى إيطاليا فإن التصدير عبر الخط الأخضر هو الأرخص. أما إذا تم تصديرها إلى الصين فإن التصدير عبر جسر الملك حسين هو الأرخص.

**الهيئات الأمريكية الرسمية إلى إسرائيل منذ تأسيسها: 115**  
مليار دولار و61% ذهب للجيش. أصدر مركز الأبحاث التابع للكونغرس الأمريكي في آذار من العام الماضي تقريراً بعنوان "المساعدات الأمريكية لإسرائيل". يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن المساعدات الخارجية لإسرائيل والتغيرات التي طرأت عليها خلال 60 عام السابقة. كشف التقرير أن إسرائيل هي أكبر متلقٍ للمساعدات الثنائية من الولايات المتحدة الأمريكية. إذ بلغت قيمة هذه المساعدات، منذ العام 1949 حتى العام الحالي 115 مليار دولار. ذهب الجزء الأكبر منها (61%) على شكل مساعدات عسكرية. وقد شكّلت المساعدات الأمريكية بالمتوسط نسبة 4% من الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل سنوياً.

من البيع بهامش أفضل لتجار المرفق. أما المستهلك النهائي لا يكاد يلمس فرق في السعر بين الكميات المستوردة من خلال الكوتا والكميات الأخرى المستوردة من خارجها. الاستثناء الوحيد ربما هو في حالات وجود التعرفة "المانعة" على سبيل المثال الحليب المجفف، الذي لا يستورد فعلياً إلا من خلال الكوتا.

**طريق التصدير الأفضل: عبر الخط الأخضر أم جسر الملك حسين؟** يتناول هذا الصندوق ملخص لتقرير يهدف إلى مقارنة بين طرق الترانزيت المختلفة المتاحة أمام الفلسطينيين في الضفة الغربية. يبين التقرير أن الطريق الأفضل يعتمد على نوع السلع المصدرة، وبعض الأحيان على جهات التصدير. الطريق عبر الخط الأخضر يكون الأفضل في حال تصدير 5 سلع من الـ 11 التي تم اختبارها: زيت الزيتون، والتمر، والنقانق، والأحذية، والأدوية، بغض النظر عن الوجهة. والطريق عبر جسر الملك حسين أرخص بالنسبة إلى أربعة بضائع: الخضروات، والأعشاب، والفراولة والفواكه. أما بالنسبة إلى حجارة البناء، والبنودرة. فإن الطريق الأمثل يعتمد على



I- لمحة عن اداء الاقتصاد العالمي واقتصاد المنطقة  
واقتمادات كل من اسرائيل وفلسطين





## 1- أداء الاقتصاد العالمي لعام 2012

ودع سكان العالم العام 2012 ولا زال الاقتصاد العالمي يصارع للتعافي من الأزمة المالية التي بدأت تعصف به منذ عام 2007.

وبعد الهزة الاقتصادية العالمية نهاية عام 2011، بدأ الاقتصاد العالمي بالتعافي شيئاً فشيئاً نتيجة لتعزيز الاقتصاد الأمريكي وللسياسات الفعالة التي اتخذتها أوروبا لتحقيق الاستقرار في أسواقها ولإخراج منطقة اليورو من أزمة الديون السيادية التي عانت منها في حينه. استمر هذا التعافي حتى نهاية عام 2012 وان كان بطيئاً بعض الشيء. ومع ذلك، اثرت في نهاية عام 2012 العديد من الأسئلة حول مستقبل اليورو وفيما إذا كان بإمكانه الصمود حتى العام المقبل. في هذه الأثناء، واصلت البلدان الناشئة والنامية تحقيق معدلات نمو مرتفعة جداً بالمقارنة مع البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد ما بعد الصناعي.

خلال عام 2012، شهد الناتج المحلي الإجمالي العالمي نمواً بنسبة 3.2%. ووفقاً لبيانات مأخوذة من مؤتمر التوقعات الاقتصادية العالمية، فإن الاقتصاد الأمريكي ساهم بما نسبته 18.2% من الناتج الاقتصادي العالمي وساهم بنسبة 19% في نمو اقتصاد العالم. أما الاقتصاد الأوروبي فشكل حوالي 20.3% من الناتج الاقتصادي العالمي، لكن أسهامه في نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2012 كان صفراً، ولكن من المتوقع أن يشهد هذا الاسهام تحسناً في عام 2013. وبشكل عام، أسهمت الاقتصادات المتقدمة مجتمعة بما نسبته 19% من النمو العالمي، في حين شكلت هذه الاقتصادات 51.3% من إجمالي الناتج العالمي. وفي المقابل، فإن الاقتصادات النامية والناشئة شكلت 48.7% فقط من إجمالي الناتج العالمي ولكن مساهمتها في نمو الاقتصاد العالمي وصلت إلى 81%. فدون البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) وحدها تمثل 25% من الناتج العالمي ومن المتوقع أن تسهم بما معدله 37% من النمو الاقتصادي العالمي بين عامي 2011 و2016.

(والتي كانت الأسوأ منذ الكساد الكبير في عام 1930)، بدأ الاقتصاد الأمريكي بالتعافي وبدأ أداءه بالتحسن. شهد عام 2012 إعادة انتخاب باراك أوباما الذي وعد بمزيد من الإصلاحات والسياسات الحكومية الجريئة التي تأخذ بعين الاعتبار تحسين الرعاية الصحية والاستثمار في رأس المال البشري.

ومع حلول الربع الرابع من عام 2012، نما الناتج الحقيقي الأمريكي بنسبة 2.5% مقارنة بالذروه التي سجلها في الربع الرابع من عام 2007. ومنذ عام 2010 (الذي بلغت فيه معدلات البطالة أعلى مستوى لها)، نجح الاقتصاد في توفير 5.5 مليون فرصة عمل جديدة (2.2 مليون فرصة عمل في عام 2012 وحده)<sup>1</sup>. ومع ذلك، بقيت نسبة البطالة مرتفعة نوعاً ما (7.8%)، مع أنها انخفضت بنسبة 0.7% عما كانت عليه في عام 2011<sup>2</sup>. لكن العديد من المحللين يعتقدون بأن هذا الانخفاض في معدل البطالة غير حقيقي لأن الكثير من الناس توقفوا عن البحث عن وظائف، وبالتالي تم استئناؤهم من مجموع أعداد العاطلين<sup>3</sup>.

يمكن تتبع السبب الحقيقي لهذا الأداء الجيد إلى عام 2009 حين قامت حكومة الولايات المتحدة (وفقاً لقانون الانعاش الاقتصادي وإعادة الاستثمار) بضخ 831 مليار دولار في الاقتصاد الأمريكي. وهناك في الوقت الحاضر اتفاق بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري على أن الحكومة يجب أن تلعب دوراً فاعلاً في تحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل من خلال خفض الإنفاق الحكومي في المستقبل، إلا أنهما مختلفان على كيفية تحقيق ذلك على المدى البعيد: فالجمهوريين يعتقدون أن الحكومة يجب أن تخفض الإنفاق على الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي والتعليم، أما الديمقراطيين فيرون أن على الحكومة أن تنقل من نفقاتها العسكرية وتبقي على الإنفاق على القطاعات

<sup>1</sup> مجلس المستشارين الاقتصاديين : التقرير الاقتصادي المقدم إلى الرئيس (2013).

<sup>2</sup> المرجع السابق

<sup>3</sup> على سبيل المثال بول ديفيدسون، الولايات المتحدة الأمريكية اليوم: "الهبوط في معدل المشاركة في سوق العمل هو نداء استغاثة" متاح على <http://www.usatoday.com/story/money/business/2013/04/07/march-labor-force-participation/2057887/> تم الاطلاع على الموضوع في 22 نيسان 2013.

## 1-1 اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية

يمكن القول أن الاقتصاد الأمريكي يسير عموماً في الاتجاه الصحيح، فبعد حالة الركود التي بدأت في عام 2007

مسألة ملحة لمنطقة اليورو لان انهياره قد يؤدي الى انهيار الاقتصاد العالمي.

لعب ماريو دراغي، محافظ البنك المركزي الأوروبي، دورا كبيرا في إنقاذ اليورو، حيث قدم البنك المركزي الأوروبي وعودات بالمساعدة في إنقاذ أي بلد أوروبي يواجه خطرا حقيقيا وذلك بمنح القروض وطباعة المزيد من العملة على الرغم من معارضة ألمانيا لهذا النوع من السياسات النقدية. ويعتبر نموذج دراغي لعام 2012 شبيها للنموذج المستخدم من قبل البنك الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي في إنجلترا، اللذان ساهما في انقاذ الاقتصادين الأمريكي والبريطاني في أعقاب أزمة عام 2008. وقد عزز بيان السيد دراغي الثقة في الأسواق الأوروبية وساعد اليورو المتعثر في اجتياز الازمة وجعل الحكومات الأوروبية تتنفس الصعداء.<sup>7</sup>

في عام 2012، مضت حكومات أوروبا قدما في تطبيق معاهدة الاستقرار والتنسيق والحوكمة ضمن الاتحاد الاقتصادي والنقدي من أجل تعزيز سياسات النقشف. ومع ذلك، فإن الأزمة الحقيقية في أوروبا ليست مجرد أزمة ديون، فالمشكلة تكمن في حقيقة أن دول منطقة اليورو تتبع نماذج اقتصادية مختلفة في نفس الوقت الذي تتعامل به بعملة واحدة.

ومن الاحداث الهامة التي حصلت في عام 2012 انتخاب رئيس جديد لفرنسا (فرانسوا هولاند) وظهور حكومة جديدة. ففي حملته الانتخابية وعد هولاند بمحاولة تغيير السياسة الاقتصادية الفرنسية من اقتصاد نقشي الى اقتصاد قائم على التحفيز. وعلى الرغم من وعود حملته الانتخابية، الا ان الامر انتهى به الى التوقيع على معاهدة الاستقرار والتنسيق والحوكمة التي تقدمت بها ألمانيا في حزيران 2012 بغرض خفض العجز. ركز الخطاب الفرنسي على ضرورة قيام بلدان شمال أوروبا الأكثر ثراء بالتضحية لصالح منطقة اليورو بأكملها، بينما أيدت ألمانيا فكرة الحكومة الأوروبية الموحدة التي - إن أنشئت - ستحذو حذو السياسات الاقتصادية المالية المتبعة حاليا في ألمانيا.

<sup>7</sup> الإيكونوميست، إنقاذ اليورو ومضيعة الوقت، 8 ايلول 2012. متاح على <http://www.economist.com/node/21562206>

تم الاطلاع على الموضوع في 23 نيسان 2013.

التي تعزز النمو مثل الصحة والتعليم، وفي نفس الوقت تعويض العجز من خلال زيادة الضرائب. وقد يكون هذا الانقسام السياسي عقبة أمام التعاون الاقتصادي بين الحزبين في المستقبل.

وبسبب زيادة الضرائب على الفئات الامريكية الأكثر ثراء، يتوقع مكتب الميزانية التابع للكونغرس أن العجز سينخفض إلى 845 مليار دولار في عام 2013 (منخفضا من 1.35 تريليون في عام 2012 و 1.6 تريليون في عام 2009 الذي وصلت فيه الازمة ذروتها)<sup>4</sup>.

هذا وقد أدى استمرار أزمة اليورو خلال عام 2012 أيضا الى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي كذلك. ومع أن الهزات الاقتصادية لم تحدث على الارض الامريكية، إلا أن الطبيعة المعولمة للاقتصاد الحديث والأسواق المالية جعلت الاقتصاد الامريكي يتأثر بشكل أو بآخر.

أما كوارث الطبيعة، فكان لها ايضا دور في التأثير السلبي على الاقتصاد الأمريكي: فقد قدرت الخسائر المباشرة التي خلفها إعصار ساندي الذي ضرب الساحل الشرقي بنحو 35.8 مليار دولار. وتشير التقديرات إلى أن الإعصار (بسبب الأضرار في الممتلكات والخسائر الناجمة عن إغلاق المنشآت والشركات) خفض نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع من عام 2012 بمقدار 0.2-0.5 نقطة مئوية<sup>5</sup>. كما أدى الجفاف في الغرب الأوسط (وما نتج عنه من نقص في الإنتاج الزراعي) الى انخفاض النمو بمقدار 0.25% في الربعين الثاني والثالث<sup>6</sup>.

## 1-2 أزمة منطقة اليورو

مر عام آخر ونجا اليورو، محافظا على قوته أمام الدولار والجنه الإسترليني في الأسواق المالية. كان إنقاذ اليورو

<sup>4</sup> مكتب الميزانية التابع للكونغرس، توقعات الميزانية والاقتصاد: السنوات المالية 2013-2023. متاح على <http://www.cbo.gov/sites/default/files/cbofiles/attachments/43907-BudgetOutlook.pdf>

تم الاطلاع على الموضوع في 23 نيسان 2013.

<sup>5</sup> التقرير الاقتصادي للرئيس، آذار 2013، متاح على

[http://www.presidency.ucsb.edu/economic\\_reports/2013.pdf](http://www.presidency.ucsb.edu/economic_reports/2013.pdf)

تم الاطلاع على الموضوع في 23 نيسان 2013.

<sup>6</sup> المصدر السابق

الطلب المحلي، ولكن الانكماش شكل عقبة امام ازدياد هذا الطلب.

ولحل مشكلة الانكماش وتحسين القدرة التنافسية للصادرات اليابانية، طلب رئيس الوزراء الجديد شينزو آبي من البنك المركزي الياباني رفع الحد الاعلى المسموح به للتضخم إلى 2% بدلا من 1%، كما اقترح رئيس الوزراء مضاعفة المعروض من النقد بحلول عام 2014 لزيادة التضخم. وقد أدت هذه التدابير الى تحسن واعد، مع زيادة الصادرات وانخفاض العجز التجاري بنسبة 50% وتضخم مقبول في الأسعار المحلية<sup>12</sup>

#### 1-4 اقتصادات دول البريكس

شهد عام 2012 انعقاد القمة الرابعة لقادة دول البريكس في الهند. وتضم مجموعة البريكس أقوى الاقتصادات النامية والناشئة في العالم (روسيا والصين والبرازيل والهند وجنوب أفريقيا)، ويشكل اقتصاد هذه المجموعة 25% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وتمتلك احتياطي نقدي يقدر بحوالي 4.4 ترليون دولارا، ويقطنها 40% من سكان العالم<sup>13</sup>.

قدمت الهند في مؤتمر القمة هذا خطة لإنشاء بنك التنمية لدول البريكس، والذي من شأنه منح هذه المجموعة المزيد من القوة على الساحة الدولية، وسيكون هذا البنك مشابها للبنك الدولي، حيث من المتوقع ان تقوم بتقديم القروض والأموال للبلدان النامية والفقيرة لتمويل مشاريع التنمية والبنية التحتية فيها. كما سيقوم هذا البنك بتقديم تمويل لمشاريع ناجحة وشفافة داخل دول البريكس، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي.

ثمة مسألة أخرى ناقشتها القمة، الا وهي تعزيز دور جنوب أفريقيا في القارة الأفريقية من خلال إقامة مشاريع بنية تحتية ومنشآت صناعية في أفريقيا.

<sup>12</sup> انظر على سبيل المثال الصادرات اليابانية تتجاوز التوقعات، حيث اسهم انخفاض قيمة الين في زيادة المبيعات. متاح على <http://www.bloomberg.com/news/2013-04-18/japan-march-exports-exceed-analyst-estimates-after-slide-in-yen.html> تم الاطلاع على الموضوع في 23 نيسان 2013.

<sup>13</sup> ايكونوميك تايمز: مؤتمرات قمة بلدان البريكس في العقد الماضي: تباطؤ الأعضاء...

إلا أن النموذج الألماني غير واقعي ويمكن اعتباره نمطا غير ديمقراطي لأنه سيكون من الصعب جدا أن يتم انتخاب مثل هذه الحكومة الاتحادية ديموقراطية، كما ان جميع الدول الأوروبية ترى أن هذه الفكرة ليست مجدية.

كانت نهاية عام 2012 مبشرة بالخير لليونان، حيث قرر وزراء المالية لدول الاتحاد الأوروبي إنشاء صندوق إنقاذ لليونان. وقد وفر هذا الصندوق أكثر من 60 مليار دولار من المساعدات كجزء من حزمة الإنقاذ.

إحصاءات عام 2012: اقتصاد منطقة اليورو انكمش بنسبة 0.6% في حين انكمش اقتصاد القارة الأوروبية بنسبة 0.3%، ووصل معدل البطالة في منطقة اليورو الى 11.4%، اما معدل البطالة في القارة الأوروبية، فقد بلغ 10.5%<sup>8</sup>.

#### 1-3 اقتصاد اليابان

يعتبر الاقتصاد الياباني ثالث أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة والصين. وفي الربع الرابع من عام 2012، نما ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة 0.5% (وفقا لبيانات مجلس الوزراء)، مما يعني في المتوسط نموا في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 2.1% في عام 2012<sup>9</sup>.

وعلى الرغم من هذه البيانات، يبدو أن الاقتصاد الياباني يعاني من انكماش مزمن أو هبوط في مؤشر أسعار المستهلكين، مما يؤثر سلبا على أداء الاقتصاد. فقد هبط مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 0.1% في تشرين الثاني عام 2012 مقارنة مع تشرين الثاني 2011<sup>10</sup>، كما انخفضت الصادرات اليابانية في عام 2012 بسبب قوة الين مقابل الدولار واليورو مع إقبال المستثمرين على العملات الآمنة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإنتاج الصناعي<sup>11</sup>. وقد كان لا بد من تعويض هذا التراجع في الصادرات من خلال

<sup>8</sup> البنك المركزي الأوروبي: البيانات الاقتصادية والمالية لمنطقة اليورو. متاح على <https://www.ecb.int/stats/keyind/html/sdds.en.html> تم الاطلاع على الموضوع في 23 نيسان 2013.

<sup>9</sup> مكتب مجلس الوزراء الياباني [www.cao.go.jp/index-e.html](http://www.cao.go.jp/index-e.html)

<sup>10</sup> بي بي سي: اقتصاد اليابان: أحدث البيانات تشير الى ضعف الاداء

<sup>11</sup> مجلة وول ستريت، "قوة الين تضرب قطاع صادرات السيارات في اليابان" متاح على

<http://online.wsj.com/article/SB10001424052702304458604577488502770201384.html>

## النمو الاقتصادي في دول البريكس، 2010-2012 (%)

| الدولة / معدل النمو | 2010  | 2011 | 2012 |
|---------------------|-------|------|------|
| الهند               | 10.1% | 6.8% | 5.4% |
| الصين               | 10.4% | 9.2% | 7.8% |
| روسيا               | 4.3%  | 4.3% | 3.6% |
| البرازيل            | 7.5%  | 2.7% | 1.3% |
| جنوب أفريقيا        | 2.9%  | 3.1% | 2.6% |

المصدر:

إلى ثلاث مجموعات رئيسية من حيث البلدان التي تنقسم خصائص مشتركة: دول مجلس التعاون الخليجي الغنية بالنفط، بلدان الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، وبقية الدول.

وبالنظر الى دول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط (والتي كانت السبب الرئيسي وراء النمو في منطقة المينا)، يمكن بسهولة ملاحظة الفارق بين دول هذه المجموعة وبقية الدول في منطقة المينا نتيجة لارتفاع اسعار النفط في السنوات الأخيرة<sup>16</sup>. ومع ذلك يتوقع المحللون أن تنخفض اسعار النفط خلال 2013-2015، مما سيؤدي الى انخفاض معدل نمو الصادرات في البلدان المنتجة للنفط، وذلك بدوره سيؤدي الى انخفاض توقعات النمو للمنطقة. بلغ معدل النمو في اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي 5.4% في عام 2012 ومن المتوقع أن ينخفض إلى 3.6% في عام 2013 مع معاودة انخفاض أسعار النفط<sup>17</sup>. وقد بلغ متوسط معدل التضخم في نفس الفترة 2.4% (2.7% في منتصف العام و2.0% في نهاية العام)، وهذا الانخفاض في معدل التضخم هو نتيجة لتباطؤ معدل التضخم في أسعار المواد الغذائية في بعض دول مجلس التعاون الخليجي<sup>18</sup>.

أما على صعيد الدول داخل مجلس التعاون الخليجي، فتشير البيانات ان معدل النمو في البحرين انتعش في الارباع الثلاثة الاولى من عام 2012 مسجلا 4.4% بعد الأداء الضعيف للغاية في عام 2011 والذي كان سببه الاضرابات السياسية التي شهدها هذا البلد<sup>19</sup>. هذا الانتعاش في النمو

يوضح الجدول أعلاه أن اقتصادات الصين والهند هما اللذين أسهما بشكل اساسي في تحقيق النمو داخل دول المجموعة (حيث حقق كل من هذين البلدين معدلات نمو مرتفعة خلال السنوات الثلاث الماضية). ومع ذلك، كان هناك تباطؤ في النمو في الهند بنحو 50%، وفي الصين انخفض معدل النمو من 10.4% إلى 7.8%. وفي نفس الوقت، وصلت معدلات نمو البلدان الاخرى في المتوسط نحو 2.5% في عام 2012<sup>14</sup>. ويعزى السبب الرئيسي في هذا التباطؤ الى الاختلالات الداخلية في دول البريكس، والتي أثرت سلبا على بيانات التجارة. وقد استطاعت دول البريكس طوال العقد الماضي تحقيق النمو بفعل الاستثمارات الأجنبية الكبيرة (خاصة المستثمرين الامريكيين والاوروبيين) ومن خلال توسع شبكات التجارة العالمية. اما الآن، فان التجارة والاستثمار العالمي في دول البريكس يشهد تباطؤا. وفي حين ستبقى دول المجموعة تشكل قوة كبيرة في التنمية الاقتصادية العالمية وستظل وجهات واعدة للاستثمار، الا ان هناك اقتصادات جديدة ناشئة على الساحة العالمية (مثل اندونيسيا وتايلاند والفلبين) والتي تنمو بسرعة ولديها القدرة على جذب استثمارات كبيرة الى أسواقها.

هذا ويعتبر اقتصاد جنوب أفريقيا أضعف اقتصادات مجموعة البريكس، وهناك احتمال كبير أن يتجاوز الاقتصاد النيجيري نظيره الجنوب افريقي في وقت قريب جدا.

## 1-5 اقتصاد منطقة الشرق الأوسط

خلال عام 2012، شهدت اقتصادات منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا (دول المينا) نموا بمقدار 3.8%<sup>15</sup>. ولتوخي الوضوح حول هذا النمو، من الافضل تقسيم دول "المينا"

<sup>16</sup> المرجع السابق  
<sup>17</sup> بنك الكويت الوطني: التوقعات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي- 2013

<sup>18</sup> اتش اس بي سي: تقرير الاتصال العالمي- دول المينا 2013  
<sup>19</sup> بنك الكويت الوطني: التوقعات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي- 2013

<sup>14</sup> وكالة المخابرات المركزية الامريكية: كتاب حقائق العالم  
<sup>15</sup> اتش اس بي سي: تقرير الاتصال العالمي- دول المينا 2013

تشهد بعض الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي تحد من النمو، الا ان الاقتصاد حقق معدل نمو معقول (3.5%) في عام 2012 بعد انكماش بمعدل 1.9% في عام 2011<sup>24</sup>. هذا وقد انخفض معدل البطالة في عام 2012 الى 16.7% مقارنة ب 18.9% في العام السابق<sup>25</sup>. وعلاوة على ذلك، فإن الأزمة في منطقة اليورو (الشريك التجاري الأهم)، وعدم الاستقرار في ليبيا، أثرت سلبا على النمو في تونس<sup>26</sup>.

اما الاقتصاد اليمني، ففي ظل تدخل الحكومة ومساعدة الشركاء، أظهر بعض علامات التعافي في عام 2012، إلا أن الوضع الاقتصادي لا يزال هشاً<sup>27</sup>. فبعد الانكماش الهائل الذي عانى منه الاقتصاد في عام 2011 ( - 10% )، انخفض هذا الانكماش بشكل ملحوظ في عام 2012 الى - 0.9% فقط (أي ان الاقتصاد نما بمعدل 9% مقارنة بالسنة السابقة). وتشير التوقعات الى ان اقتصاد اليمن سينمو بمعدل 4% في عام 2013<sup>28</sup>. جدير بالذكر ان هناك علامات انتعاش تلوح في افق الاقتصاد اليمني، مثل انخفاض معدلات التضخم إلى أقل من 10%، وارتفاع سعر الصرف، والاستقرار على مستويات ما قبل الأزمة، وزيادة في الاحتياطيات الأجنبية من 1 مليار دولار في عام 2011 الى 5 مليار دولار في عام 2012. ولذلك ينبغي على الحكومة اليمنية ان تعمل في عام 2013 على تحسين النظم الضريبية لزيادة الإيرادات مع التركيز بوجه خاص على زيادة الضرائب على اصحاب الدخل المرتفع، كما يتوجب عليها أن تعمل على تطوير مؤسسات الدولة وان تراقب مستويات الشفافية.

## 1-6 الاقتصاد الإسرائيلي

نما الإقتصاد الإسرائيلي في عام 2012 بمعدل 3.1%<sup>29</sup>، وهو اقل من معدل نمو عام 2011 الذي وصل الى 4.6%. وهذا التباطؤ في النمو يعزى بشكل رئيسي إلى التباطؤ في

يمكن أن يعزى إلى الانتعاش في القطاعات غير النفطية (التي تشكل 80% من ناتجه المحلي الإجمالي) وإنشاء مشاريع جديدة في البنية التحتية. وفي المقابل، أدت السياسات الحكومية المحفزة للإنفاق إلى ارتفاع عجز الموازنة إلى حوالي 3.5% في عام 2012.<sup>20</sup>

وفي الوقت نفسه، نما الاقتصاد الكويتي بمعدل 4%، وذلك بفضل خطة التنمية الرباعية التي ركزت على مشاريع البنية التحتية. ومع ذلك، لا بد من الإشارة الى أنه ينبغي على الحكومة الكويتية أيضا اجراء بعض الإصلاحات الهيكلية لضمان التنمية طويلة الأجل<sup>21</sup>.

أما المملكة العربية السعودية، فقد استغادت كثيرا من زيادة أسعار النفط في عام 2012. ومع ذلك، فإنها أيضا حققت نموا في القطاعات غير النفطية بمعدل 6%. وقد أسهم الإنفاق الحكومي على البنية التحتية والأجور في تحقيق هذا النمو الملحوظ<sup>22</sup>.

اما بلدان الربيع العربي (مصر، سوريا، اليمن، ليبيا وتونس)، فهي تشترك في بعض السمات. وقد كان الأداء الاقتصادي في بعض هذه البلدان أفضل مقارنة مع 2011، ولكن انعدام الاستقرار الاجتماعي والسياسي كان له تأثير كبير على الاقتصاد. على سبيل المثال، بعد مرور عامين على ثورة 25 كانون الثاني التي اطاحت بحسني مبارك، لا يزال هناك شعور قوي من عدم اليقين الاقتصادي في السوق المصري. حتى بعد الانتخابات الرئاسية النزيهة والديمقراطية، لا يزال الاقتصاد يصرع للتعافي في أعقاب الأحداث التي وقعت على مدار العام. سجل الاقتصاد المصري نموا بنسبة 2.2% في السنة المالية 2011/2012، وهي نسبة أعلى قليلا من 2010/2011 ولكن أقل بكثير من معدلات النمو التاريخية قبل الربيع العربي (بين 2004 و 2010) عقب سياسات التحرير الاقتصادي التي انتهجها حسني مبارك<sup>23</sup>.

في تونس، بدأ الاقتصاد في عام 2012 بالتعافي بعد الأداء السيء للغاية في عام 2011. وفي حين لا زالت البلاد

<sup>24</sup> البنك الدولي: تقرير البلدان: تونس.

<sup>25</sup> المرجع السابق

<sup>26</sup> المرجع السابق

<sup>27</sup> الجمهورية اليمنية- كانون اول 2012. البيان الختامي لبعثة صندوق النقد

الدولي.

<sup>28</sup> الجمهورية اليمنية- كانون اول 2012. البيان الختامي لبعثة صندوق النقد

الدولي.

<sup>29</sup> بنك اسرائيل: التقرير السنوي 2012

<sup>20</sup> المرجع السابق

<sup>21</sup> المرجع السابق

<sup>22</sup> المرجع السابق

<sup>23</sup> البورصة المصرية: التقرير السنوي 2012

العجز في الميزانية. وعلى الرغم من أن الضرائب كانت مرتفعة، ظل العجز الهيكلي ملحوظا، وللتغلب على هذا العجز لا بد من خفض الإنفاق العام<sup>38</sup>.

مع أن الاقتصاد الإسرائيلي تمكن من الخروج سريعا من اجواء الأزمة التي شملت شركائه التجاريين، فهو ما يزال يواجه بعض التحديات والإختلالات الهيكلية<sup>39</sup>. وأولها ضرورة خفض العجز الهيكلي، الذي يمكن للحكومة الإسرائيلية تحقيقه باتباع القاعدة الذهبية<sup>40</sup> بالإقتراض لغرض الإستثمار فقط. كما يواجه الاقتصاد الإسرائيلي مشكلة التفاوت الهائل في توزيع الثروات، وارتفاع تكاليف المعيشة الذي أدى الى اندلاع الاحتجاجات في أنحاء إسرائيل. اما التحدي الثالث فيتمثل في تدني نوعية وإنتاجية العمل الإسرائيلي، التي تأتي في ذيل دول مجلس التعاون والتنمية (OECD)، والذي يؤثر سلبا على النمو على المدى الطويل. ويرى البعض أن على الحكومة الإسرائيلية العمل على تحسين النظام التعليمي في إسرائيل، كما ان بإمكان الحكومة زيادة معدلات مشاركة القوى العاملة من خلال اتخاذ لفتات إيجابية لانخراط العرب واليهود الأرثوذكس في سوق العمل. ثمة تحد آخر امام الاقتصاد الإسرائيلي يتمثل في العمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في التجارة الخارجية، الذي يمكن معالجته من خلال تصدير الغاز الطبيعي، حيث يوفر ذلك إمدادات طويلة الأجل إلى الأسواق المحلية.

## 2- الاقتصاد الفلسطيني - السياق السياسي

انخفض معدل النمو في الإقتصاد الفلسطيني خلال عام 2012 بشكل كبير. فقد تراجع من 12 في المئة في عام 2011 إلى 6 في المائة في عام 2012 (5.5٪ في الضفة الغربية و 6.6٪ في قطاع غزة). وتعزى الأسباب الرئيسية لهذا الانخفاض الحاد الى تردي المناخ الإستثماري في ضوء استمرار الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق الفلسطينية، وخصوصا تصعيد الإستيطان ومواصلة بناء جدار الفصل

النمو العالمي، الذي أثر بدوره على الصادرات الاسرائيلية. اما السبب الثاني للتباطؤ فهو زيادة اسعار واردات الوقود<sup>30</sup>.

وعلى الرغم من هذا التباطؤ، بقيت معدلات البطالة مستقرة نسبيا بين عامي 2011 و2012، مسجلة أدنى معدل للبطالة في السنوات الثلاثين الماضية<sup>31</sup>. وعلاوة على ذلك، ارتفعت معدلات المشاركة في قوة العمل خلال عام 2012، مما يشير إلى كفاءة سوق العمل وزيادة المرونة في الأجور.

بلغ معدل التضخم في عام 2012 حوالي 1.6٪، وهو أقل من توقعات الموازنة (2٪)<sup>32</sup>. وقد لعبت ثلاثة عناصر دورا كبيرا في الزيادة في مستويات الأسعار: زيادة سعر خدمات الاسكان بنسبة 3.3٪، زيادة أسعار الطاقة بسبب الاضطرابات في امدادات الغاز الطبيعي وارتفاع أسعار الوقود عالميا، وارتفاع أسعار المواد الغذائية<sup>33</sup>.

نجحت السياسة النقدية لبنك إسرائيل في تعزيز النشاط الاقتصادي والنمو من خلال خفض أسعار الفائدة<sup>34</sup>. وقد هدفت هذه السياسة إلى اعادة الزخم الى الاقتصاد (في ظل تباطؤ الاقتصاد العالمي) من خلال خلق الطلب المحلي. وقد أدى انخفاض أسعار الفائدة إلى خفض سعر صرف الشيكول، الذي كان ضرورة ملحة لان ارتفاع أسعار الفائدة كان من شأنه التأثير على الصادرات وتباطؤ النمو وارتفاع معدلات البطالة<sup>35</sup>.

أما فيما يتعلق بالوضع المالي في إسرائيل، فتشير البيانات الى بقاء معدلات العجز مرتفعة (حوالي 4.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي) على الرغم من الزيادات الضريبية الهادفة الى رفع الإيرادات<sup>36</sup>. وهذا الارتفاع في العجز يعزى الى تباطؤ معدلات الزيادات الضريبية التي بدأت في عام 2011<sup>37</sup>. ومع ان السياسة المالية التوسعية ادت الى تحسن النشاط الاقتصادي، الا انها أيضا أدت إلى ارتفاع

30 المصدر السابق

31 المصدر السابق

32 المصدر السابق

33 بنك إسرائيل: تقرير السياسة النقدية لعام 2012 - النصف الأول

34 المصدر السابق

35 بنك إسرائيل: التقرير السنوي 2012

36 موقع وزارة المالية الإسرائيلية: الإيرادات والنفقات الحكومية.

37 المرجع السابق

38 المرجع السابق

39 تقرير بنك اسرائيل 2013.

40 تنص القاعدة الذهبية على أنه بإمكان الحكومة الاقتراض لاغراض الاستثمار

فقط وليس لتمويل الإنفاق الجاري.

196 الف مستوطن<sup>41</sup>. يقع حوالي 70% من مجموع اراضي المنطقة (ج) ضمن حدود هذه المستوطنات، مما يجعل من المستحيل على الفلسطينيين استخدام هذه الأراضي لأغراض التنمية. هذا وتحظر اسرائيل على الفلسطينيين البناء في 29% من أراضي المنطقة (ج)، في حين ان 1% فقط من المنطقة (ج) معدة للتنمية الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، تعاني حوالي 70% من التجمعات السكانية الفلسطينية الواقعة كلياً أو جزئياً في المنطقة (ج) من نقص شبكات المياه ولذلك فانها تضطر الى نقل المياه بالصهاريج<sup>42</sup>. هذه البيانات تعتبر مؤشراً قوياً على المعاناة التي يواجهها الفلسطينيون في الضفة الغربية في مسعاهم لبناء اقتصاد مستدام يؤسس لدولة قابلة للحياة.

## 2-2 الغموض السياسي يلقي بظلاله على الاقتصاد الفلسطيني

مر عام آخر على توقف المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل. ويرجع السبب في ذلك الى استمرار هيمنة اليمين الاسرائيلي، المتطرف والمعارض لعملية السلام، على المشهد السياسي الإسرائيلي. والذي واصلت حكومته بقيادة نتنياهو- لبيرمان في تصعيد انتهاكاتها وتدابيرها العدائية تجاه المواطنين الفلسطينيين، خاصة مواصلة الاستيطان وهدم المنازل والاستمرار في بناء الجدار العازل، وغيرها من الانتهاكات في الضفة الغربية والقدس الشرقية التي تتناقض مع روح عملية السلام وقوض حل الدولتين.

بعد نجاحها في عضوية اليونسكو في عام 2011، واصلت السلطة الوطنية الفلسطينية نشاطها لتعزيز حضورها دولياً، وتثبيت الحقوق الفلسطينية في المحافل الدولية، وتكثفت جهودها بالحصول على صفة دولة غير عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد صوت الى جانب القرار 134 دولة، من بينها العديد من الدول الأوروبية الهامة بالرغم من المساعي المحمومة لإسرائيل والإدارة الأمريكية لمنع تمييز هذا القرار. وعمدت الولايات المتحدة بعد التصويت على عضوية الدولة الى ممارسة الضغوط السياسية على السلطة

العنصري، ونظام الإغلاق وفرض القيود الإسرائيلية على التنقل (التي تقوض التجارة الحرة)، واستمرار تعثر العملية السياسية، وتعاضم الدين الداخلي للسلطة الوطنية، وانخفاض المعونات المقدمة من المانحين. وإذا ما استمرت هذه التحديات، فسوف تؤدي إلى انخفاض حاد في القدرة التنافسية للاقتصاد الفلسطيني ويمكن ان تقوض كل ما تم انجازه على صعيد بناء المؤسسات والاقتصاد على مدار السنوات الخمس الماضية.

## 2-1 خنق الاحتلال الإسرائيلي النمو الفلسطيني

العامل الأول الذي لا يزال يعيق النمو الاقتصادي هو استمرار الاحتلال الإسرائيلي والتوسع في الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية وخصوصاً في القدس الشرقية. فمجرد وجود الاحتلال يشكل مخاطر جسيمة على الاقتصاد، ومخاطر الاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد مضاعفة بسبب استهدافها للنشاط الاقتصادي، والتصيق على انتقال الأفراد والبضائع في السوق الداخلية ومع الأسواق الخارجية بكافة السبل، واستغلال الفرص لتدمير البنى التحتية والمرافق العامة، وفي الكثير من الأحيان تدمير المنشآت التجارية والصناعية والسياحية الخاصة. وشهد العام 2012 عدواناً حربياً جديداً على قطاع غزة في تشرين الثاني من عام 2012، أدى الى تخفيض معدلات النمو التي شهدها القطاع خلال العامين الأخيرين 2010 و2011، ومضيفاً المزيد من الدمار للبنى التحتية التي لم تنتج الفرصة لإزالة آثار عدوانها المدمر في نهاية عام 2008 وبداية عام 2009.

واصلت الحكومة الإسرائيلية توسيع الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية طوال العام 2012، مما أثر على النمو والتنمية في فلسطين. وتشير إحصاءات 2012 أن المستوطنات تحبط الجهود الفلسطينية الرامية الى خلق اقتصاد مستقل واقامة الدولة المستقلة، حيث ان حوالي 60% من أراضي الضفة الغربية تقع في منطقة (ج) الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة. ويقطن في هذه المنطقة حوالي 150 الف فلسطيني يعيشون في 542 تجمع سكني (منها 281 تقع نصف مساحتها أو أكثر في منطقة ج). كما يوجد في الضفة الغربية 145 مستوطنة يقطنها حوالي 518 الف مستوطن، منها 26 مستوطنة في القدس الشرقية يقطنها

<sup>41</sup> نعمان كنفاني، الهيكلية الاقتصادية للمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية

<sup>42</sup> مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية - الأراضي الفلسطينية المحتلة: المنطقة (ج) في الضفة الغربية: المخاوف الإنسانية الرئيسية.

## 2-4 المصالحة ما زالت تراوح في مكاتها !

بعد اتفاق القاهرة في عام 2011، وقع الرئيس محمود عباس وخالد مشعل اتفاق الدوحة، وهو ما اعتبر في حينه خطوة إلى الأمام باتجاه تنفيذ اتفاق المصالحة الفلسطينية الذي تم توقيعه في القاهرة في نيسان 2011 من قبل الحزبين الرئيسيين، فتح وحماس، ولكن على ارض الواقع لم تتخذ أي خطوات حقيقية خلال عام 2012 لاجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في قطاع غزة والضفة الغربية. اضافة الى المخاطر السياسية الجسمة التي يحملها الإنقسام على المشروع الوطني الفلسطيني، فإنه يساهم بشكل كبير في تردي الوضع الاقتصادي في شطري الوطن، وزيادة حدة الأزمة المالية للسلطة الوطنية.

الوطنية الفلسطينية لمنعها من استخدام وضعها الجديد من استخدام بعض الآليات الدولية التي باتت مفتوحة لها لمحاسبة اسرائيل على اعمالها وانتهاكاتها للحقوق الفلسطينية. لقد وجدت الولايات المتحدة (راعية عملية السلام والشاهد على اتفاقات أوسلو، والتي فشلت في إقناع إسرائيل بوقف أنشطتها الاستيطانية من أجل استئناف المفاوضات الثنائية) في مسعى السلطة الفلسطينية ذريعة لتحويل الرأي العام الدولي عن عدم التزامها بتحويل المساعدات الى السلطة. وعلاوة على ذلك، واصلت تجميد التحويلات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية للسنة الثانية، مما فاقم من الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتدهور

## 2-3 الانخفاض في المساعدات الخارجية أدى إلى

### تباطؤ النمو الاقتصادي

أما السبب الثالث لتباطؤ النمو فهو النقص في المساعدات الخارجية لسد العجز في ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية. ونتيجة لذلك، اضطرت السلطة الوطنية الفلسطينية إلى الاقتراض من القطاع المصرفي المحلي وتأخير المدفوعات لموردي القطاع الخاص وصندوق المعاشات التقاعدية. لقد أدى الانخفاض المفاجئ في المساعدات الخارجية بالاقتصاد الفلسطيني اعتباراً من عام 2011 الى زيادة التشاؤم في اوساط القطاع الخاص، وتخفيض الاستثمارات الخاصة التي يعول عليها لفتح فرص عمل دائمة. ويعكس هذا الأمر هشاشة الاقتصاد الفلسطيني الذي يصبح عاجزاً عن القيام بمهامه الرئيسية بمجرد انقطاع هذه المساعدات.

في الفترة ما بين عامي 2008 و2010 قدر حجم هذه المساعدات في المتوسط بحوالي 22.3% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بينما وصلت حصة المساعدات الخارجية الى 10% فقط في عام 2011<sup>43</sup>. ولقد كان هذا التدفق في المساعدات الخارجية ضرورياً لأنه كان الطريق الوحيد لعودة النشاط الاقتصادي، وارتفاع معدلات الاستثمار والتشغيل والصادرات بعد سنوات من توقف التنمية في أعقاب الاجتياح الإسرائيلي لكافة المدن الفلسطينية بعد اندلاع الانتفاضة الثانية، فقد ساعدت أموال المانحين الحكومة الفلسطينية على استئناف جهود التنمية، وخاصة البنية التحتية التي تضررت خلال الاجتياح.

<sup>43</sup> لمزيد من المعلومات، انظر الجزء الثاني من المراقب.



**II - المراقب الاقتصادي والاجتماعي**  
**التحليل الربعي والسنوي 2012**



## 1- الناتج المحلي الإجمالي

## 1-1 النمو الإجمالي وفي حصة الفرد

## الربع الرابع

0.7% مقارنة بالربع الثالث من العام 2012، ونمواً بمقدار 2.1% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011.

## المقارنة السنوية

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 5.9% خلال العام الماضي مقارنة مع العام 2011. ومن الجدير بالملاحظة أن هذا ارتفاع حقيقي (بالأسعار الثابتة)، أي الارتفاع الاسمي مطروحاً منه تأثير تضخم الأسعار. من جهة أخرى، شهدت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً بمقدار 2.7% خلال العام الماضي مقارنة مع العام 2011. تجدر الإشارة إلى أن الزيادة في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كانت في قطاع غزة 3% مقابل زيادة بمقدار 2.7% في الضفة الغربية.

شهد الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً خلال الربع الرابع من العام 2012 بنسبة 1.5% مقارنة بالربع الثالث من العام 2012. ونظراً لأن الإنتاج الوطني يتأثر بقوة بالتحويلات الموسمية يحذب الاقتصاديون أن تتم مقارنة الناتج المحلي الإجمالي بين الفصول المتناظرة وليس بين الفصول المتلاحقة. وعلى أرضية هذه التوصية نجد أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بلغ 5.3% في الربع الرابع 2012 مقارنة بالربع الرابع 2011 (انظر العدد 31 من المراقب). من جهة أخرى، شهدت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (وهي تعادل تقريباً معدل نمو الناتج الكلي مطروحاً منه معدل نمو السكان) في الربع الرابع 2012 ارتفاعاً بمقدار

جدول 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية\* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

| النشاط الاقتصادي                     | 2011    | 2012        |              |              |              |
|--------------------------------------|---------|-------------|--------------|--------------|--------------|
|                                      |         | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع |
| الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار) | 6,421.4 | 1,601.7     | 1,754.5      | 1,707.9      | 1,733.2      |
| - الضفة الغربية*                     | 4,764.7 | 1,187.8     | 1,283.8      | 1,256.1      | 1,302.8      |
| - قطاع غزة                           | 1,656.7 | 413.9       | 470.7        | 451.8        | 430.4        |
| ن.م.ج للفرد (دولار أمريكي)           | 1,635.2 | 400.2       | 435.2        | 420.4        | 423.5        |
| - الضفة الغربية*                     | 2,037.6 | 499.4       | 536.1        | 521.0        | 536.8        |
| - قطاع غزة                           | 1,042.8 | 255.0       | 287.5        | 273.6        | 258.4        |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2013، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين. بيانات أرباع 2012 أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

بيانات الربع الرابع 2012 هي الاصدار الأول أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

(\*) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

## 2-1 بنية الناتج المحلي الإجمالي

## الربع الرابع

أما بالنسبة لبنية الناتج المحلي الإجمالي بين الربع الرابع 2012 والربع المناظر من العام 2011 فيمكن ملاحظة: ارتفاع في حصة الصناعة التحويلية بمقدار 10.0%، وانخفاض في حصة قطاع الانشاءات بمقدار 7.1%. بالمقابل فإن حصة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت بمقدار 16.1%.

## المقارنة السنوية

أما بالنسبة لبنية الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2012 مقارنة مع العام 2011، فيمكن ملاحظة انخفاض حصة نشاط الزراعة بمقدار 17%، وارتفاع حصة نشاط الخدمات بنسبة 7%. وهذا يعزز النزعات التي ظهرت منذ سنوات والتي تتمثل في انخفاض حصة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الإجمالي لصالح التوسع المستمر في نشاطات الخدمات.

جدول 1-2: التوزيع المنوي لمساهمات الانشطة في الناتج المحلي الإجمالي  
في الأراضي الفلسطينية\* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

| السنة<br>2012 | 2012            |                 |                 |                | 2011  | النشاط الاقتصادي  |
|---------------|-----------------|-----------------|-----------------|----------------|-------|---|
|               | الربع<br>الرابع | الربع<br>الثالث | الربع<br>الثاني | الربع<br>الأول |       |   |
| 4.9           | 5.7             | 4.3             | 5.1             | 4.4            | 5.9   | الزراعة والحراجه وصيد الأسماك                               |
| 11.9          | 11.9            | 12.1            | 11.8            | 11.8           | 12.0  | التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء                |
| 0.7           | 0.6             | 0.7             | 0.7             | 0.8            | 0.8   | التعدين واستغلال المحاجر                                    |
| 9.7           | 9.9             | 9.8             | 9.6             | 9.4            | 9.7   | الصناعات التحويلية  |
| 1.4           | 1.3             | 1.5             | 1.4             | 1.5            | 1.4   | إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء               |
| 0.1           | 0.1             | 0.1             | 0.1             | 0.1            | 0.1   | إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها |
| 14.1          | 13.1            | 14.5            | 15.6            | 12.9           | 14.0  | الإتشاءات   |
| 14.0          | 13.7            | 13.9            | 14.0            | 14.4           | 14.1  | تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والدرجات النارية      |
| 1.8           | 1.6             | 1.8             | 1.9             | 2.0            | 1.9   | النقل والتخزين  |
| 3.2           | 3.3             | 3.2             | 3.1             | 3.3            | 3.3   | الأنشطة المالية وأنشطة التأمين                              |
| 6.9           | 6.8             | 7.1             | 6.7             | 7.0            | 6.9   | المعلومات والاتصالات  |
| 20.0          | 21.6            | 18.9            | 19.1            | 20.6           | 18.7  | الخدمات   |
| 0.7           | 0.7             | 0.7             | 0.7             | 0.6            | 0.6   | أنشطة خدمات الإقامة والطعام                                 |
| 4.1           | 4.6             | 4.0             | 3.6             | 4.3            | 3.8   | الأنشطة العقارية والايجارية                                 |
| 1.1           | 1.3             | 0.9             | 1.0             | 1.1            | 1.0   | الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية                           |
| 0.6           | 0.5             | 0.7             | 0.5             | 0.6            | 0.5   | أنشطة الخدمات الادارية والخدمات المساندة                    |
| 7.8           | 8.4             | 7.1             | 7.8             | 8.0            | 7.4   | التعليم   |
| 3.6           | 4.0             | 3.3             | 3.5             | 3.7            | 3.3   | الصحة والعمل الاجتماعي                                      |
| 0.5           | 0.5             | 0.6             | 0.5             | 0.6            | 0.6   | الفنون والترفيه والتسليه                                    |
| 1.6           | 1.6             | 1.6             | 1.5             | 1.7            | 1.5   | أنشطة الخدمات الاخرى  |
| 11.9          | 11.6            | 12.2            | 11.6            | 12.1           | 12.5  | الإدارة العامة والدفاع                                      |
| 0.1           | 0.1             | 0.1             | 0.1             | 0.1            | 0.1   | الخدمات المنزلية  |
| -2.4          | -2.5            | -2.4            | -2.3            | -2.5           | -2.4  | خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة              |
| 5.9           | 6.2             | 6.1             | 5.3             | 6.0            | 5.6   | الرسوم الجمركية   |
| 7.7           | 6.9             | 8.2             | 8.0             | 7.9            | 7.4   | صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات                      |
| 100.0         | 100.0           | 100.0           | 100.0           | 100.0          | 100.0 | المجموع (%)   |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2013، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين.

بيانات أرباع 2012 أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

بيانات الربع الرابع 2012 هي الاصدار الأول أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

(\* ) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته اسرائيل عنوة بعهد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

### 3-1 الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي

يعرض الجدول 3-1 قيمة الإنفاق على البنود الرئيسية المكونة للناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2011 وأربعاء العام 2012. وتجدر الملاحظة أن الجدول يعبر عن المتطابقة الأساسية في الحسابات القومية:

والأرقام بالنسبة للعام 2012 بمليار الدولارات هي:

| مليار دولار |                               |
|-------------|-------------------------------|
| 6.7         | الاستهلاك الخاص               |
| 1.1         | الاستثمار (التكوين الرأسمالي) |
| 2.0         | الاستهلاك الحكومي             |
| 1.1         | الصادرات                      |
| (4.1)       | الواردات (-)                  |
| <b>6.8</b>  | <b>الناتج المحلي الإجمالي</b> |

جدول 3-1: الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق عليه في الأراضي الفلسطينية\*  
(أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

القيمة بالمليون دولار

| 2012            |                |                |                |                | 2011            | فئة الاستخدام   |
|-----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|-----------------|---|
| المجموع         | الربع الرابع   | الربع الثالث   | الربع الثاني   | الربع الأول    |                 |   |
| 8,724.1         | 2,162.0        | 2,223.0        | 2,213.6        | 2,125.5        | 7,749.5         | الإنفاق الاستهلاكي النهائي  |
| 6,436.8         | 1,552.0        | 1,679.7        | 1,602.6        | 1,602.5        | 5,713.0         | الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر                                  |
| 2,027.1         | 535.0          | 486.1          | 541.9          | 464.1          | 1,772.2         | الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي                                |
| 260.2           | 75.0           | 57.2           | 69.1           | 58.9           | 264.3           | الإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر |
| <b>1,074.0</b>  | <b>279.7</b>   | <b>264.9</b>   | <b>297.4</b>   | <b>232.0</b>   | <b>1,066.8</b>  | <b>التكوين الرأسمالي الإجمالي</b>                                 |
| 1,353.0         | 332.6          | 341.6          | 386.1          | 292.7          | 1,287.1         | التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي                                 |
| 1,120.8         | 276.1          | 282.0          | 325.1          | 237.6          | 1,050.8         | - المباني   |
| 232.2           | 56.5           | 59.6           | 61.0           | 55.1           | 236.3           | - غير المباني   |
| -279.0          | -52.9          | -76.7          | -88.7          | -60.7          | -220.3          | التغير في المخزون   |
| 0.0             | 0.0            | 0.0            | 0.0            | 0.0            | 0.0             | صافي الممتلكات القيمة   |
| <b>-3,000.8</b> | <b>-708.5</b>  | <b>-780.0</b>  | <b>-756.5</b>  | <b>-755.8</b>  | <b>-2,394.9</b> | <b>صافي الصادرات من السلع والخدمات</b>                            |
| 1,090.3         | 284.2          | 279.5          | 302.9          | 223.7          | 1,075.3         | الصادرات  |
| 760.5           | 199.9          | 193.1          | 222.1          | 145.4          | 856.3           | - السلع   |
| 329.8           | 84.3           | 86.4           | 80.8           | 78.3           | 219.0           | - الخدمات   |
| 4,091.1         | 992.7          | 1,059.5        | 1,059.4        | 979.5          | 3,470.2         | الواردات  |
| 3,539.9         | 857.4          | 919.1          | 916.8          | 846.6          | 3,091.6         | - السلع   |
| 551.2           | 135.3          | 140.4          | 142.6          | 132.9          | 378.6           | - الخدمات   |
| <b>6,797.3</b>  | <b>1,733.2</b> | <b>1,707.9</b> | <b>1,754.5</b> | <b>1,601.7</b> | <b>6,421.4</b>  | <b>الناتج المحلي الإجمالي</b>                                     |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2013، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين.  
بيانات أرباع 2012 أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.  
بيانات الربع الرابع 2012 هي الإصدار الأول أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.  
(\* البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

- تقود دراسة الجدول 1-3 إلى مجموعة من الملاحظات:
- ✧ ان الإنفاق الاستهلاكي النهائي في الأراضي الفلسطينية كان يزيد على الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 28% في العام 2012 (بزيادة بمقدار 7 نقاط مئوية على العام الذي سبقه). هذا الفائض تمت موازنته أساساً بالواردات التي بلغت 60% من الناتج المحلي الإجمالي (مقابل 54% في العام 2011).
  - ✧ توزيع الإنفاق الاستهلاكي النهائي خلال العام 2012 بين 73.8% للإنفاق الاستهلاكي للأسر، و23.2% للإنفاق الاستهلاكي الحكومي، و3% للإنفاق الاستهلاكي للمؤسسات غير الهادفة للربح. ولقد ازداد الاستهلاك النهائي للأسر بمقدار 12.7% بين العامين 2011 و2012، مقابل ارتفاع بنحو 14.4% للإنفاق الاستهلاكي الحكومي وانخفاض بنحو 1.6% للإنفاق الاستهلاكي للمؤسسات غير الهادفة للربح خلال نفس الفترة.
  - ✧ ارتفاع إجمالي التكوين الرأسمالي بنحو 0.7% بين العامين 2011 و2012.
  - ✧ ارتفاع الصادرات من السلع والخدمات بشكل ضئيل خلال العام 2012 مقارنة مع العام 2011 (ارتفاع بنحو 1.4%). في حين ارتفعت الواردات من السلع والخدمات بقوة وبمقدار 18% بين العامين.

### صندوق 1: البنك الدولي: الآثار طويلة الأمد للقيود الاسرائيلية

يضع البنك الدولي تقارير دورية يعرض بها مستجدات الأحوال الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية ويقدمها إلى لجنة التنسيق الدولية (Ad Hoc Liaison Committee) في اجتماعاتها نصف السنوية. وهذه اللجنة هي الإطار الرئيسي لتنسيق المساعدات الدولية إلى الشعب الفلسطيني، وهي تسعى إلى تنسيق جهود المانحين وتعزيز الحوار بين الجهات المانحة والسلطة الفلسطينية وإسرائيل.

شدد البنك في تقاريره الأخيرة، وبشكل مستمر، على ضرورة مواصلة تقديم الدعم المالي من قبل المانحين وعلى ضرورة مواصلة جهود الإصلاح من قبل السلطة الفلسطينية لتجاوز الأزمات المالية الخانقة التي تعيشها الأراضي الفلسطينية. هذا إلى جانب التأكيد المستمر أيضاً على ضرورة إزالة القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال على حركة الأشخاص والسلع، وهي القيود التي تحول عملياً دون نمو الاستثمارات والتصدير وازدهار الاقتصاد.

ركّز البنك الدولي في تقريره الأخير، إلى جانب عرض المستجدات الاقتصادية والمالية في الأراضي الفلسطينية، على مسألة هامة لم يتم الالتفات لها كثيراً في السابق<sup>44</sup>. وتتعلق هذه بالآثار السلبية بعيدة المدى على القدرة التنافسية للاقتصاد الفلسطيني نتيجة العقوبات والقيود التي تفرضها سلطات الاحتلال. إذ في حين أن بعض التكاليف التي تتولد من الحالة الراهنة يمكن أن تكون تكاليف مؤقتة وعابرة ويحتمل أن تزول بزوال الاحتلال، فإن هناك تكاليف أخرى للقيود الحالية لها آثار بعيدة الأجل ولها طبيعة شبه دائمة وبحاجت التخلص منها إلى الكثير من الوقت وإلى الكثير من التخطيط والموارد المالية. ومن بين الآثار بعيدة المدى يركز التقرير على أربعة أصعدة: الآثار على البنية الاقتصادية وعلى تنافسية الواردات وعلى مهارات القوى العاملة وأخيراً على البنية التحتية من الناحية الكمية والنوعية.

#### الأثر على البنية الاقتصادية

وضّح التقرير أن النمو الاقتصادي في الدول الصغيرة غالباً ما يعتمد على قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية (زيادة صادراتها السلعية والخدماتية). ويقتضي هذا وجود قطاع صناعات تحويلية قوي وقطاع زراعي ذو إنتاجية مرتفعة. ولكن الاقتصاد الفلسطيني يفقد هذه القدرة تدريجياً. إذ تراجع قطاع الصناعات التحويلية بقوة منذ عام 1994 وانخفضت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 19% في عام 1994 إلى 10% في 2011. وفي هذه الأثناء، تضاعفت العمالة في قطاع الزراعة بينما هبطت الإنتاجية الزراعية للنصف. ونتيجة لذلك بات الاقتصاد الفلسطيني يعتمد إلى حد كبير على الواردات الغذائية التي تأتي في المقام الأول من إسرائيل، الدولة ذات المناخ ونوعية الأرض المماثلة والقدرة على تلبية معظم احتياجاتها من المواد الغذائية من إنتاجها الخاص.

ويؤكد التقرير أن التغيير السلبي في البنية الاقتصادية هذا يعود إلى القيود الاسرائيلية المفروضة على الواردات الزراعية (مثل الأسمدة) وعلى قيود الوصول إلى المياه والبنية التحتية للري، وكذلك القيود المفروضة على الصادرات والواردات للصناعات التحويلية (كالقيود

<sup>44</sup> World Bank: Fiscal Challenges and Long Term Economic Costs. Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee. March 19, 2013. <http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/AHLCMarchfinal.pdf>

المفروضة على واردات التكنولوجيا المختلفة والمعدات والمواد الخام). مما يجعل تطوير بعض النشاطات في قطاع الصناعات التحويلية مستحيلاً. لذلك تقتصر الصناعات في معظمها على انتاج البضائع ذات القيمة المضافة المنخفضة، مثل الحجر، والأثاث، وغيرها من منتجات التكنولوجيا القديمة والبسيطة.

#### الأثر على تنافسية الواردات

يشير التقرير أن تراجع الزراعة والصناعة التحويلية أدى الى تدهور قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التصدير. فصادرات السلع والخدمات لا تزيد على 14% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة متدنية جداً مقارنة بالاققتصادات الصغيرة. وعلاوة على ذلك، اتسمت التجارة الخارجية الفلسطينية بقلّة عدد الشركاء التجاريين للصادرات والواردات. إذ استقطعت إسرائيل 86% من مجموع الصادرات الفلسطينية في عام 2011، وذهبت بقية الصادرات إلى بلدان أربعة فقط هي الأردن، والسعودية والإمارات والولايات المتحدة الأمريكية. أما الواردات، فلم تكن على هذا القدر من التركيز، إلا أن 73% من إجمالي الواردات جاء من إسرائيل و90% من إجمالي الصادرات انحصرت في تسع دول فقط.

يوجد هناك أدلة تجريبية قوية على العلاقة بين تنويع الصادرات (سواء من حيث عدد المنتجات المصدرة أو وجهات التصدير) والنمو الاقتصادي. إذ أن تعدد الشركاء التجاريين يتيح الفرصة للاستفادة من تباين الأسعار والطلب في الدول المستوردة أو المصدرة. أما تركّز الصادرات والواردات فإنه يحد من امكانية الاستفادة بسرعة وبشكل كاف من فرص التصدير حتى في حال زوال القيود التجارية المفروضة من الاحتلال.

#### أثر البطالة وانخفاض المشاركة في سوق العمل:

العامل الثالث الذي يعتبر التقرير أنه يحد من التنافسية على المدى الطويل هو انخفاض نسبة العمالة. إن انخفاض نسبة المشاركة في القوى العاملة وارتفاع معدلات البطالة يفقد العديد من الفلسطينيين في سن العمل الفرص لتطوير واكتساب المهارات المهمة. ولقد وصل معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية في عام 2011 الى 21% (19% بين الذكور و28% للإناث) ووصل متوسط مدة البطالة 12 شهراً، وهي ضعف المدة التي سادت في العام 2000.

وعلاوة على ذلك، تتركز العمالة في المنشآت الصغيرة وفي القطاعات اللاتجارية (non-tradable) التي تتميز بانخفاض الإنتاجية وبالتالي لا تكسب المهارات التي من شأنها أن تزيد تنافسية السلع. ولا يرى أصحاب العمل فائدة من تدريب العمال إما لأنهم لا يتعرضون لضغوط المنافسة أو لأنهم لا يملكون الموارد اللازمة للاستثمار في التدريب. وينوه التقرير أن حال العمالة هذا مثير للقلق خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن توفر العمالة الماهرة هو أحد أهم العوامل التي يدرسها أي مستثمر، محلياً كان أم أجنبياً، قبل اتخاذ قرار للاستثمار في الأراضي الفلسطينية.

#### أثر تدهور البنية التحتية:

آخر عامل تطرق له التقرير هو حال البنية التحتية وأثرها المباشر على الإنتاجية والنمو. فعلى المستوى الكلي، تساعد البنية التحتية على نجاح الاستثمارات الزراعية وأنشطة الصناعة التحويلية. وتحسن وفرة المياه والصرف الصحي، والطاقة، والإسكان، والنقل من حياة الناس وتساعد على تقليل الفقر. أما على المستوى الجزئي، فيؤثر وجود البنية التحتية على القرارات المختلفة للاستثمار، بما فيها موقع المؤسسة التجارية.

نوه التقرير أن الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية أدت لتدهور الإنفاق على البنية الأساسية على الرغم من مساهمات الدول المانحة، فلم يزد مستوى استثمار السلطة الفلسطينية في البنية التحتية على 2-3% من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير تقديرات البنك أن مستوى الاستثمار الحالي بالكاد يكفي لصيانة البنية التحتية القائمة.

بيّن التقرير أن الأثر السلبي لاستمرار القيود الإسرائيلية على تطوير البنية التحتية أوضح في قطاع غزة مقارنة بالضفة. فقد أدت القيود المفروضة على حركة السكان والبضائع في قطاع غزة إلى تدهور كبير في البنية التحتية القائمة. وتشير تقديرات البنك الدولي أن رفع مستوى البنية التحتية في القطاع إلى المستوى المرغوب يحتاج إلى موارد كبيرة: 870 مليون دولار تقريباً لقطاع المياه والصرف الصحي، 430 مليون دولار للخدمات البلدية كالطرق الداخلية وإنارة الشوارع، وإدارة النفايات الصلبة والمرافق العامة، و200 مليون دولار لقطاع الكهرباء، ومليار دولار لتشييد واصلاح الطرق.

## 2- سوق العمل

## 1-2 القوى العاملة ونسبة المشاركة

## المقارنة السنوية

بلغت نسبة المشاركة في الضفة والقطاع 43.6% خلال العام 2012 مقارنة مع 43% في العام 2011. جاء الارتفاع نتيجة ارتفاع نسبة المشاركة في قطاع غزة (من 38.4% في العام 2011 إلى 40.1% في العام 2012)، أما في الضفة الغربية فقد بقيت نسبة المشاركة على حالها خلال العامين (45.5%). ويظهر جدول 1-2 استمرار التفاوت ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة في نسبة المشاركة. إذ بلغت في الضفة 45.5%، في حين لم تتعدّ 40.1% في قطاع غزة. ويعود هذا بشكل خاص إلى انخفاض نسبة مشاركة الإناث في قطاع غزة مقارنة بالضفة (14.7% مقارنة مع 18.9%). وقد انعكس ارتفاع نسبة المشاركة خلال العام 2012 في ازدياد عدد العاملين بنسبة 2.4% مقارنة مع العام 2011 (من 837 ألف عامل خلال العام الماضي). ولكن معظم الزيادة حدثت بالنسبة للعاملين من داخل أفراد الأسرة غير مدفوعي الأجر (انظر جدول 2-4). توزع العاملون خلال العام 2012 حسب مكان العمل على 60.4% في الضفة الغربية، و29.9% في غزة، و9.7% يعملون في إسرائيل والمستوطنات.

## الربع الرابع

بلغت نسبة المشاركة (أي نسبة العاملين والعاطلين إلى من هم في سن العمل) خلال الربع الرابع من العام 2012 في الضفة والقطاع 43.9% مقارنة مع 43.4% في الربع الثالث (انظر الجدول 1-2). كما تشير البيانات الربعية إلى ارتفاع أعداد العاملين في الضفة والقطاع، من 845 ألف في الربع الثالث من العام 2012 إلى 877 ألف في الربع الرابع 2012، أي بنسبة 3.6% (انظر الجدول 2-2). من جهة أخرى، انخفض عدد العاملين بنحو ألف عامل خلال الربع الرابع 2012 مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011.

أما بالنسبة للحالة الوظيفية للعاملين، فتشير البيانات إلى انخفاض نسبة المستخدمين بأجر في الضفة الغربية بنحو نقطة مئوية واحدة بين الربعين الثالث والرابع من العام 2012 مقابل ارتفاع نسبة العاملين بدون أجر بنحو نقطة مئوية واحدة خلال نفس الفترة. الصورة معاكسة في قطاع غزة، إذ يلاحظ ارتفاع نسبة المستخدمين بأجر بين الربعين الثالث والرابع (بمقدار 7 نقاط مئوية تقريباً) مقابل انخفاض نسبة العاملين بدون أجر بنحو نقطة مئوية واحدة (انظر الجدول 4-2).

جدول 1-2: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة والجنس 2011-2012 (%)

| المنطقة والجنس | العام 2011 | الربع الاول 2012 | الربع الثاني 2012 | الربع الثالث 2012 | الربع الرابع 2012 | العام 2012 |
|----------------|------------|------------------|-------------------|-------------------|-------------------|------------|
| كلا الجنسين    |            |                  |                   |                   |                   |            |
| الضفة الغربية  | 45.5       | 45.4             | 45.4              | 45.2              | 46.1              | 45.5       |
| قطاع غزة       | 38.4       | 39.9             | 40.3              | 40.4              | 40.0              | 40.1       |
| الضفة والقطاع  | 43.0       | 43.4             | 43.6              | 43.4              | 43.9              | 43.6       |
| ذكور           |            |                  |                   |                   |                   |            |
| الضفة الغربية  | 71.4       | 70.8             | 71.5              | 71.4              | 72.0              | 71.4       |
| قطاع غزة       | 63.9       | 65.5             | 65.1              | 65.0              | 64.4              | 65.0       |
| الضفة والقطاع  | 68.7       | 68.9             | 69.2              | 69.1              | 69.2              | 69.1       |
| إناث           |            |                  |                   |                   |                   |            |
| الضفة الغربية  | 19.0       | 19.3             | 18.6              | 18.2              | 19.5              | 18.9       |
| قطاع غزة       | 12.4       | 13.7             | 14.9              | 15.2              | 15.1              | 14.7       |
| الضفة والقطاع  | 16.6       | 17.3             | 17.3              | 17.1              | 17.9              | 17.4       |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، مسح القوى العاملة، 2011-2012.



جدول 2-2: الأفراد 15 سنة فأكثر والعاملون منهم في الأراضي الفلسطينية  
حسب مكان العمل لأرباع الأعوام 2011-2012

| مكان العمل              | العام 2011 | الربع الاول 2012 | الربع الثاني 2012 | الربع الثالث 2012 | الربع الرابع 2012 | العام 2012 |
|-------------------------|------------|------------------|-------------------|-------------------|-------------------|------------|
| القوة البشرية (ألف)     | 2,466      | 2,523            | 2,546             | 2,569             | 2,592             | 2,557      |
| القوى العاملة           | 1,059      | 1,095            | 1,109             | 1,116             | 1,137             | 1,114      |
| عدد العاملين (ألف)      | 837        | 834              | 877               | 845               | 877               | 858        |
| الضفة الغربية (%)       | 60.9       | 60.9             | 60.5              | 59.4              | 61.0              | 60.4       |
| قطاع غزة (%)            | 29.1       | 29.9             | 30.3              | 30.2              | 29.0              | 29.9       |
| إسرائيل والمستوطنات (%) | 10.0       | 9.2              | 9.2               | 10.4              | 9.9               | 9.7        |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، مسح القوى العاملة، 2011-2012.

العاملين هناك. كما تشير البيانات إلى حدوث ارتفاع في نسبة العاملين في القطاع الخاص في قطاع غزة بمقدار 2.2%، مقابل انخفاض في نسبة العاملين في القطاع العام بمقدار 1.5% بين العامين.

يتبين من الجدول 2-3 أن القطاع الخاص كان المشغل الرئيسي للعمالة الفلسطينية في الضفة الغربية خلال العام 2012، مستوعباً 68.5% من مجمل العاملين، يليه القطاع العام بنسبة 15.8%. وفي قطاع غزة أيضاً، فإن القطاع الخاص هو المشغل الرئيسي مستوعباً أكثر من نصف

جدول 2-3: التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر من الأراضي الفلسطينية  
حسب المنطقة والقطاع 2011-2012 (%)

| القطاع             | العام 2011 | الربع الاول 2012 | الربع الثاني 2012 | الربع الثالث 2012 | الربع الرابع 2012 | العام 2012 |
|--------------------|------------|------------------|-------------------|-------------------|-------------------|------------|
| الأراضي الفلسطينية |            |                  |                   |                   |                   |            |
| قطاع عام           | 22.5       | 23.1             | 21.9              | 22.9              | 22.8              | 22.6       |
| قطاع خاص           | 64.0       | 64.2             | 65.6              | 63.6              | 64.5              | 64.5       |
| قطاعات أخرى        | 3.5        | 3.5              | 3.3               | 3.1               | 2.8               | 3.2        |
| إسرائيل ومستوطنات  | 10.0       | 9.2              | 9.2               | 10.4              | 9.9               | 9.7        |
| المجموع            | 100        | 100              | 100               | 100               | 100               | 100        |
| الضفة الغربية      |            |                  |                   |                   |                   |            |
| قطاع عام           | 15.4       | 16.3             | 14.9              | 16.3              | 15.7              | 15.8       |
| قطاع خاص           | 68.4       | 68.5             | 70.0              | 66.9              | 68.6              | 68.5       |
| قطاعات أخرى        | 2.2        | 2.0              | 2.0               | 1.9               | 1.7               | 1.9        |
| إسرائيل ومستوطنات  | 14.0       | 13.2             | 13.1              | 14.9              | 14.0              | 13.8       |
| المجموع            | 100        | 100              | 100               | 100               | 100               | 100        |
| قطاع غزة           |            |                  |                   |                   |                   |            |
| قطاع عام           | 39.6       | 39.1             | 37.9              | 38.0              | 40.1              | 38.8       |
| قطاع خاص           | 53.6       | 54.0             | 55.7              | 56.0              | 54.3              | 55.0       |
| قطاعات أخرى        | 6.8        | 6.9              | 6.4               | 6.0               | 5.6               | 6.2        |
| المجموع            | 100        | 100              | 100               | 100               | 100               | 100        |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، مسح القوى العاملة، 2011-2012.

وبشكل مواز، يلاحظ انخفاض نسبة العاملين بأجر في الضفة الغربية بشكل طفيف بين العامين، مقابل ارتفاعها بنحو 2% في قطاع غزة خلال نفس الفترة (انظر جدول 4-2). كما يلاحظ انخفاض نسبة الذين يعملون لحسابهم في قطاع غزة إلى 16% في العام 2012 مقارنة مع 17.7% خلال العام الذي سبقه.

جدول 4-2: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة لأرباع الأعوام 2011-2012 (%)

| المنطقة والحالة العملية   | العام 2011 | الربع الاول 2012 | الربع الثاني 2012 | الربع الثالث 2012 | الربع الرابع 2012 | العام 2012 |
|---------------------------|------------|------------------|-------------------|-------------------|-------------------|------------|
| <b>الضفة الغربية</b>      |            |                  |                   |                   |                   |            |
| صاحب عمل                  | 7.4        | 7.6              | 7.2               | 7.5               | 8.0               | 7.6        |
| يعمل لحسابه               | 18.9       | 19.7             | 19.0              | 18.2              | 17.7              | 18.7       |
| مستخدم بأجر               | 64.1       | 63.2             | 63.1              | 65.0              | 64.2              | 63.9       |
| عضو أسرة غير مدفوع الأجر  | 9.6        | 9.5              | 10.7              | 9.3               | 10.1              | 9.8        |
| <b>المجموع</b>            | <b>100</b> | <b>100</b>       | <b>100</b>        | <b>100</b>        | <b>100</b>        | <b>100</b> |
| <b>قطاع غزة</b>           |            |                  |                   |                   |                   |            |
| صاحب عمل                  | 3.9        | 2.9              | 3.2               | 5.0               | 3.5               | 3.7        |
| يعمل لحسابه               | 17.7       | 16.5             | 15.5              | 17.9              | 14.1              | 16.0       |
| مستخدم بأجر               | 72.7       | 74.4             | 74.2              | 70.7              | 77.0              | 74.1       |
| عضو أسرة غير مدفوع الأجر  | 5.7        | 6.2              | 7.1               | 6.4               | 5.4               | 6.2        |
| <b>المجموع</b>            | <b>100</b> | <b>100</b>       | <b>100</b>        | <b>100</b>        | <b>100</b>        | <b>100</b> |
| <b>الأراضي الفلسطينية</b> |            |                  |                   |                   |                   |            |
| صاحب عمل                  | 6.4        | 6.2              | 6.0               | 6.7               | 6.7               | 6.4        |
| يعمل لحسابه               | 18.6       | 18.8             | 18.0              | 18.1              | 16.6              | 17.9       |
| مستخدم بأجر               | 66.6       | 66.5             | 66.5              | 66.8              | 67.9              | 66.9       |
| عضو أسرة غير مدفوع الأجر  | 8.4        | 8.5              | 9.5               | 8.4               | 8.8               | 8.8        |
| <b>المجموع</b>            | <b>100</b> | <b>100</b>       | <b>100</b>        | <b>100</b>        | <b>100</b>        | <b>100</b> |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، مسح القوى العاملة، 2011-2012.

الزراعة والصيد والحراة في قطاع غزة خلال الربع الرابع 2012 مقارنة مع الربع الذي سبقه، إلا أن النسبة انخفضت بنحو 12% بين العامين ككل. من جهة أخرى، يلاحظ ارتفاع نسبة العاملين في قطاع البناء والتشييد في الأراضي الفلسطينية بنحو 3.6% بين العامين.

تشير البيانات الربعية إلى حدوث تغيير ملحوظ في توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية بين الربعين الثالث والرابع 2012 (المرتبط بالدرجة الأولى بالتحويلات الموسمية)، كذلك حدوث بعض التغير على المستوى السنوي بين العامين 2011 و2012 (انظر الجدول 2-5). على سبيل المثال، رغم الارتفاع في نسبة العاملين في قطاع

جدول 2-5: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة 2011-2012 (%)

| النشاط الاقتصادي والمنطقة | العام 2011 | الربع الاول 2012 | الربع الثاني 2012 | الربع الثالث 2012 | الربع الرابع 2012 | العام 2012 |
|---------------------------|------------|------------------|-------------------|-------------------|-------------------|------------|
| <b>الأراضي الفلسطينية</b> |            |                  |                   |                   |                   |            |
| الزراعة والصيد والحراة    | 11.9       | 10.5             | 12.7              | 10.3              | 12.3              | 11.5       |
| محاجر وصناعة تحويلية      | 11.8       | 12.2             | 11.7              | 11.3              | 12.5              | 11.9       |
| البناء والتشييد           | 13.9       | 13.5             | 14.7              | 15.3              | 13.9              | 14.4       |
| التجارة والمطاعم والفنادق | 20.3       | 20.1             | 19.7              | 19.9              | 18.8              | 19.6       |
| النقل والتخزين والاتصالات | 6.1        | 6.6              | 6.3               | 6.8               | 6.2               | 6.5        |
| خدمات وغيرها              | 36.0       | 37.1             | 34.9              | 36.4              | 36.3              | 36.1       |
| <b>المجموع</b>            | <b>100</b> | <b>100</b>       | <b>100</b>        | <b>100</b>        | <b>100</b>        | <b>100</b> |
| <b>الضفة الغربية</b>      |            |                  |                   |                   |                   |            |
| الزراعة والصيد والحراة    | 12.8       | 11.4             | 14.4              | 11.4              | 13.9              | 12.8       |
| محاجر وصناعة تحويلية      | 14.4       | 14.9             | 14.4              | 14.1              | 15.4              | 14.7       |
| البناء والتشييد           | 17.1       | 16.4             | 17.4              | 18.0              | 17.0              | 17.2       |
| التجارة والمطاعم والفنادق | 21.0       | 21.4             | 20.4              | 20.9              | 19.4              | 20.5       |
| النقل والتخزين والاتصالات | 5.5        | 5.6              | 5.9               | 5.7               | 5.3               | 5.6        |
| خدمات وغيرها              | 29.2       | 30.3             | 27.5              | 29.9              | 29.0              | 29.2       |
| <b>المجموع</b>            | <b>100</b> | <b>100</b>       | <b>100</b>        | <b>100</b>        | <b>100</b>        | <b>100</b> |
| <b>قطاع غزة</b>           |            |                  |                   |                   |                   |            |
| الزراعة والصيد والحراة    | 9.6        | 8.4              | 8.9               | 7.8               | 8.3               | 8.4        |
| محاجر وصناعة تحويلية      | 5.5        | 5.9              | 5.4               | 4.6               | 5.5               | 5.4        |
| البناء والتشييد           | 6.0        | 6.7              | 8.7               | 9.0               | 6.3               | 7.7        |
| التجارة والمطاعم والفنادق | 18.4       | 16.9             | 18.1              | 17.6              | 17.2              | 17.5       |
| النقل والتخزين والاتصالات | 7.6        | 8.9              | 7.3               | 9.3               | 8.4               | 8.4        |
| خدمات وغيرها              | 52.9       | 53.2             | 51.6              | 51.7              | 54.3              | 52.6       |
| <b>المجموع</b>            | <b>100</b> | <b>100</b>       | <b>100</b>        | <b>100</b>        | <b>100</b>        | <b>100</b> |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، مسح القوى العاملة، 2011-2012.

## 2-2 البطالة

### الربع الرابع

انخفض معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية إلى 22.9% خلال الربع الرابع 2012 مقارنة مع 24.3% خلال الربع الثالث من نفس العام. يلاحظ أن الانخفاض جاء نتيجة انخفاض معدل البطالة في الضفة الغربية بمقدار 2.1 نقطة مئوية، مقابل ارتفاع معدل البطالة في قطاع غزة بشكل طفيف خلال نفس الفترة. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2011، يلاحظ ارتفاع معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية بمقدار 1.9 نقطة مئوية. بقي معدل البطالة ثابتاً في الضفة الغربية بين الربعين المتناظرين، في حين ارتفع في قطاع غزة بنحو 1.9 نقاط مئوية (انظر الجدول 2-6 والعدد 31 من المراقب).

### المقارنة السنوية

بلغ معدل البطالة في عام 2012 في الأراضي الفلسطينية 23% (19% في الضفة الغربية و31% في قطاع غزة). ويزيد هذا المعدل بمقدار 2.1 نقطة مئوية مقارنة مع عام 2011. جاء ذلك على خلفية ارتفاع معدل البطالة في قطاع غزة خلال عام 2012 بحوالي 2.3 نقاط مئوية مقارنة مع عام 2011، وارتفاع معدل البطالة في الضفة الغربية بمقدار 1.7 نقطة مئوية خلال نفس الفترة.

ومن أهم مواصفات البطالة في الأراضي الفلسطينية في العام 2012 ما يلي:

- ✧ أنها مرتفعة في أوساط الشباب: بلغ معدل البطالة بين الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة 38.8%، (62.2% للإناث، 34.5% للذكور). وهذا يوحي أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل (انظر جدول 2-7).

جدول 2-6: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس 2011-2012 (%)

| المنطقة والجنس            | العام 2011  | الربع الاول 2012 | الربع الثاني 2012 | الربع الثالث 2012 | الربع الرابع 2012 | العام 2012  |
|---------------------------|-------------|------------------|-------------------|-------------------|-------------------|-------------|
| <b>الأراضي الفلسطينية</b> |             |                  |                   |                   |                   |             |
| ذكور                      | 19.2        | 22.0             | 18.8              | 20.7              | 20.7              | 20.5        |
| إناث                      | 28.4        | 31.5             | 29.5              | 39.0              | 31.7              | 32.9        |
| <b>المجموع</b>            | <b>20.9</b> | <b>23.9</b>      | <b>20.9</b>       | <b>24.3</b>       | <b>22.9</b>       | <b>23.0</b> |
| <b>الضفة الغربية</b>      |             |                  |                   |                   |                   |             |
| ذكور                      | 15.9        | 18.6             | 16.1              | 17.9              | 16.7              | 17.3        |
| إناث                      | 22.6        | 25.5             | 21.4              | 30.1              | 24.4              | 25.3        |
| <b>المجموع</b>            | <b>17.3</b> | <b>20.1</b>      | <b>17.1</b>       | <b>20.4</b>       | <b>18.3</b>       | <b>19.0</b> |
| <b>قطاع غزة</b>           |             |                  |                   |                   |                   |             |
| ذكور                      | 25.8        | 28.4             | 24.1              | 26.0              | 28.5              | 26.8        |
| إناث                      | 44.0        | 46.5             | 47.2              | 57.7              | 48.3              | 50.1        |
| <b>المجموع</b>            | <b>28.7</b> | <b>31.5</b>      | <b>28.4</b>       | <b>31.9</b>       | <b>32.2</b>       | <b>31.0</b> |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، مسح القوى العاملة، 2011-2012.

جدول 2-7: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والفئات العمرية 2011-2012 (%)

| الفئات العمرية     | العام 2011  | الربع الاول 2012 | الربع الثاني 2012 | الربع الثالث 2012 | الربع الرابع 2012 | العام 2012  |
|--------------------|-------------|------------------|-------------------|-------------------|-------------------|-------------|
| <b>كلا الجنسين</b> |             |                  |                   |                   |                   |             |
| 24-15              | 35.7        | 40.4             | 34.3              | 42.2              | 38.4              | 38.8        |
| 34-25              | 21.8        | 24.8             | 23.9              | 25.6              | 25.0              | 24.9        |
| 44-35              | 11.9        | 13.7             | 10.5              | 12.5              | 12.0              | 12.2        |
| 54-45              | 13.0        | 14.5             | 12.2              | 13.6              | 12.8              | 13.3        |
| +55                | 9.0         | 10.9             | 7.7               | 8.1               | 10.2              | 9.2         |
| <b>المجموع</b>     | <b>20.9</b> | <b>23.9</b>      | <b>20.9</b>       | <b>24.3</b>       | <b>22.9</b>       | <b>23.0</b> |
| <b>ذكور</b>        |             |                  |                   |                   |                   |             |
| 24-15              | 32.1        | 36.9             | 30.5              | 36.3              | 34.5              | 34.5        |
| 34-25              | 17.5        | 20.2             | 18.9              | 18.6              | 19.2              | 19.2        |
| 44-35              | 12.2        | 13.9             | 10.5              | 11.4              | 12.3              | 12.0        |
| 54-45              | 14.9        | 16.0             | 13.7              | 15.2              | 14.6              | 14.9        |
| +55                | 10.3        | 13.2             | 9.5               | 9.2               | 12.8              | 11.1        |
| <b>المجموع</b>     | <b>19.2</b> | <b>22.0</b>      | <b>18.8</b>       | <b>20.7</b>       | <b>20.7</b>       | <b>20.5</b> |
| <b>الإناث</b>      |             |                  |                   |                   |                   |             |
| 24-15              | 53.5        | 58.1             | 56.1              | 73.8              | 60.2              | 62.2        |
| 34-25              | 37.0        | 40.2             | 41.0              | 48.1              | 43.6              | 43.3        |
| 44-35              | 11.1        | 12.8             | 10.6              | 17.0              | 11.1              | 12.8        |
| 54-45              | 4.2         | 7.1              | 5.7               | 6.3               | 5.2               | 6.0         |
| +55                | 2.3         | 0.7              | 1.3               | 2.7               | 0.7               | 1.3         |
| <b>المجموع</b>     | <b>28.4</b> | <b>31.5</b>      | <b>29.5</b>       | <b>39.0</b>       | <b>31.7</b>       | <b>32.9</b> |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2011-2012.

8 أن البطالة بين الذكور تتخفص مع ارتفاع التعليم. ولكن الصورة معكوسة عند الإناث، إذ يبلغ معدل بطالة الإناث ذوات تعليم 13 سنة فأكثر 44.6% بينما ينخفص إلى 3.2% بين ذوات تعليم 1-6 سنوات.

↪ أنها متمركزة في أوساط الأقل تعليماً بالنسبة للذكور. فهي تبلغ 23.3% عند الذكور ذوي تعليم 1-6 سنوات، بينما 16.3% عند ذوي تعليم 13 سنة فأكثر. ولكن هناك فرق جوهري بين الذكور والإناث العاطلين عن العمل بالنسبة لسنوات التعليم، إذ يتضح من الجدول 2-

جدول 2-8: معدل البطالة بين الأفراد المشاكين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية 2011-2012 (%)

| عدد السنوات الدراسية | العام 2011  | الربع الأول 2012 | الربع الثاني 2012 | الربع الثالث 2012 | الربع الرابع 2012 | العام 2012  |
|----------------------|-------------|------------------|-------------------|-------------------|-------------------|-------------|
| <b>كلا الجنسين</b>   |             |                  |                   |                   |                   |             |
| 0                    | 11.9        | 4.6              | 7.9               | 12.0              | 13.7              | 9.4         |
| 6-1                  | 19.7        | 24.8             | 18.5              | 18.8              | 20.5              | 20.6        |
| 9-7                  | 20.5        | 23.1             | 19.6              | 22.5              | 22.1              | 21.8        |
| 12-10                | 19.2        | 22.1             | 18.2              | 21.4              | 20.9              | 20.7        |
| +13                  | 23.7        | 26.2             | 25.5              | 29.8              | 26.3              | 27.0        |
| <b>المجموع</b>       | <b>20.9</b> | <b>23.9</b>      | <b>20.9</b>       | <b>24.3</b>       | <b>22.9</b>       | <b>23.0</b> |
| <b>ذكور</b>          |             |                  |                   |                   |                   |             |
| 0                    | 20.6        | 6.9              | 17.6              | 22.4              | 27.4              | 18.2        |
| 6-1                  | 22.2        | 27.6             | 21.5              | 21.3              | 22.5              | 23.3        |
| 9-7                  | 21.5        | 24.6             | 20.8              | 23.6              | 23.7              | 23.2        |
| 12-10                | 19.7        | 22.5             | 18.9              | 21.5              | 21.5              | 21.1        |
| +13                  | 14.8        | 16.6             | 15.6              | 16.9              | 16.2              | 16.3        |
| <b>المجموع</b>       | <b>19.2</b> | <b>22.0</b>      | <b>18.8</b>       | <b>20.7</b>       | <b>20.7</b>       | <b>20.5</b> |
| <b>إناث</b>          |             |                  |                   |                   |                   |             |
| 0                    | 2.5         | 2.2              | 1.3               | 1.2               | 1.7               | 1.6         |
| 6-1                  | 2.9         | 4.2              | 1.9               | 1.8               | 5.3               | 3.2         |
| 9-7                  | 8.6         | 6.9              | 6.9               | 8.9               | 6.4               | 7.2         |
| 12-10                | 14.5        | 19.0             | 11.4              | 20.8              | 15.3              | 16.5        |
| +13                  | 38.8        | 42.0             | 42.6              | 50.9              | 42.7              | 44.6        |
| <b>المجموع</b>       | <b>28.4</b> | <b>31.5</b>      | <b>29.5</b>       | <b>39.0</b>       | <b>31.7</b>       | <b>32.9</b> |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، مسح القوى العاملة، 2011-2012.

### 3-2 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد

100 خريج كان هنالك حوالي 14 عاطل عن العمل). من جهة أخرى، سجل خريجو العلوم التربوية وإعداد المعلمين أعلى نسبة بطالة عن العمل من بين كافة التخصصات، إذ بلغت حوالي 41.5% خلال العام 2012. كما كانت نسبة العاطلين من خريجي الصحافة والإعلام مرتفعة، 38% تقريباً.

يسجل الجدول 2-9 توزع الخريجين الذين يحملون مؤهل دبلوم متوسط فأعلى في الأراضي الفلسطينية بين العاطلين والعاملين. وبلغت نسبة العاطلين من حملة المؤهلات العلمية 28.9% في العام 2012؛ بزيادة ملحوظة عن النسبة في العام السابق (25.1%). يلاحظ أن الخريجين من تخصص القانون كانوا من أدنى بطالة خلال العام 2012. إذ بلغت نسبة العاطلين عن العمل منهم 13.8%، (أي أنه من بين

جدول 2-9: توزيع العاملين والعاطلين عن العمل للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهلاً علمياً (دبلوم متوسط فأعلى) حسب التخصص 2011-2012 (%)

| التخصص                      |             | العام 2011  |             | الربع الرابع 2012 |             | العام 2012  |          |
|-----------------------------|-------------|-------------|-------------|-------------------|-------------|-------------|----------|
|                             |             | العاملون    | العاطلون    | العاملون          | العاطلون    | العاملون    | العاطلون |
| علوم تربوية وإعداد معلمين   | 62.2        | 37.8        | 60.3        | 39.7              | 58.5        | 41.5        | 30.9     |
| علوم إنسانية                | 74.8        | 25.2        | 70.8        | 29.2              | 69.1        | 30.9        | 33.6     |
| العلوم الاجتماعية والسلوكية | 73.9        | 26.1        | 63.3        | 36.7              | 66.4        | 33.6        | 38.1     |
| الصحافة والاعلام            | 65.3        | 34.7        | 59.9        | 40.1              | 61.9        | 38.1        | 28.2     |
| الأعمال التجارية والإدارية  | 76.1        | 23.9        | 71.6        | 28.4              | 71.8        | 28.2        | 13.8     |
| القانون                     | 88.0        | 12.0        | 93.2        | 6.8               | 86.2        | 13.8        | 23.2     |
| العلوم الطبيعية             | 78.3        | 21.7        | 75.2        | 24.8              | 76.8        | 23.2        | 29.9     |
| الرياضيات والإحصاء          | 72.9        | 27.1        | 64.9        | 35.1              | 70.1        | 29.9        | 30.6     |
| الحاسوب                     | 68.8        | 31.2        | 71.8        | 28.2              | 69.4        | 30.6        | 22.0     |
| الهندسة والمهن الهندسية     | 79.3        | 20.7        | 80.4        | 19.6              | 78          | 22.0        | 15.4     |
| العلوم المعمارية والبناء    | 81.3        | 18.7        | 84.3        | 15.7              | 84.6        | 15.4        | 18.6     |
| الصحة                       | 81.8        | 18.2        | 85.3        | 14.7              | 81.4        | 18.6        | 30.8     |
| الخدمات الشخصية             | 83.5        | 16.5        | 58.2        | 41.8              | 69.2        | 30.8        | 29.9     |
| باقي التخصصات               | 75.5        | 24.5        | 66.2        | 33.8              | 70.1        | 29.9        | 28.9     |
| <b>المجموع</b>              | <b>74.9</b> | <b>25.1</b> | <b>71.5</b> | <b>28.5</b>       | <b>71.1</b> | <b>28.9</b> |          |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. مسح القوى العاملة 2011-2012.

## 2-4 الأجر وساعات العمل

### الربع الرابع

بمقدار 1.2%. وعلى الرغم من ارتفاع متوسط أجر عمال قطاع غزة بمقدار الضعف تقريباً عن أجر عمال الضفة، إلا أن الهوة بين متوسط الأجر في الضفة والقطاع ما زالت واسعة نسبياً (الأجر في القطاع يمثل 74% فقط من متوسط الأجر في الضفة). وتجدر الإشارة إلى أن الأجر اليومي الوسيط في غزة (وهو الأجر الذي يتقاضاه نصف العاملين) يعكس تفاوتاً أكبر بين الأجر في غزة والضفة. إذ بلغ الأجر الوسيط في غزة 65% فقط من مستواه في الضفة. هذا التفاوت المستمر في معدلات الأجر بين الضفة والقطاع غزة يعكس واقع الطلب على العمالة في ظل الحصار الإسرائيلي المفروض. أما بالنسبة لساعات العمل الأسبوعية خلال العام 2012، فقد كانت حول المعدلات التي سجلتها في السنة السابقة. ويلاحظ استمرار ارتفاع عدد ساعات العمل الأسبوعية للعاملين في إسرائيل والمستوطنات من 39.4 ساعة في العام 2011 إلى 40.9 ساعة في العام 2012.

طراً ارتفاع طفيف على متوسط الأجر اليومي للعاملين في الضفة الغربية وانخفاض ملحوظ في قطاع غزة بمقدار 4.8% بين الربعين الثالث والرابع 2012. في المقابل انخفض متوسط الأجر اليومي للعاملين في إسرائيل والمستوطنات بمقدار 2.4%. كما ارتفع متوسط ساعات العمل الأسبوعية في إسرائيل والمستوطنات بنحو ساعة ونصف خلال نفس الفترة. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2011، يلاحظ ارتفاع متوسط أجر العاملين في الضفة الغربية بمقدار 2.6% وأيضاً ارتفاع متوسط أجر العاملين في قطاع غزة بمقدار 4% خلال نفس الفترة (انظر الجدول 2-10 والعدد 31 من المراقب).

### المقارنة السنوية

ارتفع متوسط الأجر اليومي لعمال الضفة الغربية بنسبة 2.4% بين العامين 2011 و2012. في حين شهد متوسط أجر عمال قطاع غزة ارتفاعاً بنحو 4.4%. أما أجر العاملين في إسرائيل والمستوطنات فشهد ارتفاعاً طفيفاً

جدول 2-10: متوسط ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجر اليومي بالشيكلم للمستخدمين معلومي الأجر في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل 2011-2012

| مكان العمل               | متوسط الساعات الأسبوعية | متوسط أيام العمل الشهرية | متوسط الأجر اليومي | الأجر الوسيط اليومي |
|--------------------------|-------------------------|--------------------------|--------------------|---------------------|
| <b>العام 2011</b>        |                         |                          |                    |                     |
| الضفة الغربية            | 43.1                    | 22.4                     | 85.0               | 76.9                |
| قطاع غزة                 | 37.9                    | 23.4                     | 61.5               | 50.5                |
| إسرائيل والمستوطنات      | 39.4                    | 21.0                     | 162.2              | 153.9               |
| <b>المجموع</b>           | <b>41.2</b>             | <b>22.4</b>              | <b>91.7</b>        | <b>76.9</b>         |
| <b>الربع الأول 2012</b>  |                         |                          |                    |                     |
| الضفة الغربية            | 43.0                    | 22.4                     | 85.4               | 76.9                |
| قطاع غزة                 | 36.9                    | 23.5                     | 63.9               | 50.0                |
| إسرائيل والمستوطنات      | 41.2                    | 20.7                     | 162.0              | 153.8               |
| <b>المجموع</b>           | <b>41.1</b>             | <b>22.4</b>              | <b>90.9</b>        | <b>76.9</b>         |
| <b>الربع الثاني 2012</b> |                         |                          |                    |                     |
| الضفة الغربية            | 43.8                    | 22.3                     | 87.4               | 76.9                |
| قطاع غزة                 | 37.8                    | 23.6                     | 64.3               | 50.0                |
| إسرائيل والمستوطنات      | 41.8                    | 20.3                     | 163.2              | 153.8               |
| <b>المجموع</b>           | <b>41.9</b>             | <b>22.3</b>              | <b>92.1</b>        | <b>76.9</b>         |
| <b>الربع الثالث 2012</b> |                         |                          |                    |                     |
| الضفة الغربية            | 43.1                    | 22.2                     | 87.5               | 76.9                |
| قطاع غزة                 | 37.8                    | 24.3                     | 66.1               | 53.8                |
| إسرائيل والمستوطنات      | 39.7                    | 20.5                     | 167.4              | 153.8               |
| <b>المجموع</b>           | <b>41.1</b>             | <b>22.5</b>              | <b>96.0</b>        | <b>80.0</b>         |
| <b>الربع الرابع 2012</b> |                         |                          |                    |                     |
| الضفة الغربية            | 43.1                    | 22.0                     | 88.0               | 76.9                |
| قطاع غزة                 | 35.9                    | 23.1                     | 63.1               | 50.0                |
| إسرائيل والمستوطنات      | 41.1                    | 20.3                     | 163.4              | 153.8               |
| <b>المجموع</b>           | <b>40.9</b>             | <b>22.1</b>              | <b>92.8</b>        | <b>76.9</b>         |
| <b>العام 2012</b>        |                         |                          |                    |                     |
| الضفة الغربية            | 43.3                    | 22.2                     | 87.1               | 76.9                |
| قطاع غزة                 | 37.1                    | 23.6                     | 64.3               | 50.0                |
| إسرائيل والمستوطنات      | 40.9                    | 20.5                     | 164.1              | 153.8               |
| <b>المجموع</b>           | <b>41.2</b>             | <b>22.3</b>              | <b>92.9</b>        | <b>76.9</b>         |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. مسح القوى العاملة 2011-2012.

2-5 اعلانات الوظائف الشاغرة<sup>45</sup>

الربع الرابع

التأكيد على أن الوظائف الشاغرة المعلنة عنها لا تمثل بالضرورة جميع فرص العمل المتوفرة، على الرغم من أن كافة الوظائف الحكومية يتوجب الإعلان عنها تبعاً لنص القانون<sup>46</sup>.

شهد الربع الرابع من العام 2012 الإعلان عن 777 وظيفة شاغرة، بانخفاض مقداره 18% مقارنة مع الربع السابق (انظر جدول 2-11). ومن الجدير ذكره أن هنالك 57 إعلاناً لم يتم تحديد عدد الوظائف الشاغرة فيها. ولا بد من

<sup>45</sup> قام معهد ماس بتجميع إعلانات الوظائف الشاغرة من الصحف اليومية ( القدس، الأيام والحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps.

<sup>46</sup> تنص المادة (19) من قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998م على: "تقوم الدوائر الحكومية بالإعلان عن الوظائف الخالية فيها التي يكون التعيين فيها بقرار من الجهة المختصة خلال أسبوعين من خلوها في صحيفتين يوميتين على الأقل، ويتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها".

## المقارنة السنوية

عنها من قبل القطاع الخاص والقطاع الحكومي في العام 2012 بنسب 10%، و42% على التوالي مقارنة مع العام 2011. بينما ارتفعت عدد الشواغر المعلن عنها من قبل قطاع المنظمات الأهلية بنسبة 15% مقارنة مع العام 2011 (انظر جدول 2-11).

استحوذت منطقة وسط الضفة الغربية على أغلبية الشواغر المعلن عنها بنسبة 67%، في حين كانت حصة كل من شمال وجنوب الضفة 11% و 12% على التوالي. أما بالنسبة لقطاع غزة فقد بلغت حصته 9%. وكان المؤهل العلمي الأكثر طلباً هو درجة البكالوريوس بنسبة 68%، في حين كان الطلب على درجات ماجستير فأعلى (9%)، دبلوم (9%)، ثانوية عامة فأقل (14%) (انظر جدول 2-11).

بلغ عدد الوظائف الشاغرة المعلن عنها خلال العام الماضي، 3,702 وظيفة شاغرة، مسجلة انخفاضاً بنسبة 7% مقارنة مع العام 2011. ومن الجدير ذكره أن هنالك 263 إعلاناً في العام 2012 لم يتم تحديد عدد الوظائف الشاغرة فيها (انظر جدول 2-11). واستحوذ قطاع المنظمات الأهلية على النسبة الكبرى من الوظائف الشاغرة المعلن عنها خلال العام 2012 بنسبة 46%، يليه القطاع الخاص بنسبة 42%، أما القطاع الحكومي فقد كانت حصته 12% فقط. ويرجع السبب في ذلك إلى قرار وقف التعيين في المؤسسات الحكومية بسبب الأزمة المالية التي عانت منها الحكومة الفلسطينية خلال العام 2012، حيث أن معظم الوظائف الحكومية المعلن عنها خلال العام 2012 هي للبلديات. ومن جهة أخرى، انخفض عدد الشواغر المعلن

جدول 2-11: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2011 وأربعاء العام 2012

| المجموع                      | العام 2012  |              |              |              | العام 2011 |                       |
|------------------------------|-------------|--------------|--------------|--------------|------------|-----------------------|
|                              | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع |            |                       |
| <b>حسب القطاع</b>            |             |              |              |              |            |                       |
| 1,545                        | 287         | 371          | 533          | 354          | 1,725      | القطاع الخاص          |
| 449                          | 67          | 167          | 128          | 87           | 774        | القطاع العام          |
| 1,708                        | 423         | 414          | 422          | 449          | 1,487      | المنظمات غير الحكومية |
| <b>حسب المنطقة الجغرافية</b> |             |              |              |              |            |                       |
| 407                          | 70          | 89           | 160          | 88           | 569        | شمال الضفة            |
| 2,490                        | 540         | 607          | 703          | 640          | 2,641      | وسط الضفة             |
| 463                          | 83          | 165          | 125          | 90           | 476        | جنوب الضفة            |
| 342                          | 84          | 91           | 95           | 72           | 300        | قطاع غزة              |
| <b>حسب الدرجة العلمية</b>    |             |              |              |              |            |                       |
| 319                          | 88          | 63           | 107          | 61           | 294        | ماجستير فأعلى         |
| 2,511                        | 529         | 652          | 698          | 632          | 2,834      | بكالوريوس             |
| 335                          | 66          | 110          | 88           | 71           | 358        | دبلوم                 |
| 537                          | 94          | 127          | 190          | 126          | 500        | أقل من ذلك            |
| <b>المجموع</b>               |             |              |              |              |            |                       |
| 3,702                        | 777         | 952          | 1,083        | 890          | 3,986      |                       |

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps.

على تخصصات العلوم الطبية والعلوم والمهن الأخرى؛ 9% و13%. ومن الجدير ذكره أن أغلبية الشواغر المعلن عنها في قطاع غزة هي لقطاع المنظمات غير الحكومية (93%) (انظر جدول 2-12).

حاز الطلب على تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية على الحصة الكبرى من الشواغر المعلن في العام 2012 عنها بنسبة 38%، يليه كلاً من الطلب على تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية وتخصصات العلوم التطبيقية، بنسب 22% و 19% على التوالي. بينما بلغت نسبة الطلب



## جدول 2-12: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية موزعة

حسب التخصص المطلوب والقطاعات والمنطقة الجغرافية خلال العام 2012

| المجموع      | قطاع غزة   |           |          | الضفة الغربية |              |            | التخصص  |
|--------------|------------|-----------|----------|---------------|--------------|------------|---|
|              | قطاع أهلي  | قطاع خاص  | قطاع عام | قطاع أهلي     | قطاع خاص     | قطاع عام   |   |
| 323          | 13         | 0         | 0        | 144           | 118          | 48         | علوم طبية وصحية                                 |
| 809          | 102        | 2         | 1        | 456           | 158          | 90         | علوم إنسانية واجتماعية                          |
| 694          | 58         | 7         | 2        | 192           | 308          | 127        | علوم تطبيقية                                    |
| 1,399        | 130        | 10        | 1        | 549           | 568          | 141        | علوم إدارية واقتصادية                           |
| 477          | 16         | 0         | 0        | 48            | 374          | 39         | أخرى (حرفيين، فنيي صيانة، أعمال سكرتارية...الخ) |
| <b>3,702</b> | <b>319</b> | <b>19</b> | <b>4</b> | <b>1,389</b>  | <b>1,526</b> | <b>445</b> | <b>المجموع</b>                                  |

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps

## صندوق 2: قرار الحد الأدنى للأجور: كم تبلغ تكاليفه ومن سوف يدفعها؟

قام مجلس الوزراء في تشرين الأول من العام الماضي بإصدار قرار الحد الأدنى للأجور في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، بناءً على التوصية التي رفعتها "اللجنة الوطنية للأجور" وتطبيقاً لاحدى مواد قانون العمل. ويحدد القرار الحد الأدنى للأجر الشهري بمقدار 1,450 شيكل، والأجر اليومي بـ 65 شيكل، والأجر الأدنى بالساعة بمقدار 8.5 شيكل. كما تم القرار على أن يطبق الاجراء منذ مطلع العام الحالي. يستعرض هذا الصندوق خصائص العاملين الذين يتفاوضون أجراً أقل من الحد الأدنى للأجور في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، اعتماداً على بيانات مسح القوى العاملة للعام 2011، التي أصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مؤخراً. كما يسعى الصندوق إلى وضع تقدير تقريبي لمقدار زيادة فاتورة الرواتب عند تطبيق القرار، وتوزيع هذه الزيادة بين القطاعات.

بلغ عدد العاملين في مناطق السلطة الفلسطينية الذين يتفاوضون أجراً شهرياً يقل عن 1,450 شيكل في العام 2011 نحو 128.5 ألف عامل، يتوزعون مناصفة تقريباً بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ويشكل هؤلاء العمال نحو 15% من إجمالي العاملين في الأراضي الفلسطينية. ويعمل 84% من العمال الذين يتفاوضون أجراً شهرياً أقل من 1,450 شيكل في القطاع الخاص. ومن حيث النشاط الاقتصادي يستحوذ قطاع الخدمات على نحو 28% من هؤلاء، يليه قطاع التجارة والمطاعم والفنادق الذي يستحوذ على 26% (انظر جدول 1).

## جدول 1: متوسط ووسيط الأجر الشهري للعاملين الذين يتفاوضون أجراً شهرياً أقل من 1450 شيكل

الزيادة في فاتورة الأجور حسب القطاع والنشاط الاقتصادي (2011)

| الزيادة في فاتورة الأجر الشهرية (مليون شيكل) | وسيط الأجر   | متوسط الأجر | عدد العاملين   |                                      |
|--|--------------|-------------|----------------|--------------------------------------|
| <b>حسب القطاع</b>                            |              |             |                |                                      |
| 5.0  | 1,200        | 1,088       | 14,017         | حكومي                                |
| 58.0   | 1,000        | 915         | 108,347        | خاص                                  |
| 3.0  | 1,000        | 965         | 6,127          | منظمات ومؤسسات أهلية                 |
| <b>حسب النشاط الاقتصادي</b>                  |              |             |                |                                      |
| 7.5  | 910          | 865         | 12,863         | الزراعة والصيد والحراجه وصيد الأسماك |
| 11.7   | 1,000        | 962         | 23,984         | التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية  |
| 5.1  | 1,040        | 1,051       | 12,827         | البناء والتشييد                      |
| 19.3   | 900          | 879         | 33,750         | التجارة والمطاعم والفنادق            |
| 4.8  | 850          | 911         | 8,885          | النقل والتخزين والاتصالات            |
| 17.6   | 1,000        | 963         | 36,184         | الخدمات والفروع الأخرى               |
| <b>66.0</b>                                  | <b>1,000</b> | <b>936</b>  | <b>128,492</b> | <b>الإجمالي</b>                      |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، بيانات خام مؤهلة للعام 2011.

بلغ متوسط أجر إجمالي العاملين الذين يتلقون أجراً يقل عن 1,450 شيكل شهرياً نحو 936 شيكل، أي 65% من الحد الأدنى للأجور. هذا يعني أن تطبيق قرار الحد الأدنى للأجور يستوجب رفع الراتب الشهري لهذه الفئة من العمال بمقدار 514 شيكل بالمتوسط: (1,450 - 936 = 514). واعتماداً على أن عدد هؤلاء يبلغ 128.5 ألف عامل، فإن تطبيق قرار الحد الأدنى للأجور سيؤدي إلى ارتفاع فاتورة الرواتب بنحو 66 مليون شيكل شهرياً. وسوف تتحمل فاتورة رواتب الضفة الغربية نحو 40% من هذا المبلغ (26.5 مليون شيكل)، كما تتحمل فاتورة رواتب الإناث 21% منه (13.8 مليون شيكل) (انظر جدول 2).

بلغ متوسط الأجر الشهري للعاملين في القطاع الخاص الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من 1,450 شيكل 915 شيكل، وعلى فرض تطبيق قانون الحد للأجور، فإن القطاع الخاص سيتحمل نحو 88% من الزيادة الكلية في فاتورة الاجور (58 مليون شيكل) (راجع الجدول 1). ونظراً لأن متوسط أجور العاملين (بأجر شهري أقل من 1,450 شيكل) في قطاع الخدمات يبلغ 963 شيكل، وفي قطاع التجارة والمطاعم والفنادق 879 شيكل، فإن تطبيق الحد الأدنى للأجور سيعني إن هذين القطاعين سيتحملان نحو 56% من الزيادة الكلية في فاتورة الرواتب.

جدول 2: متوسط ووسيط الأجر الشهري للعاملين الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من 1450 شيكل والزيادة في فاتورة الأجور حسب الجنس والمنطقة الجغرافية (2011)

| الزيادة في فاتورة الأجور الشهرية (مليون شيكل) | وسيط الأجور  | متوسط الأجور | عدد العاملين   |                 |
|---|--------------|--------------|----------------|-----------------|
| <b>حسب الجنس</b>                              |              |              |                |                 |
| 52.2  | 1,000        | 953          | 105,157        | ذكور            |
| 13.8  | 900          | 858          | 23,335         | إناث            |
| <b>حسب المنطقة</b>                            |              |              |                |                 |
| 14.0  | 1,040        | 1,028        | 33,222         | شمال الضفة      |
| 3.6   | 1,200        | 1,105        | 10,460         | وسط الضفة       |
| 8.9   | 1,040        | 1,006        | 20,033         | جنوب الضفة      |
| 39.5  | 867          | 840          | 64,777         | قطاع غزة        |
| <b>66.0</b>                                   | <b>1,000</b> | <b>936</b>   | <b>128,492</b> | <b>الإجمالي</b> |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، بيانات خام مؤهلة للعام 2011.

### صندوق 3: البنك الدولي: "العمل المايكرو" يمكن أن يخلق 55 ألف فرصة عمل!

قام البنك الدولي مؤخراً بنشر دراسة بعنوان: "العمل المايكرو في الأراضي الفلسطينية"<sup>47</sup>. تهدف الدراسة إلى تقييم إمكانية وفرص تطبيق "العمل المايكرو" (Microwork) ومساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، وقدرته على خلق فرص عمل للنساء والشباب بشكل خاص في قطاع تكنولوجيا المعلومات.

يعرّف البنك الدولي العمل المايكرو بأنه "سلسلة من المهام الصغيرة التي تجري تجزئتها من مشروع أكبر، حيث يتم توزيع هذه المهام على العمال عن طريق الانترنت لتقليل تكلفة التنقل عبر الحدود". ومن الأمثلة على العمل المايكرو: جمع المعلومات، إدخال البيانات، التحقق من البيانات، الترجمة، تصحيح الأخطاء المطبعية، التصميم الطباعي. يتميز هذا النوع من العمل بإمكانية تنفيذه في أي مكان، وفي أي زمان وذلك باستخدام أجهزة الكمبيوتر وروابط الإنترنت المتاحة على نحو واسع.

قام البنك الدولي بدراسة جدوى هذا النوع من الأعمال في الأراضي الفلسطينية لاستغلال ما يتمتع به الفلسطينيون من مهارات مميزة عن غيرهم في الدول المجاورة مثل إتقان اللغة الانجليزية واستخدام أجهزة الحاسوب وتوفير روابط الإنترنت. تشير الدراسة إلى أن وجود عدد كبير من العاطلين عن العمل من الشباب والنساء الماهرين في مجال التكنولوجيا في الأراضي الفلسطينية هو واحد من العوامل المساعدة على تأسيس العمل المايكرو. بالإضافة إلى عدم وجود عوائق قانونية تحول دون تطبيق مثل هذا العمل. في المقابل تشكل مسألة ارتفاع تكلفة العمالة في الأراضي الفلسطينية، تبعاً للنقير، واحدة من أهم نقاط الضعف والعوائق أمام الاستثمار الأجنبي. إذ أن أجر العمل المايكرو والذي يتراوح بين 1-2 دولار/ ساعة هو كما ترى الدراسة من أهم التهديدات التي تحول دون تطبيق العمل المايكرو أو انتشاره.

وبالرغم من السلبيات ونقاط الضعف التي تكتنف العمل المايكرو في الأراضي الفلسطينية إلا أن الدراسة لا تزال ترى أن العمل المايكرو يمكن أن يساهم في زيادة فرص العمل. وأن العمال سيكونون على استعداد لقبول أجر منخفض نسبياً لأن العمل ضمن دوام جزئي. بالإضافة إلى الفرص التي سببها العمل المايكرو للتغلب على القيود المفروضة على الحركة والتنقل. أي يمكن أن يتم من المنزل ودون أوقات دوام محددة. وتشير الدراسة إلى أن عدد فرص العمل التي يمكن توفيرها من العمل المايكرو خلال السنوات الخمس القادمة تقدر بنحو 55,000 فرصة عمل في الأراضي الفلسطينية.

ولتحقيق هذه الغاية، سيقوم البنك الدولي بتصميم برامج تجريبية للعمل المايكرو في الأراضي الفلسطينية، وتسهيل الشراكات بين المواقع الدولية والأطراف المحلية التي يمكن أن تلعب دور الوسيط في مثل هذا النوع من الأعمال.

أحد أهم المحاور التي تركز عليها الدراسة هي إمكانية انجاز "العمل المايكرو" دون الحاجة إلى التنقل. وهذا بحد ذاته أمر ايجابي يتوافق مع توفير كبير في المواصلات والوقت ويفتح المجال أيضاً أمام عمل النساء من المنازل. ولكن يجب الانتباه إلى الأصدقاء السلبية لهذا النشاط أيضاً المتمثلة بالعزلة الاجتماعية وحصر النساء بشكل خاص بعيداً عن النشاطات والعلاقات التي تتوفر في أماكن العمل المشتركة. من جهة ثانية يجب الانتباه إلى الحيلولة دون استغلال فرص "العمل المايكرو" للتهوين من مساوئ القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على الحركة، أي أن يصبح "العمل المايكرو" وسيلة لتبرير استمرار القيود والحوجز.

<sup>47</sup> The world Bank (2013): Feasibility Study, Microwork for the Palestinian Territories. <http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/Finalstudy.pdf>

## 3- المالية العامة

إلى أن هذه الأرقام هي أرقام الموازنة على الأساس "النقدي"، وهي تختلف بصورة ملموسة عن الأرقام على أساس "الالتزام"، أي لا تأخذ بعين الاعتبار الالتزامات المتراكمة على السلطة والتي لم تقم بتسديدها فعلياً (انظر التفسير لاحقاً للفرق بين أرقام الالتزام والأرقام على الأساس النقدي). أيضاً الأرقام في هذا القسم هي بالدولار الأمريكي. ولقد تم أخذ بيانات العمليات المالية المنشورة بالشيكول والتحويل للدولار، ناستخدام سعر الصرف الشهري المعتمد لدى المصدر، ومن ثم احتساب المجاميع الشهرية لكل ربع.

سوف نقسم ملاحقة تطورات المالية العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية إلى قسمين: نتناول في القسم الأول التطورات التي حدثت في الربع الرابع 2012 بالمقارنة مع الربع الثالث 2012 والربع المناظر من العام 2011. وسوف نورد الأرقام في هذا القسم بالدولار الأمريكي. القسم الثاني سوف يتناول تطورات موازنة السلطة الوطنية خلال العام 2012 كله. وسوف نقارن في هذا القسم بين الموازنة المتحققة والموازنة المخططة. وسنورد أرقام الموازنة في القسم الثاني بالشيكول الاسرائيلي.

## 3-1 الربع الرابع 2012

يعرض الجدول 3-1 خلاصة التطورات المالية لموازنة السلطة الفلسطينية في أرباع السنة. ومن الضروري التنبيه

جدول 3-1: خلاصة الوضع المالي للسلطة الفلسطينية خلال العام 2011 وأرباع العام 2012

(مليون دولار)

| 2012      | 2012         |              |              |             | 2011      | البيان                                    |
|-----------|--------------|--------------|--------------|-------------|-----------|---|
|           | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول |           |   |
| 3,172.0   | 712.0        | 947.6        | 736.9        | 775.4       | 3,153.5   | إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي)     |
| 2,239.9   | 462.0        | 714.5        | 499.2        | 564.2       | 2,176.0   | إجمالي الإيرادات المحلية (صافي)           |
| 483.1     | 121.7        | 106.8        | 100.3        | 154.3       | 482.1     | الإيرادات الضريبية                        |
| 232.0     | 48.3         | 81.0         | 50.2         | 52.4        | 220.0     | الإيرادات غير الضريبية                    |
| 1,574.4   | 309.0        | 554.6        | 353.2        | 357.7       | 1,487.4   | إيرادات مقاصة*                            |
| 49.6      | 16.9         | 27.9         | 4.5          | 0.2         | 13.5      | ارجاعات ضريبية (-)                        |
| 932.1     | 250.0        | 233.2        | 237.7        | 211.2       | 977.5     | المنح والمساعدات الخارجية                 |
| 777.1     | 194.5        | 181.1        | 204.5        | 197.0       | 808.7     | لدعم الموازنة                             |
| 155       | 55.5         | 52.1         | 33.2         | 14.2        | 168.8     | لدعم المشاريع التطويرية                   |
| 3,258.1   | 884.5        | 799.2        | 836.2        | 738.2       | 3,256.8   | إجمالي النفقات العامة                     |
| 3,047.1   | 825.9        | 742.3        | 785.3        | 693.6       | 2,960.7   | النفقات الجارية، ومنها:                   |
| 1,557.7   | 343.9        | 390.5        | 420.3        | 403.0       | 1,679.0   | الأجور والرواتب                           |
| 1,212.2   | 340.0        | 288.6        | 332.1        | 251.6       | 1,142.7   | نفقات غير الأجور                          |
| 277.2     | 142.0        | 63.2         | 32.9         | 39.1        | 139.0     | صافي الإقراض                              |
| 211       | 58.7         | 56.9         | 50.9         | 44.6        | 296.2     | النفقات التطويرية                         |
| 56.0      | 3.2          | 4.8          | 17.7         | 30.3        | 127.4     | ممولة من قبل الخزينة                      |
| 155.0     | 55.5         | 52.1         | 33.2         | 14.2        | 168.8     | ممولة من قبل الدول المانحة                |
| (807.2)   | (363.8)      | (27.8)       | (286.1)      | (129.4)     | (784.6)   | العجز/الفائض الجاري                       |
| (1,018.2) | (422.5)      | (84.7)       | (337.0)      | (174.0)     | (1,080.8) | العجز/الفائض الكلي (قبل المنح والمساعدات) |
| (86.1)    | (172.5)      | 148.4        | (99.3)       | 37.2        | (103.3)   | العجز/الفائض الكلي (بعد المنح والمساعدات) |
| 86.1      | 172.5        | (148.4)      | 99.3         | (37.2)      | 103.3     | التمويل                                   |
| 132.1     | 239.8        | (145.8)      | 94.8         | (56.7)      | 101.0     | صافي التمويل من المصارف المحلية           |
| (46.0)    | (67.3)       | (2.6)        | 4.5          | 19.5        | 2.3       | الرصيد المتبقي                            |
| 0         | 0            | 0            | 0            | 0           | 0         | الفجوة المالية                            |

المصدر: البيانات المنشورة في التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية (أساس نقدي) - جدول رقم (3).  
\* تتضمن إيرادات المقاصة مدفوعات نقدية مقدمة تمت في شهري تموز وأيلول بحوالي 191 مليون دولار

## 1-1-3 الإيرادات والمنح

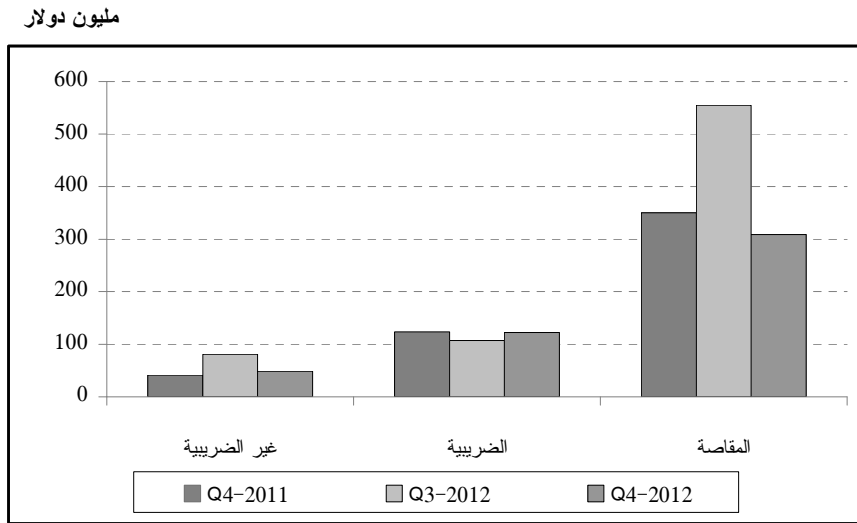
بند المقاصة. كما يعزى ذلك إلى انخفاض قيمة الشيكال مقابل الدولار خلال العام 2012 مما أدى إلى تراجع قيمة إيرادات المقاصة مفاة بالدولار<sup>48</sup>.

كما انخفضت الإيرادات غير الضريبية بشكل ملحوظ خلال الربع الرابع من العام 2012 لتبلغ حوالي 48.3 مليون دولار مقارنة بـ 81 مليون دولار في الربع السابق. ويعزى هذا التراجع إلى تحقق عوائد غير اعتيادية خلال الربع السابق من شركات الاتصالات لصالح السلطة الفلسطينية. ولكنها ارتفعت بنحو 7 مليون دولار بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2011 (انظر المراقب الاقتصادي والاجتماعي العدد 31).

تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي) بنحو 25% خلال الربع الرابع من العام 2012 مقارنة مع الربع السابق لتبلغ حوالي 712 مليون دولار، ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض إجمالي الإيرادات المحلية الصافية وتحديداً بندي المقاصة والإيرادات غير الضريبية.

تراجعت إيرادات المقاصة بشكل لافت للانتباه خلال الربع الرابع من عام 2012 (بنسبة 44.3%) مقارنة بالربع السابق. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2011، انخفضت إيرادات المقاصة بنسبة 11.7% (انظر الجدول 1-3 والشكل 1-3). ويعود هذا التراجع الكبير إلى أن السلطة الفلسطينية سبق لها وأن استلمت مقدماً في الربع الثالث حوالي 191 مليون دولار دفعات نقدية على حساب

شكل 1-3: هيكل الإيرادات المحلية



المصدر: البيانات المنشورة في التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية

خلال الربع الرابع من عام 2012 حوالي 250 مليون دولار، بارتفاع 7.2% عن الربع السابق. وذهب نحو 78% من هذه المساعدات لدعم الموازنة الجارية. وكانت المنح والمساعدات في الربع هذا أعلى منها في الربع المناظر من عام 2011 بنحو 100 مليون دولار. وتوزعت مصادر المنح والمساعدات لدعم الموازنة الجارية خلال الربع بين 28% من الآلية الفلسطينية الأوروبية - بيغاس

أما الإيرادات الضريبية فقد ارتفعت خلال الربع الرابع مقارنة بالربع الثالث بنحو 14% لتبلغ 121.7 مليون دولار. ولكنها ظلت تقريباً على مستواها مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011.

وبالنسبة إلى مصادر التمويل الخارجية (المنح والمساعدات) المخصصة لدعم الموازنة والمشاريع التطويرية، فقد بلغت

<sup>48</sup> تراجعت إيرادات المقاصة مقومة بالشيكال الاسرائيلي بين الربعين المتناظرين بنحو 8.4% فقط، ما يعني أن حوالي 3.3% من الانخفاض في إيرادات المقاصة خلال الربع الرابع مقومة بالدولار ناجم عن ارتفاع سعر الصرف.

(54.3 مليون دولار)، و42% من البنك الدولي (82.2 مليون دولار). وساهمت الدول العربية (الإمارات العربية المتحدة ومصر) بنسبة 23% من التمويل المخصص لدعم الموازنة (انظر الجدول 3-2).

### جدول 3-2: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية

خلال العام 2011 وأرباع العام 2012

(مليون دولار)

| 2012  | 2012         |              |              |             | 2011  | البيان                 |
|-------|--------------|--------------|--------------|-------------|-------|------------------------|
|       | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول |       |                        |
| 777.1 | 194.5        | 181.1        | 204.5        | 197.0       | 808.7 | التمويل لدعم الموازنة  |
| 269.7 | 45.5         | 124.7        | 69.4         | 30.1        | 286.2 | منح عربية              |
| 507.5 | 149.0        | 56.4         | 135.1        | 166.9       | 522.4 | منح دولية              |
| 155   | 55.5         | 52.1         | 33.2         | 14.2        | 168.7 | التمويل التطويري       |
| 932.1 | 250          | 233.2        | 237.7        | 211.2       | 977.4 | إجمالي التمويل الخارجي |

المصدر: جدول رقم (7) - جدول الدعم الخارجي. البيانات المنشورة في التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية (أساس نقدي) - جدول رقم (7).

### 3-1-2 النفقات العامة

الانتباه بظل تصريحات الحكومة المتكررة باتخاذ إجراءات تشفوية في مواجهة أزمتها المالية<sup>50</sup>.

تشير البيانات إلى أن قيمة فاتورة الرواتب بلغت 343.9 مليون دولار في الربع الرابع 2012. بانخفاض بمقدار 12% عن الربع الذي سبقه وعن الربع المناظر أيضاً. ولكن هذه الأرقام هي على الأساس النقدي، إذ أن فاتورة الرواتب في الربع الرابع كانت أدنى من مستوى الالتزام (الرواتب التي يتوجب دفعها) بحوالي 94 مليون دولار. وبدل هذا على تقصير الحكومة في تسديد الرواتب وهو ما سوف نتناوله بشيء من التفصيل في الجزء الثاني من هذا القسم<sup>51</sup>.

شهدت النفقات العامة (الجارية والتطويرية) خلال الربع الرابع من العام 2012 ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 10.7% مقارنة مع الربع السابق لتبلغ حوالي 884.5 مليون دولار (33.7% من الناتج المحلي الإجمالي). وقد جاء هذا الارتفاع في النفقات العامة على خلفية ارتفاع نفقات غير الأجور وصافي الاقتراض (انظر الشكل 3-2).

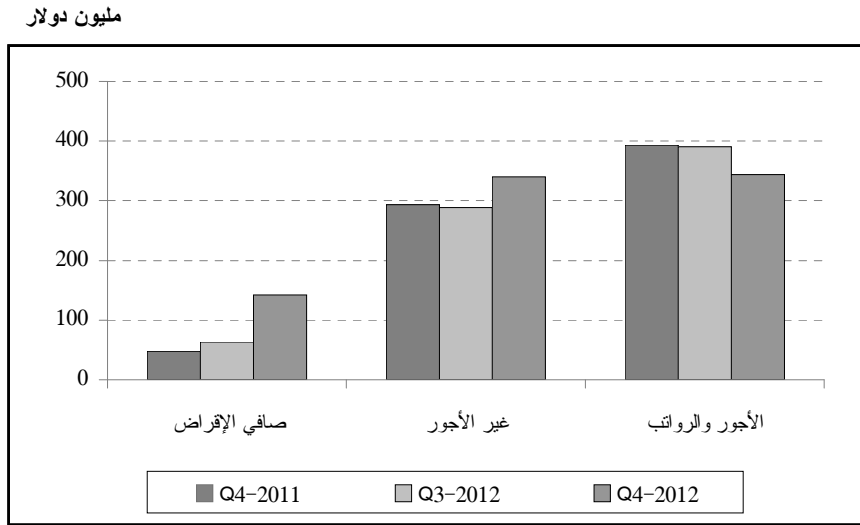
جاء الارتفاع في نفقات غير الأجور بشكل أساسي نتيجة قيام السلطة الفلسطينية بزيادة إنفاقها التشغيلي وزيادة التحويلات لصالح الخدمات الاجتماعية التي تتم عبر الوزارات (باستثناء مخصصات وزارة شؤون الأسرى). أما صافي الاقتراض فقد ارتفع خلال الربع الرابع من عام 2012 ليلعب أكثر من ضعف ما كان عليه في الربع السابق (142 مليون دولار) من نفس العام<sup>49</sup>. في حين بقيت النفقات التطويرية تقريباً كما هي في الربع السابق دون تغيير يُذكر. وهذه الزيادة العالية في الإنفاق الجاري بشكل عام تسرع

<sup>50</sup> سبق للحكومة أن أعلنت عن مجموعة من التدابير التقشفية في مواجهة الأزمة المالية من أهمها الإعلان عن إجراء تقليص في موازنة مختلف المؤسسات الرسمية، باستثناء الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية، وبما يشمل وقف أي نفقات جديدة تتعلق بمهمات السفر والإيجارات، والمصاريف الإدارية خاصة تلك المتعلقة بالمواصلات والمحروقات.

<sup>51</sup> بلغ متوسط النقص النقدي في تغطية فاتورة الرواتب الفعلية حوالي 53 مليون دولار لكل ربع من أرباع العام 2012 مقارنة بحوالي 26 مليون دولار في العام 2011.

<sup>49</sup> يمثل بند صافي الاقتراض المبالغ التي يتم استقطاعها من إيرادات المقاصة وتحويلها لشركات المنافع العامة الإسرائيلية لتسديد المستحقات على هيئة الحكم المحلي، وشركات الكهرباء في الأراضي الفلسطينية. وتعود الزيادة الحادة في هذا البند في الربع الرابع إلى قيام إسرائيل بتحويل مستحقات المقاصة في تشرين الثاني من العام مباشرة لتسديد المبالغ التي تدعي شركة الكهرباء الإسرائيلية أن السلطة وهيئاتها مدينة لها بها.

شكل 3-2: هيكل النفقات الجارية



المصدر: البيانات المنشورة في التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية

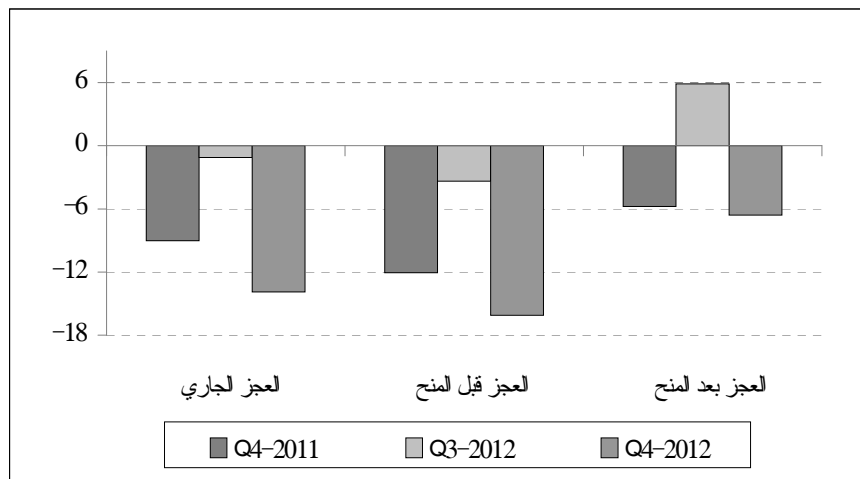
### 3-1-3 الفائض/العجز المالي

أعلى أيضاً من نظيره في العام 2011 (حوالي 220.6 مليون دولار). كما شكّل هذا العجز حوالي 13.9% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 1.1% في الربع الثالث من العام 2012 (انظر الشكل 3-3).

أدى ارتفاع النفقات الجارية وتراجع إجمالي صافي الإيرادات المحلية إلى ارتفاع العجز الجاري خلال الربع الرابع ليبلغ حوالي 363.8 مليون دولار، مقارنة مع عجز بلغ 27.8 مليون دولار خلال الربع السابق. هذا العجز

شكل 3-3: مؤشرات العجز المالي كنسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي

(%)



المصدر: البيانات المنشورة في التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية

172.5 مليون دولار في الربع الرابع مقارنة بفائض بلغ نحو 148.4 مليون دولار خلال الربع السابق. ولقد انعكس عجز الرصيد الكلي بشكل مباشر، كما سيبتين لاحقاً، في ارتفاع رصيد الدين العام وخصوصاً المحلي منه.

أما على صعيد العجز الكلي (الجاري والتطويري) قبل المنح والمساعدات فقد بلغ حوالي 422.5 مليون دولار (16% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 3.4% للربع السابق). كما سجّل العجز الكلي بعد المنح والمساعدات نحو

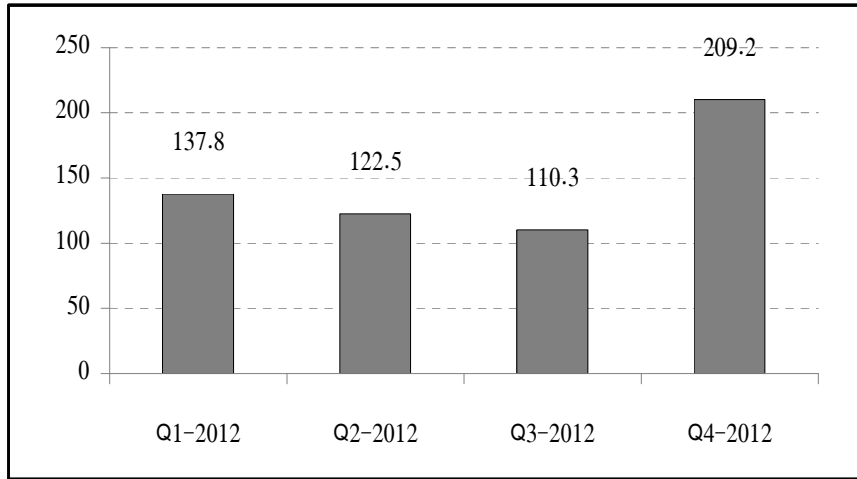
## 3-1-4 صافي تراكم المتأخرات

الربع الرابع ما يعادل 149.2 مليون دولار. صافي تراكم المتأخرات هذا يمثل عملياً الفرق بين حساب الموازنة على الأساس النقدي وعلى أساس الالتزام. إذ عند إضافة صافي تراكم المتأخرات (149.2 مليون دولار) إلى عجز الموازنة الجارية على الأساس النقدي (363.8 مليون) نصل إلى العجز الجاري وفقاً لأساس الالتزام حوالي 513 مليون دولار.

بلغ إجمالي تراكم المتأخرات على السلطة الفلسطينية خلال الربع الرابع من العام 2012 حوالي 209.2 مليون دولار (انظر الشكل 3-4). توزع هذا الإجمالي بين متأخرات لصالح القطاع الخاص (99.5 مليون دولار)، ومتأخرات الأجور والرواتب (93 مليون دولار)، ومتأخرات تخص الإنفاق التطويري (16.7 مليون دولار). بالمقابل بلغت المطلوبات لصالح السلطة الفلسطينية نحو 60 مليون دولار، ليكون بذلك صافي تراكم المتأخرات على السلطة خلال

شكل 3-4: التطورات الربعية على تراكم المتأخرات

(مليون دولار)



المصدر: البيانات المنشورة في التقارير السنوية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية

## 3-1-5 إيرادات المقاصة

والقيمة المضافة، والمحروقات) متساوية، الثلث تقريباً لكل بند، بأفضلية بسيطة لصالح الجمارك. ومن الملفت للنظر أن إيرادات ضريبة الدخل من العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات انخفضت إلى 2.3 مليون دولار فقط خلال 2012 مقارنة مع 8 مليون في العام السابق، على الرغم من أن عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات بقي ثابتاً بين العامين.

يعرض الجدول 3-3 التطورات الربعية في إيرادات المقاصة على أساس "الالتزام". ويتضح من الجدول أن الإيرادات بلغت حوالي 369 مليون دولار خلال الربع الرابع من العام 2012 مرتفعةً بنحو 1.5% عن الربع السابق ونحو 5% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق<sup>52</sup>. وعند النظر في مكونات المقاصة يُلاحظ أن مساهمة المكونات الرئيسية الثلاث في إيرادات المقاصة (الجمارك،

<sup>52</sup> يلاحظ أن إيرادات المقاصة على أساس "الالتزام" ارتفعت قليلاً بين الربعين الثالث والرابع، في حين شهدنا في السابق أنها انخفضت بشكل حاد مقومة بالأساس النقدي. ويعود هذا إلى قيام إسرائيل بتحويل مستحقات المقاصة في تشرين الثاني من العام مباشرة لتسديد المبالغ التي تدعي شركة الكهرباء الإسرائيلية أن السلطة وهيئاتها مدينة لها بها.



## جدول 3-3: إيرادات المقاصة وفق أساس الالتزام\*

| 2012    | 2012         |              |              |             | 2011    | البيان                  |
|---------|--------------|--------------|--------------|-------------|---------|-------------------------|
|         | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول |         |                         |
| 1,459.4 | 368.9        | 363.7        | 369.7        | 357.2       | 1,425.3 | إيرادات مقاصة           |
| 512.5   | 133.6        | 131.1        | 124.0        | 123.8       | 504.7   | الجمارك                 |
| 484.2   | 122.6        | 114.5        | 127.5        | 119.6       | 453.2   | القيمة مضافة            |
| 456.7   | 109.9        | 116.9        | 117.8        | 112.0       | 457.4   | المحروقات               |
| 3.9     | 2.0          | 1.2          | -0.5         | 1.2         | 0.0     | ضريبة الشراء (المبيعات) |
| 2.3     | 0.8          | 0            | 0.8          | 0.6         | 8.1     | ضريبة الدخل             |
| 0       | 0            | 0            | 0            | 0           | 2.0     | أخرى                    |

المصدر: جداول العمليات المالية، تفاصيل الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أساس الالتزام)، وزارة المالية.  
\* تم استخدام أساس الالتزام كون بيانات جداوله هي الوحيدة التي تحتوي على تفاصيل المقاصة بمكوناتها.

## 2-3 الموازنة السنوية بين الخطة والتنفيذ

## 1-2-3 مشروع الموازنة 2012

بالمقابل لم يتوقع جهازاً أن تطرأ أية زيادة عليهما أيضاً خلال العام.

توقع مشروع الموازنة أن يكون هناك إمكانية لتحصيل 4.9 مليار شيكل من المساعدات الدولية. وهذا بالطبع أمر مبالغ في تفاؤله، إذ أنه يزيد عن المساعدات التي تم الحصول عليها في العام 2011 بمقدار 40%!

لا يبدو مشروع الموازنة طموحاً على أي صعيد من الأصعدة. فهو لم يقدم خطة أو بداية جدية لحل جذري لمشكلة الموازنة المستعصية. ولقد تم بناء المشروع على افتراضات غير مبررة تماماً، مثل افتراض معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي يبلغ 9% وافتراض أن المساعدات الخارجية سوف تزيد بمقدار 40% عما كانت عليه في العام 2011! من ناحية أخرى، توقع المشروع أن تتخفف نسبة العجز الجاري قبل التمويل إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 3 نقاط مئوية، من 13 إلى 10%. وأن يتولد هذا بشكل أساسي من زيادة الإيرادات المحلية بشكل أسرع (بمقدار 16%) من زيادة الإنفاق (بمقدار 2% فقط). ولكن الزيادة المتهاودة في الإنفاق لن تأتي من تقليص فاتورة الرواتب والأجور، التي خطط لها أن تزداد على معدل 7%<sup>53</sup>، بل بشكل أساسي من تخفيض "صافي الإقراض".

وقع رئيس السلطة الوطنية في نيسان من العام الماضي، قانون الموازنة العامة لسنة 2012. توقع مشروع الموازنة أن تبلغ صافي الإيرادات المحلية 8.5 مليار شيكل في العام 2012 بزيادة تعادل 16% عن الإيرادات الفعلية في العام الذي سبقه، علماً بأن المعدل الذي ازدادت عليه الإيرادات بين 2010 و2011 لم يزد على 2%. بالمقابل توقع المخطط أن يزداد الإنفاق الجاري بمقدار 2% فقط، اعتماداً على انخفاض الإنفاق على غير الأجور بمقدار 2% وعلى انخفاض صافي الإقراض بمعدل 20%. هذه المعدلات، إضافة إلى عجز بمقدار 190 مليون شيكل في الإنفاق التطويري، تترك فجوة بين الإنفاق والإيراد تبلغ 4.9 مليار شيكل تقريباً. وهو ما أملت الموازنة بأن يتم تسديده من المساعدات الدولية.

ما هي معالم السياسة المالية التي يمكن استشفافها من مشروع الموازنة 2012؟

يمكن أن نسوق الملاحظات التالية على مشروع الموازنة (انظر الجدول 3-4):

✧ توقع مشروع الموازنة أن تزداد الجباية المحلية بمقدار 17% في 2012، علماً بأن الزيادة الفعلية في العام الذي سبقه لم تتجاوز 5% فقط.

✧ لم يخصص مشروع الموازنة أية مبالغ لتسديد المتأخرات أو لتسديد جزء من الدين العام، ولكنه

<sup>53</sup> وضع مشروع الموازنة سقفاً على التوظيف الجديد (3 آلاف) وعلى رواتب الموظفين بعمود (4 آلاف شيكل). صافي التغير في عدد الموظفين لم يتجاوز 1,165 شخص خلال العام 2012 كان منهم 590 شخص في قطاع الأمن، 530 في التعليم و189 في القطاع الصحي. انظر: World Bank (March, 2013). Fiscal Challenges and Long Term Economic Costs.

## بين "النقدي" و"الالتزام"

لحل أول ما يلفت النظر في موازنة السلطة الفلسطينية هو وجود نوعين من الأرقام لكل من الإيرادات والنفقات: أرقام على "أساس الالتزام" وأرقام على "الأساس النقدي".

"الأساس النقدي" يعني النفقات التي دفعت وقبضت فعلياً خلال السنة بغض النظر عما إذا كانت مستحقة فعلاً خلال هذه السنة أو في سنوات سابقة أم لاحقة. أما "أساس الالتزام" فيعني النفقات والإيرادات التي تستحق ويتوجب دفعها أو استلامها خلال السنة المالية المعنية بغض النظر عما إذا كانت قد سددت أم لا. مثلاً، إذا لم تقم الحكومة بتسديد الرواتب المستحقة خلال السنة فإن مبالغ الرواتب غير المسددة هذه تسجل في أرقام الموازنة على أساس الالتزام، ولكن لا تدخل في التسجيل على الأساس النقدي. بالمقابل، إذا قامت شركة ما في العام الحالي بتسديد ضرائب كانت قد تخلفت عن دفعها في الأعوام الماضية فإن هذه المدفوعات تسجل في الحساب النقدي ولا تدخل في التسجيل على أساس الالتزام.

صحيح أن التباين بين "النقدي" و"الالتزام" يظهر أيضاً في موازنات الدول الأخرى، ولكن نادراً ما يكون الفرق بينهما كبيراً قدر ما هو الحال عليه في الموازنات الفلسطينية. ونادراً ما يكون التباين بينهما مزماً قدر ما هو عليه لدينا. ولا يخفى أن السبب الرئيسي وراء هذا يعود، من جهة، على اعتماد الموازنة على المساعدات الدولية والمقاصة اللتان تتأثران بقوة بالظروف السياسية. وهو يعود أيضاً من جهة أخرى إلى ضعف فعالية الجباية والبيروقراطية.

من المفيد تسجيل الأداء على "أساس الالتزام"، لمعرفة إجمالي المبالغ التي يتوجب تحصيلها ودفعها خلال السنة بغض النظر عن ما إذا تم تحصيلها أو دفعها فعلاً. من ناحية ثانية فإن الأرقام على "الأساس النقدي" مهمة أيضاً، لأن الفرق بينها وبين الأرقام على أساس الالتزام هو عبارة عن "المتأخرات"، أي المبالغ التي لم تقم الدولة بتسديدها.

## جدول 3-4: الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية 2008-2012 (مليون شيكل)

| 2012 (التزام) | مشروع موازنة 2012 | 2011   | 2010   | 2009   | 2008   |                                     |
|---------------|-------------------|--------|--------|--------|--------|-------------------------------------|
| 7,958         | 8,492             | 7,321  | 7,188  | 6,294  | 5,613  | صافي الإيرادات العامة               |
| 2,775         | 3,087             | 2,642  | 2,778  | 2,305  | 2,012  | - جباية محلية                       |
| 5,617         | 5,859             | 5,095  | 4,695  | 4,347  | 4,017  | - مقاصة                             |
| -434          | -454              | -416   | -285   | -358   | -415   | - ارجاعات ضريبية                    |
| 13,403        | 12,114            | 11,897 | 11,473 | 12,568 | 10,332 | النفقات الجارية وصافي الإقراض       |
| 6,844         | 6,813             | 6,381  | 6,017  | 5,779  | 5,202  | - رواتب وأجور                       |
| 5,466         | 4,901             | 5,015  | 4,576  | 5,315  | 3,526  | - نفقات غير الأجور                  |
| 1,093         | 400               | 501    | 880    | 1,474  | 1,600  | - صافي الإقراض                      |
| -5,445        | -3,621            | -4,576 | -4,285 | -6,274 | -4,719 | العجز الجاري قبل التمويل (التزام)   |
| -3,030        | -3,621            | -2,803 | -4,009 | -5,401 | -5,345 | العجز الجاري قبل التمويل (نقدي)     |
| 1,004         | 1,330             | 1,325  | 1,113  | 849    | 770    | الإنفاق التطويري                    |
| -6,449        | -4,951            | -5,901 | -5,398 | -7,123 | -5,489 | العجز الإجمالي قبل التمويل (التزام) |
| -4,034        | -4,951            | -4,128 | -5,122 | -6,250 | -6,115 | العجز الإجمالي قبل التمويل (نقدي)   |
| 6,449         | 4,951             | 5,901  | 5,398  | 7,123  | 5,489  | التمويل                             |
| 2,986         | 3,811             | 2,915  | 4,276  | 5,338  | 6,312  | - مساعدات للموازنة الجارية          |
| 601           | 1,140             | 605    | 487    | 184    | 770    | - مساعدات إنفاق تطويري              |
| 490           | 0                 | 334    | 311    | 693    | -813   | - تمويل البنوك                      |
| 2,573         | 0                 | 2,043  | 364    | 990    | -1,335 | - صافي التبدل في المتأخرات          |
| -201          | 0                 | 4      | -40    | -82    | 551    | - (المتتم الحسابي)                  |
| 0             | 0                 | 0      | 0      | 0      | 0      | الفجوة المالية                      |
| 2.78          | 3.00              | 2.88   | 3.7    | 2.75   | 9.9    | التضخم                              |
| 3.85          | 3.80              | 3.58   | 3.73   | 3.94   | 3.58   | سعر الصرف                           |
|               | *40,485           | 34,996 | 31,073 | 26,475 | 21,867 | النتائج المحلي الإجمالي             |

المصدر: التقارير المالية الشهرية التي تصدرها وزارة المالية الفلسطينية 2008-2012. بيانات الناتج المحلي الإجمالي من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، دائرة الحسابات القومية.

\* افترض مشروع الموازنة معدل نمو 9% في الناتج المحلي الإجمالي.

## 2-2-3 تحليل بنود الإيرادات والمنح الفعلية في العام 2012

يظهر الجدول 3-5 المؤشرات الرئيسية للإيرادات المحلية والخارجية المتحققة فعلياً خلال العام 2012 مقارنة مع مشروع الموازنة. ويظهر العمودين الأخيرين من الجدول

## جدول 3-5: مؤشرات الإيرادات العامة والمنح للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال العام 2012

| (مليون شيكل) |                            |                              |                          |                            |                           |
|--------------|----------------------------|------------------------------|--------------------------|----------------------------|---------------------------|
| موازنة 2012  | الإيراد الفعلي (أساس نقدي) | الإيراد الفعلي (أساس التزام) | الفعلي/الموازنة (نقدي) % | الفعلي/الموازنة (التزام) % |                           |
| 8,492        | 8,541                      | 7,958                        | 101%                     | 94%                        | صافي الإيرادات المحلية    |
| 3,087        | 2,639                      | 2,775                        | 85%                      | 90%                        | - جباية محلية             |
| 5,859        | 6,096                      | 5,617                        | 104%                     | 96%                        | - مقاصة                   |
| 454-         | 195-                       | 434-                         | 43%                      | 96%                        | - ارجاعات ضريبية          |
| 4,951        | 3,587                      | 3,587                        | 72%                      | 72%                        | المساعدات الخارجية        |
| 3,811        | 2,986                      | 2,986                        | 78%                      | 78%                        | - لدعم الموازنة           |
| 1,140        | 601                        | 601                          | 53%                      | 53%                        | - لدعم المشاريع التطويرية |

المصدر: جداول العمليات المالية، تفاصيل الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (الأساس النقدي وأساس الالتزام)، وزارة المالية.

الموازنة. يلاحظ أولاً أن الموازنة حققت هدفها بالعلاقة مع فاتورة الرواتب والأجور على أساس الالتزام. هذا على الرغم من أنها خرجت مدينة بنحو 12% من إجمالي قيمة هذه الرواتب في نهاية العام. أما نفقات غير الأجور فإنها أعلى بمقدار 560 مليون شيكل عن المخطط لها، وإن كان نحو 10% من هذه التكاليف لم يتم تسديدها فعلياً خلال العام. فاتورة "صافي الاقراض" بلغت تقريباً ثلاثة أضعاف المبلغ المخطط<sup>55</sup>.

وعند مقارنة إجمالي النفقات الجارية والتطويرية المخططة (13.4 مليار) مع الإنفاق الفعلي على أساس الالتزام والنقدي يتضح أن الحكومة "التزمت" بانفاق 6% أكثر مما هو مخطط لها، ولكنها لم تقم بتسديد 9% مما التزمت بإنفاقه. أي أن الحكومة لم تقم بتسديد نحو 15% من إجمالي ما أنفقت في العام 2012.

يلاحظ أولاً أن صافي الإيرادات المحلية (على الأساس النقدي) كانت قريبة من توقعات مشروع الموازنة (نحو 100%). ولكن هذا كان بالأساس على حساب عدم تسديد الارجاعات الضريبية، إذ أن أقل من نصف الارجاعات الضريبية التي يتوجب دفعها ثم تسديدها فعلياً (195 من 434 مليون)<sup>54</sup>. كذلك فإن الموازنة حصلت على دفعات مقدماً من حساب المقاصة (النقدي أكبر من الالتزام).

على أن مقتل توقعات مشروع الموازنة كان في مجال المساعدات الدولية: إذ أن نحو 72% فقط من المبلغ المخطط له للموازنة الجارية والتطويرية تحقق فعلاً. النتيجة يمكن اذن توقعها ببساطه: طالما أن الإنفاق لم ينخفض بشكل مواز فإن الموازنة الفعلية ستعاني من ثغرة عجز ضخمة للغاية. ولكن دعونا ننظر لأرقام الإنفاق قبل أن نتناول العجز.

## 3-2-3 تحليل بنود النفقات العامة الفعلية خلال العام

2012

يعرض الجدول 3-6 أرقام الإنفاق الفعلي (أساس التزام وأساس نقدي) مقارنة مع الأرقام المخططة في مشروع

<sup>55</sup> الزيادة الحادة هنا تعود إلى أن إسرائيل قامت بتحويل مستحقات المقاصة لشهر تشرين الثاني مباشرة إلى شركات الكهرباء الإسرائيلية لتسديد الديون الفلسطينية. ولكن، لاحظ أيضاً أن مبالغ المقاصة التي سددت فعلياً خلال العام كانت أعلى أيضاً من أرقام الالتزام (إما بسبب أخذ دفعات تحت الحساب أو بسبب تسديد مستحقات سابقة).

<sup>54</sup> لاحظ ان الجباية المحلية الفعلية (نقدي) لم تزد على 87% من المخطط، وهو ما يدل على ضعف الجباية. على أن الملفت للنظر أن الجباية المحلية في مشروع الموازنة تزيد بمقدار 10% عن قيمة الالتزام، أي أن هناك أخطاء منهجية في تقدير الجباية المحلية.

## جدول 3-6: مؤشرات النفقات العامة وصافي الإقراض للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال العام 2012

(مليون شيكل)

| موازنة<br>2012 | الاتفاق الفعلي<br>(أساس نقدي) | الاتفاق الفعلي<br>(أساس التزام) | الفعلي/الموازنة<br>(نقدي) % | الفعلي/الموازنة<br>(التزام) % |                                   |
|----------------|-------------------------------|---------------------------------|-----------------------------|-------------------------------|-----------------------------------|
| 12,114         | 11,631                        | 13,403                          | 96%                         | 111%                          | النفقات الجارية وصافي الإقراض     |
| 6,813          | 6,059                         | 6,844                           | 89%                         | 100%                          | - رواتب وأجور                     |
| 4,901          | 4,479                         | 5,466                           | 91%                         | 112%                          | - نفقات غير الأجور                |
| 400            | 1,093                         | 1,093                           | 273%                        | 273%                          | - صافي الإقراض                    |
| 1,330          | 786                           | 1,004                           | 59%                         | 75%                           | النفقات التطويرية                 |
| 13,444         | 12,417                        | 14,407                          | 92%                         | 107%                          | إجمالي النفقات الجارية والتطويرية |

المصدر: جداول العمليات المالية، تفاصيل الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (الأساس النقدي وأساس الالتزام)، وزارة المالية.

## 3-2-4 العجز المالي

مليار. وعند إضافة العجز في الإنفاق التطويري إلى العجز الجاري، يصل العجز الكلي إلى 2.8 مليار شيكل في العام 2012. لجأت الحكومة لسد هذا العجز الضخم في العام 2012 إلى الاقتراض من البنوك (نحو 490 مليون شيكل) وإلى زيادة صافي تراكم المتأخرات بمقدار 2.4 مليار شيكل. وهذه المبالغ تمثل الزيادة في الدين العام التي طرأت خلال العام.

أدت الزيادة المتهاودة نسبياً في الجباية المحلية (5%) بين 2011 و2012 (مقارنة بمعدل زيادة مستهدف يبلغ 17%)، وزيادة النفقات الجارية بمقدار 13% (مقارنة بمعدل 2% مستهدف، إلى حدوث عجز في الرصيد الجاري للموازنة يبلغ 5.4 مليار شيكل. ويزيد هذا العجز بمقدار 50% عما كان مخطط له في مشروع الموازنة. ولقد قامت الدول المانحة بتقديم نحو 3 مليار شيكل كدعم للموازنة الجارية خلال العام 2012، مما خفض العجز الجاري إلى 2.4

## جدول 3-7: مؤشرات العجز/الفائض المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال العام 2012

(مليون شيكل)

| البيان                                      | موازنة<br>2012 | الأساس<br>النقدي | أساس<br>الالتزام | % الفعلي (نقدي)<br>من الموازنة | % الفعلي (التزام)<br>من الموازنة |
|---|----------------|------------------|------------------|--------------------------------|----------------------------------|
| العجز الجاري (قبل المنح والمساعدات)         | -3,622         | -3,090           | -5,445           | 85%                            | 150%                             |
| العجز الجاري (بعد المنح والمساعدات)         | 189            | -104             | -2,459           | -55%                           | -1300%                           |
| العجز الكلي (الجاري + تطويري) قبل المساعدات | -4,952         | -3,876           | -6,449           | 78%                            | 130%                             |
| العجز الكلي (بعد المنح والمساعدات)          | 0              | -289             | -2,862           |                                | 990%                             |
| تمويل البنوك                                |                | 490              | 490              |                                |                                  |
| صافي تراكم المتأخرات                        |                |                  | *2,573           |                                |                                  |

المصدر: جداول العمليات المالية، تفاصيل الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (الأساس النقدي وأساس الالتزام)، وزارة المالية.

تشمل: متأخرات نفقات (1,990.5)، ومتأخرات مقاصة (-479.3)، وارجاعات ضريبية متأخرة (239.4)، وريديات غير ضريبية (-135.6)، وأخرى غير محددة بقيمة 757.7 مليون شيكل

## 3-2-5 الدين العام

ويلاحظ أن بنية الدين اختلفت أيضاً، إذ في حين انخفض الدين الخارجي بمقدار 10% فإن الدين المحلي ارتفع بنسبة 15% بين العامين.

واصل الدين العام ارتفاعه في العام 2012. حيث وصل في نهاية العام إلى 2.5 مليون دولار (باستثناء المتأخرات)، بزيادة مقدارها 270 مليون دولار عن العام 2011.

## جدول 3-8: الدين العام خلال العام 2011 وأرباع العام 2012

| (مليون دولار) |              |              |              | 2011    | البيان  |
|---------------|--------------|--------------|--------------|---------|---|
| 2012          |              |              |              |         |   |
| الربع الأول   | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع |         |   |
| 1,101.7       | 1,213.4      | 1,106.7      | 1,384.7      | 1,098.5 | أ- الدين المحلي                               |
| 481.4         | 546.1        | 570.2        | 718.6        | 506.1   | قروض البنوك                                   |
| 448.0         | 482.6        | 364.0        | 480.3        | 441.0   | تسهيلات بنكية                                 |
| 164.1         | 176.4        | 164.2        | 177.6        | 142.8   | قروض هيئة البترول                             |
| 8.2           | 8.3          | 8.3          | 8.2          | 8.6     | قروض مؤسسات عامة أخرى                         |
| 1,126.7       | 1,126.0      | 1,096.9      | 1,097.8      | 1,114.5 | ب- الدين الخارجي                              |
| 630.7         | 629.1        | 628.3        | 629.0        | 617.2   | مؤسسات مالية عربية                            |
| 522.4         | 522.5        | 522.5        | 522.5        | 522.4   | صندوق الأقصى                                  |
| 56.3          | 56.4         | 56.2         | 56.8         | 43.3    | الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية |
| 52.0          | 50.2         | 49.6         | 49.7         | 51.5    | البنك الإسلامي للتنمية                        |
| 338.1         | 341.2        | 341.4        | 338.5        | 341.9   | مؤسسات مالية إقليمية ودولية                   |
| 295.0         | 293.5        | 291.8        | 290.2        | 297.0   | البنك الدولي                                  |
| 20.7          | 25.3         | 27.1         | 25.8         | 22.6    | بنك الاستثمار الأوروبي                        |
| 3.3           | 3.2          | 3.2          | 3.1          | 3.3     | الصندوق الدولي للتطوير الزراعي                |
| 19.1          | 19.2         | 19.3         | 19.4         | 19.0    | الأوبك  |
| 157.9         | 155.7        | 127.2        | 130.3        | 155.4   | قروض ثنائية                                   |
| 2,228.4       | 2,339.4      | 2,203.6      | 2,482.5      | 2,213.0 | مجموع الدين العام                             |
| 22.5          | 22.2         | 21.9         | 24.2         | 22.6    | نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي     |

المصدر: البيانات المنشورة في التقارير السنوية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية

ولقد قام وزير المالية السابق بإعطاء أرقام توفر صورة جيدة عن المديونية الكلية للسلطة الوطنية في نهاية العام 2012 (انظر الجدول 3-9). ويبلغ الرقم الكلي للدين العام نحو 3.9 مليار دولار، وهو ما يعادل نحو 40% من الناتج المحلي الإجمالي.

## جدول 3-9: الدين العام للسلطة الوطنية 2012

| المليون دولار | البند                |
|---------------|----------------------|
| 1,384         | ديون للمصارف المحلية |
| 1,100         | ديون خارجية          |
| 970           | ديون لصندوق التقاعد  |
| 400           | متاخرات للموردين     |
| 3,850         | المجموع              |

المصدر: مقابلة مع وزير المالية، جريدة الأيام، 8 شباط 2013.

## 3-2-6 أزمة تسديد الرواتب والجباية المحلية

أجل جدول مفصل للتأخير في تسديد الرواتب منذ العام 2006 وحتى الآن). وعلى الرغم من أن الزيادة في التوظيف العام توقفت منذ أواسط آب 2012، تبعاً لتقرير صندوق النقد الدولي، إلا أن فاتورة الرواتب ما زالت

عادت الأزمة المالية بقوة الى الواجهة بدءاً من أواسط العام 2012 عندما عجزت الموازنة عن تسديد رواتب الموظفين (ومخصصات المتقاعدين وجزء من المساعدات الاجتماعية) في مواعيدها (راجع الصفحة الالكترونية لمعهد ماس من

الرواتب بشكل متكرر يخلق حالة من عدم الاستقرار لدى موظفي القطاع العام الأمر الذي ينعكس سلباً على إنتاجيتهم، وهو أمر ذو أبعاد سلبية طويلة الأمد خصوصاً في حقلي الصحة والتعليم. كما أن عدم قدرة السلطة الفلسطينية على دفع رواتب موظفيها يساهم في إضعاف هيئة السلطة وموظفيها وفي إضعاف سيادة القانون وثقة المواطنين بالسلطة.

من جهة أخرى فإن من الملفت للنظر فعلاً أن الجباية المحلية لم تزد سوى بشكل متهاود (لا بل انها انخفضت عند تقويمها بالدولار، حتى بالنسبة لأرقام الالتزام) بين العامين 2011 و2012. وهذا أمر محير نظراً للجهود التي بذلت لتحسين التحصيل الضريبي ورفع معدل ضريبة الشركات ورفع ضريبة القيمة المضافة منذ أواسط العام<sup>57</sup>. ومن بين التفسيرات لهذا الانخفاض التفسير الذي جاء به صندوق النقد الدولي والذي يقترح أن المكلفين يخضمون ضرائب الدخل والقيمة المضافة التي يتوجب عليهم دفعها من مبالغ المتأخرات التي تدين الحكومة لهم بها<sup>58</sup>.

تستقطع أكثر من نصف النفقات الجارية. وهذه نسبة مرتفعة، إذ أن المتوسط في العالم العربي يبلغ 38%، علماً بأن هذا المتوسط العربي هو ضعف المتوسط العالمي<sup>56</sup>

يؤثر التأخر في دفع الرواتب بشكل كبير على أداء الاقتصاد الفلسطيني. فالوظيفة الحكومية هي من أهم مصادر الدخل في الاقتصاد الفلسطيني، إذ بلغ عدد الموظفين الحكوميين في العام 2012 حوالي 156 ألف موظف بفاتورة رواتب شهرية تقارب نصف مليار شيكل. وبالتالي فإن عدم قدرة السلطة الفلسطينية على دفع فاتورة الرواتب يؤدي إلى إحباط الطلب المحلي ويعمق حالة الإنكماش التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، مما يؤثر أيضاً بقوة على أداء القطاع الخاص بسبب شح السيولة وتراجع الطلب. كما أن توجه الحكومة للاقتراض بشكل مفرط من الجهاز المصرفي يرفع من سعر الفائدة ويحبط الطلب الكلي مما ينعكس سلباً على نشاط القطاع الخاص، وعلى أجور العمال وفرص العمل فيه.

ولا يقتصر تأثير شح الرواتب على الآثار الاقتصادية بل إن له آثار اجتماعية وتحفيزية سلبية، إذ أن تأخر صرف

### 3-3 الموازنة السنوية للسلطة الوطنية 2013

وقّع رئيس دولة فلسطين، في اليوم الاخير من شهر آذار 2013، قرار بقانون الموازنة العامة للعام 2013. ويوضح الجدول التالي الارقام الرئيسية في الموازنة:

#### جدول 3-10: خلاصة مشروع الموازنة العامة للسنة المالية 2013

| (المبلغ بالمليون شيكل) |                       |
|------------------------|-----------------------|
| 9,662                  | اجمالي الإيرادات      |
| 9,207                  | صافي الإيرادات العامة |
| 3,292                  | جباية محلية           |
| 6,371                  | مقاصة                 |
| 456                    | ارجاعات ضريبية        |

<sup>56</sup> المتوسط الدولي مأخوذ من منظمة العمل الدولية. وضع مشروع الموازنة سقفاً على التوظيف الجديد يبلغ 3 آلاف شخص. ولكن الزيادة الفعلية الصافية لم تتجاوز 1,165 شخص خلال العام 2012: زيادة 590 موظف في قطاع الأمن، 530 في التعليم و189 في القطاع الصحي.

World Bank (March, 2013). Fiscal Challenges and Long Term Economic Costs.

<sup>57</sup> هذا إلى جانب تعهد 13 شركة كبيرة (تقرير البنك الدولي الأخير يضع العدد على 8 فقط). بأن تستكشف عن الاستفادة من الاعفاءات الضريبية الممنوحة لها لمدة عامين.

<sup>58</sup> IMF (September, 2012). Recent Experience and Prospects of the Economy of the West Bank and Gaza. Staff Report Prepared for the Meeting of the Ad Hoc Liaison Committee.

|                        |  |
|------------------------|--|
| (المبلغ بالمليون شيكل) |  |
| 13,092                 | إجمالي النفقات الجارية وصافي الإقراض   |
| 6,956                  | رواتب واجور                            |
| 5,836                  | النفقات الجارية الأخرى                 |
| 300                    | صافي الإقراض                           |
| 3,885                  | العجز الإجمالي قبل التمويل             |
| 1,295                  | النفقات التطويرية                      |
| 5,180                  | العجز الإجمالي قبل التمويل             |
| 5,180                  | إجمالي التمويل                         |
| 5,180                  | التمويل الخارجي                        |
| 4,070                  | المنح والمساعدات لدعم الموازنة         |
| 1,110                  | المنح المقدرة لتمويل النفقات التطويرية |
| 0                      | التمويل المحلي                         |
| 272                    | تمويل البنوك                           |
| (272)                  | صافي تراكم المتأخرات                   |
|                        | مصادر تمويل أخرى                       |
| 0                      | الفجوة التمويلية                       |

5% عن العجز المناظر في موازنة العام الماضي. وتتوقع الموازنة ان يتم تمويل هذا العجز من المساعدات الخارجية. اما بالنسبة لتوزيع الانفاق الجاري (باستثناء صافي الاقراض) على الوزارات والمؤسسات فهي معروضة في الجدول (3-11).

يستفاد من ارقام الموازنة ان صافي الايرادات العامة أعلى بمقدار 14% من ارقام موازنة العام الماضي، مع زيادة في الجباية المحلية تبلغ 7%. اما بالنسبة للنفقات الجارية وصافي الاقراض فإنها أعلى بنسبة 8% فقط عن الانفاق في موازنة العام 2012. ويبلغ إجمالي العجز قبل التمويل في موازنة العام الحالي 5.2 مليار شيكل. وهو أعلى بمقدار

### جدول 3-11: توزيع الانفاق الجاري على الوزارات والمؤسسات

| مجموع    | نفقات راسمالية | نفقات تحويلية | نفقات تشغيلية | تعويضات العاملين | (مليون شيكل)        |
|----------|----------------|---------------|---------------|------------------|---------------------|
| 6,213.7  | 31.6           | 1,171.5       | 922.3         | 4,086.0          | قطاع الحكم          |
| 431.7    | 3.5            | 173.5         | 68.4          | 186.2            | قطاع البنية التحتية |
| 233.5    | 5.2            | 0             | 49.1          | 179.2            | القطاع الاقتصادي    |
| 5,913.2  | 36.4           | 1,710.0       | 1,055.8       | 3,110.9          | القطاع الاجتماعي    |
| 12,792.1 | 76.6           | 3,055.0       | 2,095.7       | 7,564.7          | الاجمالي            |

خلال العام، كما سنتناول خطوات التنفيذ الفعلي على المستوى الربعي والسنوي.

سوف نقدم في الاعداد القادمة من "المراقب" تحليلاً لمشروع الموازنة هذا مقارنة بموازنة العام الماضي وبما تحقق فعلياً

## صندوق 4: موازنة حكومة غزة

نشرت صحيفة "البرلمان"، التي تصدر عن المجلس التشريعي في غزة، قانون الموازنة العامة للحكومة المقالة في قطاع غزة للعام 2013. ويستفاد من أرقام الموازنة، التي تم اقرارها في 31 كانون أول 2012، أن إجمالي الانفاق العام يبلغ 897 مليون دولار ويمثل هذا زيادة بمقدار 3.2% فقط عن الانفاق في موازنة العام السابق<sup>59</sup>.

## جدول 1: أرقام موازنة حكومة غزة للعامين 2012 و 2013

| البند                         | 2012        |                | 2013        |                |
|-------------------------------|-------------|----------------|-------------|----------------|
|                               | مليون دولار | التوزيع النسبي | مليون دولار | التوزيع النسبي |
| اجمالي الانفاق                | 869         | %100           | 897         | %100           |
| الرواتب والأجور               | 405         | %47            | 449         | %50            |
| النفقات التشغيلية             | 97          | %11            | 103         | %12            |
| النفقات التحويلية             | 123         | %14            | 110         | %12            |
| النفقات الرأسمالية والتطويرية | 244         | %28            | 235         | %26            |
| الجباية المحلية               | 174         |                | 243         |                |
| العجز                         | 695         | %80            | 654         | %73            |

المصدر: <http://www.al-monitor.com/pulse/ar/contents/articles/opinion/2013/01/hamas-budget-transparency.html#ixzz2NQCgHdJk>  
\* العجز بالنسبة إلى إجمالي الإنفاق.

يوضح الجدول 1 أن نصف الانفاق سوف يذهب لتسديد الرواتب والأجور لنحو 42 ألف موظف في القطاع. كما أن فاتورة الأجور هذه تزيد بمقدار 10% عن قيمتها في موازنة العام الماضي.

تتوقع الموازنة أن تبلغ الجباية المحلية 243 مليون دولار خلال العام 2013 بزيادة بمقدار 40% عن الجباية المقدرة في موازنة العام الماضي. وبالرغم من هذه الزيادة العالية، إلا أن هذا يترك عجزاً في الموازنة يبلغ 655 مليون دولار، أو نحو 73% من إجمالي الانفاق. وتتوقع الموازنة أن تتم تغطية العجز من المنح والمساعدات الخارجية.

## صندوق 5: مشاكل التعليم المهني في فلسطين وضرورة تغيير النظرة المجتمعية

يعاني قطاع التعليم المهني في فلسطين من مجموعة من المعوقات، لعل أهمها النظرة الاجتماعية الدونية للتعليم المهني من جهة، وافتقار خريجي المدارس المهنية للكفاءة والخبرة العملية في مجال تخصصاتهم من جهة أخرى<sup>60</sup>.

وهناك إجماع بين المتخصصين على أهمية التعليم المهني المتوسط للاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وعلى أن التعليم المهني الكفؤ يمكن أن يكون طريقاً فعالاً لحل مشاكل البطالة خصوصاً في أوساط الشباب من الجنسين. ومن الجدير بالإشارة إلى أن معدل البطالة في أوساط خريجي مدارس التدريب المهني يبلغ 16%، وهذا المعدل أقل من البطالة في أوساط خريجي التعليم الأكاديمي في الأراضي الفلسطينية (25%)<sup>61</sup>.

وللإطلاع بشكل مفصل على واقع ومشاكل التعليم المهني في فلسطين قامت وزارة التربية والتعليم العالي (بدعم من الوكالة البلجيكية للتنمية) بإجراء مسح ميداني وزعت خلاله نحو 3,000 استمارة على أربع مجموعات مرتبطة بشكل وثيق بالتعليم المهني. وهذه

<sup>59</sup> <http://www.plc.gov.ps/PDF/news-pdf/b2e950ee-ebdd-4cad-bdf8-739326a7c85c.pdf>

<sup>60</sup> معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس). سياسات تطوير قدرة التعليم والتدريب المهني لتلبية الاحتياجات التدريبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (2010).

<sup>61</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح ظروف خريجي التعليم العالي والتدريب المهني (2006).



المجموعات هي: طلبة التعليم المهني وأهاليهم، المعلمين في مدارس التعليم المهني، خريجو معاهد التعليم المهني، وأخيراً، أرباب العمل الذين يشغلون خريجي المدارس المهنية. وقد غطى المسح أربع محافظات، هي: رام الله والبيرة، القدس، نابلس، والخليل<sup>62</sup>.

#### اتجاهات الطلبة والأهل

أظهرت نتائج البحث أن هناك نسبة عالية من الطلبة الذين يرغبون في الحصول على تعليم مهني (39%). كما أبدى 49% من الأهالي هذه الرغبة لأبنائهم. وكان السبب الأهم وراء هذه الرغبة هو الاعتقاد بأن التعليم المهني يفتح المجال أمام فرص العمل بشكل عام وأمام التشغيل الذاتي بشكل خاص. ومن بين أبرز القنوات التي يتعرف بها الطلبة على فرص التعليم المهني قناة الأصدقاء والمعارف ووسائل الإعلام. وبينت النتائج أيضاً أن النظرة المجتمعية هي العامل الرئيسي في الحد من رغبة الطلبة في الالتحاق بهذه البرامج، وجاء في المرتبة الثانية ضعف التعليم والتدريب المهني وشح فرص العمل. ومن بين الأسباب الأخرى، اقتصر بعض التخصصات على تعليم الذكور.

#### مدارس التعليم المهني

بين المسح أن هناك 67 مؤسسة حكومية وأهلية ووكالة للتعليم المهني في المحافظات الأربع. وأظهرت النتائج أن إقبال التلاميذ على التعليم المهني ارتفع بمقدار 50-70% (بحسب المحافظة والتخصص). وأن أكثر التخصصات إقبالاً كان تخصص صيانة الأجهزة المكتبية ثم الاتصالات، ثم التمديدات الكهربائية.

#### خريجو مؤسسات التعليم والتدريب المهني

بينت النتائج أن 8% من الخريجين لديهم مشروعاتهم الخاصة، وأن أكثر العوامل التي ساعدت خريجي التعليم المهني على إقامة مشاريعهم الخاصة كانت الخبرة العملية في التدريب الميداني والمهارات التي تعلموها أثناء التدريب. وأكد 98% من الخريجين أن اختيارهم للتعليم والتدريب المهني كان صائباً. ولكن أشار أغلب المبحوثين أن الطريق الأكثر فاعلية للحصول على عمل هي العلاقات الشخصية، وتلا ذلك البحث الشخصي عن وظيفة والتدريب قبل التخرج.

#### أرباب العمل

أفادت نصف المنشآت المبحوثة أنها لا توظف خريجي مؤسسات التعليم والتدريب المهني والسبب في ذلك يعود إلى نقص خبرتهم العملية وعدم جاهزيتهم للعمل المباشر. ولكن أكد أرباب العمل مع ذلك أن هناك نمو ملحوظ وحاجة كبيرة للقوى العاملة المدربة في السنوات القادمة. وأن العمالة المطلوبة خلال السنوات القادمة تزيد بمقدار 125% عن العدد الموجود في المنشآت حالياً. وأجمع 86% من أرباب العمل الـ 1,106 المبحوثين على أهمية توفر مهارة القراءة والكتابة باللغة العربية لدى العمالة المهنية. كذلك وصف أرباب العمل بعض المهارات والاتجاهات الشخصية والمهنية والإدارية والريادية الواجب توفرها لدى العاملين، مثل إتقان العمل، إتباع التوجيهات، المظهر الجيد، ومهارات استخدام الحاسوب والتكنولوجيا الحديثة. في الإجمال، ركز أرباب العمل على ضرورة توفر مهارات من شأنها مساعدة العامل على إتقان المهنة، وقابلية التطور.

توصل البحث إلى عدد من التوصيات على أرضية وجهات النظر التي جاءت في الاستمارات وأجوبة الأطراف ذات العلاقة. ومن أبرز هذه ضرورة العمل لاصلاح وتطوير النظرة المجتمعية للتعليم المهني وضرورة تحسين المناهج والتركيز على توفير التدريب العملي المكثف للطلاب قبل تخرجهم.

<sup>62</sup> وزارة التربية والتعليم (2011): "دراسة الاحتياجات الكمية والنوعية من القوى العاملة المدربة ضمن مستويات العمل الأساسية للمشروع البلجيكي- دعم التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين".

4- القطاع المصرفي<sup>63</sup>

بلغ عدد المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأخير 17 مصرفاً بعد أن تم اندماج بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة والبنك العربي للاستثمار تحت اسم البنك الوطني. ليصبح عدد المصارف المحلية 7 مصارف تعمل من خلال شبكة من الفروع والمكاتب بلغت 121 فرعاً ومكتباً، وبالإضافة إلى ذلك هناك 10 مصارف وافدة لها 111 فرعاً ومكتباً. ويوضح الجدول 4-1 الانتشار المصرفي في الأراضي الفلسطينية حتى نهاية العام 2012.

سجل مجموع صافي موجودات/مطلوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً بنسبة 5.4% نهاية الربع الرابع 2012 مقارنة مع الربع الثالث من نفس العام، وبنسبة 7.6% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011. وفيما يلي تلخيص لأبرز التطورات التي طرأت على البنود الرئيسية لجانب الميزانية المجمعة للمصارف خلال الربع الأخير من العام 2012 مقارنة بالربع السابق، ولمجمل العام 2012 عند مقارنته مع العام السابق.

جدول 4-1: الانتشار المصرفي في الأراضي الفلسطينية

| الربع الرابع 2012 | الربع الثالث 2012 |                         |
|-------------------|-------------------|-------------------------|
| 17                | 18                | عدد المصارف             |
| 232               | 233               | عدد فروع ومكاتب المصارف |
| 435               | 420               | عدد أجهزة الصراف الآلي  |
| 122,379           | 109,156           | عدد بطاقات ATM          |
| 56,835            | 55,914            | عدد بطاقات الائتمان     |

## 4-1 التطورات الرئيسية في الميزانية المجمعة للمصارف

يلخص الجدول 4-2 البنود الرئيسية للميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية على النحو التالي:

جدول 4-2: الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية

خلال العام 2011 وأرباع العام 2012

| نسبة التغير (%) |       | 2012         |              |              |             | 2011         |                                 | البيان |
|-----------------|-------|--------------|--------------|--------------|-------------|--------------|---------------------------------|--------|
| سنوية           | ربعية | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | الربع الرابع | بيان الميزانية                  |        |
| 7.6             | 5.4   | 9,798.5      | 9,293.6      | 9,045.4      | 9,151.1     | 9,110.3      | مجموع صافي الأصول (الموجودات)   |        |
| 18.3            | 9.7   | 4,121.6      | 3,756.4      | 3,783.6      | 3,594.5     | 3,482.8      | التسهيلات الائتمانية المباشرة   |        |
| -1.8            | 8.4   | 3,675.2      | 3,390.9      | 3,264.8      | 3,600.3     | 3,743.7      | الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف |        |
| 6.2             | 6.4   | 998.9        | 938.8        | 963.6        | 925.3       | 940.9        | - أرصدة لدى سلطة النقد          |        |
| 11.1            | 26.5  | 372.6        | 294.6        | 340.4        | 337.9       | 335.3        | - الأرصدة لدى المصارف في فلسطين |        |
| -6.6            | 6.8   | 2,303.7      | 2,157.5      | 1,960.9      | 2,337.0     | 2,467.5      | - أرصدة المصارف في الخارج       |        |
| -10.4           | -1.1  | 740.2        | 748.3        | 820.2        | 829.7       | 826.3        | محفظة الأوراق المالية           |        |
| 47.2            | -6.1  | 731.1        | 778.7        | 602.8        | 518.5       | 496.7        | النقدية والمعادن الثمينة        |        |
| 6.8             | 2.6   | 182.9        | 178.2        | 176.6        | 175.1       | 171.3        | الأصول الثابتة                  |        |
| 4.6             | -0.7  | 143.7        | 144.7        | 144.1        | 141.4       | 137.4        | الاستثمارات                     |        |
| -10.2           | 12.8  | 5.3          | 4.7          | 6.4          | 6.1         | 5.9          | القبولات المصرفية               |        |
| -19.4           | -32.0 | 198.5        | 291.7        | 246.9        | 285.6       | 246.2        | الأصول الأخرى                   |        |

<sup>63</sup> بيانات أولية قابلة للتعديل.

| بيان                      | 2011         |             | 2012         |              |              |       | نسبة التغير (%) |  |
|---------------------------|--------------|-------------|--------------|--------------|--------------|-------|-----------------|--|
|                           | الربع الرابع | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | ربعية | سنوية           |  |
| مجموع صافي الخصوم         | 9,110.3      | 9,151.1     | 9,045.4      | 9,293.6      | 9,798.5      | 5.4   | 7.6             |  |
| إجمالي ودائع الجمهور      | 6,972.5      | 7,045.4     | 6,911.5      | 7,200.8      | 7,484.1      | 3.9   | 7.3             |  |
| حقوق الملكية              | 1,182.0      | 1,232.3     | 1,212.4      | 1,240.0      | 1,257.5      | 1.4   | 6.4             |  |
| أرصدة سلطة النقد والمصارف | 646.5        | 530.5       | 582.0        | 501.4        | 725.2        | 44.6  | 12.2            |  |
| مخصص ضرائب وأخرى          | 171.1        | 186.7       | 185.6        | 202.5        | 182.5        | -9.9  | 6.7             |  |
| المطلوبات الأخرى          | 122.0        | 141.8       | 142.3        | 139.8        | 139.2        | -0.4  | 14.1            |  |
| القبولات المنفذة والقائمة | 16.2         | 14.5        | 11.6         | 9.1          | 10.0         | 9.9   | 38.3            |  |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمع للمصارف  
ملاحظة: صافي الأصول والخصوم تساوي إجمالي مطروحاً منه المخصصات.

#### 1-1-4 جانب الأصول (الموجودات)

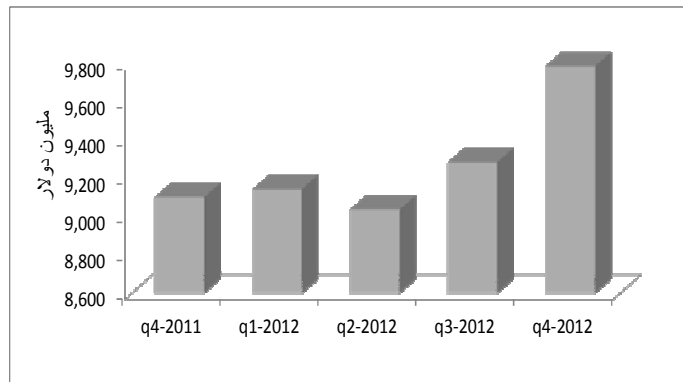
##### الربع الرابع

مليون دولار خلال فترة المقارنة. كما ارتفع بند صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة 9.7%، إضافة لارتفاع في الأصول الثابتة بنسبة 2.6%.

في المقابل انخفض بند النقدية بنسبة 6.1% وبقيمة 47.5 مليون دولار، نتيجة لانخفاض النقدية لدى مكاتب وفروع المصارف في الضفة الغربية بنحو 10%. كما تراجع محفظة الأوراق المالية بنسبة 1% وانخفضت "الأصول الأخرى" بنسبة 32%.

يوضح الشكل 1-4 تطورات موجودات المصارف نهاية الربع الرابع من العام 2012. استمر صافي موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بالارتفاع خلال الربع الأخير من العام 2012، حيث ارتفع بقيمة 504.9 مليون دولار وبنسبة 5.4% مقارنة مع الربع الثالث من نفس العام. وبالنظر إلى البنود الرئيسية لموجودات المصارف، يلاحظ وجود تباين في التطورات على البنود الرئيسية المكونة لهذا الجانب. وشهد إجمالي الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف نمواً بنسبة 8.4% وبقيمة 284.3

شكل 1-4: موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة من الربع الرابع 2011- الربع الرابع 2012



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمع للمصارف

##### المقارنة السنوية

بنسبة 18.3% أو ما يعادل 638.8 مليون دولار، كما ارتفع بند النقدية بنسبة 47.2% بين العامين. إضافة إلى ذلك ارتفعت أرصدة المصارف في فلسطين بنحو 11%،

شهد العام 2012 ارتفاعاً في صافي موجودات المصارف بنحو 7.6% مقارنة بالعام 2011 لتبلغ نحو 9.8 مليار دولار. وقد نما صافي التسهيلات الائتمانية خلال العام

وجاري مدين بنسبة 29.3%، وتمويل تأجيري بنحو 0.3%.

توزعت التسهيلات الائتمانية ما بين القطاعين العام والخاص، بنسبة 34% للقطاع العام، و66% للقطاع الخاص. وعند مقارنة هذه النسب مع الربع السابق يلاحظ أن حصة القطاع العام قد ارتفعت بنحو 4.4 نقطة مئوية على حساب حصة القطاع الخاص التي انخفضت بنفس النسبة، وهذا مؤشر على مزاحمة القطاع العام للخاص في الحصول على الائتمان من المصارف.

من ناحية ثانية، شهدت حصة قطاع غزة من التسهيلات المباشرة خلال الربع الرابع انخفاضاً طفيفاً، لتصبح 10.3% من مجموع التسهيلات. وهكذا استمر استحواذ الضفة الغربية (بما فيها التسهيلات للقطاع العام وغير المقيمين) على الجزء الأكبر من التسهيلات، حيث بلغ نصيبها نحو 89.7%.

وارتفعت أرصدة المصارف لدى سلطة النقد بمقدار 6%، وارتفع صافي الاستثمارات بنسبة 4.6%. في المقابل، شهدت كل من الأرصدة الخارجية للمصارف ومحفظة الأوراق المالية للمناجرة والاستثمار تراجعاً خلال العام بنسب 6.6% و 10.4% على التوالي بين العامين.

#### توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعين العام والخاص وحسب العملات

#### الربع الرابع

ارتفعت التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الربع الرابع من عام 2012 بنحو 9.7% مقارنة بالربع السابق من نفس العام، لتبلغ نحو 4.1 مليار دولار. وتعود الزيادة في هذا البند، بشكل أساسي، إلى ارتفاع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للسلطة الفلسطينية بنحو 301.2 مليون دولار<sup>64</sup>. جدير بالذكر أن التسهيلات الائتمانية المباشرة قد توزعت خلال الربع الرابع من العام بين قروض بنسبة 70.4%،

#### جدول 3-4: توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال العام 2011 وأربعاء العام 2012

| نسبة التغير (%)     |         | 2012         |              |              |             | 2011         |                   |  |
|---------------------|---------|--------------|--------------|--------------|-------------|--------------|-------------------|--|
| السوية              | الربعية | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | الربع الرابع |                   |  |
| حسب الجهة المستفيدة |         |              |              |              |             |              |                   |  |
| 26.8                | 26.2    | 1,406.6      | 1,114.9      | 1,203.4      | 1,121.0     | 1,108.9      | قطاع عام          |  |
| 15.2                | 3.2     | 2,671.7      | 2,589.2      | 2,526.2      | 2,419.0     | 2,318.2      | قطاع خاص مقيم     |  |
| 22.2-               | 17.2-   | 43.3         | 52.3         | 54.0         | 54.5        | 55.7         | قطاع خاص غير مقيم |  |
| حسب نوع التسهيل     |         |              |              |              |             |              |                   |  |
| 16.2                | 4.2     | 2,901.9      | 2,785.0      | 2,665.1      | 2,526.1     | 2,496.0      | قروض              |  |
| 23.6                | 25.7    | 1,209.4      | 961.9        | 1,110.0      | 1,060.2     | 978.8        | جاري مدين         |  |
| 28.7                | 8.4     | 10.3         | 9.5          | 8.5          | 8.2         | 8.0          | تمويل تأجيري      |  |
| حسب نوع العملة      |         |              |              |              |             |              |                   |  |
| 0.2                 | 1.0-    | 2,210.6      | 2,233.2      | 2,236.0      | 2,209.2     | 2,206.7      | دولار أمريكي      |  |
| 33.3                | 0.03    | 539.7        | 539.5        | 538.0        | 427.8       | 404.9        | دينار أردني       |  |
| 57.9                | 41.6    | 1,344.4      | 949.1        | 985.5        | 935.0       | 851.2        | شيكل إسرائيلي     |  |
| 34.5                | 22.2-   | 26.9         | 34.6         | 24.1         | 22.5        | 20.0         | عملات أخرى        |  |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمع للمصارف

2012 إلى 53.6% خلال الربع الرابع. بالمقابل ارتفعت حصة التسهيلات الممنوحة بالشيكل الإسرائيلي إلى 32.6% خلال الربع الرابع 2012، مقارنة بنحو 25.3% خلال

أما بالنسبة لتوزيع التسهيلات الائتمانية بحسب العملة، فقد أظهرت البيانات تراجع حصة الدولار الأمريكي من 59.4% من التسهيلات الائتمانية في الربع الثالث من العام

<sup>64</sup> منها 247.5 مليون دولار قدمت على شكل جاري مدين، و 53.7 مليون دولار على شكل قروض.

#### ❖ توزيع الائتمان على القطاعات الاقتصادية

##### الربع الرابع

تشير بيانات الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الرابع من العام 2012 إلى تفاوت حصص القطاعات الاقتصادية المختلفة من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص. ويبين الجدول 4-4 هيمنة قطاع تمويل السلع الاستهلاكية على الحصة الأكبر من التسهيلات الائتمانية بنسبة 28%، تلاه قطاع العقارات والإنشاءات بنسبة 21%. وقد استحوذ قطاع التجارة العامة بشقيها الخارجية والداخلية على نحو 18% من إجمالي التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص، أما قطاع الخدمات فقد بلغت حصته نحو 9.6%<sup>65</sup>.

الربع السابق، ويعزى ذلك نتيجة لارتفاع تسهيلات الجاري مدين الممنوحة للحكومة الفلسطينية والتي هي في معظمها بالشيكال الإسرائيلي. أما حصة الدينار الأردني من التسهيلات المقدمة فقد بقيت ثابتة عند نحو 13% خلال فترة المقارنة.

##### المقارنة السنوية

زادت التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال العام 2012 بنحو 18.3% وبقيمة 638.8 مليون دولار مقارنة بالعام 2011. كما شهدت التسهيلات الممنوحة بعملة الشيكال ارتفاعاً خلال العام بقيمة 493.2 مليون دولار لتصل إلى 1,344.4 مليون دولار (زيادة بمقدار 58%). وإذا ما أخذنا انخفاض قيمة الشيكال خلال العام 2012 (من 3.58 إلى 3.85 للدولار)، فإن نمو التسهيلات الممنوحة بعملة الشيكال يرتفع إلى 70%.

جدول 4-4: حصص القطاعات الاقتصادية المختلفة من رصيد التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص خلال العام 2011 وأربعاء العام 2012 (%)

| القطاع الاقتصادي                         | 2012         |              |              |             | 2011         |
|--|--------------|--------------|--------------|-------------|--------------|
|  | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | الربع الرابع |
| العقارات والإنشاءات                      | 21.1         | 21.4         | 21.3         | 21.4        | 16.6         |
| تطوير الأراضي                            | 1.5          | 1.2          | 1.0          | 1.0         | 1.0          |
| التعدين والصناعة                         | 6.2          | 8.9          | 10.4         | 10.5        | 12.3         |
| التجارة الداخلية والخارجية               | 18.0         | 20.8         | 21.0         | 21.2        | 20.0         |
| الزراعة والثروة الحيوانية                | 1.3          | 1.2          | 1.2          | 1.8         | 1.4          |
| السياحة والفنادق والمطاعم                | 2.1          | 2.0          | 2.1          | 2.1         | 2.0          |
| النقل والمواصلات                         | 0.8          | 0.8          | 0.9          | 0.8         | 1.0          |
| الخدمات                                  | 9.6          | 9.6          | 10.5         | 11.3        | 12.0         |
| تمويل الاستثمار بالأسهم والأدوات المالية | 2.2          | 2.4          | 2.1          | 2.6         | 2.7          |
| تمويل شراء السيارات                      | 4.1          | 4.3          | 4.1          | 4.0         | 4.8          |
| تمويل السلع الاستهلاكية                  | 28.0         | 20.2         | 18.8         | 16.5        | 17.0         |
| أخرى في القطاع الخاص                     | 5.1          | 7.1          | 6.6          | 6.7         | 9.2          |
| مجموع التسهيلات (مليون دولار)            | 2,791.8      | 2,713.7      | 2,644.6      | 2,536.1     | 2,451.9      |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

27% أرصدة لدى سلطة النقد بنسبة 68.3%، وحسابات (توزعت هذه الأرصدة بين احتياطات إلزامية جارية بنسبة 12.5%، وحسابات أخرى بنسبة 19.2%)، و62% لدى المصارف في الخارج، والباقي لدى المصارف في فلسطين.

#### ❖ أرصدة المصارف لدى سلطة النقد ولدى المصارف

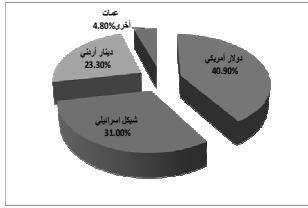
ارتفع إجمالي الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف بنحو 8.4% خلال الربع الرابع 2012 مقارنة بالربع السابق ليبلغ نحو 3.7 مليار دولار. وتوزعت هذه الأرصدة بين

<sup>65</sup> تجدر الإشارة أن حصص كل قطاع تشتمل على المخصصات، الأمر الذي أدى إلى ظهور فوارق في المجموع بين الأرقام في الجدولين 3-4، 4-4.

وتوزعت ودائع الجمهور ما بين القطاعين العام والخاص بنسب 8.3% و91.7% على التوالي. كما توزعت ودائع القطاع الخاص بين ودائع للمقيمين بنسبة 96.5% وبقيمة 6,621.3 مليون دولار، وودائع لغير المقيمين بنسبة 3.5% وبقيمة 242.6 مليون دولار.

تجدر الإشارة إلى أن ودائع الجمهور توزعت فيما بين الودائع الجارية (تحت الطلب) بنسبة 39.9%، والودائع الآجلة 29.8%، أما ودائع التوفير فشكلت نحو 30.3% (انظر الشكل 4-2). أما بالنسبة لتوزيع ودائع الجمهور حسب العملات فقد استمرت سيطرة الدولار الأمريكي على إجمالي ودائع الجمهور (40.9%)، ومن ثم عملة الشيكل (31%)، ثم تلاها الدينار الأردني بنسبة (23.3%)، والنسبة الباقية هي ودائع بعملات أخرى (انظر شكل 4-3).

شكل 4-3: توزيع ودائع الجمهور حسب نوع عملة الإيداع نهاية الربع الرابع 2012



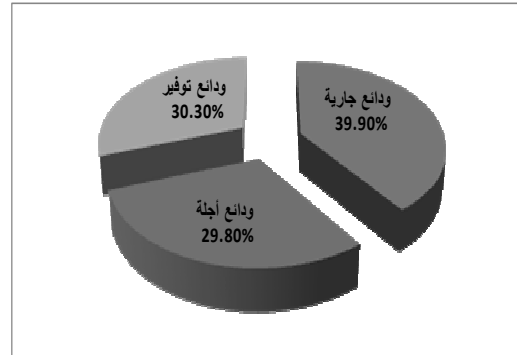
شكلت أرصدة المصارف في الخارج ما نسبته 23.5% من مجموع صافي موجودات المصارف. تجدر الإشارة أن أرصدة المصارف في الخارج قد ارتفعت خلال الربع الرابع مقارنة بالربع السابق من عام 2012 بنحو 7%.

#### 2-1-4-2 جانب المطلوبات

##### الربع الرابع

يتكون جانب المطلوبات في الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بشكل رئيس من ودائع الجمهور (76%) وصافي حقوق الملكية (12.8%). وبلغت ودائع الجمهور نهاية الربع الرابع من العام 2012 نحو 7.5 مليار دولار، مسجلة نمواً بنحو 3.9% عن الربع السابق. أما بند صافي حقوق الملكية فقد بلغ نحو 1.25 مليار دولار، مرتفعاً بنحو 1.4% عن الربع السابق.

شكل 4-2: توزيع ودائع الجمهور بحسب نوع الوديعة نهاية الربع الرابع 2012



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

12.2%. كما شهدت حقوق الملكية ارتفاعاً بنسبة 6.4% نتيجة لارتفاع رأس المال المدفوع بحوالي 20 مليون دولار خلال فترة المقارنة (انظر الجدول 4-5).

##### المقارنة السنوية

ارتفعت مطلوبات المصارف خلال العام 2012 بحوالي 688.2 مليون دولار، محققة نمواً بنسبة 7.6% نمواً عن العام السابق. سجلت ودائع الجمهور ارتفاعاً بنسبة 7.3%، إضافة لنمو في أرصدة سلطة النقد والمصارف بنسبة

جدول 4-5: توزيع ودائع الجمهور خلال العام 2011 وأرباع العام 2012

| مليون دولار          |            |                |                |                |                |                |                   |
|----------------------|------------|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|-------------------|
| نسبة التغير (%)      | 2012       |                |                |                |                | 2011           |                   |
|                      | سبتمبر     | الربع الرابع   | الربع الثالث   | الربع الثاني   | الربع الأول    | الربع الرابع   |                   |
| حسب الجهة المودعة    |            |                |                |                |                |                |                   |
| 6.1                  | 9.5        | 620.2          | 566.4          | 515.9          | 566.1          | 584.5          | قطاع عام          |
| 6.9                  | 3.3        | 6,621.3        | 6,409.2        | 6,180.6        | 6,276.1        | 6,192.3        | قطاع خاص مقيم     |
| 24.0                 | 7.7        | 242.6          | 225.2          | 215.0          | 203.2          | 195.7          | قطاع خاص غير مقيم |
| حسب نوع الوديعة      |            |                |                |                |                |                |                   |
| 7.6                  | 3.1        | 2,984.4        | 2,894.8        | 2,691.0        | 2,746.1        | 2,773.0        | ودائع جارية       |
| 2.9                  | 3.1        | 2,234.9        | 2,167.6        | 2,122.4        | 2,200.9        | 2,172.4        | ودائع أجل         |
| 11.7                 | 5.9        | 2,264.8        | 2,138.4        | 2,098.1        | 2,098.4        | 2,027.1        | ودائع توفير       |
| حسب نوع عملة الإيداع |            |                |                |                |                |                |                   |
| 44.8                 | 9.8        | 3,063.0        | 2,789.0        | 2,709.1        | 2,740.8        | 2,115.8        | دولار أمريكي      |
| 3.4-                 | 2.3-       | 1,740.4        | 1,781.4        | 1,795.1        | 1,849.8        | 1,801.4        | دينار أردني       |
| 14.5-                | 0.8        | 2,323.6        | 2,306.3        | 2,088.9        | 2,093.4        | 2,718.5        | شيكال إسرائيلي    |
| 6.0                  | 10.2       | 357.1          | 324.1          | 318.4          | 361.4          | 336.8          | عملات أخرى        |
| <b>7.3</b>           | <b>3.9</b> | <b>7,484.1</b> | <b>7,200.8</b> | <b>6,911.5</b> | <b>7,045.4</b> | <b>6,972.5</b> | <b>المجموع</b>    |

3-1-4 أرباح المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية

بلغ صافي دخل المصارف (أي صافي الأرباح مطروحاً عنها النفقات) العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الرابع من العام 2012 حوالي 32.4 مليون دولار مقارنة مع 29.7 مليون دولار في الربع الثالث من العام نفسه. وقد بلغ صافي دخل المصارف التراكمي خلال العام 2012 حوالي 123.5 مليون دولار، مقارنة بنحو 127.3 مليون دولار في العام 2011. يبين الجدول 4-6 مصادر الدخل وصافي أرباح المصارف خلال العام 2012.

جدول 4-6: صافي دخل المصارف خلال العام 2011 وأرباع العام 2012

| مليون دولار  |              |              |              |             |              |                                      |                     |
|--------------|--------------|--------------|--------------|-------------|--------------|--------------------------------------|---------------------|
| 2012         | 2012         |              |              |             |              | 2011                                 | مصدر الربح/ الخسارة |
|              | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول |              |                                      |                     |
| 416.3        | 105.8        | 107.2        | 102.1        | 101.2       | 385.0        | صافي الأرباح                         |                     |
| 306.3        | 78.6         | 76.9         | 77.3         | 73.5        | 267.5        | الفوائد                              |                     |
| 73.5         | 17.8         | 18.8         | 17.7         | 19.2        | 69.7         | العمولات                             |                     |
| 7.8          | 2.9          | 3.0          | 0.1          | 1.8         | 13.9         | أوراق الدين المالية والاستثمارات     |                     |
| 24.6         | 7.0          | 6.7          | 5.7          | 5.2         | 25.8         | عمليات تبادل وتقييم العملات الأجنبية |                     |
| 0.58         | 0.1          | 0.4          | 0.03         | 0.05        | 0.43         | عمليات التحوط والمتاجرة (المشتقات)   |                     |
| 3.5          | 0.6-         | 1.4          | 1.3          | 1.4         | 7.7          | الدخول التشغيلية الأخرى              |                     |
| <b>292.8</b> | <b>73.4</b>  | <b>77.5</b>  | <b>78.7</b>  | <b>63.2</b> | <b>257.7</b> | <b>النفقات</b>                       |                     |
| 227.6        | 58.7         | 56.7         | 57.5         | 54.7        | 217.4        | النفقات التشغيلية                    |                     |
| 19.7         | 0.3          | 8.7          | 7.6          | 3.1         | 7.7          | المخصصات                             |                     |
| 45.5         | 14.4         | 12.1         | 13.6         | 5.4         | 32.6         | الضريبة                              |                     |
| <b>123.5</b> | <b>32.4</b>  | <b>29.7</b>  | <b>23.4</b>  | <b>38.0</b> | <b>127.3</b> | <b>صافي الدخل*</b>                   |                     |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمع للمصارف

## 2-4 مؤشرات أداء الجهاز المصرفي

ثابتة عند نحو 28% خلال الربعين الأخيرين من العام 2012، ولكنها هبطت من 37% في الربع المناظر.

من ناحية أخرى، بلغت نسبة تسهيلات القطاع الخاص الائتمانية إلى ودائعه حوالي 39.6%، مسجلة تراجعاً بنحو 1.3 نقطة مئوية مقارنة مع الربع السابق. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض حصة القطاع الخاص من التسهيلات الائتمانية لصالح حصة القطاع العام. وكانت هذه النسبة 37% فقط في الربع المناظر (انظر الجدول 4-7).

أظهرت المؤشرات العامة لأداء المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية تغيرات ملحوظة خلال الربع الأخير والعام 2012 بكامله. فقد ارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع غير المصرفية (ودائع الجمهور) لتبلغ 55% مقارنة مع 52% في الربع الثالث و50% في الربع المناظر 2011. ويعود هذا إلى نمو التسهيلات الائتمانية بوتيرة أعلى من نمو ودائع العملاء خلال فترة المقارنة نتيجة لزيادة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة الفلسطينية. أما نسبة الأرصدة الخارجية إلى إجمالي الودائع فقد بقيت

## جدول 4-7: مؤشرات أداء الجهاز المصرفي للفترة من الربع الأول 2011 - الربع الرابع 2012

(نسبة مئوية)

| 2012    |         |         |         | 2011    |         |         |         | المؤشر   |
|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|--|
| الربع 4 | الربع 3 | الربع 2 | الربع 1 | الربع 4 | الربع 3 | الربع 2 | الربع 1 |  |
| 55.1    | 52.6    | 54.7    | 51.0    | 50.0    | 47.1    | 49.4    | 44.7    | التسهيلات الائتمانية/الودائع غير المصرفية          |
| 39.6    | 40.9    | 40.5    | 38.3    | 37.3    | 37.5    | 36.2    | 34.9    | تسهيلات القطاع الخاص الائتمانية/ودائع القطاع الخاص |
| 28.1    | 28.0    | 26.2    | 33.2    | 32.4    | 34.8    | 31.0    | 33.9    | الأرصدة الخارجية/إجمالي الودائع                    |
| 76.4    | 77.5    | 76.4    | 77.0    | 76.5    | 77.0    | 78.7    | 79.4    | ودائع العملاء/إجمالي الموجودات                     |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمع للمصارف

## 3-4 حركة المقاصة

عددها نحو 1.2 مليون شيك بقيمة 2,357.5 مليون دولار، وهو ما يمثل ارتفاعاً بنسبة 3.2% في العدد و2.6% في القيمة مقارنة مع الربع السابق.

تشير بيانات غرفتي المقاصة التابعة لسلطة النقد في كل من رام الله وغزة، إلى نمو كل من عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص نهاية الربع الأخير من العام 2012، حيث بلغ

## جدول 4-8: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعاداة منها

## للفترة من الربع الأول 2011 - الربع الرابع 2012

| الشيكات المعاداة  |                | الشيكات المقدمة للتقاص |                  | الفترة         |
|-------------------|----------------|------------------------|------------------|----------------|
| القيمة (مليون \$) | العدد (شيك)    | القيمة (مليون \$)      | العدد (شيك)      |                |
| 167.2             | 106,141        | 2,882.7                | 981,188          | الربع الأول    |
| 175.6             | 115,883        | 3,059.2                | 1,001,249        | الربع الثاني   |
| 213.2             | 134,574        | 3,055.7                | 1,010,402        | الربع الثالث   |
| 202.1             | 131,518        | 2,870.8                | 1,055,827        | الربع الرابع   |
| <b>758.1</b>      | <b>488,116</b> | <b>11,368.4</b>        | <b>4,048,666</b> | <b>المجموع</b> |
| 180.3             | 119,019        | 2,604.4                | 1,009,857        | الربع الأول    |
| 161.6             | 111,283        | 2,370.1                | 1,038,177        | الربع الثاني   |
| 157.8             | 127,175        | 2,297.6                | 1,102,004        | الربع الثالث   |
| 177.5             | 161,597        | 2,357.5                | 1,137,567        | الربع الرابع   |
| <b>677.2</b>      | <b>519,074</b> | <b>9,629.6</b>         | <b>4,287,605</b> | <b>المجموع</b> |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- النشرة الإحصائية الشهرية

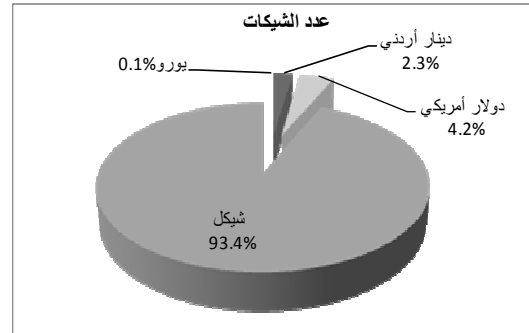
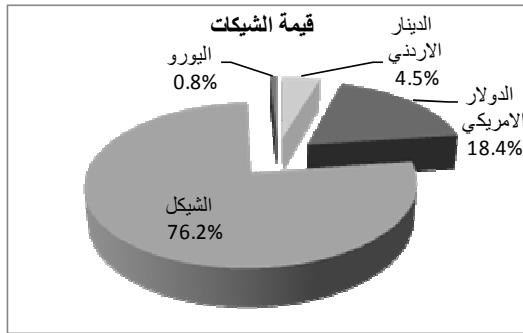


الموظفين العموميين، بإصدار تعليمات للبنوك، بعدم اعتبار شيكات الموظفين الحكوميين شيكات راجعة خلال فترة انقطاع الرواتب.

من ناحية أخرى، استمرت سيطرة الشيكات المقدمة للتقاص بعملة الشيك على النصيب الأكبر لحركة الشيكات من حيث العدد والقيمة، مشكلة ما نسبته 93.4% من حيث العدد و76.2% من حيث القيمة (انظر الشكل 4-4).

كما تشير البيانات بأن عدد الشيكات المقدمة للتقاص خلال العام 2012 بلغ نحو 4.3 مليون شيك بقيمة 9,629.6 مليون دولار. وقد أدى انقطاع الرواتب وتأخر السلطة في سداد التزاماتها المالية تجاه الموردين والمقاولين إلى زيادة عدد الشيكات المعادة لتصل 519 ألف شيك (12% من عدد الشيكات المقدمة للتقاص و7% من قيمة الشيكات)، بقيمة 677.2 مليون دولار. وتجدر الإشارة إلى أن سلطة النقد حاولت التخفيف من حدة الأزمة المالية الحكومية على

شكل 4-4: مساهمة العملات في عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص في نهاية الربع الرابع 2012



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

#### 4-4 الصرافون

بلغ عدد الصرافون المرخصون 277 صرافاً حتى نهاية الربع الرابع من العام 2012 (منهم 234 في الضفة الغربية و43 في قطاع غزة) مقارنة مع 275 صرافاً في الربع الثالث من العام 2012. كما يحمل 181 صرافاً الصفة القانونية للشركة، و96 الصفة القانونية للفرد. أما على الصعيد السنوي انخفض عدد الصرافين بنحو 15 شركة مقارنة مع العام 2011 (14 في الضفة الغربية). كما يلاحظ خلال العام 2012 بأن عدد الصرافين الذين يحملون الصفة القانونية للشركة قد ارتفع بنحو 19 شركة، في حين تراجع عدد الصرافين الذين يحملون الصفة القانونية للفرد بـ 34 صراف خلال العام (انظر الجدول 4-9). وهذا يعكس نحو تحويل محال الصرافة التي تحمل الصفة القانونية للفرد إلى شركات استناداً لنظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة الذي أصدرته سلطة النقد الفلسطينية في العام الماضي.

كما تشير بيانات المقاصة إلى أن عدد الحوالات الصادرة من الأراضي الفلسطينية بلغت 39,973 حوالة بقيمة 1.3 مليار دولار خلال الربع الرابع من العام 2012، ليصل عدد الحوالات الصادرة خلال العام إلى 145,797 حوالة بقيمة 4.7 مليار دولار. شكلت الحوالات الصادرة إلى إسرائيل 21.5% من عددها و27.6% من قيمتها. في حين بلغ عدد الحوالات الواردة إلى الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأخير من العام 34,019 حوالة بقيمة 1.4 مليار دولار، ليصل عدد الحوالات الواردة خلال العام إلى 199,752 حوالة بقيمة 6.1 مليار دولار. شكّلت الحوالات الواردة من إسرائيل نحو 23.1% من العدد و44% من قيمتها. ولتسهيل معالجة الحوالات المصرفية الداخلية والخارجية والتقليل من عدد الحوالات المعادة أطلقت سلطة النقد الفلسطينية الحساب المصرفي الدولي (IBAN)<sup>66</sup>.

<sup>66</sup> أصدرت سلطة النقد الفلسطينية في نهاية الربع الرابع من العام 2012 الحساب المصرفي الدولي International Bank Account Number (IBAN)، وذلك للتوافق مع المعايير الدولية لتميط أرقام الحسابات المصرفية في فلسطين ولتسهيل معالجة الحوالات المصرفية الداخلية والخارجية عبر مرورها من خلال الأنظمة الإلكترونية وخفض عدد الحوالات المعادة بسبب تباين أو اختلاف أرقام الحسابات. جاء إطلاق هذه التقنية متوافقاً مع المعايير التي وضعتها المنظمة الدولية للمعايير 'ISO'

## جدول 4-9: عدد وتوزيع الصرافين المرخصين في الأراضي الفلسطينية

| الشكل القانوني | عدد الصرافين |          |               |                   |
|----------------|--------------|----------|---------------|-------------------|
|                | أفراد        | قطاع غزة | الضفة الغربية |                   |
| شركات          | 130          | 44       | 248           | الربع الرابع 2011 |
|                | 97           | 42       | 233           | الربع الثالث 2012 |
|                | 96           | 43       | 234           | الربع الرابع 2012 |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

## 5-4 بورصة فلسطين

## 1-5-4 المؤشرات المالية

للعام 2012 نحو 3% مقارنة مع 4% للعام 2011.

- الدوران<sup>68</sup>: بلغت هذه النسبة في العام 2012 حوالي 10% مقارنة مع 13% خلال العام 2011، وعلى صعيد القطاعات، بلغ معدل دوران أسهم قطاع البنوك والخدمات المالية 12%، قطاع الاستثمار 11%، قطاع الخدمات 9%، قطاع التأمين 8% و قطاع الصناعة 6%.

✧ درجة التركيز (حصة أكبر 5 شركات من قيمة الأسهم المتداولة)<sup>69</sup>:

- حظيت الشركات الخمس الأولى على حوالي 78% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في العام 2012، وهذه الشركات هي الاتصالات الفلسطينية (37%)، بنك فلسطين (19%)، فلسطين للتنمية والاستثمار (11%)، موبيل الوطنية الفلسطينية للاتصالات (6%) والبنك الإسلامي الفلسطيني (5%).

بلغت أعداد الأسهم المتداولة في العام 2012 في بورصة فلسطين نحو 147 مليون سهم، مسجلة انخفاضاً بنسبة 20% مقارنة مع العام 2011. وبلغت قيمة الأسهم المتداولة في العام 2012 نحو 273 مليون دولار، بانخفاض مقداره 25% عن العام 2011 (انظر شكل 4-5).

<sup>68</sup> يعكس هذا المؤشر درجة سيولة السوق المالية أي السرعة التي يمكن أن يتاج بها الأسهم.

<sup>69</sup> يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى تأثير عدد من الشركات على التغيير في أسعار الأسهم.

سوف نتطرق إلى ثلاث مجموعات من المؤشرات المالية التي ترصد واقع بورصة فلسطين والتطورات الحاصلة فيها:

✧ مؤشرات السوق المالي:

- الرسملة السوقية (القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية)<sup>67</sup>: بلغت نسبة الرسملة السوقية في بورصة فلسطين في العام 2012 نحو 28% وهي نفس النسبة تقريباً في العام 2011.

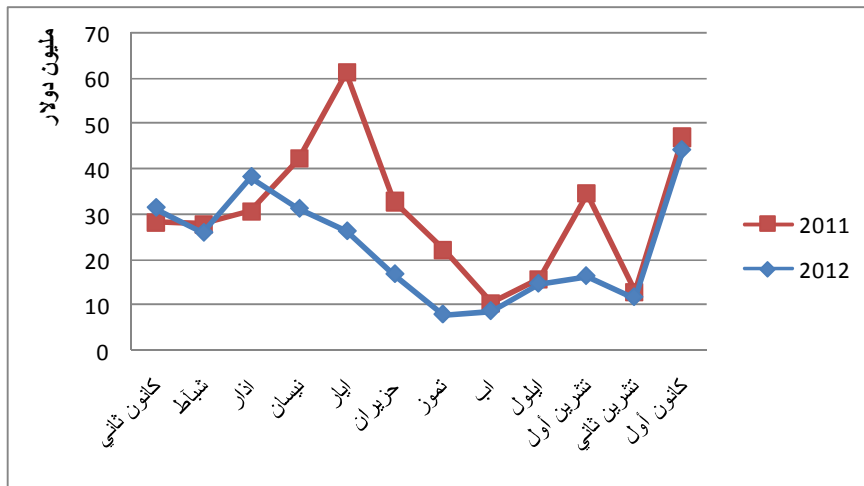
- عدد الشركات المدرجة: بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الرابع من العام 2012، 48 شركة، حيث شهد العام 2012 إدراج أسهم شركتين جديدتين وهما؛ "شركة سوق فلسطين للأوراق المالية" و "شركة بال عقار لتطوير وإدارة وتشغيل العقارات". وتتوزع الشركات المدرجة في البورصة على كل من قطاع البنوك والخدمات المالية (9 شركات)، قطاع الصناعة (11 شركة)، قطاع التأمين (7 شركات)، قطاع الاستثمار (8 شركات) وقطاع الخدمات (13 شركة).

✧ مؤشرات السيولة:

- نسبة قيمة الأسهم المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي: بلغت هذه النسبة في بورصة فلسطين

<sup>67</sup> يستخدم هذا المؤشر لقياس أهمية ودور السوق المالي في الاقتصاد. وتجدر الملاحظة أن هذه النسبة تصب للسنة ككل وليس لأرباعها.

شكل 4-5: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال أشهر  
خلال أشهر العامين 2011 و2012



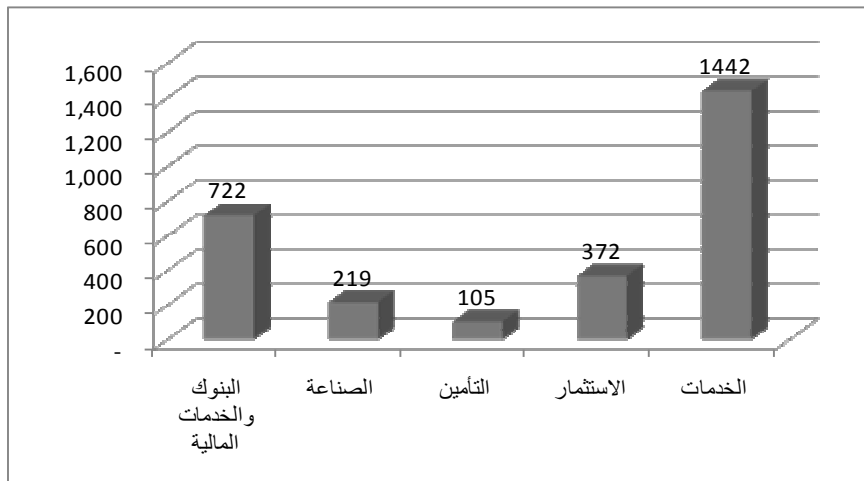
المصدر: بورصة فلسطين [www.p-s-e.com](http://www.p-s-e.com)

#### 2-5-4 القيمة السوقية والأسهم المتداولة

قطاع الخدمات يستحوذ على الحصة الكبرى من إجمالي القيمة السوقية بنسبة 50%، يليه قطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة 25% (انظر شكل 4-6).

بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الرابع من العام 2012 حوالي 2,859 مليون دولار، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 3% مقارنة بنهاية العام 2011. أما على صعيد القطاعات، فما زال

شكل 4-6: قيمة الأسهم المدرجة في بورصة فلسطين حسب القطاع خلال العام 2012  
(مليون دولار)

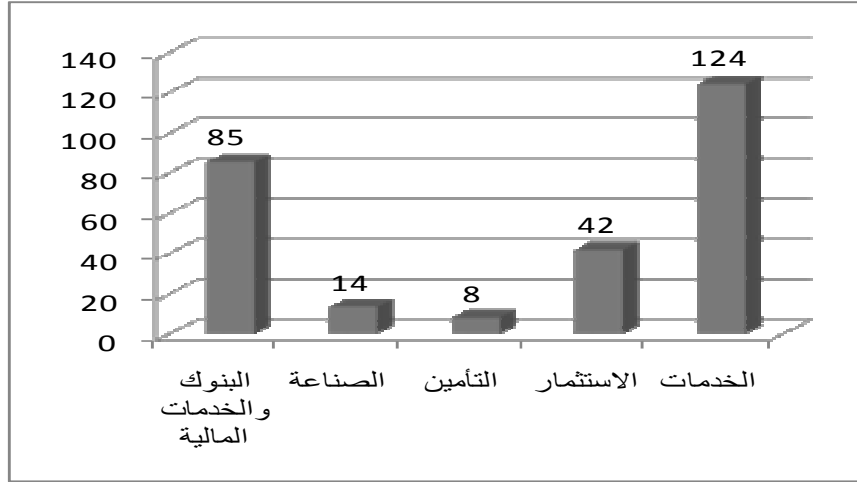


المصدر: بورصة فلسطين [www.p-s-e.com](http://www.p-s-e.com)

المالية وقطاع الاستثمار بنسب 31% و15% على التوالي (انظر شكل 4-7).

أما فيما يتعلق بقيمة الأسهم المتداولة حسب القطاعات، فقد استحوذ قطاع الخدمات على النصيب الأكبر منها في العام 2012، بنسبة 46%، يليه كلا من قطاع البنوك والخدمات

شكل 4-7: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين حسب القطاع خلال العام 2012 (مليون دولار)

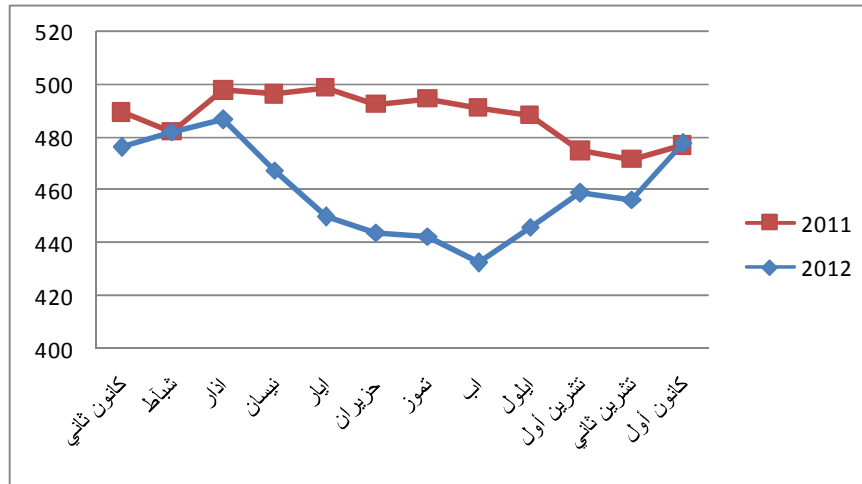


المصدر: بورصة فلسطين [www.p-s-e.com](http://www.p-s-e.com)

#### 3-5-4 مؤشر القدس

أغلق مؤشر القدس في نهاية الربع الرابع من العام 2012 عند 477.59 نقطة، متقدماً بمقدار 0.66 نقطة فقط (0.1%) عن إغلاق الربع الرابع من العام 2011، وبمقدار 31.83 نقطة (7.1%) مقارنة مع إغلاق الربع الثالث من العام 2012 (انظر شكل 4-8).

شكل 4-8: مؤشر القدس لأشهر العامين 2011 و2012



المصدر: بورصة فلسطين [www.p-s-e.com](http://www.p-s-e.com)

#### صندوق 6: اختبارات التحمل في القطاع المصرفي الفلسطيني: هل المصارف في خطر؟

ساهم تحرير القطاعات المصرفية في ثمانينيات القرن الماضي في اندلاع الأزمة المالية العالمية في أواخر عام 2007. ويقصد بالتحرير تقليص أو الحد من صرامة الأنظمة الرقابية المنظمة لعمل المؤسسات المصرفية. وكان المبرر الأساسي للتحرير وتقليص الرقابة رفع القدرة التنافسية للمصارف، وبالتالي زيادة الإنتاجية عن طريق تقليل العقبات وتكلفة الاقتراض على المستثمرين. وتركز التحرير في عمل المصارف بالأخص في تقليل الاحتياطي الإلزامي لرؤوس المال في البنوك والسماح بأنماط تعاملات وتسهيلات غير موثوقة لتشجيع الاقتراض والاستثمار.

على أن الأزمة المالية العالمية دفعت بالمصارف المركزية في العديد من الدول إلى إعادة النظر بتلك السياسات وإلى تشديد الرقابة والإشراف على المصارف. ومن بين الإجراءات الجديدة التي تم تطبيقها اختبارات "قدرة التحمل" لدى المصارف. ويعرّف اختبار التحمل بأنه امتحان لقياس قدرة المؤسسات المصرفية على تحمل ومواجهة أحداث طارئة يمكن أن تؤثر بشكل سلبي على محافظها الاستثمارية ومراكزها المالية. وعادة ما يتم استخدام اختبارات التحمل كأداة لدعم إجراءات مواجهة المخاطر ومعالجة جوانب القصور في أساليب ومعايير الحماية ومواجهة الطوارئ.

يعزى الفضل في تصميم اختبارات التحمل إلى البنك الفدرالي الأمريكي (البنك المركزي للولايات المتحدة)، على الرغم من أن هذه الاختبارات تم ذكرها في مقررات بازل 2. قام البنك الفدرالي بإجراء هذه الاختبارات بعد الأزمة المالية في عام 2007. وتم تنفيذ هذه الاختبارات بدقة وصرامة وعلى درجة عالية من الشفافية، مما ساعد على زيادة ثقة المستثمرين وساهم في انتعاش الاقتصاد الأمريكي بعد الأزمة المالية. وتعتبر اختبارات التحمل واحدة من الإنجازات الاقتصادية الرئيسية لإدارة الرئيس أوباما<sup>70</sup>.

قامت أوروبا بدورها بتبني اختبارات التحمل في قطاعاتها المصرفية. ولكن نتائجها لم تكن كمثيلتها في التجربة الأمريكية. إذ أن بعض المصارف التي نجحت في الاختبار عادت بعد فترة وجيزة لتجد نفسها على حافة الإفلاس وهو الأمر الذي اضطر السلطات إلى ضخ الأموال لإنقاذها. أي أن اختبارات التحمل التي أجراها البنك المركزي الأوروبي لم تكن، على ما يبدو، صارمة وشفافة بما فيه الكفاية، وهو ما حال دون تحقيق أهدافها بإعادة الثقة إلى القطاع المصرفي وأعاق الانتعاش المالي في أوروبا<sup>71</sup>.

أما في الأراضي الفلسطينية، فقد بدأت سلطة النقد بإجراء اختبارات التحمل بشكل ربعي بدءاً من شهر آذار 2011<sup>72</sup>. وصُممت الاختبارات الفلسطينية، كنظيراتها الأمريكية والأوروبية، بالاعتماد على معايير بازل (2009) التي تهدف إلى تحسين المصارف ضد مخاطر الإفلاس. وتهدف المعايير هذه إلى تحديد كمية ونسبة السيولة التي يحتاجها كل مصرف لحمايته من المخاطر المالية والتشغيلية (المخاطر التي يتعرض لها المصرف من خلال الإقراض والممارسات الاستثمارية). ويتم تحديد متطلبات السيولة لكل مصرف بشكل فردي، فكلما زادت نسبة المخاطر التي يأخذها المصرف على عاتقه، زادت نسبة السيولة المطلوبة لضمان الملاءمة المالية.

تم تصميم اختبارات التحمل للقطاع المصرفي الفلسطيني بشكل يدلل على قدرة المصارف على مواجهة مجموعة من الأحداث والوقائع السياسية والاقتصادية التي يمكن أن تطرأ. وتمت صياغة هذه الأحداث الطارئة والممكنة في تسعة سيناريوهات. وضم كل سيناريو عدداً مختاراً من قوة الصدمات التالية التي تؤثر سلباً على البنوك<sup>73</sup>:

1. تأخر تسديد دفعات القروض الحكومية (بمعدلات تتراوح بين 20-40%).
2. تأخر تسديد دفعات قروض الموظفين (بمعدلات تتراوح بين 25-50%).
3. تأخر تسديد دفعات قروض القطاع الخاص (بمعدلات تتراوح بين 10-30%).
4. انخفاض القيمة العادلة للاستثمارات (fair value of investment) بنسب تتراوح بين 5-25%.
5. سحب 5-20% من مجموع الإيداعات خلال شهر واحد.
6. تأخر التسديد من قبل أكبر المقترضين (من 1-5 مقترض).
7. سحب أكبر المودعين لإيداعاتهم (من 1-5 مودع).

تتبع أهمية التعامل مع الديون الحكومية وديون الموظفين بشكل مستقل في الاختبار الفلسطيني في أن إجمالي قروض السلطة الوطنية من المصارف بلغ 1.2 مليار دولار في منتصف العام 2012 (تبعاً لتقرير الرصد الاقتصادي للبنك الدولي). ويمثل هذا 13% من إجمالي أصول القطاع المصرفي و99% من حقوق الملكية. وفي الوقت ذاته بلغت نسبة قروض القطاع المصرفي إلى الحكومة وإلى موظفي الحكومة نحو 48% من إجمالي القروض<sup>74</sup>.

<sup>70</sup> Economist article: End of term report – Barack Obama's economic record (September 2012).

<sup>71</sup> Ibid

<sup>72</sup> World Bank (September, 2012). Fiscal Crisis, Economic Prospects. The Imperative for Economic Cohesion in the Palestinian Territories. Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee.

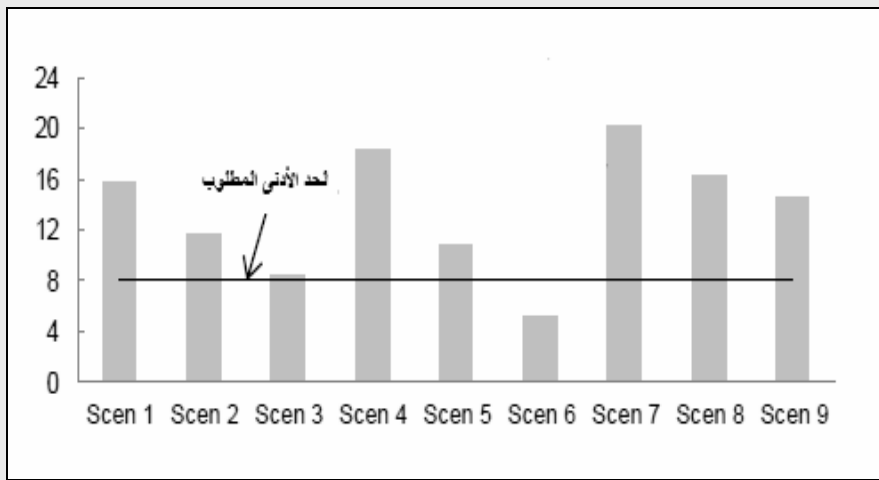
<sup>73</sup> IMF (September, 2012). Recent Experience and Prospects of the Economy of the West Bank and Gaza. Staff Report Prepared for the Meeting of the Ad Hoc Liaison Committee.

<sup>74</sup> World Bank (September, 2012). Fiscal Crisis, Economic Prospects. The Imperative for Economic Cohesion in the Palestinian Territories. Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee.

هدفت اختبارات التحمل إلى ملاحقة تأثير كل سيناريو من الأحداث على رأس المال من الفئة الأولى للمصارف (رأس المال الأساسي (Core Capital)، أي التأثير على نسبة رأس المال الأساسي مقسومة على الأصول المرجحة بالمخاطر (وتعرف هذه باسم نسبة T1). وتم افتراض نسبة 8% كحد أدنى لنجاح البنوك محل الاختبار<sup>75</sup>.

وجد تحليل سلطة النقد أن واحد فقط من السيناريوهات التسعة التي تم تصميمها أدى إلى انخفاض النسبة المذكورة سابقاً إلى أقل من 8%. ويفترض هذا السيناريو حدوث هزة قصوى في القطاع الخاص تتمثل في حدوث الصدمة رقم 3 (بنسبة 30%)، ورقم 4 (بنسبة 25%)، والصدمة رقم 5 (بنسبة 20%). ونجحت المصارف بالكاد بتأثير سيناريو آخر يدعى سيناريو "الصدمة السياسية القصوى" (الذي يشمل على هزة في رقم 1 بنسبة 40%)، ورقم 2 بنسبة 50%، ورقم 3 بمقدار 20% ورقم 4 بمقدار 15% ورقم 5 بمقدار 20%). أدى هذا السيناريو القوي إلى انخفاض النسبة إلى 8.2%. أما في السيناريوهات السبعة الأخرى فلقد تراوحت النسبة بين 11.6% و 20.3%. وتجدر الإشارة إلى أن النسبة الفعلية إبان اجراء الاختبار في وسط 2012 بلغت 22.5% (انظر الشكل 1).

شكل 1: نسبة T1 بعد حدوث السيناريوهات المختلفة للمصارف الفلسطينية (آذار 2012)



المصدر: IMF (September, 2012). Recent Experience and Prospects of the Economy of the West Bank and Gaza. Staff Report Prepared for the Meeting of the Ad Hoc Liaison Committee.

وجدت اختبارات التحمل أن النظام المصرفي الفلسطيني قادر على مقاومة مجموعة واسعة من الصدمات بفضل وجود نسبة لا بأس بها من رأس المال من الفئة الأولى. ولكن، على الرغم من أن القطاع المصرفي في الأراضي الفلسطينية ككل يظهر مرونة عالية، إلا أن هناك فروق كبيرة في الأداء الفردي بين المصارف. وذكر تقرير للبنك الدولي أن المصارف الصغيرة تفوقت بشكل واضح على نظيراتها الكبيرة في هذه الاختبارات، حيث أنها تملك مخزوناً كافياً لضمان سلامتها المالية. وذكر تقرير البنك الدولي أن بعض المصارف اضطرت لزيادة رؤوس أموالها، وتنويع محافظها الاستثمارية لضمان مواجهة الطوارئ التي يمكن أن تحدث<sup>76</sup>.

في الواقع إن رفع رؤوس أموال المصارف جاء في وقت سابق على ظهور نتائج اختبارات التحمل. ذلك لأن سلطة النقد قامت في العام 2009 بفرض أمرين لتقوية ودعم رؤوس أموال النظام البنكي:

✧ زيادة الحد الأدنى لرأس مال كل مصرف من 35 مليون إلى 50 مليون دولار. ولقد منحت المصارف حتى نهاية العام 2010 للالتزام بالحد الأدنى الجديد.

✧ مطالبة البنوك بإضافة 15% من دخلها الصافي كاحتياطي للأوقات السيئة (bad-times buffer)<sup>77</sup>. على أية حال، إن اختبارات التحمل التي باتت تجري بشكل دوري في القطاع المصرفي الفلسطيني تساهم ولا شك في تعزيز الثقة بالقطاع وفي تقوية خطوطه الدفاعية ضد الهزات في الأوقات الصعبة.

<sup>75</sup> رأس المال من الفئة الأولى هو المقياس الأساسي لقوة المصرف المالية ويتكون هذا من رأس المال الأساسي ويضم بشكل رئيسي الأسهم العادية والاحتياطيات المكشوفة (common stock and disclosed reserves).

<sup>76</sup> World Bank (2012). Fiscal Crisis, Economic Prospects: The Imperative for Economic Cohesion in the Palestinian Territories. Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee. September 23, 2012.

<sup>77</sup> IMF (September, 2012). Recent Experience and Prospects of the Economy of the West Bank and Gaza. Staff Report Prepared for the Meeting of the Ad Hoc Liaison Committee.

## 5- مؤشرات الاستثمار

## 1-5 تسجيل الشركات

## الربع الرابع

تقوم وزارة الاقتصاد بتسجيل الشركات في الأراضي الفلسطينية بموجب قانونين مختلفين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة<sup>78</sup>. شهد الربع الرابع من العام 2012 تسجيل 245 شركة جديدة في الضفة الغربية، زيادة بمقدار 17 شركة مقارنة مع الربع الثالث من نفس العام، وبانخفاض بمقدار 92 شركة مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق (انظر جدول 1-5).

## المقارنة السنوية

بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال العام 2012 نحو 1,070 شركة، وهذا أقل بمقدار 316 شركة مقارنة مع العام 2011 (انظر جدول 1-5). وبلغت قيمة إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في العام 2012 حوالي 636 مليون دينار أردني<sup>79</sup>، وهذا أعلى بنسبة 189% مقارنة مع العام 2011<sup>80</sup>.

جدول 1-5: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الأعوام (2008-2011)

| الربع        | العام 2008 | العام 2009 | العام 2010 | العام 2011 | العام 2012 |
|--------------|------------|------------|------------|------------|------------|
| الربع الأول  | 247        | 454        | 334        | 389        | 319        |
| الربع الثاني | 334        | 412        | 428        | 373        | 278        |
| الربع الثالث | 315        | 349        | 164        | 287        | 228        |
| الربع الرابع | 287        | 438        | 290        | 337        | 245        |
| المجموع      | 1,183      | 1,653      | 1,216      | 1,386      | 1,070      |

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2012.

أما فيما يتعلق بتوزيع رؤوس أموال الشركات حسب الأنشطة الاقتصادية<sup>81</sup>، فقد استحوذ قطاع التجارة على النسبة الأكبر من رؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية في العام 2012، بنسبة 49% من إجمالي قيمة رأس المال المسجل (103 مليون دينار)، يليه قطاع الخدمات (27%). وجاء في المركز الثالث والرابع قطاعي الإنشاءات والصناعة بنسب 10% و8% على التوالي (انظر شكل 1-5).

أخذت الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال العام 2012 الأشكال القانونية التالية: شركات عادية عامة (449 شركة)، شركات مساهمة خصوصية (603 شركة) وشركات مساهمة خصوصية أجنبية (17 شركة، وشركة مساهمة عامة واحدة. واستحوذ كل منها على 9%، 15%، 75% و 1% (على التوالي) من إجمالي قيمة رأس المسجل خلال نفس الفترة (انظر جدول 1-5).

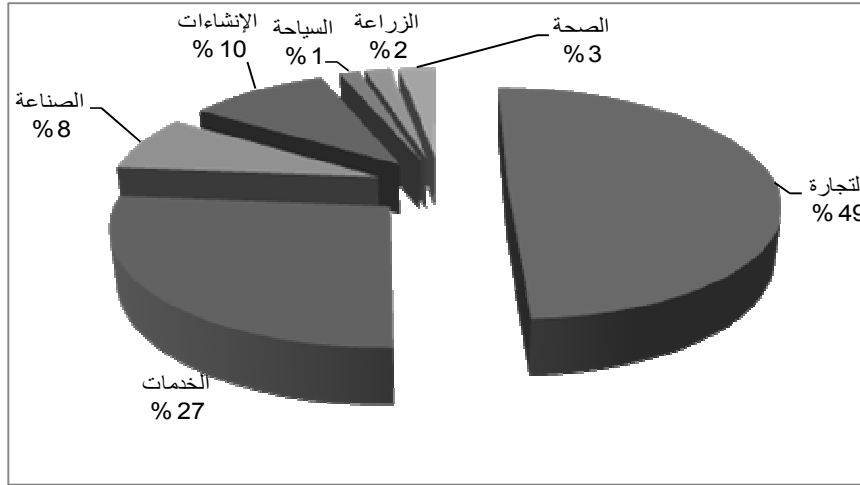
<sup>78</sup> يطبق قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964 في الضفة الغربية، بينما يطبق قانون الشركات رقم (18) للعام 1929 في قطاع غزة.

<sup>79</sup> تم تسجيل الشركات في العام 2011 بثلاث عملات وهي: الدينار الأردني، الدولار الأمريكي، اليورو الأوروبي، وتم اعتماد أسعار الصرف حسب المعدل الربعي لأسعار صرف الدينار الأردني.

<sup>80</sup> يعود هذا الانخفاض الكبير إلى تسجيل ثلاث شركات أجنبية في الربع الثالث من العام 2012 برأس مال ضخم، 428 مليون دولار، أي 67% من إجمالي رؤوس الأموال المسجلة خلال العام 2012.

<sup>81</sup> تم استثناء شركات المساهمة الأجنبية الثلاث التي تم تسجيلها في الربع الثالث من العام 2012 (شركة روش فاينانس المحدودة، شركة إف.هوفمان لا روش المحدودة و شركة داي نيبون كونستركشن) وذلك لضخامة رأس المال المسجل لهذه الشركات.

شكل 5-1: التوزيع النسبي لرأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال العام، 2012



المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2011.

جدول 5-2: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية حسب الكيان القانوني خلال العام 2011 وأربعاء العام 2012 (مليون دينار)

| المجموع | الكيان القانوني      |             |               |            | السنة             |
|---------|----------------------|-------------|---------------|------------|-------------------|
|         | مساهمة خصوصية أجنبية | مساهمة عامة | مساهمة خصوصية | عادية عامة |                   |
| 220.249 | 10.846               | 0           | 135.254       | 74.149     | 2011              |
| 86.112  | 30.110               | 5.000       | 35.488        | 15.514     | الربع الأول 2012  |
| 37.296  | 2.123                | 0           | 17.594        | 17.580     | الربع الثاني 2012 |
| 454.458 | 428.127              | 0           | 15.050        | 11.281     | الربع الثالث 2012 |
| 57.976  | 17.628               | 0           | 28.233        | 12.115     | الربع الرابع 2012 |
| 635.842 | 477.988              | 5.000       | 96.365        | 56.490     | 2012              |

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2012

## 5-2 رخص الأبنية في الأراضي الفلسطينية

### الربع الرابع

من أنشطة البناء، خاصة في المناطق الريفية، لا يتم تسجيلها واستصدار رخص لبنائها.

شهد الربع الرابع من العام 2012 ارتفاعاً في عدد الرخص الصادرة في الأراضي الفلسطينية بمقدار 18% مقارنة مع الربع الثالث من نفس العام (2,099 رخصة مقارنة مع 1,778 رخصة خلال الربع الثالث 2012). وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2011، يلاحظ ارتفاع عدد الرخص الصادرة بمقدار 11.4% (انظر الجدول 5-3 والعدد 28

عدد رخص الأبنية الصادرة خلال فترة زمنية معينة هو مؤشر مهم على النشاط الاستثماري بشكل عام والاستثمار في قطاع الإسكان بشكل خاص. هناك تحول موسمي في عدد الرخص خلال أرباع السنة المختلفة، إذ يزداد نشاط البناء والتشييد خلال الربعين الثاني والثالث (فصل الصيف)، في حين يتراجع خلال الربعين الأول والرابع. من ناحية ثانية يجب ملاحظة أن عدد الرخص الصادرة لا تشمل جميع أنشطة البناء في قطاع الإنشاءات. إذ أن جزءاً



2011. بلغ مجموع مساحات الأبنية المرخصة خلال عام 2012 حوالي 3,778.3 ألف متر مربع، مرتفعاً بحوالي 6.3% عن العام 2011. كما ارتفع عدد الوحدات السكنية المرخصة (الجديدة والقائمة منها) بشكل كبير خلال العام 2012 ليصل إلى 15,436 وحدة سكنية مقارنة مع 14,183 وحدة سكنية في عام 2011.

من المراقب). كما يلاحظ زيادة مجموع المساحات المرخصة بنسبة 13% خلال الربع الرابع 2012 مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011.

#### المقارنة السنوية

تشير الأرقام إلى ارتفاع عدد رخص البناء في الأراضي الفلسطينية بمقدار 6.9% خلال عام 2012 مقارنة بالعام

#### جدول 5-3: عدد رخص الأبنية الصادرة في الأراضي الفلسطينية، 2011-2012

(المساحة ألف م<sup>2</sup>)

| 2012    |              |              |              |             | 2011    |                        | المؤشر |
|---------|--------------|--------------|--------------|-------------|---------|------------------------|--------|
| المجموع | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | المجموع |                        |        |
| 8,239   | 2,099        | 1,778        | 2,190        | 2,172       | 7,708   | مجموع الرخص الصادرة    |        |
| 7,318   | 1,860        | 1,624        | 1,930        | 1,904       | 6,856   | مبنى سكني              |        |
| 921     | 239          | 154          | 260          | 268         | 852     | مبنى غير سكني          |        |
| 3,778.3 | 1,125.5      | 805.9        | 870.1        | 976.8       | 3,553.5 | مجموع المساحات المرخصة |        |
| 13,103  | 3,673        | 3,107        | 3,006        | 3,317       | 11,263  | عدد الوحدات الجديدة    |        |
| 2,302.9 | 636.5        | 529.6        | 518.6        | 618.2       | 2,059.2 | مساحة الوحدات الجديدة  |        |
| 2,333   | 623          | 541          | 643          | 526         | 2,920   | عدد الوحدات القائمة    |        |
| 420.5   | 112.5        | 92.7         | 106.3        | 109.0       | 538.7   | مساحة الوحدات القائمة  |        |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013). إحصاءات رخص الأبنية، رام الله - فلسطين.

#### 3-5 استيراد الإسمنت

##### الربع الرابع

المقارنة السنوية شهدت كمية الاسمنت المستوردة إلى الأراضي الفلسطينية خلال العام 2012 انخفاضاً بنسبة 5% مقارنة بالعام 2011، هذا على الرغم من زيادة الكمية المستوردة إلى قطاع غزة (9%). ويعود السبب إلى انخفاض استيراد الضفة الغربية بمقدار 5%.

ارتفعت كمية الاسمنت المستوردة إلى الأراضي الفلسطينية خلال الربع الرابع من العام 2012 بمقدار 11% مقارنة مع الربع الثالث من نفس العام. جاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع الاسمنت المستورد إلى الضفة الغربية (12%) وانخفاض الاسمنت المستورد إلى قطاع غزة (28%). وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2011، يلاحظ ارتفاع كمية الاسمنت المستوردة إلى الأراضي الفلسطينية بمقدار 4% (انظر الجدول 5-4 والعدد 28 من المراقب).

#### جدول 5-4: كمية الإسمنت المستوردة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة

خلال الأعوام 2011-2012 (ألف طن)

| 2012    |              |              |              |             | 2011    |                    | المؤشر |
|---------|--------------|--------------|--------------|-------------|---------|--------------------|--------|
| المجموع | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | المجموع |                    |        |
| 1,216.9 | 328.3        | 292.4        | 341.9        | 254.3       | 1,281.7 | الضفة الغربية      |        |
| 48.6    | 9.4          | 13.1         | 13.5         | 12.6        | 44.6    | قطاع غزة           |        |
| 1,265.5 | 337.7        | 305.5        | 355.4        | 266.9       | 1,326.3 | الأراضي الفلسطينية |        |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - سجلات إدارية، 2013. رام الله - فلسطين.

## 4-5 تسجيل السيارات

## الربع الرابع

و19% سيارات مستعملة مستوردة من اسرائيل، و35% سيارات جديدة مستوردة من الخارج. وبالمقارنة مع العام 2011، يلاحظ انخفاض كبير في عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سجلت في الضفة الغربية بمقدار 34%. جاء معظم هذا الانخفاض نتيجة انخفاض عدد السيارات المستعملة المستوردة من السوق الخارجي بمقدار 52% خلال نفس الفترة. ويعزى الانخفاض على الأرجح إلى الأزمة المالية الحادة التي شهدتها الضفة الغربية خلال العام الماضي، والتي تبلورت منذ أواسط العام 2012 في التأخر في دفع رواتب موظفي الحكومة.

تم تسجيل 3,256 سيارة في الضفة الغربية خلال الربع الرابع من العام 2012، بانخفاض مقداره 26% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011 (انظر الجدول 5-5 والمراقب العدد 28). كما يبين الجدول 5-6 تراجعاً في أعداد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة خلال أرباع العام 2012 من 3,742 سيارة في الربع الأول إلى 3,256 سيارة خلال الربع الرابع 2012.

## المقارنة السنوية

بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سجلت في الضفة الغربية خلال العام 2011 نحو 14 ألف سيارة. توزعت بين 46% سيارات مستعملة مستوردة من الخارج،

## جدول 5-5: عدد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة

لأول مرة في الضفة الغربية خلال العام 2011 وأرباع العام 2012

| المجموع | سيارات من السوق الاسرائيلي (مستعمل) | سيارات من السوق الخارجي (مستعمل) | سيارات من السوق الخارجي (جديد) |                   |
|---------|-------------------------------------|----------------------------------|--------------------------------|-------------------|
| 21,145  | 2,362                               | 13,387                           | 5,396                          | 2011              |
| 3,742   | 612                                 | 2,080                            | 1,050                          | الربع الأول 2012  |
| 3,628   | 681                                 | 1,588                            | 1,359                          | الربع الثاني 2012 |
| 3,283   | 661                                 | 1,440                            | 1,182                          | الربع الثالث 2012 |
| 3,256   | 702                                 | 1,322                            | 1,232                          | الربع الرابع 2012 |
| 13,909  | 2,656                               | 6,430                            | 4,823                          | 2012              |

المصدر: دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة.

## 5-5 النشاط الفندقية

## الربع الرابع

بلغ عدد الفنادق العاملة في الضفة الغربية 98 فندقاً في العام 2012 مقارنة مع 91 فندقاً في العام 2011. وقد ارتفع عدد العاملين في الفنادق بمقدار 17% خلال نفس الفترة. كما ارتفع عدد النزلاء بمقدار 13.4% بين العامين. في حين، انخفض متوسط مدة الإقامة في الفنادق إلى 2.3 ليلة كل نزيل مقارنة مع 2.5 ليلة لكل نزيل في العام 2011.

بلغ عدد الفنادق العاملة في الضفة الغربية 98 فندقاً في نهاية الربع الرابع من العام 2012 مقارنة مع 94 فندقاً في نهاية الربع الثالث من العام ذاته. وقد بلغ عدد النزلاء في فنادق الضفة الغربية خلال الربع الرابع 2012 ما مجموعه 152,159 نزيلاً، أقاموا 362,286 ليلة مبيت. ارتفع عدد النزلاء بنحو 4% خلال الربع الرابع 2012 مقارنة مع الربع السابق. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2011، ارتفع عدد النزلاء بنسبة 13%.

## المقارنة السنوية

## جدول 5-6: أبرز المؤشرات الفندقية في الضفة الغربية للأعوام 2011، 2012

| المؤشر              | 2012      |              |              |              |             | 2011      |
|---------------------|-----------|--------------|--------------|--------------|-------------|-----------|
|                     | المجموع   | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الاول | المجموع   |
| عدد الفنادق العاملة | 98        | 98           | 94           | 87           | 90          | 91        |
| متوسط عدد العاملين  | 2449      | 2,447        | 2,493        | 2,379        | 2,449       | 2,091     |
| عدد النزلاء         | 575,495   | 152,159      | 146,612      | 159,254      | 117,470     | 507,372   |
| عدد لياالي المبيت   | 1,336,860 | 362,286      | 310,327      | 371,563      | 292,684     | 1,245,509 |
| متوسط إشغال الغرف   | 1,513.7   | 1,519.7      | 1,489.7      | 1,762.9      | 1,282.7     | 1417.1    |
| متوسط إشغال الأسرة  | 3,652.6   | 3,937.9      | 3,373.1      | 4,083.1      | 3,216.3     | 3412.4    |
| نسبة إشغال الغرف %  | 29.1      | 28.2         | 28.3         | 34.4         | 25.5        | 28.4      |
| نسبة إشغال الأسرة % | 30.7      | 31.9         | 27.9         | 34.8         | 28.4        | 31.9      |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. النشاط الفندقي في الضفة الغربية.

## صندوق 7: "ميكوروت" تطالب سلطة المياه الفلسطينية بنصف مليار شيكل

تم في المادة رقم 40 من اتفاقية أوسلو تحديد كميات المياه التي يحق لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين استخراجها من المصادر المائية الموجودة ضمن حدود الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الانتقالية (خمس سنوات). وتبلغ هذه الكميات للفلسطينيين: 54 مليون متر مكعب من الحوض الشرقي، و22 مليون متر مكعب من الحوض الشمالي، و42 مليون متر مكعب من الحوض الشمالي الشرقي (المجموع 118 مليون متر مكعب). كما اتفق الطرفان على أن شراء أي كمية من المياه بين الطرفين يجب أن يتم على سعر يعادل "التكلفة الحقيقية" للماء، أي تكلفة الإنتاج، وتكلفة النقل إلى مكان التسليم المتفق عليه.<sup>82</sup>

كان من المفترض أن تسري الكميات التي يحق للفلسطينيين استخراجها من المياه الجوفية خلال الفترة الانتقالية فقط، أي حتى العام 1999، وأن يعاد النظر فيها في مفاوضات الوضع الدائم وتحديدها بشكل يتناسب مع أعداد وحاجات السكان والاقتصاد في الأراضي الفلسطينية. ولكن نظراً لتعثر مفاوضات الحل النهائي بين الطرفين (في موضوع المياه وغيره من مواضيع الحل النهائي) والزيادة الكبيرة في أعداد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى جانب التغيرات المناخية والتي أثرت سلباً على موارد المياه السطحية وعلى منسوب المياه الجوفية، فإن كميات المياه التي يحصل عليها الفلسطينيون باتت غير كافية ولا تسد الحاجة. هذا الأمر دفع بالفلسطينيين مضطرين إلى الاعتماد على إسرائيل في توفير النقص الكبير التي تعانيها الأراضي الفلسطينية. ولقد دأبت سلطة المياه الفلسطينية منذ وقت مبكر على شراء كميات كبيرة من المياه من شركة المياه الإسرائيلية (ميكوروت) بلغت نحو 30 مليون متر مكعب في العام 1998 للضفة الغربية فقط.<sup>83</sup>

وقّع الطرفان، الفلسطيني والإسرائيلي، في العام 1998 "بروتوكول تسعير" للماء تم فيه وضع معادلة لحساب السعر الذي سيدفعه الطرف الفلسطيني للمياه التي يتم شرائها من إسرائيل. واعتمدت المعادلة على سعر 1996 كسعر أساس (1.66 شيكل لكل متر مكعب) على أن يتم تعديل السعر من فترة إلى أخرى تبعاً لتطور عدد من المتغيرات التي تؤثر على التكلفة الحقيقية لاستخراج ونقل المياه، مثل سعر الكهرباء ومعدل التضخم وغيرها.<sup>84</sup>

بدأت الشركة الإسرائيلية منذ العام 2008 بالمطالبة بتغيير سعر الأساس المعتمد بحجة أن الأسعار لا تساوي التكلفة الحقيقية التي تتحملها الشركة. ودخل الطرفان في مفاوضات حول هذه القضية ولكن المفاوضات لم تقض إلى اتفاق. واستمر الحال على ما هو عليه حتى العام

<sup>82</sup> المادة 40 من اتفاقية أوسلو: <http://www.mfa.gov.il/MFA/Peace+Process/Guide+to+the+Peace+Process/THE+ISRAELI-PALESTINIAN+INTERIM+AGREEMENT++Annex+III.htm#app-40>

<sup>83</sup> قامت سلطة المياه الفلسطينية بشراء 28 مليون متر مكعب للضفة الغربية و 4 مليون متر مكعب للأغراض الزراعية في قرية بردلة. نظام المعلومات المائي، دائرة بنك المعلومات، سلطة المياه الفلسطينية.

<sup>84</sup> جميع الأسعار المدرجة في الصندوق غير شاملة لضريبة القيمة المضافة.

الماضي، 2012. قامت سلطة المياه الفلسطينية في ذلك العام بشراء نحو 61 مليون متر مكعب للضفة الغربية و 4 مليون متر مكعب لقطاع غزة<sup>85</sup> مقابل أسعار تبلغ 2.74 شيكل لكل متر مكعب تم شراؤه للضفة الغربية، و 2.4 شيكل لكل متر مكعب لقطاع غزة.<sup>86</sup>

ولكن، نظراً للنقص الحاد في المياه الذي شهدته بعض مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة في ذلك العام قامت سلطة المياه الفلسطينية بطلب شراء كميات إضافية من المياه، فوق الكمية المذكورة اعلاه. وبلغت هذه الكميات الإضافية 5 مليون متر مكعب إلى قطاع غزة و 2 مليون متر مكعب إلى بيت لحم والخليل. وافقت شركة "ميكوروت" على بيع هذه الكميات الإضافية بشرط بيعها بأسعار اعلى بمقدار يتراوح بين 28% و 43%، اذ بلغت الاسعار الجديدة التي طلبتها الشركة الاسرائيلية 3.5 شيكل لكل متر مكعب الى بيت لحم والخليل و 3.44 لكل متر مكعب الى قطاع غزة<sup>87</sup>.

صدّعت الشركة الاسرائيلية مطالبها في 18 تموز 2012 واشترطت لتحويل الكميات الإضافية أن يتم تطبيق الأسعار الإضافية التي طلبتها (3.5 شيكل في الضفة و 3.44 شيكل في غزة) على كامل الكمية التي اشترتها سلطة المياه الفلسطينية في العام 2012. ولم تكتف الشركة بذلك بل طالبت أيضاً بتطبيق الأسعار الجديدة بأثر رجعي على جميع الكميات التي تم شراؤها خلال الفترة بين 2004-2012. هذا يعني أن سلطة المياه عليها تسديد الفارق بين الأسعار القديمة والأسعار الجديدة خلال 8 سنوات وهو مبلغ يصل إلى نصف مليار شيكل تقريباً<sup>88</sup>. وهددت الشركة الاسرائيلية بأنها ستقوم باقتطاع مبلغ الكلفة وفق الأسعار الجديدة من عائدات المقاصة في حال عدم قيام سلطة المياه الفلسطينية بالتسديد.

رفضت سلطة المياه المنهجية التي اعتمدها "ميكوروت" لتحديد الأسعار الجديدة، والتي تزعم الشركة بأنها تستند إلى مبدأ "التكلفة الحقيقية" التي جاء بها اتفاق أوسلو. ويقوم رفض سلطة المياه على مجموعة من الحجج، منها<sup>89</sup>:

- ✧ أن السعر الجديد الذي تطالب به شركة "ميكوروت" يشتمل على المبلغ الذي تفرضه الحكومة الاسرائيلية على كل مستهلك مياه، والذي يبلغ حوالي شيكل لكل متر مكعب، وذلك بغرض دعم القطاع الزراعي الإسرائيلي.
- ✧ أن إسرائيل تفرض على المياه التي تحول إلى السلطة، وبالأخص غزة، تكلفة تحلية مياه البحر الباهظة. ولكن الاحتياجات الفلسطينية الحالية يمكن أن تسد بالكامل من موارد المياه الطبيعية المشتركة بدون أية حاجة لاستخدام المياه المحلاة ذات الكلفة العالية. يضاف إلى ذلك أن المياه التي يشتريها الفلسطينيون ليست بكاملها مياه محلاة، وإنما خليط من المياه المحلاة والمياه الطبيعية. وهذا يعني أن التكلفة على شركة "ميكوروت" أقل مما تدعي، والأسعار يجب أن تكون أقل من الأسعار التي تطالب بها.
- ✧ أن شركة "ميكوروت" تفرض سعرين مختلفين على شركات المياه الإسرائيلية: واحد منخفض على الاستهلاك للاحتياجات الأساسية (يتراوح بين 1.6 شيكل ويصل في أقصاه إلى 3.50 شيكل للمتر المكعب) وآخر أكثر ارتفاعاً على الاستهلاك الذي يتجاوز الاستهلاك الأساسي. ولكن الشركة تفرض سعراً واحداً على مشتريات الفلسطينيين.

تؤكد سلطة المياه الفلسطينية على أن الخلاف مع الطرف الإسرائيلي لا يقتصر على الأسعار، وإنما يمتد إلى صعيد أكثر مبدئية: أن الجانب الفلسطيني يطالب بالتزود بالمياه من مصادر هي حق له. وكمثال على تلك الحقوق مشروع تطوير ينابيع الفشخة في جوار البحر الميت، التي يتجاوز إنتاجها 70 مليون م<sup>3</sup> سنوياً، وتشبيد أنابيب نقل إلى بيت لحم والخليل. كذلك حق حفر آبار إلى الأحواض الجوفية في الضفة الغربية وإزالة القيود على تطوير مصادر المياه الفلسطينية بدلاً من التزود من مصادر ذات تكلفة عالية مثل محطات التحلية الاسرائيلية على البحر المتوسط.

يجدر الإشارة إلى أن معهد ماس قام بإعداد دراسة حول التكلفة الحقيقية للمياه لدى شركة موكورث ووجدتها تتعدى 2 شيكل للمتر المكعب، الامر الذي يعكس سلوكاً تعسفياً وابتزازاً من قبل الشركة. وما تزال المفاوضات بين الشركة الاسرائيلية وسلطة المياه الفلسطينية حول الأسعار ما تزال مستمرة، وهي لم تثمر حتى الآن عن التوصل الى اتفاق.

<sup>85</sup> الارقام تتضمن كميات المياه التي يتم شراؤها باسعار مخفضة للأغراض الزراعية لقرى كردلة وبردلة في غور الأردن. المصدر: نظام المعلومات المائي، دائرة بنك المعلومات، سلطة المياه الفلسطينية 2012، بيانات غير منشورة.

<sup>86</sup> مقابلة مكتوبة مع أحمد الهندي، مدير عام وحدة مجلس المياه ورئيس لجنة الأسعار في سلطة المياه الفلسطينية، بتاريخ 13 كانون الثاني 2013.

<sup>87</sup> صحيفة هآرتس 11 تشرين أول 2012:

<http://www.haaretz.com/news/features/palestinian-authority-israel-violating-oslo-deal-on-water-prices.premium-1.469290>

<sup>88</sup> المرجع السابق.

<sup>89</sup> مقابلة مكتوبة مع أحمد الهندي، مدير عام وحدة مجلس المياه ورئيس لجنة الأسعار في سلطة المياه الفلسطينية، بتاريخ 13 كانون الثاني 2013.

## 6- الأسعار والقوة الشرائية

## 6-1 أسعار المستهلك

## الربع الرابع

ومستلزماته. يلاحظ أن أبرز المجموعات التي أثرت على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع الرابع هي أسعار المشروبات الكحولية والتبغ، إذ ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 2.82%. كما ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 11.96% مقارنة بالربع المناظر من العام 2011 (انظر الجدول 6-1).

سجلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً بنسبة 0.46% خلال الربع الرابع من العام 2012 مقارنة بالربع الثالث من العام 2012. كما سجلت ارتفاعاً بنسبة 2.37% خلال الربع الرابع مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. حيث طرأ ارتفاع على أسعار كافة المجموعات الرئيسية ما عدا مجموعة المسكن

جدول 6-1: نسب التغير في الأرقام القياسية لأسعار المستهلك على مستوى المجموعات الرئيسية في الأراضي الفلسطينية خلال الأعوام 2011 - 2012

| 2012                 | الربع الرابع 2012                             | الربع الثالث 2012                             | الربع الثاني 2012                               | الربع الأول 2012                             | 2011  | المجموعة                            |
|----------------------|---|---|---|--|---|-------------------------------------|
| % تغير العام عن 2012 | % تغير الربع الرابع 2012 عن الربع الثالث 2012 | % تغير الربع الثالث 2012 عن الربع الثاني 2012 | نسبة تغير الربع الثاني 2012 عن الربع الأول 2012 | % تغير الربع الأول 2012 عن الربع الرابع 2011 | % التغير السنوية للعام 2011 بالمقارنة مع العام 2010 |                                     |
| 2.12                 | 0.24  | 1.76  | (1.94)  | 0.97   | 2.40  | المواد الغذائية والمشروبات المرطبة  |
| 7.82                 | 2.82  | 4.47  | 0.91  | 3.29   | 6.22  | المشروبات الكحولية والتبغ           |
| 1.30                 | 0.87  | (0.50)  | (0.13)  | 0.42   | 4.60  | الأقمشة والملابس والأحذية           |
| 3.91                 | (0.45)  | 0.54  | 0.93  | 1.15   | 2.95  | المسكن ومستلزماته                   |
| 1.29                 | 1.37  | 1.39  | 0.14  | 0.82   | (0.03)  | الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية   |
| 3.06                 | 0.60  | 1.52  | 0.88  | 0.72   | 1.33  | الخدمات الطبية                      |
| 2.20                 | 0.02  | 0.22  | 0.97  | 0.96   | 4.78  | النقل والمواصلات                    |
| 0.26                 | 0.08  | (0.30)  | (0.08)  | 0.14   | 0.39  | الاتصالات                           |
| 1.24                 | 0.48  | 0.64  | 0.40  | 0.67   | 1.21  | السلع والخدمات الترفيهية والثقافية  |
| 5.47                 | 0.02  | (0.03)  | 1.41  | 2.15   | 2.10  | خدمات التعليم                       |
| 3.90                 | 0.53  | 0.24  | 0.12  | 1.93   | 5.89  | خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق     |
| 5.06                 | 1.05  | 1.11  | 0.65  | 1.23   | 3.99  | سلع وخدمات متنوعة                   |
| 2.78                 | 0.46  | 1.25  | (0.45)  | 1.10   | 2.88  | الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.  
\*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

## المقارنة السنوية

يستعرض جدول 6-2 حركة أسعار بعض المجموعات السلعية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الرابع مقارنة بالربع السابق. ارتفعت أسعار مجموعة الطحين بنسبة 3.72%، حيث وصل سعر طحين أبيض حيفا - زيرو - اسرائيلي إلى 172.96 شيكل/60 كغم خلال شهر كانون أول 2012 على سبيل المثال. وقد طرأ ارتفاع أيضاً على أسعار الدواجن الطازجة بنسبة 3.52%، حيث وصل سعر

سجل الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ارتفاعاً بنسبة 2.78% خلال العام 2012 مقارنة بالعام السابق. يلاحظ أن أبرز المجموعات التي أثرت على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال العام 2012 هي أسعار مجموعة المشروبات الكحولية والتبغ، يليها مجموعة خدمات التعليم، المسكن ومستلزماته، الخدمات الطبية، النقل والمواصلات، المواد الغذائية والمشروبات المرطبة.

كغم خلال شهر كانون أول 2012، كما انخفضت أسعار مجموعة الفواكه الطازجة بمقدار 7.51% حيث انخفضت أسعار البرتقال بمقدار 5.20%، حيث وصل سعر برتقال كبير الحجم أبو صرة - محلي الى 3.07 شيكل / 1 كغم، كما انخفضت أسعار مجموعة المحروقات المستخدمة كوقود للمنازل بمقدار 2.41% حيث انخفضت أسعار الكاز بمقدار 9.03%، وصل سعر الكاز الى 7.18 شيكل/لتر خلال شهر كانون أول 2012.

الدجاج الطازج دون الريش - محلي الى 18.31 شيكل / 1 كغم خلال شهر كانون أول 2012 على سبيل المثال. كما ارتفعت أسعار البيض بنسبة 5.67%، حيث وصل سعر بيض الدجاج الطازج المحلي الى 17.04 شيكل/ كرتونة 2 كغم خلال شهر كانون أول 2012، في المقابل انخفضت أسعار مجموعة الخضراوات الطازجة بمقدار 9.16% حيث انخفضت أسعار البندورة بمقدار 12.52%، حيث وصل سعر بندورة بيوت بلاستيكية - محلي الى 3.11 شيكل/1

جدول 6-2: حركة أسعار بعض المجموعات السلعية الأساسية في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2012

| 2012  | الربع الرابع 2012                             | الربع الثالث 2012                             | الربع الثاني 2012                            | الربع الأول 2012                             | 2011  | السلع الاستهلاكية الأساسية         |
|---|---|---|--|--|---|------------------------------------|
| % التغير السنوية للعام 2012 بالمقارنة مع العام 2011 | % تغير الربع الرابع 2012 عن الربع الثالث 2012 | % تغير الربع الثالث 2012 عن الربع الثاني 2012 | % تغير الربع الثاني 2012 عن الربع الأول 2012 | % تغير الربع الأول 2012 عن الربع الرابع 2011 | % التغير السنوية للعام 2011 بالمقارنة مع العام 2010 |                                    |
| 5.81  | 0.44  | (0.09)  | 3.34   | 2.95   | 14.32   | المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات |
| 3.67  | (1.08)  | 0.92  | 1.21   | 1.11   | 3.26  | أسعار الوقود المنزلي               |
| 15.03   | (9.16)  | 18.34   | (7.70)                                       | 0.99   | 2.72  | الخضراوات الطازجة                  |
| 0.33  | 1.87  | 1.53  | (1.19)                                       | (1.46)                                       | 3.93  | للحوم الطازجة                      |
| (7.96)  | 0.11  | (2.21)  | (4.76)                                       | (2.90)                                       | 25.66   | السكر                              |
| (2.74)  | 0.41  | (1.65)  | (2.52)                                       | (0.45)                                       | (5.00)  | الأرز                              |
| 8.91  | 3.52  | (3.37)  | 1.42   | 8.52   | (4.55)  | الدواجن الطازجة                    |
| (0.65)  | 3.72  | 4.26  | (1.81)                                       | (0.57)                                       | 0.13  | الطحين                             |
| 0.13  | 1.57  | (2.28)  | (1.03)                                       | 1.84   | 2.41  | منتجات الألبان والبيض              |
| 2.17  | (7.51)  | (0.48)  | (2.48)                                       | 3.94   | 15.66   | الفواكه الطازجة                    |

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

\*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبطت في الأسعار).

## 2-6 أسعار المنتج والجملة

وانخفضت أسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر بمقدار 0.07%. وبمقارنة الربع الرابع 2012 مع الربع المناظر من العام السابق سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة ارتفاعاً بنسبة 0.15%. وعلى مستوى السلع المستوردة ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المستوردة بنسبة 0.35%، في حين انخفضت أسعار الجملة للسلع المحلية بمقدار 3.01%.

كما سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتج صافية من كافة الضرائب بما فيها ضريبة القيمة المضافة وتكاليف الشحن) انخفاضاً مقداره 0.45% خلال

سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة، (وهو سعر البيع إلى تجار التجزئة أو إلى المنتجين في المجالات الصناعية أو التجارية إلى غيرهم من تجار الجملة؛ شاملة لضريبة القيمة المضافة وأجور النقل) انخفاضاً مقداره 0.77% خلال الربع الرابع من العام 2012 مقارنة بالربع الثالث من العام 2012. نتج هذا الانخفاض عن انخفاض أسعار السلع الزراعية بمقدار 1.42% (وهي تشكل 29% من وزن سلة أسعار الجملة)، كما انخفضت أسعار الصناعات التحويلية بمقدار 0.51% (وهي تشكل 70% من وزن سلة أسعار الجملة)، وانخفضت أسعار صيد الاسماك بمقدار 0.60%،

شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية وغير السكنية في الضفة الغربية خلال الربع الرابع من العام 2012 انخفاضاً مقداره 0.14% مقارنة مع الربع الثالث من العام 2012. ولا تتوفر بيانات من قطاع غزة عن تطور أسعار هذا المؤشر.

أما مؤشر أسعار تكاليف الطرق، وهو رقم قياسي للتغيرات الحاصلة على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في إنشاء الطرق في الضفة الغربية، فقد شهد خلال الربع الرابع من العام 2012 ارتفاعاً بنسبة 0.85% مقارنة بالربع الثالث من العام 2012. هنا أيضاً لا تتوفر معلومات عن تطور التكاليف في قطاع غزة (انظر جدول 6-3).

#### المقارنة السنوية

شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية وغير السكنية في الضفة الغربية خلال العام 2012 ارتفاعاً بنسبة 0.88% مقارنة مع عام 2011. كما سجل الرقم القياسي لأسعار تكاليف الطرق خلال العام 2012 ارتفاعاً بنسبة 3.43% مقارنة بعام 2011.

الربع الرابع من العام 2012 مقارنة بالربع الثالث من العام 2012. نتيجة لانخفاض أسعار السلع الزراعية بمقدار 2.24%، (وهي تشكل 36% في سلة أسعار المنتج). بينما سجلت أسعار سلع الصناعات التحويلية ارتفاعاً بنسبة 0.56% خلال الربع الرابع من العام 2012 بالمقارنة مع الربع الثالث، (وهي تشكل 61.66% في سلة أسعار المنتج). كما سجلت أسعار صيد الاسماك والجميري ارتفاعاً بنسبة 1.82% (والتي تشكل 0.20% من سلة أسعار المنتج). في حين استقرت أسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر خلال الربع الرابع من العام 2012 مقارنة مع الربع السابق من العام 2012 (والتي تشكل 2.13% من سلة أسعار المنتج). كما انخفض الرقم القياسي لأسعار المنتج للسلع المحلية بمقدار 0.52%، في حين ارتفع الرقم القياسي لاسعار المنتج للسلع المصدرة بنسبة 0.21%.

### 6-3 أسعار تكاليف البناء والطرق

#### الربع الرابع

مؤشر أسعار تكاليف البناء هو رقم قياسي للتغيرات التي تطرأ على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في البناء.

جدول 6-3: نسب التغير في الأرقام القياسية لأسعار تكاليف البناء والطرق في الضفة الغربية خلال الأعوام 2011 - 2012

| الرقم القياسي | 2011  | الربع الأول 2012                             | الربع الثاني 2012                            | الربع الثالث 2012                             | الربع الرابع 2012                             | 2012  |
|---------------|---|--|--|---|---|---|
|               | % التغير السنوية للعام 2011 بالمقارنة مع العام 2010 | % تغير الربع الأول 2012 عن الربع الرابع 2011 | % تغير الربع الثاني 2012 عن الربع الأول 2012 | % تغير الربع الثالث 2012 عن الربع الثاني 2012 | % تغير الربع الرابع 2012 عن الربع الثالث 2012 | % التغير السنوية للعام 2012 بالمقارنة مع العام 2011 |
| تكاليف البناء | 2.79  | 0.26   | 0.06   | (0.14)  | (0.14)  | 0.88  |
| تكاليف الطرق  | 3.13  | 1.01   | 0.91   | 1.05  | 0.85  | 3.43  |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

\* الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

### 6-4 الأسعار والقوة الشرائية<sup>90</sup>

#### الربع الرابع

صرف الدولار مقابل الشيكل بنسبة 3.4% (إلى 3.85 شيكل لكل دولار) مما أدى إلى تراجع القوة الشرائية بنحو 3.9% مقاساً بالدولار مقارنة بالربع السابق<sup>91</sup>. وعند مقارنة

سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعاً خلال الربع الرابع من العام 2012 بنسبة 0.46% مقارنة بالربع الثالث من نفس العام. وبالمقابل شهد هذا الربع تراجعاً في سعر

<sup>90</sup> تعرف القوة الشرائية على أنها " القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من نقود"، وتعتمد على دخل المستهلك وعلى التغير في معدل الاسعار وسعر صرف العملة، لذا فإن التغير في القوة الشرائية بافتراض ثبات الدخل = معدل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل + معدل التضخم.

سعر صرف كل من الدولار والدينار مقابل الشيكال بين الربيعين المتناظرين، فإن تحسناً ملحوظاً قد طرأ بنحو 3.2% على سعر الصرف، في حين بلغ معدل التضخم نحو 2.4% لتكون المحصلة النهائية تحسن القوة الشرائية بين الربيعين المتناظرين بنحو 0.9% لمن يتلقون أجورهم بعمليتي الدولار والدينار في ظل ثبات الدخل.

#### جدول 6-4: معدل التغير في القوة الشرائية وفي أسعار صرف الدولار والدينار مقابل الشيكال

| البيان            | معدل التضخم* | دولار/شيكال     |                              |                                   | دينار/شيكال     |                              |                                   |
|-------------------|--------------|-----------------|------------------------------|-----------------------------------|-----------------|------------------------------|-----------------------------------|
|                   |              | متوسط سعر الصرف | معدل التغير في سعر الصرف (%) | معدل التغير في القوة الشرائية (%) | متوسط سعر الصرف | معدل التغير في سعر الصرف (%) | معدل التغير في القوة الشرائية (%) |
| 2011 الربع الرابع | 1.20         | 3.65            | 2.76                         | 1.56                              | 5.14            | 2.76                         |                                   |
| الربع الأول       | 1.10         | 3.77            | 3.42                         | 2.32                              | 5.32            | 3.42                         |                                   |
| 2012 الربع الثاني | (0.45)       | 3.82            | 1.31                         | 1.77                              | 5.39            | 1.31                         |                                   |
| الربع الثالث      | 1.25         | 3.98            | 4.15                         | 2.90                              | 5.61            | 4.16                         |                                   |
| الربع الرابع      | 0.46         | 3.85            | (3.36)                       | (3.82)                            | 5.42            | (3.36)                       |                                   |

المصدر: احتسبت الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني \* يمثل معدل التضخم التغير في القوة الشرائية للشيكال. الأرقام بين قوسين هي سالبة.

#### صندوق 8: فلسطين في أواخر قوائم "سهولة ممارسة أنشطة الأعمال"

أصدر البنك الدولي تقريره السنوي "ممارسة أنشطة الأعمال" لعام 2012، والذي يهدف إلى قياس سهولة وسلاسة وسرعة المتطلبات المختلفة لتأسيس الأعمال (تأسيس شركة أو افتتاح مشغل أو ما شابه)<sup>92</sup>. يحلل التقرير 10 مؤشرات لقياس الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في 185 دولة. وهذه المؤشرات، هي: بدء النشاط التجاري، الحصول على تراخيص البناء، توصيل الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود، تسوية حالات الإفلاس.

يوضح التقرير أن البلدان التي احتلت أعلى المراكز على مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال هي الدول التي وضعت إجراءات لتنظيم الأعمال تتصف بالتبسيط، والفائدة، والمرونة، والواقعية والشفافية. ويطلق التقرير على هذه اسم "القواعد الذكية" (SMART business regulation). وتوصلت الدراسة إلى أن دول الدخل المرتفع الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي في مقدمة الدول التي تطبق هذا النوع من القواعد. وعلى الرغم من أن بعض الدول، مثل دول شرق آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تطبق إجراءات تتسم بالكفاءة لكنها لا تزال تفتقر إلى مؤسسات قانونية قوية فيما يتعلق بالإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال.

احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الثانية والعشرين على مستوى العالم، والمرتبة الأولى على مستوى الوطن العربي، في سهولة وكفاءة إجراءات بدء وممارسة الأعمال. إذ يتميز نشاط الأعمال فيها بسهولة وقلة تكلفة الإجراءات الحكومية، وقوة المؤسسات القانونية. وتميزت السعودية بشكل خاص في مجال تسهيل إنفاذ العقود<sup>93</sup>. في حين احتلت جيبوتي المرتبة 171 على مستوى العالم. والمرتبة الأخيرة على مستوى الوطن العربي.

بالنسبة للأراضي الفلسطينية، فلقد حلت الضفة الغربية وقطاع غزة في المرتبة 135 بين 185 دولة في العالم على المؤشر الكلي لسهولة ممارسة الأعمال، وفي المرتبة رقم 13 بين 19 دولة عربية شملها التقرير. تعاني فلسطين من ضعف المؤسسات القانونية الموجودة فيها، ومن الإجراءات الحكومية شديدة التعقيد، وارتفاع تكلفة هذه الإجراءات (انظر جدول 1).

وعند تحليل كل مؤشر على حدة نجد أن ترتيب الضفة الغربية وقطاع غزة يتفاوت من مؤشر إلى آخر. جاءت فلسطين في المرتبة 179 على مستوى العالم من حيث مؤشر بدء النشاط التجاري. ويتطلب بدء أي نشاط تجاري 11 إجراءً، بدءاً من اختيار اسم الشركة مروراً بالحصول على التراخيص اللازمة، وانتهاءً بالحصول على الوثائق الرسمية والقانونية للشركة. تستغرق هذه العملية 48 يوماً في الأراضي

<sup>91</sup> تجدر الإشارة إلى أن القوة الشرائية بالدينار الأردني قد سجلت تراجعاً بنفس النسبة (3.9%) خلال نفس الفترة وذلك لارتباط الدينار الأردني والدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت.

<sup>92</sup> The World Bank (2013): Doing Business 2013.

<http://www.doingbusiness.org/~media/GIAWB/Doing%20Business/Documents/Annual-Reports/English/DB13-full-report.pdf>

<sup>93</sup> إنفاذ العقود: مدى كفاءة الجهاز القضائي في الفصل في نزاع تجاري.



الفلسطينية مقارنة مع 12 يوماً في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وتبلغ كلفة بدء النشاط التجاري في الأراضي الفلسطينية ما نسبته 91% من متوسط الدخل القومي للفرد.

بالنسبة للحصول على تراخيص البناء، جاءت فلسطين في المرتبة 130 على مستوى العالم، وتتطلب هذه العملية 17 إجراءً تستغرق 119 يوماً مقارنة مع 143 يوماً في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ولإجراء عملية الربط بشبكة الكهرباء تأتي فلسطين في المرتبة 85 بين الدول المبحوثة، وتتطلب العملية 5 إجراءات تحتاج إلى 63 يوماً مقارنة مع 98 يوماً في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، و84 يوماً في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. أما تسجيل الملكية في الأراضي الفلسطينية فهو يتطلب 7 إجراءات، تحتاج إلى 30 يوم وبتكلفة 3% من قيمة الملك، وهذه أدنى مما هي عليه في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (5.9%)، وفي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (4.5%).

التحسن الأبرز طرأ على مؤشر الحصول على الائتمان، فقد ارتفع تصنيف فلسطين بمقدار 6 مراتب في عام 2012 عنه في 2011، لتصل بذلك إلى المرتبة 159 على مستوى العالم. في المقابل تراجعت مرتبة فلسطين في مؤشر حماية المستثمرين من 47 على مستوى العالم في 2011 إلى 49 في 2012. وعلى الرغم من هذا التراجع، إلا أن مرتبة فلسطين على هذا المؤشر تعد مرتفعة نسبياً مقارنة مع باقي المؤشرات.

بالنسبة لدفع الضرائب، تأتي فلسطين في المرتبة 55 بين 185 دولة في العالم. تصل قيمة ضريبة الأرباح في الأراضي الفلسطينية، تبعاً للتقرير، إلى 16.2% مقابل 11.9% في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، و15.2% في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. في المقابل لا تدفع الشركات الفلسطينية أية ضرائب أو مدفوعات للعمال مقابل 16.5% تدفعها دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، و23.8% تدفعها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

بالنسبة للتجارة الخارجية، جاءت فلسطين في المرتبة 114 بين 185 دولة. وتحتاج عملية التصدير لخارج الأراضي الفلسطينية إلى 6 مستندات، يحتاج إتمامها إلى 23 يوم مقابل 19 يوم في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، و10 أيام في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتصل تكلفة عملية التصدير إلى 1,310 دولار لكل حمولة. أما بالنسبة للاستيراد، فتحتاج هذه العملية إلى 6 مستندات، يتطلب إجراءها 38 يوم وبتكلفة 1,295 دولار لكل حمولة. بالنسبة لإنفاذ العقود وحل النزاعات، فيتطلب ذلك 44 إجراءً، بتكلفة 21.2% من قيمة المطالبة، و540 يوم (سنة ونصف تقريباً). وجاءت الأراضي الفلسطينية في المرتبة الأخيرة في مؤشر تسوية حالات الإفلاس (185).

#### جدول 1: تصنيف فلسطين من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

ضمن 185 دولة التي شملها التقرير في العام 2012، ومقارنتها مع العام 2011

| المؤشر                    | تصنيف الأراضي الفلسطينية بين 185 دولة 2012 | تصنيف الأراضي الفلسطينية بين 185 دولة 2011 | التغير في التصنيف بين 2011 و2012 |
|---------------------------|--|--|----------------------------------|
| بدء النشاط التجاري        | 179  | 177  | -2                               |
| سهولة إصدار تراخيص البناء | 130  | 128  | -2                               |
| سهولة توصيل الكهرباء      | 85   | 84   | -1                               |
| سهولة تسجيل الملكية       | 78   | 80   | +2                               |
| الحصول على الائتمان       | 159  | 165  | +6                               |
| حماية المستثمرين          | 49   | 46   | -3                               |
| دفع الضرائب               | 55   | 55   | لا تغير                          |
| التجارة عبر الحدود        | 114  | 116  | +2                               |
| إنفاذ العقود              | 93   | 94   | +1                               |
| تسوية حالات الإفلاس       | 185  | 185  | لا تغير                          |

المصدر: البنك الدولي (2013): تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2013.

يتضح من الجدول تدهور تصنيف فلسطين على المستوى العالمي في غالبية المؤشرات. ويعود هذا التدهور في بعض الحالات إلى أسباب ذاتية، مثل تعقيدات الحصول على الائتمان وتسوية حالات الإفلاس. وفي حالات أخرى يلعب العامل الخارجي السياسي ووجود الاحتلال دوراً سياسياً في هذا التدهور، مثل مسألة التجارة الخارجية. بشكل عام، لا تزال التحديات كبيرة أمام الحكومة والقطاع الخاص من أجل توفير بيئة جيدة لتسهيل ممارسة أنشطة الأعمال فيها، تحديداً في ظل الوضع السياسي والاقتصادي القائم. ويوفر تقرير مفصل من هذا النوع الفرصة أمام الحكومات للتعرف على مواطن الضعف وبالتالي عمل الإجراءات اللازمة.

## 7- التجارة الخارجية

## 1-7 الميزان التجاري

2012 وهذا أقل بنسبة 3.6% مقارنة مع الربع الثالث من عام 2012، ولكن أعلى بمقدار 1.5% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2011 حيث بلغ العجز حوالي 831 مليون دولار.

## المقارنة السنوية

أما في ما يخص العام 2012 فقد انخفضت الواردات السلعية المرصودة بشكل طفيف (بقيمة 3 مليون دولار) مقارنة مع العام السابق حيث بلغت نحو 4,218 مليون دولار. بينما ارتفعت الصادرات السلعية المرصودة بمقدار 2.7% مقارنة مع العام 2011 حيث بلغت حوالي 739 مليون دولار (انظر الجدول 1-7).

## الربع الرابع

الميزان التجاري هو سجل لصادرات وواردات الأراضي الفلسطينية من السلع والخدمات. بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية المرصودة خلال الربع الرابع من عام 2012 حوالي 1,036.5 مليون دولار<sup>94</sup>. يبين الجدول 1-7 أن قيمة الواردات السلعية المرصودة انخفضت بمقدار 1.6% خلال الربع الرابع مقارنة مع الربع الثالث. بينما زادت بمقدار 1.4% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2011 (انظر المراقب العدد 31). أما الصادرات السلعية المرصودة خلال الربع الرابع من عام 2012 فقد بلغت نحو 193 مليون دولار، بزيادة بمقدار 1.4% مقارنة مع الربع الرابع من عام 2011. أي أن عجز الميزان التجاري السلعي وصل إلى 843 مليون دولار خلال الربع الرابع

جدول 1-7: واردات وصادرات السلع والخدمات المرصودة لعامي 2011 - 2012\*\* (مليون دولار)

| المؤشر        | 2011    | الربع الاول<br>2012 | الربع الثاني<br>2012 | الربع الثالث<br>2012 | الربع الرابع<br>2012 | 2012    |
|---------------|---------|---------------------|----------------------|----------------------|----------------------|---------|
| واردات سلع    | 4,221.1 | 1,019.5             | 1,109.2              | 1,053.0              | 1,036.5              | 4,218.2 |
| واردات خدمات* | 100.2   | 33.8                | 36.4                 | 34.7                 | ***                  | ***     |
| صادرات سلع    | 719.6   | 182.5               | 185.2                | 178.0                | 193.4                | 739.1   |
| صادرات خدمات* | 147.9   | 32.1                | 32.8                 | 31.8                 | ***                  | ***     |

المصدر: التجارة الخارجية المرصودة. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013).

\* واردات وصادرات الخدمات من وإلى إسرائيل فقط.

\*\* بيانات عام 2012 كما وردت من المصادر الرسمية وهي عرضة للتعديل.

\*\*\* لا يمكن توفير تفصيل لبيانات الربع الرابع بسبب عدم ورود بعض البيانات من الجانب الإسرائيلي

## 2-7 ميزان المدفوعات

## الربع الرابع

الربع السابق. ولقد جاء هذا نتيجة عجز في الميزان التجاري (1,270.7 مليون دولار)، مقابل فائض في ميزان الدخل تولد أساساً من دخل العمال الفلسطينيين في الخارج (273.6 مليون). كما كان هناك فائض في ميزان التحويلات الجارية بمقدار 339 مليون (معظمها من مساعدات الدول المانحة).

يستفاد من أرقام ميزان المدفوعات الذي أعده الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد الفلسطينية أن عجز الحساب الجاري للربع الرابع 2012 (أي الميزان التجاري بالإضافة إلى صافي دخل عوامل الإنتاج مع الخارج وصافي التحويلات الجارية الخارجية) بلغ 658.1 مليون دولار، بما نسبته 24.2% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. ويمثل هذا انخفاضاً بنسبة 2.1% عن

<sup>94</sup> يقصد بالمرصودة أي المسجلة في حسابات المقاصة والفواتير فقط.

من المفترض نظرياً أن يحدث توازن تام بين عجز الحساب الجاري وفائض الحساب الرأسمالي والمالي. أي أن القيمة الصافية لهما يجب أن تساوي الصفر. ولكن غالباً ما يكون هناك فارق بينهما وهو ما يتم تسجيله تحت بند "حساب السهو والخطأ". ولقد بلغت قيمة هذا البند نحو 24.2 مليون دولار.

جرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفر مبلغ 633.9 مليون دولار (انظر الجدول 7-2). ومن الضروري الانتباه إلى أن هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يمثل ديناً على الاقتصاد الوطني، طالما كانت قيمته موجبة.

### جدول 7-2: ميزان المدفوعات الفلسطيني خلال العام 2011 وأربعاء العام 2012

| 2012*    | الربع الرابع<br>2012 | الربع الثالث<br>2012 | الربع الثاني<br>2012 | الربع الأول<br>2012 | 2011     |  |
|----------|----------------------|----------------------|----------------------|---------------------|----------|--|
| -5,266.5 | -1,270.7             | -1,316.2             | -1,328.4             | -1,351.2            | -4,729.5 | 1. الميزان التجاري للسلع والخدمات*           |
| -4,884.0 | -1,159.3             | -1,232.0             | -1,237.5             | -1,255.2            | -4,626.0 | - صافي السلع                                 |
| -382.5   | -111.4               | -84.2                | -90.9                | -96.0               | -103.6   | - صافي الخدمات                               |
| 1,072.4  | 273.6                | 279.1                | 278.0                | 241.7               | 1,217.2  | 2. ميزان الدخل                               |
| 1,051.2  | 258.4                | 269.4                | 272.8                | 250.6               | 1,258.9  | - تعويضات العمال المقبوضة من الخارج          |
| 122.8    | 29.8                 | 32.1                 | 30.2                 | 30.7                | 99.3     | - دخل استثمار المقبوض من الخارج              |
| 101.7    | 14.7                 | 22.4                 | 25.0                 | 39.6                | 140.9    | - الدخل المدفوع للخارج                       |
| 1,379.4  | 339.1                | 364.5                | 256.8                | 419.0               | 1,319.8  | 3. ميزان تحويلات الجارية                     |
| 520.2    | 69.2                 | 129.2                | 117.5                | 204.3               | 750.5    | - تحويلات مقبوضة من الخارج (لقطاع الحكومة)   |
| 1,129.4  | 323.2                | 308.8                | 211.3                | 286.1               | 1,226.4  | - تحويلات مقبوضة من الخارج (للقطاعات الأخرى) |
| 270.2    | 53.3                 | 73.5                 | 72.0                 | 71.4                | 657.1    | - تحويلات مدفوعة للخارج                      |
| -2,814.8 | -658.1               | -672.6               | -793.6               | -690.5              | -2,192.6 | 4. ميزان الحساب الجاري (1+2+3)               |
| 2,832.0  | 633.9                | 614.1                | 875.2                | 708.8               | 2,155.7  | 5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي             |
| 297.9    | 65.1                 | 81.4                 | 71.1                 | 80.3                | 536.2    | - صافي التحويلات الرأسمالية                  |
| 2,534.1  | 568.9                | 532.7                | 804.1                | 628.5               | 1,619.5  | - صافي الحساب المالي                         |
| 246.1    | 42.7                 | 69.3                 | 48.1                 | 86.0                | 605.2    | - صافي الاستثمار الأجنبي المباشر             |
| 44.0     | 2.6                  | 22.6                 | -8.7                 | 27.5                | -69.5    | - صافي استثمار الحافظة                       |
| 2,410.0  | 521.8                | 478.0                | 784.4                | 625.8               | 1,050.2  | - صافي الاستثمارات أخرى                      |
| -166.0   | 1.7                  | -37.2                | -19.7                | 110.8-              | 33.7     | - التغير في الأصول الاحتياطية - = إرتفاع)    |
| -17.2    | 24.2                 | 58.4                 | -81.5                | -18.3               | 36.9     | 6. صافي السهو والخطأ                         |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية 2013. النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني حسب الربع لعامي 2011، 2012. \* أرقام الصادرات والواردات والسلعية والخدمية في ميزان المدفوعات تختلف عن الأرقام الواردة في الميزان التجاري نظراً لأن الأخير يسجل فقط الصادرات والواردات المرصودة، أي المسجلة في حسابات المقاصة والفواتير فقط، في حين يسجل ميزان المدفوعات تقدير الاستيراد والتصدير الكلي. أيضاً استيراد وتصدير الخدمات من إسرائيل فقط مسجل في الميزان التجاري، في حين يسجل ميزان المدفوعات التجارة بالخدمات من مختلف المصادر.

### المقارنة السنوية

السنة<sup>95</sup>. جاءت زيادة العجز أيضاً بسبب انخفاض ميزان الدخل بنسبة 11.9% عن عام 2011، وبقيمة بلغت 144.8 مليون دولار. هذا الانخفاض في ميزان الدخل نتج بسبب

بلغ عجز الحساب الجاري نحو 2.8 مليار دولار خلال العام 2012 (بناءً على التقديرات الربعية). ارتفاع بنسبة 28.4% بالمقارنة مع العجز في العام 2011. ويمثل هذا العجز ما نسبته 27% من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) في العام 2012، وهي نسبة مرتفعة (بلغت هذه النسبة 22% في العام 2011). هذه الزيادة في عجز الحساب الجاري جاءت بشكل رئيس نتيجة زيادة العجز في الميزان التجاري بنسبة 11.4% ليصل إلى 5.3 مليار دولار خلال

<sup>95</sup> أرقام الصادرات والواردات والسلعية والخدمية في ميزان المدفوعات تختلف عن الأرقام الواردة في الميزان التجاري نظراً لأن الأخير يسجل فقط الصادرات والواردات "المرصودة"، أي المسجلة في حسابات المقاصة والفواتير فقط، في حين يسجل ميزان المدفوعات تقدير الاستيراد والتصدير الكلي. أيضاً استيراد وتصدير الخدمات من إسرائيل فقط مسجل في الميزان التجاري، في حين يسجل ميزان المدفوعات التجارة بالخدمات من مختلف المصادر.

انخفاض تعويضات العمال من الخارج، إذ أن دخل الاستثمارات من الخارج شهد ارتفاعاً كبيراً نسبياً. بمقدار 31.4% مقارنة مع العام 2011). ويمثل الفرق بين عجز الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي (17.2 مليون دولار) ما يسمى "حساب السهو والخطأ" والذي انخفض بنسبة 53.4% بين العامين. جرى تمويل عجز ميزان الحساب الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفر مبلغ 2.8 مليار دولار (زيادة

### صندوق 9: من هو المستفيد من كوتا الاستيراد بدون جمارك؟

تشتمل معظم الاتفاقيات التجارية التي توقعها الدول مع بعضها البعض على ما يعرف باسم "كوتا التعرفة" (Tariff Quotas). وهذه عبارة عن كميات محددة من سلع معينة يتعهد كل طرف باستيرادها من الطرف الآخر بدون فرض جمارك عليها (أو فرض جمارك مخفضة). على سبيل المثال، تسمح اتفاقية التجارة الحرة التي وقعتها السلطة الفلسطينية مع الاتحاد الأوروبي بتصدير 1,500 طن من الزهور إلى أوروبا دون جمارك، كما تفرض الاتفاقية على الفلسطينيين استيراد كمية محددة من اللحم المجمد من أسواق الاتحاد الأوروبي دون فرض جمارك عليها<sup>96</sup>.

تدعو وزارة الاقتصاد الوطني في كل عام التجار الفلسطينيين إلى التقدم بطلبات لاستيراد كميات معينة من سلع معينة يتم فرض تعرفه جمركية مخفضة عليها. ولكن هذه الكميات ليست مستمدة من اتفاقيات التجارة الحرة المتعددة التي وقعتها السلطة الفلسطينية مع الدول الأخرى، إنما من الاتفاقيات التجارية التي وقعتها إسرائيل مع دول العالم.

تعهدت إسرائيل في اتفاقياتها التجارية أن تستورد كميات محددة من السلع دون أن تفرض تعرفه جمركية عليها. وغالباً ما يتعلق الأمر بالسلع الزراعية والغذائية التي تحظى بحماية تجارية عالية في إسرائيل (مثلاً تبلغ التعرفة الجمركية على الحليب المجفف في إسرائيل 212%)<sup>97</sup>. ونظراً لأن إسرائيل تعتبر أن اتفاق باريس مع السلطة الفلسطينية أبقى على الضفة الغربية وقطاع غزة "كخلاف جمركي" في الاقتصاد الإسرائيلي، فإنها تمنح الفلسطينيين نسبة 20% من تعهداتها التجارية الدولية. على سبيل المثال، إذا تعهدت إسرائيل باتفاقها التجاري مع الولايات المتحدة باستيراد 100 طن من الحليب المجفف دون جمارك، فإنها تعطي للفلسطينيين فرصة استيراد 20 طن من هذه الكوتا دون دفع جمارك عليها. وهذه هي كميات الكوتا التي تقوم وزارة الاقتصاد الوطني بالإعلان عنها في الصحف ودعوة التجار لاستيرادها.

### لماذا 20%؟

هذه هي النسبة التي ترى إسرائيل أنها تعكس نسبة سكان الضفة والقطاع إلى سكان إسرائيل مثقلة بالقوة الشرائية لكل منهما. ولقد تم الاتفاق على هذه النسبة في اتفاقية أبرمت بعد اتفاق باريس<sup>98</sup>.

من الواضح أن منح إسرائيل هذا الجزء من كوتا الاتفاقيات التجارية الخاصة بها مع دول العالم إلى الضفة والقطاع يشكل انتقاصاً من أهمية الاتفاقيات التجارية التي وقعتها السلطة الفلسطينية مع الدول الأخرى، وتأكيداً على أن الأراضي الفلسطينية ليست منطقة جمركية منفصلة بل جزءاً من الغلاف الجمركي الإسرائيلي.

<sup>96</sup> من المعلوم أن السلطة الفلسطينية قامت بتوقيع عدد كبير من الاتفاقيات التجارية الدولية، بما فيها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ودول "الأفتا"، واتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ولكن الاستفادة الفعلية الفلسطينية من هذه الاتفاقيات التجارية ظل محصوراً بمدى تلاؤمها مع اتفاقات إسرائيل التجارية مع الدول ذاتها أو تعهدات إسرائيل الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية.

<sup>97</sup> على الرغم من أن قوائم A1, A2 في اتفاق باريس مع الطرف الإسرائيلي تسمح للسلطة الفلسطينية بفرض سياساتها الجمركية الخاصة على هذه السلع. إلا أن الطرف الفلسطيني لم يستغل هذا في وضع دفتر تعرفه مستقل، إذ استمر في الاعتماد على دفتر التعرفة الجمركية الإسرائيلية على سلع القوائم هذه كما على بقية البضائع والسلع الأخرى.

<sup>98</sup> سكان الضفة الغربية وقطاع غزة يمثلون 35% من إجمالي السكان بين "البحر والنهر"، ولكن الدخل الفردي لسكان الضفة والقطاع يبلغ 7% فقط من الدخل الفردي في إسرائيل (2011).

### كوتا السلع الغذائية المصنّعة والزراعية

تقوم وزارة التجارة والصناعة الإسرائيلية بتحديد السلع الغذائية المصنّعة التي يمكن للفلسطينيين استيرادها لقاء تعرفه جمركية مخفضة وترسلها إلى وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية. إثر ذلك يتم عقد اجتماع متابعة الكوتا بين وزارة الاقتصاد الوطني ومنسق التجارة في "بيت ايل" للاتفاق على الكميات التي يمكن استيرادها ضمن الكوتا. ثم تقوم بدورها وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية بفتح باب قبول طلبات الاستيراد ضمن قوائم الكوتا أمام التجار الفلسطينيين. كما تحدد الشروط اللازم توافرها في التاجر حتى يتمكن من الحصول على رخصة الاستيراد ضمن هذه القوائم. وتعين وزارة الاقتصاد لجنة خاصة بالكوتا مهمتها النظر في طلبات الاستيراد المقدمة للوزارة واختيار التجار المؤهلين للقيام بعملية الاستيراد ضمن قوائم الكوتا. ويتم توزيع الكوتا بين التجار كل حسب الكمية التي يطلبها وتعطى الأفضلية لمن له خبرة في الصنف المستورد وملتزم مع وزارة الاقتصاد بتقديم الوثائق المطلوبة<sup>99</sup>.

بضائع الكوتا التي يحق للفلسطينيين استيرادها من السلع الغذائية المصنّعة لهذا العام تشتمل على الحليب المجفف، الدقيق، الأسماك، الخضروات المجمدة، وغيرها. تبلغ كمية كوتا الحليب المجفف للعام الحالي 1,868 طن معظمها من دول الاتحاد الأوروبي، وكوتا الدقيق 4,000 طن موزعة مناصفة بين كندا ودول الميركسور. يوضح الجدول 1 أهم السلع التي يمكن استيرادها ضمن الكوتا لهذا العام، إلى جانب كمياتها ومصدرها.

**جدول 1: قائمة ببعض أنواع وكميات السلع التي يمكن استيرادها من داخل الكوتا (دون جمارك) ومصادر الاستيراد\***

| المنتشأ                                       | الكمية (طن) | السلعة                      |
|---|-------------|-----------------------------|
| الولايات الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، المكسيك | 1,868       | الحليب المجفف               |
| الولايات الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، تركيا   | 834         | الخضروات المجمدة            |
| الولايات الأمريكية، تركيا، الميركسور          | 963         | عصائر مختلفة                |
| كندا، الميركسور                               | 4,000       | الدقيق                      |
| الولايات الأمريكية، الاتحاد الأوروبي          | 463         | أجبان                       |
| الولايات الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، تركيا   | 716         | مكسرات وفواكه مجففة ومجمدة  |
| الاتحاد الأوروبي، الميركسور                   | 220         | أسماك مجمدة ومعلبة بأنواعها |
| باراغواي                                      | 400         | زيت عباد الشمس              |

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية.

\* قوائم الكوتا للعام 2013 مطابقة للكميات في 2012 تبعا لوزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية:

<http://www.mne.gov.ps/images/couta2012.pdf>.

أما بالنسبة للسلع الزراعية غير المصنّعة (كالأغنام، والعجول الحية، والكمثرى والتفاح)، فتقوم وزارة الزراعة الإسرائيلية بإرسال قوائم السلع والكميات التي يمكن استيرادها لقاء جمارك مخفضة إلى وزارة الزراعة الفلسطينية والتي تقوم بالإعلان عن فتح باب تقديم طلبات الاستيراد ضمن قوائم الكوتا في الصحف. وحسب وزارة الزراعة أنه في السنة السابقة لم يتم استيراد هذه الأنواع من السلع من ضمن قوائم الكوتا، على الرغم من أن التجار حصلوا على رخص الاستيراد. من أهم الأسباب وراء عدم إقبال التجار على الاستيراد عبر الكوتا، ارتفاع تكاليف النقل والفحص مما يجعل التاجر يفضل استيرادها من إسرائيل. وينطبق هذا بشكل خاص على استيراد المواشي، إذ أن تكاليف النقل، وحجر الحيوانات لمدة 14 يوم لحين التأكد من سلامتها وما ينفق منها خلال هذه الفترة وخلال النقل هي تكاليف إضافية على التاجر الفلسطيني. ويضاف إلى ذلك أن المواشي الحية التي يتم استيرادها ضمن قوائم الكوتا لا تعفى بالكامل من الجمارك إنما يدفع عليها 40% من قيمة الجمرک الأصلية (التي تبلغ 170%)<sup>100</sup>.

<sup>99</sup> لمزيد من المعلومات حول الشروط اللازم توافرها في التجار مقامي الطلبات وحول عمل اللجنة، انظر الرابط التالي في موقع وزارة الاقتصاد:

<http://www.mne.gov.ps/couta.aspx?lng=2&tabindex=100>.

استعنا في كتابة الصندوق بمعلومات من مقابلات مع السيدة وفاء اللبدي والسيد جمال أبو فرحة من وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية.

<sup>100</sup> مقابلة مع السيد طارق أبو لبن، وزارة الزراعة.

## الكوتا والربح

تترافق كوتا الاستيراد بدون جمارك مع ما تسميه النظرية الاقتصادية الربح "Rent". والربح هو الربح الإضافي الذي يستطيع مستورد الكوتا تحقيقه نظراً لعدم تسديده للجمارك مثلما يفعل المستوردون الآخرون من خارج الكوتا. وهذا يسمى ربح ريعي لأنه يتحقق دون جهد إضافي ودون امتياز تجاري أو إنتاجي حقيقي<sup>101</sup>. تستطيع الحكومة أن تستقطع هذا الربح (وتعيد إنفاقه لصالح كافة المستهلكين والمواطنين) عن طريق عرض بيع كميات الكوتا في مناقصات مفتوحة. في هذه الحالة أقصى سعر يمكن أن يدفعه المستوردون لشراء رخص الاستيراد سيكون معادلاً لقيمة الجمارك ذاتها. السؤال إذن من هو الذي يستقطع ربح كوتا المستوردات التي تمنحها إسرائيل للسلطة الفلسطينية، الحكومة أم المستوردين أم المستهلكين؟

في الواقع إن الإجابة على هذا السؤال ليس سهلاً، ذلك لأن الأمر يعتمد على نوع السلعة وعلى درجة الحماية الجمركية:

**الحليب المجفف:** التعرفة الجمركية على الحليب المجفف عالية للغاية (أكثر من 200%). ويدعى هذا النوع من التعرفة بالتعرفة المانعة: أي أنها تحول كلياً دون الاستيراد، نظراً لأن هذه التعرفة الجمركية ستؤدي إلى رفع سعر الحليب المجفف في السوق إلى 250 شيكل (عبوة 2.5 كيلو غرام). وهذا السعر يحبط الجزء الأعظم من الطلب على الحليب المجفف، خصوصاً في ظل إمكانية تهريب بوردرة الحليب بسعر أقل من ذلك بكثير من الأردن. باختصار إذن، أن الأراضي الفلسطينية لا تستورد الحليب المجفف سوى من داخل الكوتا (أي دون جمارك) وهو ما يجعل السعر في السوق نحو 96 شيكل فقط لكل 2.5 كيلو غرام<sup>102</sup>. وهذا يعني أيضاً أن ربح الاستيراد يتوزع عملياً بين المستهلكين (الذين يحصلون على حليب مجفف بسعر متدني نسبياً) وبين التجار (الذين يستقطعون بلا شك جزءاً من ربح الاستيراد، أي يحققون أرباحاً تزيد على الأرجح مما كان يمكن أن يحققوه في حال استيراد وبيع البوردرة من خارج الكوتا)<sup>103</sup>.

**الخضروات المجمدة والمكسرات والفواكه المجففة:** تبلغ التعرفة الجمركية على بعض أنواع الخضروات المجمدة 12%<sup>104</sup> واستيرادها ضمن الكوتا يخفض سعر الاستيراد. إلا أن التاجر يتكبد بالمقابل تكاليف الفحوصات المخبرية الإجبارية التي تتم في إسرائيل. أما بالنسبة إلى المكسرات والفواكه المجففة فلقد عبر بعض تجار الجملة الذين يستوردون هذه الأصناف عن رضاهم من الاستيراد ضمن الكوتا لأنها تمنحهم مرونة أكبر في تسويق منتجاتهم وتزيد من تنافسيتهم أمام التجار الإسرائيليين. ويتراوح معدل الجمارك على المكسرات بين 8%-16% لبعض أصناف الجوز وتصل إلى 102% لبعض أنواع اللوز. ويبلغ معدل الجمارك على التين المجفف 12%، والمشمش 20% ويصل إلى 340% على الزبيب (تعرفة مانعة). لا شك أن استيراد هذه السلع من داخل الكوتا (بدون جمارك) يدر ربحاً يحصل المستورد المحظوظ (الذي يحصل على الكوتا) على الجزء الأكبر منه. أي أن معظم أنواع الكوتا تتيح للمستورد الحصول على ربح إضافي وتمكنه من البيع بهامش أفضل لتجار المرفق.

أن معظم ريع الكوتا ينقسمها التجار فيما بينهم، إذ أن المستهلك النهائي لا يكاد يلمس فرق في السعر بين الكميات المستوردة من خلال الكوتا والكميات الأخرى المستوردة من خارجها. الاستثناء الوحيد ربما هو في حالات وجود التعرفة "المانعة" (مثل حالة الحليب المجفف واللوز والزبيب) حيث لا يتم الاستيراد إلا من خلال الكوتا.

<sup>101</sup> التحليل هنا يفترض أن كمية الكوتا أقل من حاجة السوق، ولذلك فإن المستهلك لا يستفيد لأن التاجر المستورد من داخل الكوتا لا يكون مضطراً لتخفيض سعر البيع، بل يبيع بنفس سعر السلع المستوردة من خارج الكوتا.

<sup>102</sup> هذا السعر هو لحليب "تيدو" وهو أعلى سعراً من أنواع الحليب المجفف الأخرى المتوفرة في السوق.

<sup>103</sup> فرق سعر عبوة حليب "تيدو" بين الأراضي الفلسطينية والأردن يبلغ نحو 50 شيكل، وهذا يعطي فكرة تقريبية عن هامش الربح الإضافي. مع ملاحظة بأن تكاليف الشحن والمعاملات هي أعلى بشكل ملحوظ في الضفة عنها في الأردن.

<sup>104</sup> جميع قيم الجمارك الواردة مأخوذة من دائرة الجمارك والمكوس وضريبة القيمة المضافة، وزارة المالية الفلسطينية.

## صندوق 10: طريق التصدير الأفضل: عبر الخط الأخضر أم جسر الملك حسين؟

لعل أكثر النشاطات الاقتصادية التي تأثرت سلباً من الإجراءات والقيود الاسرائيلية كان وما زال نشاط تصدير البضائع من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى العالم الخارجي. ولقد انعكس هذا مباشرة بالطبع وبشكل سلبي للغاية على نشاط الإنتاج وعلى سوق العمل وعلى موازين التجارة الخارجية للأراضي الفلسطينية. وبظل الحصار المفروض وغياب المطار والميناء فإن التجارة الخارجية الفلسطينية لا مفر أمامها سوى الاعتماد على الترانزيت عبر الدول المجاورة.

ليس من المبالغة في شيء أن نؤكد أن مستقبل الاقتصاد الفلسطيني ومستويات الحياة فيه سوف تعتمد في المستقبل على قدرة هذا الاقتصاد على التصدير والمنافسة في الأسواق الدولية. وعلماً بأهمية التجارة الخارجية ودلالة تكاليف النقل على تنافسية البضائع، أعدّ "مجلس الشاحنين الفلسطيني" بالتعاون مع هيئة "بال تريد" وبدعم من الاتحاد الأوروبي، دراسة تقارن بين طرق الترانزيت المختلفة المتاحة أمام الفلسطينيين في الضفة الغربية. يهدف التقرير إلى سد الثغرات المعلوماتية لدى التجار لمساعدتهم على تحسين خياراتهم في إنتقاء طرق التجارة. يجمع التقرير معلومات عن الإجراءات والوثائق اللازمة، والتكلفة، والوقت اللازم لاستيراد وتصدير سلع محددة من بعض البلدان ويستخدمها لتوضيح الطريق التجاري الأكثر كفاءة والأقل تكلفة لكل منتج وحسب المكان المقصود<sup>105</sup>.

### التصدير من قطاع غزة

هناك 7 معابر لقطاع غزة. تم اغلاق خمسة منها منذ عام 2007، فضلاً عن أن واحد من المعبرين المتبقين (معبر رفح) لا يستخدم لنقل البضائع التجارية. المعبر الوحيد المفتوح للتجارة هو معبر كرم أبو سالم الذي لا يعمل أيضاً بطاقته الكاملة بسبب الحظر العام الاسرائيلي على الصادرات من غزة. ويذكر أن في عام 2007، أي قبل فرض الحظر، صدرت غزة أكثر من 5,700 شحنة للضفة واسرائيل وباقي دول العالم بينما لم تزد الصادرات على 269 شحنة في عام 2011.

### التصدير من الضفة الغربية

هناك مساران ترانزيت لبضائع الضفة الغربية، أولهما عبر الخط الأخضر إلى مطار أو موانئ اسرائيل، وثانيهما عبر جسر الملك حسين (الكرامة) إلى الأردن ومنها إلى العالم الخارجي. يقدم التقرير عرضاً مفصلاً لشروط واجراءات التصدير عبر هذين الممرين:

### الطريق عبر الخط الأخضر:

يتم نقل البضائع من مخازن المنتجين في الضفة إلى أحد المعابر التجارية بعد التأكد من أن الحمولة تلتزم بالمعايير الإسرائيلية. هناك 4 معابر تجارية وهي: بيتونيا، الطيبة، ترقوميا، والجلمة. عند وصول المعبر، تنتقل البضائع إلى شاحنات إسرائيلية عبر أسلوب (back-to back) أي تفريغ المنصات بشكل فردي وتحميلها في الشاحنات الإسرائيلية. تتجه الشاحنات بعد ذلك إلى منطقة التصدير لوضع المنصات في حاويات كبيرة وتخزينها استعداداً لموعد التحميل على السفينة أو الطائرة. ويقوم وكلاء الميناء/المطار باجراء التفقيش "الأمني" على البضائع قبل أن يتم تحميلها.

ومن المهم الإشارة الى أن اسرائيل تفرض إجراءات صارمة على التجار الفلسطينيين عند استخدام هذا الطريق، مما يزيد من الوقت الذي يستغرقه التصدير ويرفع التكلفة. وعلى سبيل المثال، لا تسمح اسرائيل بنقل البضائع الفلسطينية على متن سفن أو طائرات تحمل ركاباً بل يسمح بنقلها فقط على طائرات/سفن الشحن، وهذا يزيد من تكلفة النقل والتخزين في نفس الوقت. وبالرغم من الإتفاق رسمياً على ساعات عمل المعابر التجارية بين الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي، إلا أن سلطات المعابر الإسرائيلية تقرر إغلاق المعابر بشكل عشوائي ومن دون أي تنسيق مع الجانب الفلسطيني بذرائع الأمن والتدريب. تزيد كل العوامل هذه من تكاليف المواصلات والنقل، فضلاً عن ارتفاع احتمال إصابة البضائع بأضرار جسيمة.

### الطريق عبر الأردن:

يتطلب هذا الطريق إرسال بعض الوثائق (كقائمة التعبئة) للجمارك الإسرائيلية يوماً كاملاً قبل إرسال البضائع إلى جسر الملك حسين. ولا بد من التنسيق بين شاحنات النقل الفلسطينية والأردنية للتأكد من وصولهم للجسر في نفس الوقت. تنتقل البضائع من الشاحنات الفلسطينية

<sup>105</sup> PSC and PALTRADE (2013). Comparisons study between exporting from Jordanian ports and Israeli ports. Palestinian Shipper's Council and Palestine Trade Center.

إلى الشاحنات الأردنية عبر تفرغ المنصات بشكل فردي وتحميلها ثانية. وبعد ذلك، تدفع رسوم العبور لضابط الجمارك الاسرائيلي الذي يتأكد من وجود كل الوثائق اللازمة. ومن ثم يواظب ضابط الجمارك الأردني على التأكد من إنجاز الفحص الأمني وكمال الوثائق وصحتها حال وصول البضائع للجانب الأردني، وبعد ذلك ينسق الضابط لنقل البضائع إما للميناء أو للمطار. من مزايا استخدام هذا الطريق إمكانية نقل الصادرات إما على طائرات/سفن الشحن أو الركاب (مما يقلل من التكاليف المحتملة).

#### مقارنة وقت التصدير وتكلفة التصدير عبر الطريقين:

يقارن التقرير بين تكلفة تصدير 11 سلعة من أجل تحديد المسار الأمثل لكل منها إلى الدول المختلفة. وجد التقرير أن التصدير عبر اسرائيل أرخص بالنسبة إلى خمسة من السلع التي تم اختبارها: زيت الزيتون، والتمر، والنفانق، والأحذية، والأدوية، وهذا بغض النظر عن الوجهة. أما الطريق عبر الأردن فهو أرخص بالنسبة إلى أربعة سلع: الخضروات، والأعشاب، والفاولة والفواكه. أما بالنسبة إلى السلعتين الباقيتين (حجارة البناء والبندورة)، فإن الطريق الامثل يعتمد على الوجهة. على سبيل المثال، كان تصدير البندورة عبر الطريق الاسرائيلية إلى الولايات المتحدة الأمريكية أرخص من الطريق الاردنية، ولكن الطريق الأردنية كانت أرخص لجميع الوجهات الأخرى بما في ذلك اليابان، وتركيا، والنرويج، وهولندا، والمملكة المتحدة. ويبين التقرير أنه في الوقت الراهن طريق أشدود / حيفا هو أكثر ملائمة للبضائع المتجهة إلى أوروبا، في حين أن طريق العقبة توفر ميزة تنافسية إذا كان المنتج مقدرًا إلى الشرق الأقصى.

يبين الجدول أدناه التكلفة الإجمالية والوقت اللازم لنقل حاوية من المنتجات إلى الأسواق المختلفة:

جدول 1: تكاليف ووقت التصدير عبر الخط الأخضر والأردن

| نوع السلعة وجهة التصدير | التكلفة الاجمالية (شيكل/حاوية 20 قدم) |                 | زمن الرحلة (أيام)  |                 |
|-------------------------|---------------------------------------|-----------------|--------------------|-----------------|
|                         | عبر جسر الملك حسين                    | عبر الخط الأخضر | عبر جسر الملك حسين | عبر الخط الأخضر |
| <b>زيت الزيتون</b>      |                                       |                 |                    |                 |
| - إلى الولايات المتحدة  | 20,365                                | 8,780           | 60                 | 28              |
| - إلى اليابان           | 8,665                                 | 6,680           | 36                 | 38              |
| <b>أحجار البناء</b>     |                                       |                 |                    |                 |
| - إلى إيطاليا           | 10,720                                | 7,460           | 25                 | 8               |
| - إلى الصين             | 7,460                                 | 11,540          | 25                 | 33              |

المصدر: PSC and PALTRADE (2013). Comparisons study between exporting from Jordanian ports and Israeli ports. Palestinian Shipper's Council and Palestine Trade Center.

نرى من الجدول أنه من الأفضل أن يتم مثلاً تصدير زيت الزيتون إلى الولايات المتحدة عبر الخط الأخضر، إذ أن كلفة النقل (حاوية 20 قدم) تبلغ عندها 8,780 شيكل (مقارنة مع 20,365 شيكل عبر الأردن). أيضاً أن الوقت أقصر عبر اسرائيل (28 يوم مقابل 60 يوم عبر الأردن). الحال معكوس تماماً بالعلاقة مع تصدير أحجار البناء إلى الصين مثلاً. لاحظ أيضاً أنه كلما زادت مدة النقل زادت التكلفة، وهو أمر متوقع لأن تكاليف الوقود والتخزين والضرر تزيد.

يشدّد التقرير على أنه بالرغم من محاولات القطاع الخاص الفلسطيني تجنب التعامل مع اسرائيل، إلا أن رجال الأعمال عادة ما يجدون أنفسهم محاصرين من قبل بروتوكول باريس. ويوصي التقرير بضرورة توجيه الجهود لجعل طريق الأردن أكثر جاذبية للتجار بما أن سيطرة اسرائيل عليها أقل شدة. ويمكن اتخاذ بعض الخطوات العملية لجعل الطريق أكثر جاذبية للتجار الفلسطينيين مثل إدخال ماسح ضوئي على الجسر مما سيزيل بعض العقبات ويقلل التكلفة والوقت والأضرار بما يقارب 20-30%. ويمكن أن تؤدي "تحويلة" المنتجات في فلسطين (استخدام الحاويات) أيضاً إلى تقليص الوقت المستغرق لتحميل وتفرغ الشاحنات وكذلك التقليل من الأضرار الناجمة عن التعرض لدرجات حرارة عالية.



## 8- البيئة التشريعية والقانونية

(2) لسنة 2012 بشأن تفصيلات رسوم تسجيل وانتقال الأراضي، من بيع ونفويض وهبة ووصية... الخ. وفي نهاية الربع الأول من العام، صدر قرار بقانون رقم (5) لسنة 2012 بشأن المصادقة على تعديل اتفاقية القرض المبرمة مع بنك الاستثمار الأوروبي لتمويل مشروع تأهيل قطاع الطاقة. وتضمن أحد بنود القرار تعديل نطاق المشروع بحيث يشمل إقامة أربع محطات تحويل للضغط العالي بدلاً من محطتين في محافظات كل من جنين ونابلس ورام الله والخليل.

جاء صدور قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2012 في مطلع نيسان، وبشكل مخالف للقانون الذي ينص على ضرورة اصدار الموازنة خلال ثلاث أشهر من بدء العام كحد أقصى. وفي آب 2012، صدر قرار بقانون رقم (16) لسنة 2012 بشأن تعديل القرار بقانون رقم (13) لسنة 2009 (قانون الكهرباء العام). ويفصل هذا القانون عقوبة سارق والمتلاعب بعدادات الطاقة الكهربائية. وفي نهاية العام 2012 صدر قانون ملحق بقرار بقانون الموازنة العامة بقيمة 250 مليون دولار.

بلغ عدد القوانين الصادرة بقرار من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، والمتوفرة على الموقع الالكتروني لمنظومة القضاء والتشريع في فلسطين (المقتفي)، خلال العام الماضي 12 قراراً لها قوة القانون مقارنة مع 15 قراراً بقانون أصدرها الرئيس خلال العام 2011. ويتم اصدار هذه "القوانين بقرار" استناداً للمادة (43) من القانون الأساسي الفلسطيني لعام 2003 وتعديلاته التي تتيح للرئيس اصدار قرارات لها قوة القانون دون الرجوع إلى المجلس التشريعي. ويأتي اصدار القوانين بقرارات رئاسية بسبب استمرار تعطيل المجلس التشريعي عن العمل. وينص القانون الأساسي على ضرورة إعادة عرض كافة القوانين التي صدرت بقرارات رئاسية على المجلس التشريعي حال عودته للانعقاد.

يبين الجدول 8-1 قرارات القوانين الصادرة في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2012. وفيما يلي نبذة مختصرة عن القوانين بقرار ذات الأبعاد الاقتصادية-التجارية.

صدر القرار بقانون رقم (1) للعام 2012 في الأول من كانون الثاني لتحديد الرسوم المستوفاة لصالح الخزينة العامة عن الوكالات. وقد صدر بنفس التاريخ قرار بقانون رقم

## جدول 8-1: قرارات القوانين الصادرة في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2012

| تاريخ الصدور    | القرار بقانون  |
|-----------------|--|
| 1 كانون الثاني  | قرار بقانون رقم (1) لسنة 2012 بشأن الرسوم المستوفاة عن الوكالات والإقرارات العدلية   |
| 1 كانون الثاني  | قرار بقانون رقم (2) لسنة 2012 بشأن رسوم تسجيل وانتقال الأراضي  |
| 2 كانون الثاني  | قرار بقانون رقم (3) لسنة 2012 بشأن القضاء الشرعي   |
| 3 كانون الثاني  | قرار بقانون رقم (4) لسنة 2012 بشأن رفع الحصانة عن نائب في المجلس التشريعي  |
| 21 آذار         | قرار بقانون رقم (5) لسنة 2012 بشأن المصادقة على تعديل اتفاقية القرض المبرمة مع بنك الاستثمار الأوروبي لتمويل مشروع تأهيل قطاع الطاقة |
| 7 نيسان         | قرار بقانون رقم (6) لسنة 2012 بشأن الموازنة العامة للسنة المالية 2012  |
| 7 نيسان         | قرار بقانون رقم (7) لسنة 2012 بشأن دار الإفتاء الفلسطينية  |
| 14 أيار         | قرار بقانون رقم (8) لسنة 2012 بشأن تعديل قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005                                       |
| 21 حزيران       | قرار بقانون رقم (15) لسنة 2012 بشأن المصادقة على تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية  |
| 16 آب           | قرار بقانون رقم (16) لسنة 2012 بشأن تعديل القرار بقانون رقم (13) لسنة 2009 (قانون الكهرباء العام)                                    |
| 23 تشرين الثاني | قرار بقانون رقم (17) لسنة 2012 بشأن قانون تسوية المدفوعات الوطني   |
| 25 تشرين الثاني | قرار بقانون رقم (18) لسنة 2012 بشأن ملحق قرار بقانون الموازنة العامة رقم (6) لسنة 2012   |

المصدر: منظومة القضاء والتشريع في فلسطين (المقتفي): <http://muqtafi.birzeit.edu>

## صندوق 11: الهبات الأمريكية الرسمية إلى إسرائيل منذ تأسيسها: 115 مليا دولار و 60 % ذهبت للجيش

أصدر مركز الأبحاث التابع للكونغرس الأمريكي في آذار من العام الماضي تقريراً بعنوان "المساعدات الأمريكية لإسرائيل"<sup>106</sup>. يقدم التقرير لمحة عامة عن المساعدات الخارجية لإسرائيل والتغيرات التي طرأت عليها خلال الـ 60 عام السابقة. وكان المركز ذاته قد نشر في العام 2011 تقرير عن المساعدات الأمريكية للفلسطينيين قمنا بتقديم تلخيص له في عدد سابق من المراقب<sup>107</sup>.

كشف التقرير أن إسرائيل هي أكبر متلقٍ للمساعدات الثنائية من الولايات المتحدة الأمريكية. إذ بلغت قيمة هذه المساعدات، منذ تأسيس إسرائيل حتى العام الحالي 115 مليار دولار. ذهب الجزء الأكبر منها (61%) على شكل مساعدات عسكرية. وشهدت الفترة الأخيرة ارتفاعاً في هذا النوع من المساعدات على حساب بقية الأشكال الأخرى.

تحدث التقرير أيضاً عن المعاملة الخاصة التي تحظى بها إسرائيل بالعلاقة مع المساعدات الثنائية الأمريكية، إذ يتم تحويل المساعدات المخصصة لها دفعة واحدة خلال الشهر الأول من كل عام، في حين تتلقى باقي الدول مساعداتها على دفعات. ويتم تحويل المساعدات المخصصة لإسرائيل إلى حساب بفائدة في البنك الاحتياطي الفدرالي، وتستغل إسرائيل الفوائد على هذا الحساب لتسديد جزء من ديونها المستحقة للولايات المتحدة.

وفي مقالة تحليلية لهذا التقرير نشرت في الملحق الاقتصادي لصحيفة هآرتس (The Marker)<sup>108</sup>، ورد أن الهبات الثنائية الأمريكية بلغت بالمتوسط نسبة 4% من الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل سنوياً منذ تأسيسها وحتى 2012.

بدأ الدعم الأمريكي لإسرائيل منذ عام 1949 لشراء المواد الغذائية واستيعاب المهاجرين اليهود إلى إسرائيل واستمر حتى 1958. وفي عام 1959 بدأ الدعم العسكري وتزايد في السبعينات، خاصة بعد حرب أكتوبر 1973. وفي عام 1978 (بالتوازي مع توقيع اتفاق كامب ديفيد مع مصر) وقعت إسرائيل وأمريكا اتفاق دعم بقيمة 3 مليار دولار سنوياً، 2.2 مليار منها دعم عسكري و 800 مليون دعم اقتصادي. وفي عام 2008 أبرم رئيس الحكومة الإسرائيلية في حينه، إيهود اولمرت، مع جورج بوش الابن اتفاقاً بتمديد هذا الدعم (3 مليار دولار لكل سنة) لعشرة سنوات إضافية. ونص الاتفاق أن يذهب جزء من هذا الدعم على شكل مبالغ نقدية تحول إلى وزارة الدفاع الإسرائيلية.

يوضح الجدول 1 المساعدات الأمريكية لإسرائيل وأشكالها خلال السنوات 1949-2013. وتجدر الإشارة إلى أن الأرقام في الجدول هي فقط للمساعدات والهبات الأمريكية الرسمية والثنائية. وهذه الأرقام لا تشمل على القروض الحكومية أو على ضمانات القروض (التي بلغت أكثر من 19 مليار دولار) أو على المساعدات والهبات الخاصة غير الرسمية من أمريكا، مثل التبرعات السنوية الضخمة التي تأتي من المنظمات الصهيونية واليهودية في الولايات المتحدة. ولقد قمنا في عدد سابق من المراقب بمراجعة أرقام تلك التبرعات وأشرنا إلى أن قيمتها تضاعفت بين عامي 1995 و 2007 حين بلغت 2,100 مليون دولار<sup>109</sup>.

جدول 1: المساعدات الثنائية الأمريكية لإسرائيل 1949-2013 (مليون دولار)

| الفترة     | المساعدات العسكرية | الدعم الاقتصادي | مساعدات الهجرة والتوطين | مساعدات أخرى | المجموع   |
|------------|--------------------|-----------------|-------------------------|--------------|-----------|
| 1996-1949  | 014.9,29           | 122.4,23        | 868.9                   | 024.7,15     | 030.9,68  |
| 2006-1997  | 288.5,22           | 654.6,7         | 609.3                   | 107.3        | 659.7,30  |
| 2013*-2006 | 220,19             | 120             | 195                     | 18.98        | 553.97,19 |
| المجموع    | 523.4,70           | 897,30          | 673.2,1                 | **18,265.97  | 129.6,115 |

المصدر: Congress Research Service (2012). U.S. Foreign Aid to Israel <http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL33222.pdf>

\* تشمل على الهبات المخططة لعام 2013

\*\* تشمل فروق في جمع بعض المجاميع نتيجة أخطاء غير مفسرة في التقرير.

<sup>106</sup> Congress Research Service (2012). U.S. Foreign Aid to Israel <http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL33222.pdf>

<sup>107</sup> معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس (2012): المراقب الاقتصادي والاجتماعي، عدد 27. ص 35.

<sup>108</sup> تتوفر ترجمة للمقالة في جريدة المشهد. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار (2013): [http://www.madarcenter.org/mash\\_had\\_pdf/AI-Mashhad%2002-04-2013.pdf](http://www.madarcenter.org/mash_had_pdf/AI-Mashhad%2002-04-2013.pdf).

<sup>109</sup> معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس (2012): المراقب الاقتصادي والاجتماعي، عدد 28 ص 67.

## المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة\* للأعوام 2000 - 2012

| المؤشر   | 2000      | 2001      | 2002      | 2003      | 2004      | 2005    | 2006      | 2007      | 2008      | 2009      | 2010      | 2011      | 2012      |
|--|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|---------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|
| السكان في منتصف العام (ألف نسمة)                                   |           |           |           |           |           |         |           |           |           |           |           |           |           |
| الأراضي الفلسطينية   | 3,053.3   | 3,138.5   | 3,225.2   | 3,314.5   | 3,407.4   | 3,508.1 | 3,612.0   | 3,719.2   | 3,825.5   | 3,935.25  | 4,048.4   | 4,169     | 4,293     |
| الضفة الغربية  | 1,943.7   | 1,992.6   | 2,042.3   | 2,093.4   | 2,146.4   | 2,203.7 | 2,262.7   | 2,323.5   | 2,385.2   | 2,448.4   | 2,513.3   | 2,580     | 2,649     |
| قطاع غزة   | 1,109.7   | 1,145.9   | 1,182.9   | 1,221.1   | 1,261.0   | 1,304.4 | 1,349.3   | 1,395.7   | 1,440.3   | 1,486.8   | 1,535.1   | 1,589     | 1,644     |
| الحسابات القومية (مليون دولار) (بالأسعار الثابتة، سنة الأساس 2004) |           |           |           |           |           |         |           |           |           |           |           |           |           |
| ن.م.ج  | 4,146.7   | 3,810.8   | 3,301.4   | 3,800.5   | 4,198.4   | 4,559.5 | 4,322.3   | 4,554.1   | 4,878.3   | 5,239.3   | 5,724.5   | 6,421.4   | 6,797.3   |
| ن.م.ج للفرد (دولار)  | 1,460.1   | 1,303.5   | 1,097.2   | 1,227.3   | 1,317.0   | 1,387.2 | 1,275.4   | 1,303.2   | 1,356.3   | 1,415.2   | 1,502.1   | 1,635.2   | 1,679.3   |
| الإفناق الأسري   | 3,981.3   | 3,884.5   | 3,589.7   | 4,088.9   | 4,400.3   | 4,467.5 | 4,197.5   | 4,591.2   | 4,851.9   | 5,229.4   | 5,204.0   | 5,713.0   | 6,436.8   |
| الإفناق الحكومي  | 1,080.3   | 1,003.7   | 930.3     | 886.4     | 1,048.9   | 833.3   | 870.4     | 892.7     | 995.9     | 1,159.5   | 1,322.3   | 1,772.2   | 2,027.1   |
| انفاق المؤسسات غير الهادفة للربح                                   | 135.1     | 164.1     | 184.3     | 200.4     | 152.3     | 196.7   | 189.0     | 185.9     | 290.9     | 305.5     | 270.2     | 264.3     | 260.2     |
| التكوين الرأسمالي الإجمالي   | 1,386.7   | 992.3     | 841.7     | 1,063.0   | 1,022.3   | 1,265.7 | 1,347.2   | 1,122.9   | 1,060.5   | 1,137.3   | 1,090.5   | 1,066.8   | 1,074.0   |
| صافي الميزان التجاري السلعي  | (2,239.4) | (1,887.8) | (1,917.3) | (2,194.3) | (2,209.8) | (2,009) | (1,668.6) | (1,970.5) | (2,047.4) | (2,289.5) | (1,908.7) | (2,235.3) | (2,779.4) |
| الواردات السلعية   | 2,748.3   | 2,225.9   | 2,235.5   | 2,561.4   | 2,622.1   | 2,466.5 | 2,203.8   | 2,508.3   | 2,642.4   | 2,881.3   | 2,604.0   | 3,091.6   | 3,539.9   |
| الصادرات السلعية   | 508.9     | 338.1     | 318.2     | 367.1     | 412.3     | 457.5   | 535.2     | 537.8     | 595.0     | 591.8     | 695.3     | 856.3     | 760.5     |
| صافي الميزان التجاري الخدمي  | (197.3)   | (346.0)   | (327.3)   | (243.9)   | (215.6)   | (194.7) | (613.2)   | (268.1)   | (273.5)   | (302.9)   | (253.8)   | (159.6)   | (221.4)   |
| الواردات الخدمية   | 386.6     | 424.6     | 390.1     | 305.0     | 287.1     | 334.9   | 707.0     | 430.5     | 471.5     | 533.8     | 422.4     | 378.6     | 551.2     |
| الصادرات الخدمية   | 189.3     | 78.6      | 62.8      | 61.1      | 71.5      | 140.2   | 93.8      | 162.4     | 198.0     | 230.9     | 168.6     | 219.0     | 329.8     |
| الأسعار والتضخم  |           |           |           |           |           |         |           |           |           |           |           |           |           |
| متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل                                 | 4.086     | 4.208     | 4.742     | 4.550     | 4.478     | 4.482   | 4.454     | 4.110     | 3.567     | 3.929     | 3.739     | 3.578     | 3.85      |
| متوسط سعر صرف الدينار مقابل الشيكل                                 | 5.811     | 5.928     | 6.674     | 6.417     | 6.307     | 6.317   | 6.292     | 5.812     | 5.042     | 5.542     | 5.275     | 5.050     | 5.43      |
| معدل التضخم (%)  | 2.8       | 1.2       | 5.7       | 4.4       | 3.0       | 4.1     | 3.8       | 1.9       | 9.9       | 2.75      | 3.75      | 2.88      | 2.78      |
| سوق العمل  |           |           |           |           |           |         |           |           |           |           |           |           |           |
| عدد العاملين (ألف شخص)   | 600       | 505       | 477       | 564       | 578       | 603     | 636       | 690       | 667       | 718       | 745       | 837       | 858       |
| نسبة المشاركة (%)  | 41.5      | 38.7      | 38.1      | 40.3      | 40.4      | 40.4    | 41.0      | 41.7      | 41.2      | 41.6      | 41.1      | 43        | 43.6      |
| معدل البطالة (%)   | 14.1      | 25.2      | 31.3      | 25.6      | 26.8      | 23.5    | 23.7      | 21.7      | 26.6      | 24.5      | 23.7      | 20.9      | 23        |

| المؤشر                              | 2000  | 2001  | 2002  | 2003  | 2004  | 2005  | 2006  | 2007  | 2008    | 2009    | 2010    | 2011  | 2012  |
|-------------------------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|---------|---------|---------|-------|-------|
| <b>الأوضاع الاجتماعية</b>           |       |       |       |       |       |       |       |       |         |         |         |       |       |
| نسبة الفقر (%) ***                  | -     | 27.9  | -     | -     | 25.9  | 24.3  | 24.0  | 31.2  | -       | 26.2    | 25.7    | 25.8  |       |
| نسبة الفقر المدقع (%) ***           | -     | 19.5  | -     | -     | 14.2  | 15.3  | 13.7  | 18.8  | -       | 13.7    | 14.1    | 12.9  |       |
| <b>المالية العامة (مليون دولار)</b> |       |       |       |       |       |       |       |       |         |         |         |       |       |
| صافي الإيرادات المحلية              | 939   | 273   | 290   | 747   | 1,050 | 1,370 | 722   | 1,616 | 1,780   | 1,548.4 | 1,900   | 2,176 | 2,240 |
| النفقات الجارية وصافي الإقراض       | 1,199 | 1,095 | 994   | 1,240 | 1,528 | 1,994 | 1,426 | 2,567 | 3,273   | 2,920   | 2,983   | 2,961 | 3,047 |
| النفقات التطويرية                   | 469   | 340   | 252   | 395   | 0     | 287   | 281   | 310   | غـم     | غـم     | 275.1   | 296   | 211   |
| فائض (عجز) الموازنة الجاري          | (260) | (822) | (704) | (493) | (478) | (624) | (704) | (951) | (1,493) | (1,342) | (1,083) | (785) | (807) |
| إجمالي المنح والمساعدات             | 510   | 849   | 697   | 620   | 353   | 636   | 1,019 | 1,322 | 1,763   | 1,402   | 1,277   | 978   | 932   |
| فائض (عجز) الموازنة الكلي           | (219) | (313) | (259) | (268) | (125) | (275) | 34    | 61    | 270.2   | (144)   | (81)    | (103) | (86)  |
| الدين العام                         | 795   | 1,191 | 1,090 | 1,236 | 1,422 | 1,602 | 1,494 | 1,439 | 1,406   | 1,732   | 1,883   | 2,213 | 2,483 |
| <b>القطاع المصرفي (مليون دولار)</b> |       |       |       |       |       |       |       |       |         |         |         |       |       |
| موجودات/ مطلوبات المصارف            | 4,593 | 4,430 | 4,278 | 4,728 | 5,101 | 5,604 | 5,772 | 7,004 | 5,645   | 7,893   | 8,590   | 9,110 | 9,799 |
| حقوق الملكية                        | 242   | 206   | 187   | 217   | 315   | 552   | 597   | 702   | 857     | 910     | 1,096   | 1,182 | 1,258 |
| ودائع الجمهور لدى المصارف           | 3,508 | 3,398 | 3,432 | 3,625 | 3,946 | 4,190 | 4,216 | 5,118 | 5,847   | 6,111   | 6,802   | 6,973 | 7,484 |
| التسهيلات الائتمانية                | 1,280 | 1,186 | 942   | 1,061 | 1,417 | 1,788 | 1,843 | 1,705 | 1,829   | 2,109   | 2,825   | 3,483 | 4,122 |
| عدد المصارف                         | 21    | 21    | 20    | 20    | 20    | 20    | 21    | 21    | 21      | 20      | 18      | 18    | 17    |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية. للحصول على سلسلة زمنية للأعوام ما قبل 2000، الرجاء الرجوع للعدد 23 من هذا المراقب. بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2004=100) ونصيب الفرد منها للعام 2011 من واقع تقديرات النموذج الاقتصادي الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

\* البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).

\*\* حسب معدل التضخم بناء على مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في سنة المقارنة مع متوسطها في السنة السابقة.

\*\*\* يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الفقر المدقع: الأسرة المرجعية (5 أفراد) التي يقل انفاقها على الحاجات الأساسية من مأكّل وملبس ومسكن عن 1,783 شيكل (2010). أما الفقر: الأسرة المرجعية التي يقل انفاقها على الحاجات الأساسية المذكورة سابقاً والصحة والتعليم والمواصلات وغيرها عن 2,237 شيكل (2010).

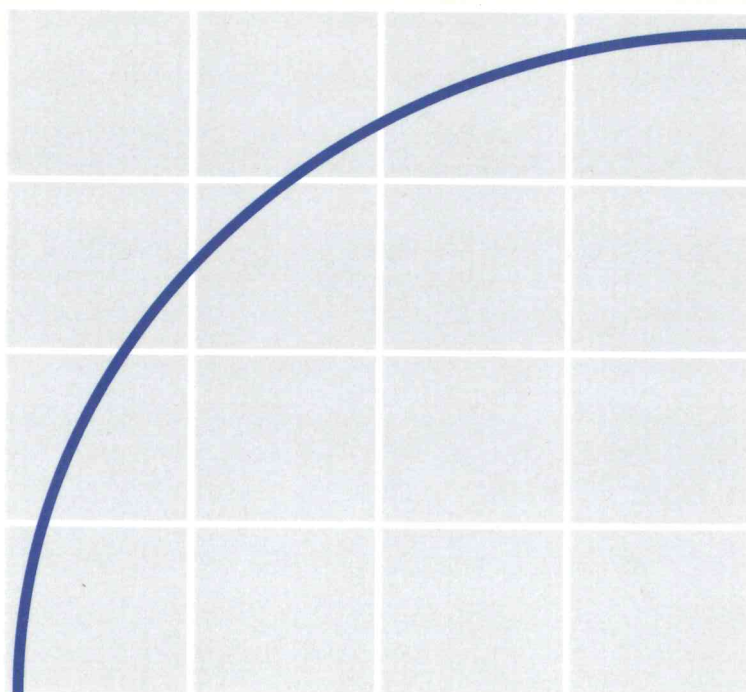
- الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

(-) البيانات غير متوفرة.

2013

# Economic & Social Monitor

Annual Volume 2012



Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)  
Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)  
Palestine Monetary Authority (PMA)



**Palestine Monetary Authority  
(PMA)**



**Palestinian Central Bureau of  
Statistics (PCBS)**



**Palestine Economic Policy  
Research Institute (MAS)**

*Quarterly*  
**Economic and Social Monitor**

**Volume 32**

**May, 2013**

**This issue is based on contributions from researchers of:**

Palestine Economic Policy Research Institute –MAS (General Coordinator: Haneen Ghazawneh)  
The Palestinian Central Bureau of Statistics (Coordinator: Amina Khasib)  
Palestine Monetary Authority (Coordinator: Shaker Sarsour)

**Editors:**        **Part I: Samir Abdullah**  
                      **Part II: Nu'man Kanafani**

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photo copying, or otherwise, without the prior permission of the Palestine Economic Policy Research Institute/MAS, the Palestinian Central Bureau of Statistics and Palestine Monetary Authority.

**Copyright**

© 2013 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

P.O. Box 19111, Jerusalem and P.O. Box 2426, Ramallah

Telephone: +972-2-298-7053/4

Fax: +972-2-298-7055

e-mail: [info@mas.ps](mailto:info@mas.ps)

website: [www.mas.ps](http://www.mas.ps)

© 2013 Palestinian Central Bureau of Statistics

P.O. Box 1647, Ramallah

Telephone: +972-2-2982700

Fax: +972-2-2982710

e-mail: [diwan@pcbs.gov.ps](mailto:diwan@pcbs.gov.ps)

website: [www.pcbs.gov.ps](http://www.pcbs.gov.ps)

© 2013 Palestine Monetary Authority

P.O. Box 452, Ramallah

Telephone: +972-2-2409920

Fax: +972-2-2409922

e-mail: [info@pma.ps](mailto:info@pma.ps)

website: [www.pma.ps](http://www.pma.ps)

**To Order Copies**

Contact the Administration on the above addresses.

This issue of the *Economic & Social Monitor* is supported by:



May, 2013

## Foreword

This special issue of *the Economic and Social Monitor* (which is a joint effort of the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), the Palestine Monetary Authority (PMA) and the Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)) covers data of the fourth quarter of 2012 as well as statistics of the entire year. The new layout is a response to readers who believe that the inclusion of the performance of the economy throughout the entire year helps them draw comparisons with the previous year.

The current issue of *the Economic and Social Monitor* consists of two parts. The first part reviews the most significant economic developments the global economy saw during 2012. It also analyzes the economic performance of the most developed economies, namely the United States, the European Union, Japan and the BRICS Group. In addition, the first part reflects on the economic developments in the Middle East and in Israel. Finally, it covers the political climate in the Palestinian territory.

The second part examines and analyzes the key economic changes the OPT economy saw during the fourth quarter of 2012 and right through 2012. It reviews GDP figures, the general budget, the labor market, indicators of economic activity and prices and purchasing power during the fourth quarter of the year. Further, it involves an analysis of the foreign trade figures (balance of trade and balance of payments) and of course, it introduces the customary sections of the *Monitor*, such as the banking sector and the Palestine Stock Exchange.

Additionally, the second part involves 11 text boxes that address a number of economic issues that have directly or indirectly had an impact on the economic climate and policy in the Palestinian territory. One of these text boxes examines the "import quota" (i.e. the duty-free imports entering the Palestinian territory) and analyzes the beneficiary parties. Another text box considers the impact of the minimum wage law on the wage bill (and how the increase accounted for in the wage law is distributed to various sectors). A third text box reviews the Gaza government's budget for 2013. A fourth text box analyzes a World Bank report on the ease of doing business in a number of countries, including the Palestinian territory. Still another text box examines the policies of the Israeli water company "Mekorot" in pricing water supplied to the Palestinians. A sixth text box examines the capacity of banks in living with the potential political and economic emergencies. There is also a text box shedding light on the best channels of exporting the West Bank's products: via the King Hussein Bridge or across the Green Line. Finally, there is a text box on the total US aid provided to Israel since 1948.

We hope that this issue further strengthens the role of the *Economic and Social Monitor* as a reliable source of the changes occurring in the Palestinian economy. Finally, we hope that this issue opens the door for necessary debate on the current restrictions and future prospects of economic growth in the Palestinian Territory.

**Samir Abdullah**  
*Director General*  
*Palestine Economic Policy*  
*Research Institute (MAS)*

**Ola Awad**  
*President of the*  
*Palestinian Central Bureau*  
*Of Statistics (PCBS)*

**Jehad Alwazir**  
*Governor*  
*Palestine Monetary Authority*  
*(PMA)*



# Contents

|   |           |
|---|-----------|
| <b>1. A review of Selected World Economies and Israel and Palestine Economies</b>                                   | <b>1</b>  |
| <b>1. Global Economic Performance in 2012</b>   | <b>2</b>  |
| 1.1 US Economy  | 2         |
| 1.2 Euro zone Crisis  | 3         |
| 1.3 Japan's Economy   | 4         |
| 1.4 The BRICS economies   | 4         |
| 1.5 Economy of the MENA region  | 5         |
| 1.6 The Israeli Economy   | 6         |
| <b>2. Political context of the Palestinian Economy</b>  | <b>7</b>  |
| 2.1 Israeli occupation stifles Palestinian growth and leads to increased uncertainty for investors                  | 7         |
| 2.2 Decline in foreign aid has slowed down economic growth  | 7         |
| 2.3 Political ambiguity is a cloud over the Palestinian economy   | 8         |
| 2.4 Unmet Promise of Reconciliation!  | 8         |
| <b>II- Economic and Social Monitor Analysis of quarterly and annual data, 2012</b>                                  | <b>9</b>  |
| <b>1. GDP and GDP per capita</b>  | <b>10</b> |
| 1.1 GDP Structure   | 10        |
| 1.2 Spending on GDP Items   | 11        |
| <b>Text box 1: World Bank: The long-term implications of the Israeli restrictions</b>                               | <b>12</b> |
| <b>2. The labor market</b>  | <b>14</b> |
| 2.1 The labor force and participation rate  | 14        |
| 2.2 Unemployment  | 17        |
| 2.3 Unemployment among graduates of universities and institutes   | 19        |
| 2.4 Wages and working hours   | 19        |
| 2.5 Vacancy announcements   | 20        |
| <b>Text box 2: The Minimum Wage Decree: Estimated increase in wage bill and who will share the burden?</b>          | <b>22</b> |
| <b>Text box 3: World Bank: Micro-work could add up to 55 thousand job opportunities</b>                             | <b>23</b> |
| <b>3. Public Finance</b>  | <b>24</b> |
| 3.1 The Fourth Quarter 2012   | 24        |
| 3.1.1 Revenues and Grants   | 25        |
| 3.1.2 Public Expenditure  | 26        |
| 3.1.3. Financial Surplus / Deficit  | 27        |
| 3.1.4. Net accumulation of arrears  | 27        |
| 3.1.5 Clearance revenue   | 28        |
| 3.2. Annual Budget: The Plan versus Implementation  | 29        |
| 3.2.1 Draft budget 2012   | 29        |
| 3.2.2. Analysis of income and received grants, 2012   | 30        |
| 3.2.3. Analysis of actual public expenditure items during 2012  | 31        |
| 3.2.4. Fiscal Deficit   | 31        |
| 3.3 PNA's Budget, 2013  | 33        |
| <b>Text box 4: Budget of Gaza's Government</b>  | <b>35</b> |
| <b>Text box 5: Limitations of vocational education in Palestine: Envisaged change in the community's perception</b> | <b>35</b> |
| <b>4. The Banking Sector</b>  | <b>36</b> |
| 4.1 Key developments in the consolidated balance sheet for banks  | 37        |

|  |           |
|--|-----------|
| 4.2 Performance indicators of the banking system   | 41        |
| 4.3 Clearing Houses Activity   | 41        |
| 4.4 Money Changers   | 43        |
| 4.5 Palestine Stock Exchange   | 43        |
| <b>Text box 6: Stress tests for the Palestinian banking sector: Are banks at risk?</b>                 | 45        |
| <b>5. Investment Indicators</b>  | <b>47</b> |
| 5.1 Company Registration   | 47        |
| 5.2 Building Licenses in the oPt   | 49        |
| 5.3 Cement Import  | 50        |
| 5.4 Car Registration   | 50        |
| 5.5 Hotel Activity   | 51        |
| <b>Textbox 7: Mekorot Claims Palestinian Water Authority Owes it Half a Billion Shekels</b>            | 51        |
| <b>6. Prices and purchasing power</b>  | <b>53</b> |
| 6.1 Consumer Prices  | 53        |
| 6.2 Producer Prices and Wholesale Prices   | 54        |
| 6.3 Construction and Road Costs Index  | 54        |
| 6.4 Prices and purchasing power  | 55        |
| <b>Textbox 8: Palestine at the Bottom of the World Bank's Doing Business Ranking List</b>              | 56        |
| <b>7. Foreign Trade</b>  | <b>57</b> |
| 7.1 Balance of Trade   | 57        |
| 7.2 Balance of Payments  | 58        |
| <b>Textbox 9: The Winners from Duty-free Import Quotas!</b>  | 59        |
| <b>Textbox 10: Best Export Route: Across the Green Line or via the King Hussein Bridge?</b>            | 61        |
| <b>8. Legal and legislative environment</b>  | <b>63</b> |
| <b>Textbox 11: The official US aid to Israel since 1948: \$ 115 billion (61% went to the military)</b> | 64        |
| <b>Key Economic Indicators in the West Bank* and the Gaza Strip for the years 2000-2012</b>            | <b>65</b> |

## Executive Summary

This issue of the *Economic and Social Monitor* consists of two parts. The first part deals with the economic and political developments that have been witnessed at the international, regional and local level during 2012. Whereas the second part provides the traditional review of the *Monitor* during the fourth quarter of 2012, in addition to a review of the main economic indicators in the Occupied Palestinian Territory during 2012.

### Part I:

**The international political and economic events of 2012:** This part of the yearly *Monitor* focuses on the overall economic and political developments witnessed by the world in 2012. The analysis is divided into seven main parts; starting with the American economy, moving on to the crisis facing Euro Zone and then examining the economy of Japan and the BRICS countries before finishing with the political climate in the Occupied Palestinian territories.

### Part II:

**Gross Domestic product:** GDP reached around 6,797.3 million dollars during 2012 in constant 2004 prices; an increase of 5.9%, compared with 2011. On the other hand, GDP per capita registered a 2.7% increase during 2012, compared with 2011. As for GDP from the perspective of expenditure, the value of final consumption was around 8,724.1 million dollars in 2012. This means that final consumption in the Occupied Palestinian territories exceeds GDP by 28.3% in 2012.

**Labor Market:** The number of workers in the West Bank increased from 838,000 in 2011 to 858,000 in 2012. Geographically, the workers were distributed as follows: 60.4% in the West Bank, 29.9% in Gaza Strip and 9.7% in Israel and settlements. On the other hand, unemployment in the Occupied Palestinian territories increased to 23% in 2012, compared with 20.9% in 2011. The average wage in the Gaza Strip increased by 4.4%, as the daily average wage reached 64.3 shekel in 2012, compared with 61.5 shekel in 2011.

**Public Finance:** Total net domestic revenues increased by 3% during 2012, compared with

2011. Total public expenditure remained constant during the same period (on cash base). In sum, the deficit in the current budget, before aid, increased by 3% (to 807 million dollars) in 2012, but the total deficit (current and developmental), after aid, increased to \$86 million dollars in 2012 compared with 103 million dollars in 2011.

**Banking Sector:** By the end of 2012, direct credit facilities reached around 4.1 billion dollars. As credit facilities to Palestinian authority increased to 301.2 million dollars. The financing consumer commodities sector had the largest share of credit facilities during 2012 (28%), Followed by real estate and construction sector (21%). On the other hand the net profits of banks during 2012 were about 123.5 million dollars compared with 127.3 million dollars in 2011. The number of checks presented for clearing increased by 6% during 2012, compared with 2011; while their value decreased by 11% during the same period.

**Palestine Exchange:** The number of shares traded reached around 147 million shares; a decrease by 20% compared with 2011. While the value of shares traded reached around 273 million dollars in 2012; a decrease by 25% compared with 2011. Finally, Al-Quds index closed at 477.59 points at the end of the fourth quarter of the previous year exhibiting an increase of 0.66 points (0.1%) compared with the fourth quarter of 2011.

**Company Registration:** The number of new companies registered in the West Bank was 1,070 companies during 2012; a decrease of 316 companies compared with 2011. Total capital of newly registered companies in 2012 amounted to around JD 636 million.

**Building Licenses and Cement Imports:** The number of building licenses in the Occupied Palestinian territories increased by 6.9% during 2012 compared with 2011. Also, the number of licensed dwellings (New and existing ones) increased notably reaching 15,436 dwelling units in 2012, compared with 14,183 dwelling units in 2011. On the other hand, the amount of imported cement to the

Gaza Strip decreased to 9.4 thousand tons during the fourth quarter of 2012, compared with 13.1 thousand tons during the fourth quarter of 2011. The amount of imported cement to the west bank increased to 328.3 thousand tons during the fourth quarter of 2012, compared with 292.4 thousand tons during the fourth quarter of 2011.

**Car Registration:** The number of new and used cars registered in the West Bank during 2012 was around 14,000 cars. The cars were distributed as follow: 46% of used cars were imported from abroad, 19% of used cars were imported from Israel and 35% of new cars were imported from abroad. In comparison with 2011, the total number of new and used cars registered in the West Bank decreased by 34%.

**Hotel Activity:** The number of hotels operating in the Occupied Palestinian territories reached 98 hotels in 2012 ,compared with 91 hotels in 2011. The number of workers in hotels increased by 17% during the same period. Conversely, the number of guests increased by 13.4% between the two years. While the average staying period decreased to 2.3 nights per guest in 2012, compared with 2.5 nights per guest in 2011.

**Prices and Purchasing Power:** The Consumer Price Index (CPI) increased by 0.46% during the fourth quarter of 2012 compared with the third quarter of the same year. There was a decline in the price of dollar exchange amounted 3.4 %( 3.85 shekel per dollar). This means that purchasing power in the Occupied Palestinian territories measured in dollars decreased by 3.9% compared with the previous quarter. The annual increase was 2.78%.

**Foreign Trade:** The total amount of commodity imports during 2012 was around 4.2 billion dollars, where the amount of commodity exports was around 759 million dollars during the same year. Consequently, the commodity trade balance deficit during 2012 reached 4.5 billion dollars.

**Balance of Payments:** The current account deficit reached 2.8 billion dollars during 2012(based on quarter estimates). This can be considered an increase by 28.4%when compared with 2011. This deficit was funded

from capital and financial accounts, which saved 2.8 billion dollars (increase by 31.4% compared with 2011). The difference between the deficit in the current account and capital and financial accounts (17.2 billion dollars), called “errors and omissions account”, decreased by 53.4% between the two years .

**Legal and Legislative Environment:** The number of laws issued by the president of the PA and were available on the Palestinian Legal and Judicial System “Al-muqtafi” website were 12 laws in 2012, compared with 15 laws issued by the president in 2011. This section briefly outlines the laws that have economic and trading dimensions.

**Box Topics -** For this volume of the *Monitor*, 11 boxes covering different topics are included:

**The World Bank: Long-term effects of Israeli restrictions:** The report discusses the most important negative effects the Israeli restrictions have on the Palestinian economy. These restrictions reduces this economy’s ability to develop and compete in global markets. The negative effects of Israeli restrictions are discussed in four main areas; the negative effects on economic structure, on exports competitiveness, on labor market, and on infrastructure.

**Minimum Wage Law: How much will it cost and who will pay for it?** Last October, the Council of Ministers of the PNA issued a minimum wage law for the Palestinian Territories, based on the recommendation made by the “National Wage Committee” and as an application for one of the articles in the Palestinian labor law. The Council specifies the minimum monthly wage in the oPt by 1,450 NIS. This box aims to estimate the increase in the wage bill when this law is implemented. It arrives at the conclusion that applying the minimum wage law would lead to an 66 million NIS/month increase in the wage bill. Moreover, the private sector would take on his shoulders 88% of the increase in the wage bill (around 58 million NIS/month). Because the average monthly wage for labor who works with a monthly wage less than 1,450 NIS is 963 NIS in services sector, and 879 NIS in commercial sector and Hotels, then applying then minimum wage law would let

those two sectors suffer 56% of the total increase in the wage bill.

**The World Bank : “Microwork” can create 55 thousands job opportunities!** : This box discusses a study done by the World Bank with the title : “Microwork in the Palestinian Territories” . This study aims to evaluate the ability and chances to implement Microwork, its contribution to economic and social development in the Palestinian Territories, and its ability to create jobs for women and youth specially in the IT sector. The box defines “Microwork” and discusses the advantages of this kind of work in addition to the cofactors in establishing It. It also discusses some of the negative aspects that are associated with “Microwork” in Palestinian Territories. One of the important points that the study discusses is the ability to establish “Microwork” without the need for mobility. The box argues that positive as it may be, one should not underestimate the importance of out of home work (social interaction). On the other hand, it uses this to underestimate the effects of Israeli restrictions by arguing that such work is compatible with transportation and time, and which creates many opportunities for women to work from home.

**Gaza’s government 2013 budget:** The government of Gaza’s budget, which was issued in 31<sup>st</sup> of December 2012, showed that the total expenditure of this year’s budget exceeds last year’s budget expenditure by 3.2%. Moreover, the wages’ bill in this budget exceed last year’s bill by 10%. However, local tax revenues are expected to grow by 40% in 2013. Despite this high increase in revenues, there will be a budget deficit equal to %73 of total expenditure. The budget deficit is expected to be covered by grants and foreign aid.

**The problems of vocational education and the necessity to change the societal attitudes to it:** This box discusses a study done on the obstacles facing the vocational education sector in Palestine. The study analyzes the opinions of four groups that are well connected to the vocational education. These groups are: vocational students and their parents, vocational educators, vocational schools graduates, and finally employers for these vocational students. The box offers a

number of recommendations that the study arrives at after collecting data through questionnaires taken by the four connected groups.

**Stress tests of the Palestinian banking sector: are the banks at risk?:** A stress test is an analysis conducted under unfavorable economic scenarios which is designed to determine whether a bank has enough capital to withstand the impact of adverse developments. Stress tests were designed initially by the Federal Reserve and were tested after the financial crisis in 2007. Those tests were applied accurately with transparency, which helped in boosting investors’ confidence and thus helping the US economy get out of the crisis. In the Palestinian Territories, the Palestine Monetary Authority started implementing stress tests quarterly starting in March 2011. These Palestinian tests were designed in a way that indicates the banks’ ability to face a cluster of events and political-economic realities that might arise. These tests found that the Palestinian banking system is capable of resisting a diverse group of shocks because there exists a good amount of core capital. However, there exists big difference between the performances of individual banks; as the small banks outscored big banks in these tests and have enough amount of capital to insure its financial fitness.

**“Mekerot” asks The Palestinian Water Authority to pay half a billion Shekels:** According to the Oslo accords, both of the Palestinian and the Israeli parties agreed that buying any amount of water from each other should happen on the price equal the “real cost” of water plus cost of transportation. The two parties signed the “Water Pricing Protocol” in 1998 which puts the price paid by the Palestinian side for water bought from Israel as a base price (1.66 shekels/meter cube), and specifies that this price should be adjusted from time to time according to developments in several variables. However, the Israeli company started since 2008 to ask for a change in the base price and for selling extra amounts of water at 3.5 shekels/meter cube to Bethlehem and Hebron, and at 3.44 shekels/meter cube to Gaza. This was not sufficient for this company as it also asked for applying those new prices on all of the water

quantity that was bought between 2004 and 2012, which can reach an estimated amount of half billion shekel. Negotiations between “Mekerot” and the Palestinian Water Authority are still taking place until now.

**Palestine is at the tail of “Easiness of Doing Business” ranks:** The box discusses a World Bank annual report “Doing Business” for the year 2012. The report analyzes 10 indicators for measuring the organized governmental actions for business activities in 185 countries. The report shows that the countries that used the “smart rules” to regulate business activities were on the top of the easiness of doing business rank. The report also shows that the West Bank and Gaza are placed the 135<sup>th</sup> (out of 185 countries worldwide) on the rank, and placed 13<sup>th</sup> (out of 19 countries) in the Arab region. When taking every factor by itself, we notice that the West Bank and Gaza rankings differ from one indicator to another. It is clear from the report that Palestine’s global rank is very low in most of the indicators and this is mainly due internal factors, plus external ones like the occupation and its policies.

**Who is benefiting from the “tariff-quota” import :** The Palestinian Authority signed a big number of international trade agreements, such as the partnership agreement with the European Union, the “EFTA” countries, and the Greater Arab Free-Trade Area agreement. However, the actual benefits for Palestine from these agreements is still restricted by Israel trade relations with the same country that signed the agreement with the PA, and Israel’s international pledges in the WTO context. Israel gives Palestinians 20% from the “tariff quota” (i.e. imports without tariff) that Israel undertakes in its international trade agreements. “Tariff Quota” is the quantity of goods that Israel should allow to enter its markets without any customs. Giving 20% of this quota to the PA, and the PA agreeing on taking it clearly suggests that the oPt are not a separate customs area but a part of the Israeli custom envelop. This box discusses the way this “tariff quota” is being used and tries to draw a conclusion on who is the real beneficiary from this quota. The box arrives at the conclusion that the main beneficiary from the quota is the importer who gets an extra

profits from selling with a better margin than the retail traders. On the other hand, the final consumer does not feel any difference in price between the quota-imported quantities and the other quantities imported out of it. The only exception is maybe only when a prohibitive tariff exists, for example on the dryer milk powder what is only being imported using the quota.

**Best exporting route: via the Green Line or King Hussein Bridge? :** This box discusses a report that compares the different transit routes open for Palestinians in the West Bank. The report shows that the best route sometimes depends on the type of exported good, and some other times on the export destinations. The Green-Line route is better in the case of exporting 5 goods from a pool of 11 good that god tested: olive oil, dates, hotdogs, shoes and medicine, despite the destination. However, the route through King Hussein bridge is cheaper to use in the case of 4 goods: vegetables, herbs, strawberry and fruits. For building stones and tomatoes, the ideal route to use depends on the destination, for example if the destination was Italy then the Green Line route is cheaper, but if it was intended to go to China, then King Hussein bridge is a cheaper route

**US Bilateral Aid to Israel since its foundation: 115 billion dollars and 61% went to the Israeli military:** The American Congress Research Center published last March a report titled “US Foreign Aid to Israel”. This report give a general glimpse on the US foreign aid to Israel and the changes that took place in the last 60 years. The report revealed that Israel is the largest bilateral aid recipient from the US. This aid money, accumulated since 1949, makes a total of 115 billion dollars. Most of this aid money went for militarism purposes (61%). US foreign aid makes an average of 4% of Israeli GDP annually.

**1. A review of Selected World Economies  
and Israel and Palestine Economies**

# 1. Global Economic Performance in 2012

Another year has come to an end and the Global Economy is still trying to recover from the financial crisis of 2007-2008. After a global economic shock at the end of 2011 the world economy slowly started to move forward in early 2012. This happened mainly because of the strengthening of the US economy and the good policies established in Europe to stabilize markets and get the Euro zone out of its deep public debt crisis. The improvements continued until the end of 2012 but at a slow pace. However, by the end of 2012 many questions remained about the future of the euro and if it can survive the next year.

Meanwhile, the emerging and developing countries continued to have quite high growth rates compared to post-industrial economies.

In general, global GDP increased by 3.2% during 2012. According to projected data obtained from 'The Conference Board Global Economic Outlook', the US economy made up 18.2% of the global economic output and contributed 19% to the global economic growth in GDP. The European economy represented 20.3% of global economic output but contributed nothing to global growth during 2012, but an improvement is projected in 2013. Taken as a whole, growth in the advanced economies accounted for 19% of global growth while making up 51.3% of total global output. On the other hand, the developing and emerging economies made up only 48.7% of total global output but accounted for 81% of the growth in global output. The BRICS countries, for example, made up 25% of global output, but are expected to contribute an average of 37% to global economic growth between 2011-2016.

## 1.1 US Economy

The American economy is generally moving in the right direction. After the recession that started in 2007, which was the worst since the Great Depression in the 1930's, the US economy started to recover and improve its economic performance. The year 2012 witnessed the re-election of Barack Obama who promised more reforms and more progressive governmental policies that take

into account improving healthcare and investments in human capital.

By Q4 of 2012, real output had increased by 2.5% from its previous peak in Q4 of 2007. Since 2010, when unemployment reached a crisis peak, the economy has added 5.5 million jobs (2.2 million jobs were added in 2012 alone).<sup>1</sup> However, unemployment stayed somewhat high at 7.8% (0.7% lower than 2011 though).<sup>2</sup> Nevertheless, many analysts believe that this decline in unemployment is deceiving because many people stopped looking for jobs and, thus, were excluded from the statistical pool.<sup>3</sup>

The real reason for this good performance can be traced back to 2009 when the US government injected \$831 billion in the economy with the American Recovery and Reinvestment Act. However, nowadays there is a clear bipartisan agreement between democrats and republicans that the government has a prominent role in attaining long-term fiscal sustainability by decreasing future government spending. Yet, there is disagreement on how this can be achieved in a sustainable way. On the one hand, the Republicans think that government spending on healthcare, social security and education needs to be cut to balance the budget. On the other hand, the Democrats believe that the government should reduce its military expenditure while preserving spending on things that promote growth (such as health and education). Moreover they believe that simultaneously revenue shortfalls should be offset through tax increases. This political division might be an obstacle for future economic bipartisanship.

Due to the tax increases on wealthier Americans, the Congressional Budgetary Office expects that the annual American national budgetary deficit will contract to \$845

---

<sup>1</sup> Council of Economic Advisers : 2013 Economic Report to the President

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> E.g. Paul Davidson, USA Today, "Drop in labor participation rate is distress signal" available at <http://www.usatoday.com/story/money/business/2013/04/07/march-labor-force-participation/2057887/> accessed on April 22, 2013.



billion in 2013 (down from \$1.35 trillion annual debt in 2012 and \$1.6 trillion annual debt peak in the 2009 crisis time).<sup>4</sup>

The continuation of the euro crisis during 2012 has slowed down the world economic growth as well. It is clear that those adverse shocks are external to the US but the globalized nature of modern economy and financial markets made the US not escape the impact.

Another event that had a negative impact on the US economy was hurricane Sandy which hit the East coast. The damage to fixed assets resulting from the hurricane was estimated at around \$35.8 billion. Because of the damage and the opportunity costs resulting from business closures, it is estimated that the hurricane lowered GDP growth in the fourth quarter of 2012 by 0.2 to 0.5 percentage points.<sup>5</sup> The drought in the Midwest and the resulting shortfall in agricultural production led to losing an additional 0.25 percent to growth in the second and third quarters.<sup>6</sup>

## 1.2 Euro zone Crisis

Another year passed and the euro has survived, maintaining its strength against the dollar and British pound in financial markets. Saving the euro was a critical issue to 2012 Euro zone economists as the crash of the euro could have meant a global economic collapse.

Mario Draghi, the governor of the European Central Bank (ECB), played a vital role in saving the euro. The ECB promised to help bail out any country in real danger of default by giving them loans and printing more money despite Germany's opposition to this kind of monetary policy. The model Draghi sought to implement in 2012 was the same model used by the Fed and the Bank of England to help the American and British economies survive the 2008 crisis. Draghi's statement boosted confidence in the European markets, helped

the crippled euro survive and made the European governments breathe.<sup>7</sup>

In 2012, the governments of Europe moved ahead in their fiscal pact to promote austerity deals. However, the real crisis in Europe is not solely about debt. Rather, it stems from the fact that the Euro zone countries have different economic models while being located in one currency area.

Another important event of 2012 was the election of a new president of France (François Hollande) and the emergence of a new government. In his election campaign, Hollande promised to try to change the French economic policy from austerity economics into a more stimulus-based approach. Despite his campaign promises, he ended up signing the deficit-squeezing fiscal pact suggested by Germany in June. The French discourse focused on requiring the richer northern European countries to sacrifice for the good of the whole Euro zone, while Germany supported the idea of a single European government which would probably have German-style fiscal economic policies. The German model is unrealistic and could even be considered undemocratic as it would be very difficult to democratically elect such a federal government, and all European countries think this idea is not feasible.

Year 2012 ended well for Greece, as the ministers of finance in the EU countries decided to create a rescue fund for Greece. This fund made more than \$60 billion dollars available for aid as part of the Rescue package

General statistics from 2012: the Euro zone economy contracted by 0.6% while the EU economy shrank by 0.3%. Unemployment rate in the Euro zone reached 11.4% compared to 10.5% in the whole European continent.<sup>8</sup>

---

<sup>4</sup> Congressional Budgetary Office, The Budget and Economic Outlook: Fiscal Years 2013 to 2023 available at <http://www.cbo.gov/sites/default/files/cbofiles/attachments/43907-BudgetOutlook.pdf> (accessed April 23, 2013).

<sup>5</sup> Economic Report of the President, March 2013, available at [http://www.presidency.ucsb.edu/economic\\_reports/2013.pdf](http://www.presidency.ucsb.edu/economic_reports/2013.pdf) (accessed April 23, 2013).

<sup>6</sup> Ibid.

---

<sup>7</sup> The Economist, Saving the euro Tick tock, Sep 8<sup>th</sup> 2012, available at <http://www.economist.com/node/21562206> (accessed April 23, 2013).

<sup>8</sup> The European Central Bank: Statistics on Euro Area Economic and Financial Data, available at <https://www.ecb.int/stats/keyind/html/sdds.en.html> (accessed April 23, 2013).

### 1.3 Japan's Economy

Japan's economy is the third largest economy in the world behind the US and China in terms of what?. According to statistics reported by the Japanese Cabinet Office, the GDP growth rate in the last quarter of 2012 was 0.5%, making up an average annual GDP growth rate of 2.1% in 2012.<sup>9</sup>

However, the Japanese economy seems to be suffering from chronic deflation or a drop in the consumer price index. This negatively impacts the performance of the economy. For example, the CPI index fell by 0.1% in November 2012 in comparison with November 2011.<sup>10</sup> Japanese exports decreased in 2012 due to the yen strengthening against the dollar and euro as investors flocked to the safe harbor currency, which led to less industrial output.<sup>11</sup> Domestic demand was needed to fill in the gap created by the decline in exports, but deflation was an obstacle in the face of increasing domestic demand.

To solve the problem of deflation and improve Japanese export competitiveness, the new Prime Minister Shinzo Abe asked the Bank of Japan to raise its inflation target to 2% in 2013 from a previous target of 1%. He also suggested doubling the money supply by 2014 to increase inflation. So far, the measures have had promising results with increased exports, a 50% reduction of the trade imbalance and moderately climbing domestic prices.<sup>12</sup>

### 1.4 The BRICS economies

The year 2012 saw the 4<sup>th</sup> BRICS summit in India. The BRICS are considered the strongest developing and emerging block of countries in the world. The group includes Russia, China, Brazil, India and South Africa. The BRICS group makes up 25% of World GDP, has \$4.4

trillion dollars in reserve and is home to 40% of the world population.<sup>13</sup>

At the summit India introduced a plan to establish a development bank for the BRICS countries, which would give them more power on the international scene. This bank would be quite similar to the World Bank, as it would offer loans and funds for developing and underdeveloped countries to finance development and infrastructural projects. One advantage of this bank would be the finance of potential successful projects, which would help in economic growth there.

Another issue the summit discussed was strengthening South Africa's position within the African continent through establishing infrastructure projects and industrial initiatives in Africa.

The table demonstrates that the biggest drivers behind the BRICS's economic growth as one block are China and India, which have had high growth rates in GDP for the last 3 years. However, there was a slowdown in the growth in India by about 50% and from 10.4% to 7.8% in China, while the rest of the countries' growth rates had an average of about 2.5% in 2012.<sup>14</sup> This slowdown is mainly due to internal imbalances within the BRICS countries, which negatively impacted the trade statistics. Throughout the last decade, the BRICS were able to grow due to heavy foreign investment from US and European investors. Today, however, global trade and investment is shrinking within the BRICS. While the BRICS remain a strong force in international economic development and remain promising destinations for investment new economies from Asia are emerging to the global scene (such as Indonesia, Thailand and the Philippines). These economies are growing fast and attracting large amounts of investment into their markets. In general, South Africa's economy is the weakest in the BRICS and there is a high likelihood that the Nigerian economy will outpace its South African counterpart, becoming the largest African economy very soon.

---

<sup>9</sup> The Japanese Cabinet Office : [www.cao.go.jp/index-e.html](http://www.cao.go.jp/index-e.html)

<sup>10</sup> BBC: Japan economy: Latest data underlines weakness

<sup>11</sup> The Wall Street Journal, "Strong Yen Dings Japan Car Exports" available at <http://online.wsj.com/article/SB10001424052702304458604577488502770201384.html>

<sup>12</sup> See e.g. Japanese Exports Exceed Estimates as Yen's Slide Aids Sales available at <http://www.bloomberg.com/news/2013-04-18/japan-march-exports-exceed-analyst-estimates-after-slide-in-yen.html> (accessed April 23, 2013).

---

<sup>13</sup> The Economic Times: BRICS summits are so last decade: All members are slowing down...

<sup>14</sup> CIA World Factbook

## Economic Growth in BRICS Countries 2010-2012 (%)

| State/growth rate | 2010  | 2011 | 2012 |
|-------------------|-------|------|------|
| India             | 10.1% | 6.8% | 5.4% |
| China             | 10.4% | 9.2% | 7.8% |
| Russia            | 4.3%  | 4.3% | 3.6% |
| Brazil            | 7.5%  | 2.7% | 1.3% |
| South Africa      | 2.9%  | 3.1% | 2.6% |

### 1.5 Economy of the MENA region

As a whole, the MENA economy grew by 3.8% during 2012.<sup>15</sup> However, when studying the economy of the MENA region, it should be divided into three major groups with common characteristics: oil-rich Gulf Cooperation Council countries (GCC); countries that have had social upheavals and the rest of the countries.

The oil-exporting GCC countries (the main drivers of the MENA growth) outperformed the rest of the MENA region countries. This is a result of the high oil prices in recent years.<sup>16</sup> However, these oil prices are expected to fall during 2013-2015, which will lead to a decline in the export growth rate in the oil producing countries, bringing down growth forecasts for the region. The economy of the GCC grew by 5.4% in 2012 and it is expected to fall to 3.6% in 2013 owing to a drop in the prices of oil.<sup>17</sup> The average inflation rate was 2.4% (2.7% midyear and 2.0% end of year). This decline over the year is a result of a deceleration in inflation in food prices in some GCC countries.<sup>18</sup>

Taking some of the GCC countries individually, the growth rate in Bahrain rebounded in the first three quarters of 2012 to 4.4% after a very poor performance in 2011 due to political instability.<sup>19</sup> This rebound in growth can be attributed to the recovery in the non-oil sectors (which account for 80% of GDP) and the establishment of new infrastructure projects. Bahrain's high government stimulus spending led to a corresponding increase in the budget deficit to about 3.5% in 2012.<sup>20</sup> Meanwhile Kuwait had a

growth rate of 4%, mainly due to the Kuwaiti 4 year development plan that concentrated on infrastructure projects. However, the Kuwaiti government should make some structural reforms to insure long-term development.<sup>21</sup> Saudi Arabia benefited greatly from the skyrocketing oil prices in 2012. However, it also had a non-oil growth of around 6%. Saudi government spending on infrastructure and wages also boosted some growth.<sup>22</sup>

The Arab spring countries (Egypt, Syria, Yemen, Libya and Tunisia) have something in common. In 2012, some of these countries had better economic performance compared to 2011, but social and political instability insisted, thus impacting the economies. For example, two years after the historical January 25<sup>th</sup> revolution that toppled Hosni Mubarak, there remains a strong sense of economic uncertainty in the Egyptian market. Even after the fair and democratic presidential elections, the economy is still struggling to recover because of a series of events that took place throughout the year. The Egyptian economy grew by 2.2% in the fiscal year 2011/2012, which is slightly higher than 2010/2011 but much lower than the historical growth rates prior to the Arab Spring (between 2004 and 2010) following the economic liberalization policies of Hosni Mubarak.<sup>23</sup> In Tunisia the economy started to recover after a very poor performance in 2011. While there is still political and economic instability which restricts growth, growth rates rebounded to 3.6% in 2012 from a contraction rate of 1.9% in 2011.<sup>24</sup> The unemployment rate fell to 16.7% in 2012 from 18.9% the year before.<sup>25</sup> The crisis in the Euro zone (an important

<sup>15</sup> HSBC Global Connection Report – MENA 2013

<sup>16</sup> Ibid.

<sup>17</sup> National Bank of Kuwait: GCC Economic Outlook 2013

<sup>18</sup> HSBC Global Connection Report – MENA 2013

<sup>19</sup> National Bank of Kuwait: GCC Economic Outlook 2013

<sup>20</sup> Ibid.

<sup>21</sup> Ibid.

<sup>22</sup> Ibid.

<sup>23</sup> The Egyptian Exchange : Annual Report 2012

<sup>24</sup> The World Bank : Tunisia Country Overview

<sup>25</sup> The World Bank : Tunisia Country Overview

trading partner) and instability in Libya negatively affected growth in Tunisia.<sup>26</sup>

With government intervention and help from partners, Yemen's economy showed signs of improvement in 2012; yet, the economic situation remains tenuous at the end of the year.<sup>27</sup> After reaching 10% in 2011, the contraction rate fell to 0.9% in 2012. While a 0.9% growth rate is far from desirable, it is a 9% improvement in the growth rate over the prior year, which is a marked improvement. Yemen has a forecasted growth rate of 4% in 2013.<sup>28</sup> Other signs of recovery include inflation rates reduced to single digits, exchange rate appreciation and stabilization at pre-crisis levels and increase in foreign reserves from \$1 billion in 2011 to \$5 billion in 2012. In 2013 the Yemeni government should work on improving tax systems to increase revenues, focusing especially on increasing taxes on larger incomes. It should also work on developing the country's institutions and transparency.

## 1.6 The Israeli Economy

In 2012, Israel's economy grew by 3.1%,<sup>29</sup> down from 4.6% in 2011. This slowdown in growth is largely due to the slowdown in global growth which had a negative impact on the Israeli exports. A second reason for the slack is the increase of the price of the fuel imports.<sup>30</sup> Despite this slowdown in growth, unemployment rates stayed stable compared to 2011, posting the lowest unemployment rate achieved in the last thirty years.<sup>31</sup> Meanwhile, labor force participation rates increased through 2012, suggesting higher efficiency in the labor market and more flexibility in wages.

Inflation rate in 2012 was 1.6% (2% below the target).<sup>32</sup> Three factors led to the increase in prices: increase in house pricing services by 3.3%, increase in energy prices due to natural

gas supply disturbances and rising fuel prices globally and a climb in food prices<sup>33</sup>

The Bank of Israel's monetary policy has succeeded in boosting economic activity and growth through reducing interest rates.<sup>34</sup> Through creating domestic demand this monetary policy was meant to help the economy gain momentum in the face of the global slowdown. The reduction in interest rates led to a depreciation in the shekel. This was necessary because high interest rates would have affected trade exports and thus would have slowed growth and led to higher unemployment.<sup>35</sup>

Regarding the fiscal situation in Israel, the deficit remained high (around 4.2% of GDP) despite government tax increases intended to raise revenue.<sup>36</sup> This was a result of the slowdown in the rate of tax increases that started in 2011.<sup>37</sup> Expansionary fiscal policy improved economic activity, but also led to high budget deficits. Although taxes were high, structural deficits also remained high. These structural deficits can only be addressed through decreasing public spending as percentage of GDP.<sup>38</sup>

There are many challenges facing the Israeli economy, but these can be met. First of all, the high structural deficit can be solved through reducing public spending under the fiscal Golden rule<sup>39</sup> when it comes to public expenditure. A second challenge is the increased cost of living, which triggered social protests. This issue can also be tackled by the government. Increasing competition might prove helpful in pushing prices down. The low quality and productivity of Israeli Labor is another challenge which negatively impacts long-term growth. The government should work on improving the educational system in Israel. Besides that the government can increase participation rates by taking positive steps to increase the integration of Arabs and

<sup>26</sup> Ibid.

<sup>27</sup> Republic of Yemen- December 2012 Staff Visit Mission Concluding Statement (IMF)

<sup>28</sup> Republic of Yemen- December 2012 Staff Visit Mission Concluding Statement (IMF)

<sup>29</sup> Bank of Israel: 2012 Annual Report

<sup>30</sup> Ibid.

<sup>31</sup> Ibid.

<sup>32</sup> Ibid

<sup>33</sup> Bank of Israel :Monetary Policy Report 2012 (first half)

<sup>34</sup> ibid.

<sup>35</sup> Bank of Israel: 2012 Annual Report

<sup>36</sup> Israeli Ministry of Finance Website: Government Revenue and Expenditure.

<sup>37</sup> Ibid.

<sup>38</sup> Ibid.

<sup>39</sup> The Golden Rule states that *over the economic cycle, the Government will borrow only to invest and not to fund current spending.*

Orthodox Jews into the Labor market. Another challenge is the task of achieving a balance of payments in foreign trade through exporting Israeli natural gas, so that it can provide a long-term supply to local markets.

## **2. Political context of the Palestinian Economy**

Economic growth in Palestine in 2012 slowed by a significant margin. During 2012, the growth rate decreased from an average of 12 percent in 2011 to 6 percent in 2012 (5.5% in the West Bank and 6.6% in Gaza). The main reasons behind this dramatic drop in growth are the fiscal challenges induced by the decline in international aid, the Israeli restrictions on mobility which undermine free trade and the dysfunctional political process. These challenges might lead to a severe decline in Palestinian economic competitiveness on a global scale. If these conditions persist there is a real risk that all of the achievements in the past five years (by the institutions helping to build up the Palestinian Authority) could be undermined.

### **2.1 Israeli occupation stifles Palestinian growth and leads to increased uncertainty for investors**

The first factor that continues to hamper economic growth is the Israeli occupation and expansion of settlement activities in the West Bank. This has crippled the Palestinian economy and reduced economic freedom. In addition, the conflict that erupted between Hamas and Israel in November 2012 had a negative impact on this year's growth rate, as it increased uncertainty and damaged infrastructure.

The Israeli government has continued to expand its settlement activities in the West Bank throughout 2012. This adversely affected growth and development in Palestine. Statistics from 2012 reveal that the settlement situation is making it increasingly difficult for Palestinians to establish an independent economy and state. Over 60 percent of the land in the West Bank is in area C and under almost-exclusive Israeli control. Area C is

home for 150,000 Palestinians living in 542 communities (of which 281 have half or more of their land in area C). Also, in the West Bank there are around 518,000 settlers living in 145 settlements, including 26 settlements in East Jerusalem with 196,000 settlers.<sup>40</sup> Seventy percent of Area C is within the boundaries of these settlements, making it impossible for Palestinians to use these lands for development. Construction in 29% of Area C is prohibited for Palestinians and only 1% of Area C is planned for Palestinian development. Still worse, around 70% of Palestinian communities located (entirely or mostly) in Area C have no connection to water networks and use tanked water.<sup>41</sup> These statistics are a strong indication of the difficulty the Palestinians in the West Bank face in establishing a viable economy that can function as the base for a viable state.

### **2.2 Decline in foreign aid has slowed down economic growth**

The second reason for the impaired growth is the shortfall in foreign aid to finance the PA's budget, occasioning deficits and an inability to invest in development since 2011. As a result, the PA had to borrow from the local banking sector and delay payments to the private sector suppliers and the Pension Fund. The sudden decline in foreign aid has enormously impacted the economy. The aid-led growth of the past few years created a fragile economy that cannot function properly if the aid is abruptly withheld.

Foreign aid made up an average of 22.3% of real GDP between 2008-2010 and 10% in 2011<sup>42</sup>. This influx of foreign aid was necessary because it was the only way to get the economy function again after the political hardship Palestine faced following the Israeli invasion of all Palestinian towns in the wake of the second Intifada. The donor money helped the Palestinian government to resume its development effort, especially rebuilding the infrastructure which was damaged during the military conflict.

<sup>40</sup> Numan Kanafani, The economic structure of the Israeli settlements in the West Bank.

<sup>41</sup> United Nations Office of the Coordination of Humanitarian Affairs – Occupied Palestinian Territories : Area C of the West Bank : Key Humanitarian Concerns.

<sup>42</sup> For more information, see the second section of this issue.

The year 2012 also saw the UN general assembly's vote which gave Palestine a non-member observer state status.<sup>43</sup> The General Assembly Resolution was passed by an overwhelming majority of votes. While this was considered a political win by the PA, it encouraged the United States to continue its aid cut off. In short, the PA is now unable to meet all of its financial obligations.

### **2.3 Political ambiguity is a cloud over the Palestinian economy**

Another year elapsed and the peace process between the Palestinians and the Israelis is not moving forward. This is largely a result of the continued domination of the hawkish conservative opponents of peace in the Israeli landscape. These fundamentalists dominate the legislative branch and the Israeli Government. The Netanyahu-Lieberman government came back armed with severe violations and hostile measures against the Palestinian citizens, especially the continuation of illegal settlement building, home demolitions, the continued construction of the separation wall and other violations in the West Bank and in East Jerusalem, which may render dreams of a two-state solution unattainable.

Since the Oslo Accords, peace talks have taken place but with no real progress in the negotiations. Israel has ignored the international law and consensus on the two-state solution, in addition to its unwillingness to finalize the important issues such as: borders, Jerusalem, refugees, security, water and political prisoners.

After its success in becoming a member of UNESCO in 2011, the PNA was given a non-member observer status by the UN general assembly's voting. However, as in the UNESCO vote, the UN General Assembly vote to recognize Palestine as a non-member observer state resulted in the United States putting political pressure on the PA because the former disagreed with the latter's approach. The US, the sponsor of the peace process and the witness of the Oslo Accords (which failed to convince Israel to stop its settlement activities in order to resume the bilateral negotiation), found in the Palestinian approach

to the UN an excuse to divert the international public's opinion from its lack of making progress on peace front. Furthermore, the US continued the freezing of financial transfers to the PA for the second year, which further worsened the economic and social situation of the Palestinians.

### **2.4 Unmet Promise of Reconciliation!**

After the Cairo agreement in 2011 President Mahmoud Abbas and Khaled Mashaal signed the Doha agreement, a step forward in the implementation of the Palestinian reconciliation agreement signed in Cairo by the two main parties Fateh and Hamas. However, no real progress has taken place in terms of holding legislative and presidential elections in Gaza and the West Bank.

---

<sup>43</sup> UN General Assembly Resolution A/67/L.28

**II- Economic and Social Monitor Analysis of  
quarterly and annual data, 2012**

## 1. GDP and GDP per capita

### Quarter 4

During this quarter GDP grew by 1.5% from the third quarter of 2012. Given that GDP is strongly influenced by quarter shifts, economists appear in favor of comparing GDP in terms of corresponding quarters rather than successive quarters. As such, GDP grew by 5.3% in the fourth quarter 2012 compared with the corresponding quarter of 2011 (see Issue 31 of the *Monitor*). On the other hand, the per capita GDP (which is almost equivalent to the growth rate of the total output minus the

growth rate of the population) rose by 0.7% compared to the third quarter of 2012, while it grew by 2.1% compared to the corresponding quarter of 2011.

### Annual Comparison

In 2012, GDP grew by 5.9% from 2011. This growth was real (at constant prices), i.e. the nominal increase minus the impact of price inflation. The per capita GDP, on the other hand, increased by 2.7% (3% in Gaza and 2.7% in the West Bank) compared to 2011.

**Table 1-1: GDP in the Palestinian territory\* (constant prices, base year 2004)**

| Economic Activity                 | 2011           | 2012           |                |                |                |                |
|-----------------------------------|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|
|                                   |                | Q1             | Q2             | Q3             | Q4             | Total          |
| <b>GDP (million dollars)</b>      | <b>6,421.4</b> | <b>1,601.7</b> | <b>1,754.5</b> | <b>1,707.9</b> | <b>1,733.2</b> | <b>6,797.3</b> |
| - West Bank *                     | 4,764.7        | 1,187.8        | 1,283.8        | 1,256.1        | 1,302.8        | 5,030.5        |
| - Gaza Strip                      | 1,656.7        | 413.9          | 470.7          | 451.8          | 430.4          | 1,766.8        |
| <b>GDP per capita (US dollar)</b> | <b>1,635.2</b> | <b>400.2</b>   | <b>435.2</b>   | <b>420.4</b>   | <b>423.5</b>   | <b>1,679.3</b> |
| - West Bank *                     | 2,037.6        | 499.4          | 536.1          | 521.0          | 536.8          | 2,093.3        |
| - Gaza Strip                      | 1,042.8        | 255.0          | 287.5          | 273.6          | 258.4          | 1,074.5        |

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2013, National Accounts Statistics, Ramallah - Palestine.

Data of 2012 are preliminary and thus subject to further revision.

Data of Q4 2012 are preliminary and subject to further revision.

\* Data do not include that part of Jerusalem governorate which was forcefully annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

### 1.1 GDP Structure

#### Quarter 4

Looking into the structure of GDP in the fourth quarter 2012 (compared to the corresponding quarter of 2011) we notice that the share of manufacturing grew by 10%,

while that of the construction sector fell by 7.1%. By contrast, the contribution of the services sector rose by 16.1%.

**Table 1-2: Percentage Distribution of the Contributions of Sectors to GDP in the Palestinian Territory\* (constant prices, base year 2004)**

| Economic Activity  | 2011        | 2012        |             |             |             |             |
|--|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|
|  |             | Q1          | Q2          | Q3          | Q4          | 2012        |
| <b>Agriculture, forestry and fishing</b>                             | <b>5.9</b>  | <b>4.4</b>  | <b>5.1</b>  | <b>4.3</b>  | <b>5.7</b>  | <b>4.9</b>  |
| <b>Mining, manufacturing, water and electricity</b>                  | <b>12.0</b> | <b>11.8</b> | <b>11.8</b> | <b>12.1</b> | <b>11.9</b> | <b>11.9</b> |
| Mining and quarrying   | 0.8         | 0.8         | 0.7         | 0.7         | 0.6         | 0.7         |
| Manufacturing  | 9.7         | 9.4         | 9.6         | 9.8         | 9.9         | 9.7         |
| Electricity, gas, steam and air conditioning                         | 1.4         | 1.5         | 1.4         | 1.5         | 1.3         | 1.4         |
| Water supply, sanitation activities and waste management & treatment | 0.1         | 0.1         | 0.1         | 0.1         | 0.1         | 0.1         |
| <b>Construction</b>  | <b>14.0</b> | <b>12.9</b> | <b>15.6</b> | <b>14.5</b> | <b>13.1</b> | <b>14.1</b> |
| <b>Wholesale &amp; retail and repair of vehicles and motorcycles</b> | <b>14.1</b> | <b>14.4</b> | <b>14.0</b> | <b>13.9</b> | <b>13.7</b> | <b>14.0</b> |
| <b>Transport and storage</b>   | <b>1.9</b>  | <b>2.0</b>  | <b>1.9</b>  | <b>1.8</b>  | <b>1.6</b>  | <b>1.8</b>  |
| <b>Financial and insurance activities</b>                            | <b>3.3</b>  | <b>3.3</b>  | <b>3.1</b>  | <b>3.2</b>  | <b>3.3</b>  | <b>3.2</b>  |



| Economic Activity                                     | 2011         | 2012         |              |              |              |              |
|---|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|
|   |              | Q1           | Q2           | Q3           | Q4           | 2012         |
| <b>Information and communication</b>                  | <b>6.9</b>   | <b>7.0</b>   | <b>6.7</b>   | <b>7.1</b>   | <b>6.8</b>   | <b>6.9</b>   |
| <b>Services</b>                                       | <b>18.7</b>  | <b>20.6</b>  | <b>19.1</b>  | <b>18.9</b>  | <b>21.6</b>  | <b>20.0</b>  |
| Accommodation and food services                       | 0.6          | 0.6          | 0.7          | 0.7          | 0.7          | 0.7          |
| Real Estate and Renting                               | 3.8          | 4.3          | 3.6          | 4.0          | 4.6          | 4.1          |
| Professional, scientific and technical activities     | 1.0          | 1.1          | 1.0          | 0.9          | 1.3          | 1.1          |
| Administrative services and support services          | 0.5          | 0.6          | 0.5          | 0.7          | 0.5          | 0.6          |
| Education   | 7.4          | 8.0          | 7.8          | 7.1          | 8.4          | 7.8          |
| Health and social work                                | 3.3          | 3.7          | 3.5          | 3.3          | 4.0          | 3.6          |
| Arts, recreation and leisure                          | 0.6          | 0.6          | 0.5          | 0.6          | 0.5          | 0.5          |
| Other services  | 1.5          | 1.7          | 1.5          | 1.6          | 1.6          | 1.6          |
| <b>Public administration and defense</b>              | <b>12.5</b>  | <b>12.1</b>  | <b>11.6</b>  | <b>12.2</b>  | <b>11.6</b>  | <b>11.9</b>  |
| <b>Home Services</b>                                  | <b>0.1</b>   | <b>0.1</b>   | <b>0.1</b>   | <b>0.1</b>   | <b>0.1</b>   | <b>0.1</b>   |
| Financial intermediation Services Indirectly Measured | -2.4         | -2.5         | -2.3         | -2.4         | -2.5         | -2.4         |
| Customs duties  | 5.6          | 6.0          | 5.3          | 6.1          | 6.2          | 5.9          |
| Net value added tax on imports                        | 7.4          | 7.9          | 8.0          | 8.2          | 6.9          | 7.7          |
| <b>Total (%)</b>                                      | <b>100.0</b> | <b>100.0</b> | <b>100.0</b> | <b>100.0</b> | <b>100.0</b> | <b>100.0</b> |

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2013, National Accounts Statistics, Ramallah - Palestine.

Data of 2012 are preliminary and thus subject to further revision.

Data of Q4 2012 are preliminary and subject to further revision.

\* Data do not include that part of Jerusalem governorate which was forcefully annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

## Annual Comparison

In terms of the structure of GDP in 2012, the share of the agricultural sector shrank by 17%, while that of the services sector grew by 7%. This corroborates the assumption that the shares of the productive sectors are being eroded, while those of the services sector are being inflated.

## 1.2 Spending on GDP Items

Table 1-3 shows spending on major items of GDP during 2011 and quarters of 2012. The table features the basic equation in the national accounts: private consumption + investment + government consumption + exports - imports = GDP ( $GDP = C + I + G + X - M$ ).

Figures for 2012 are shown below (in billion dollars):

|                                | Billion dollars |
|--------------------------------|-----------------|
| Private consumption            | 6.7             |
| Investment (capital formation) | 1.1             |
| Government consumption         | 2.0             |
| Exports                        | 1.1             |
| Imports (-)                    | (4.1)           |
| <b>GDP</b>                     | <b>6.8</b>      |

We can conclude from Table 1-3 that:

- ✧ The final consumption expenditure in the Palestinian territory was 28% more than the gross domestic product (GDP in 2012 (7 percentage points over the previous year). This difference was compensated mainly through imports, which represented 60% of GDP (compared with 54% in 2011).
- ✧ Distribution of final consumption expenditure: household spending (73.8%), government spending (23.2%) and non-

- profit organizations (3%). During 2012, the final consumption of households rose by 12.7%. Likewise, government spending grew by 14.4%, while spending of non-profit institutions fell by about 1.6% during the same period.
- ✧ Gross capital formation grew by a scant 0.7% from 2011.
- ✧ Exports of goods and services grew slightly by 1.4%. At the same time, imports of goods and services saw a significant rise (18%).

**Table 1-3: GDP and its expenditure in the Palestinian territory \***  
(Constant prices, base year 2004)

(million dollars)

| Item   | 2011            | 2012           |                |                |                |                 |
|--|-----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|-----------------|
|  |                 | Q1             | Q2             | Q3             | Q4             | Total           |
| <b>Final consumption expenditure</b>   | <b>7,749.5</b>  | <b>2,125.5</b> | <b>2,213.6</b> | <b>2,223.0</b> | <b>2,162.0</b> | <b>8,724.1</b>  |
| Household final consumption expenditure                                      | 5,713.0         | 1,602.5        | 1,602.6        | 1,679.7        | 1,552.0        | 6,436.8         |
| Government final consumption expenditure                                     | 1,772.2         | 464.1          | 541.9          | 486.1          | 535.0          | 2,027.1         |
| Final consumption expenditure of non-profit organizations serving households | 264.3           | 58.9           | 69.1           | 57.2           | 75.0           | 260.2           |
| <b>Gross capital formation</b>   | <b>1,066.8</b>  | <b>232.0</b>   | <b>297.4</b>   | <b>264.9</b>   | <b>279.7</b>   | <b>1,074.0</b>  |
| Gross fixed capital formation  | 1,287.1         | 292.7          | 386.1          | 341.6          | 332.6          | 1,353.0         |
| - buildings  | 1,050.8         | 237.6          | 325.1          | 282.0          | 276.1          | 1,120.8         |
| - non-buildings  | 236.3           | 55.1           | 61.0           | 59.6           | 56.5           | 232.2           |
| Changes in inventories   | 220.3-          | -60.7          | -88.7          | -76.7          | -52.9          | -279.0          |
| Net precious property  | 0.0             | 0.0            | 0.0            | 0.0            | 0.0            | 0.0             |
| <b>Net exports of commodity and services</b>                                 | <b>2,394.9-</b> | <b>-755.8</b>  | <b>-756.5</b>  | <b>-780.0</b>  | <b>-708.5</b>  | <b>-3,000.8</b> |
| Exports  | 1,075.3         | 223.7          | 302.9          | 279.5          | 284.2          | 1,090.3         |
| - commodity  | 856.3           | 145.4          | 222.1          | 193.1          | 199.9          | 760.5           |
| - services   | 219.0           | 78.3           | 80.8           | 86.4           | 84.3           | 329.8           |
| Imports  | 3,470.2         | 979.5          | 1,059.4        | 1,059.5        | 992.7          | 4,091.1         |
| - commodity  | 3,091.6         | 846.6          | 916.8          | 919.1          | 857.4          | 3,539.9         |
| - services   | 378.6           | 132.9          | 142.6          | 140.4          | 135.3          | 551.2           |
| <b>GDP</b>   | <b>6,421.4</b>  | <b>1,601.7</b> | <b>1,754.5</b> | <b>1,707.9</b> | <b>1,733.2</b> | <b>6,797.3</b>  |

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2013, National Accounts Statistics, Ramallah - Palestine.

Data of 2012 are preliminary and thus subject to further revision.

Data of Q4 2012 are preliminary and subject to further revision.

\* Data do not include that part of Jerusalem governorate which was forcefully annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

### Text box 1: World Bank: The long-term implications of the Israeli restrictions

The World Bank publishes periodic reports on the performance of the Palestinian economy and submits these reports to the International Ad Hoc Liaison Committee in the semi-annual meetings. This committee (which seeks to streamline donors' efforts and advocate dialogue between donors on the one hand and the Palestinian National Authority (PNA) and Israel on the other) is the main framework for the coordination of international assistance to the Palestinian people.

In its recent reports the WB has repeatedly exhorted that aid to the PNA should continue to flow. The PNA, should in turn continue reform efforts in order to overcome the financial crisis, the reports reiterated. The reports have also recommended that the restrictions Israel places on the movement of people and goods should be removed, since they preclude investment, curtail export and hamper prosperity of the economy.

In addition to reviewing the economic and financial developments in the Palestinian territory, the World Bank's latest report raised an issue that has never been touched before<sup>44</sup>: the long-term negative effects on the competitiveness of the Palestinian economy, namely the consequences of the restrictions regime placed by Israel. While some of the costs the Palestinian economy incurs are temporary and likely to disappear with the demise of the occupation, other costs have a long-term nature and their effects are far-reaching, such that overcoming them needs a lot of time, planning and financial resources. The report itemizes four envisaged consequences: effects on the structure of the economy, the competitiveness of imports, workforce skills, and the quantity and quality of the infrastructure.

<sup>44</sup> World Bank: Fiscal Challenges and Long Term Economic Costs. Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee. March 19, 2013. <http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/AHLCMarchfinal.pdf>

### **Impact on the structure of the economy**

The report argues that economic growth in small economies often depends on its competitiveness in global markets (increasing its exports of goods and services), which requires a strong manufacturing sector and a highly-productive agricultural sector. The Palestinian economy, however, is gradually losing these advantages, as since 1994 the manufacturing sector has seen some decline and its contribution to GDP slipped from 19% in 1994 to 10% in 2011. In the meantime, employment doubled in the agriculture sector while agricultural productivity fell by about 50 percent. This rendered the Palestinian economy largely dependent on food imports, which come primarily from Israel, a country with climate and land quality similar to those of the OPT, a country whose production can meet most of its food needs.

The report avers that the negative change in the economic structure is due to the Israeli restrictions targeting the agricultural imports (such as fertilizers) and the limitations on access to water and irrigation infrastructure, as well as the constraints on exports and imports of the manufacturing sector (technological equipment and raw materials), slashing the development of some of the activities in the manufacturing sector. Therefore, most industries are of low added value, such as stone, furniture and other low-technology products.

### **Impact on the competitiveness of imports**

The report indicates that the decline in agriculture and manufacturing sectors has impaired the Palestinian economy's ability to export, whereby the exports of goods and services are barely 14% of GDP, which is very low compared to other small economies. Likewise, the Palestinian foreign trade has few trading partners. In 2011, for example, 86% of the total Palestinian exports had Israel as their destination and the rest of the exports went to only four countries: Jordan, Saudi Arabia, the United Arab Emirates and the US. On the other hand, 73% of the total imports came from Israel and 90% of total imports came from nine countries only.

There is strong empirical evidence on the correlation between exports multiplicity (in terms of the number of products and in terms of export destinations) and economic growth. Different trading partners allow taking advantage of varying prices and demand in importing or exporting countries. Concentration of exports and imports on the other hand curtails adequate export opportunities, even if trade restrictions are removed.

### **The impact of unemployment and low labor participation rate**

The low labor participation rate and high rates of unemployment strip many Palestinians in the working-age off opportunities to acquire and develop job skills. In 2011, the unemployment rate in the Palestinian territory was 21% (19% for males and 28% for females) and the average duration of unemployment totaled 12 months, which is twice the duration of the year 2000.

Additionally, employment is concentrated in small enterprises in non-tradable sectors characterized by low productivity, and thus workers do not acquire the skills that would boost the product competitiveness. Likewise, employers believe that there is no use in providing their employees with training opportunities, either because they are not pressured by competitors or because they do not have the necessary resources to invest in training. The report remarks that this state is disturbing, particularly because the availability of skilled labor is one of the most important factors considered by investors, local or foreign.

### **The impact of an inadequate infrastructure**

At the macro level, effective infrastructure supports and maintains agricultural and manufacturing sectors. Convenient water, sanitation, energy, housing and transportation services often upgrade people's lives and help reduce poverty. At the micro level, infrastructure influences the various investment decisions, including the location of enterprises.

The report noted that the financial crisis of the PNA has dented expenditure on infrastructure. Despite the availability of international aid, the PNA's investment in infrastructure is scantily 2-3% of GDP. The WB estimates that the current level of investment is barely enough for the maintenance of existing infrastructure.

The report demonstrated that the negative impact of the continued Israeli restrictions on the development of infrastructure in the Gaza Strip is more obvious than in the West Bank. The constraints on the movement of people and goods in the Gaza Strip led to a significant deterioration in the infrastructure. According to the World Bank's estimates, upgrading the level of infrastructure in the Strip to the desired level requires considerable resources: \$870 million for the water and sanitation sector, \$ 430 million for municipal services (such as roads, street lighting, solid waste management, public utilities), \$ 200 million for the electricity sector and \$ 1 billion for the construction and repair of roads.

## 2.The labor market

### 2.1 The labor force and participation rate

#### Quarter 4

During the fourth quarter of 2012 the participation rate (i.e. the ratio of the employed workers and the unemployed to those of working age) in the West Bank and Gaza Strip was 43.9%, compared to 43.4% in the third quarter (see Table 2-1). The quarterly data also indicate a rise in the number of employees in the West Bank and Gaza Strip - from 845,000 in the third quarter of 2012 to 877,000 in the fourth quarter, an increase of 3.6% (see Table 2-2). Meanwhile, the number of workers fell by 1000 from the corresponding quarter of 2011.

With respect to the status of workers, the data show a drop in participation rate of wage earners in the West Bank by about one percentage point compared to the third quarter of 2012. During the same period, the participation rate of employees without pay rose by one percentage point. However, in the Gaza Strip, the participation rate of wage earners increased by almost 7 percentage points, while participation rate of employees without pay declined by one percentage point compared to Q3 2012 (see Table 2-4).

#### Annual Comparison

The rate of participation in the West Bank and Gaza stood at 43.6% in 2012, up from 43% in 2011. The improvement was particularly a result of a growth in Gaza's labor participation (from 38.4% to 40.1%). The participation rate in the West Bank, however, remained unchanged (45.5%). Table 2-1 demonstrates a continuing disparity between the West Bank and the Gaza Strip in terms of the participation rate (45.5% in the West Bank and 40.1% in the Gaza Strip). This disparity is induced by the low female participation rate in the Strip compared to the West Bank (14.7% and 18.9% respectively). The improvement in participation rate during 2012 was manifested in a 2.4% increase over 2011 (from 837,000 workers in 2011 to 858,000 workers in 2012). However, the increase was mainly among unpaid family members (see Table 2-4). By place of work, 60.4% of workers were reported in the West Bank, 29.9% in Gaza and 9.7% in Israel and the settlements.

**Table 2-1: Labor force participation rate for individuals 15 years and over in the West Bank and the Gaza Strip by Region and Sex 2011 - 2012 (%)**

| Region and Sex              | 2011        | Q1 2012     | Q2 2012     | Q3 2012     | Q4 2012     | 2012        |
|-----------------------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|
| <b>Males and females</b>    |             |             |             |             |             |             |
| West Bank                   | 45.5        | 45.4        | 45.4        | 45.2        | 46.1        | 45.5        |
| Gaza Strip                  | 38.4        | 39.9        | 40.3        | 40.4        | 40.0        | 40.1        |
| <b>West Bank &amp; Gaza</b> | <b>43.0</b> | <b>43.4</b> | <b>43.6</b> | <b>43.4</b> | <b>43.9</b> | <b>43.6</b> |
| <b>Males</b>                |             |             |             |             |             |             |
| West Bank                   | 71.4        | 70.8        | 71.5        | 71.4        | 72.0        | 71.4        |
| Gaza Strip                  | 63.9        | 65.5        | 65.1        | 65.0        | 64.4        | 65.0        |
| <b>West Bank &amp; Gaza</b> | <b>68.7</b> | <b>68.9</b> | <b>69.2</b> | <b>69.1</b> | <b>69.2</b> | <b>69.1</b> |
| <b>Females</b>              |             |             |             |             |             |             |
| West Bank                   | 19.0        | 19.3        | 18.6        | 18.2        | 19.5        | 18.9        |
| Gaza Strip                  | 12.4        | 13.7        | 14.9        | 15.2        | 15.1        | 14.7        |
| <b>West Bank &amp; Gaza</b> | <b>16.6</b> | <b>17.3</b> | <b>17.3</b> | <b>17.1</b> | <b>17.9</b> | <b>17.4</b> |

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2013, Labor Force Survey, 2011-2012.

**Table 2-2: Individuals 15 years and above, working in the Palestinian territory- By place of work 2011 – 2012**

| Place of work                 | 2011  | Q1 2012 | Q2 2012 | Q3 2012 | Q4 2012 | 2012  |
|-------------------------------|-------|---------|---------|---------|---------|-------|
| Manpower (in thousands)       | 2,466 | 2,523   | 2,546   | 2,569   | 2,592   | 2,557 |
| Workforce                     | 591,0 | 1,095   | 1,109   | 1,116   | 1,137   | 1,114 |
| No. of workers (in thousands) | 837   | 834     | 877     | 845     | 877     | 858   |
| West Bank (%)                 | 60.9  | 60.9    | 60.5    | 59.4    | 61.0    | 60.4  |
| Gaza Strip (%)                | 29.1  | 29.9    | 30.3    | 30.2    | 29.0    | 29.9  |
| Israel & the settlements (%)  | 10.0  | 9.2     | 9.2     | 10.4    | 9.9     | 9.7   |

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2013, Labor Force Survey, 2011-2012.

Table 2-3 demonstrates that the private sector was the main employer of the Palestinian labor in the West Bank during 2012, absorbing 68.5% of the total employees. The public sector came second (employing 15.8% of total labor). Similarly in Gaza, the private sector

was the main employer (absorbing more than 50% of total labor there). Annual data also show that in Gaza, the share of the private sector grew by 2.2%, while that of the public sector fell by 1.5% during the compared period.

**Table 2-3: % distribution of workers 15 years and over in the Palestinian territory- By Region and Sector, 2011 – 2012**

| Sector                   | 2011       | Q1 2012    | Q2 2012    | Q3 2012    | Q4 2012    | 2012       |
|--------------------------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|
| <b>OPT</b>               |            |            |            |            |            |            |
| Public sector            | 22.5       | 23.1       | 21.9       | 22.9       | 22.8       | 22.6       |
| Private sector           | 64.0       | 64.2       | 65.6       | 63.6       | 64.5       | 64.5       |
| Other sectors            | 3.5        | 3.5        | 3.3        | 3.1        | 2.8        | 3.2        |
| Israel & the settlements | 10.0       | 9.2        | 9.2        | 10.4       | 9.9        | 9.7        |
| <b>Total</b>             | <b>100</b> | <b>100</b> | <b>100</b> | <b>100</b> | <b>100</b> | <b>100</b> |
| <b>West Bank</b>         |            |            |            |            |            |            |
| Public sector            | 15.4       | 16.3       | 14.9       | 16.3       | 15.7       | 15.8       |
| Private sector           | 68.4       | 68.5       | 70.0       | 66.9       | 68.6       | 68.5       |
| Other sectors            | 2.2        | 2.0        | 2.0        | 1.9        | 1.7        | 1.9        |
| Israel & the settlements | 14.0       | 13.2       | 13.1       | 14.9       | 14.0       | 13.8       |
| <b>Total</b>             | <b>100</b> | <b>100</b> | <b>100</b> | <b>100</b> | <b>100</b> | <b>100</b> |
| <b>Gaza</b>              |            |            |            |            |            |            |
| Public sector            | 39.6       | 39.1       | 37.9       | 38.0       | 40.1       | 38.8       |
| Private sector           | 53.6       | 54.0       | 55.7       | 56.0       | 54.3       | 55.0       |
| Other sectors            | 6.8        | 6.9        | 6.4        | 6.0        | 5.6        | 6.2        |
| <b>Total</b>             | <b>100</b> | <b>100</b> | <b>100</b> | <b>100</b> | <b>100</b> | <b>100</b> |

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2013, Labor Force Survey, 2011-2012.

The table indicates that in 2012 the ratio of wage earners in the West Bank saw a slight decline, while that of the Gaza Strip saw a growth of 2% over 2011 (see Table 2-4). Obviously, the rate of self-employed workers in the Gaza Strip declined from 17.7% in 2011 to 16% in 2012.

Quarterly data signal a remarkable change in the distribution of employees by economic activity between the third and fourth quarters of 2012 (primarily associated with seasonal

shifts), as well as a remarkable annual change between 2011 and 2012 (see Table 2-5). For example, despite the improvement in the number of Gaza's workers in the sector of agriculture, fishing and forestry during the fourth quarter of 2012 compared to the previous quarter, the overall annual rate declined by 12% from 2011 to 2012. On the other hand, 2012 saw a growth of 3.6% in the percentage of workers in the construction sector in the Palestinian territory.

**Table 2-4: % Distribution of workers in the Palestinian Territory by Employment Status and Region- 2011-2012**

| Employment Status and Region | 2011       | Q1 2012    | Q2 2012    | Q3 2012    | Q4 2012    | 2012       |
|------------------------------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|
| <b>West Bank</b>             |            |            |            |            |            |            |
| Employer                     | 7.4        | 7.6        | 7.2        | 7.5        | 8.0        | 7.6        |
| Self-employed                | 18.9       | 19.7       | 19.0       | 18.2       | 17.7       | 18.7       |
| Wage earner                  | 64.1       | 63.2       | 63.1       | 65.0       | 64.2       | 63.9       |
| Unpaid family member         | 9.6        | 9.5        | 10.7       | 9.3        | 10.1       | 9.8        |
| <b>Total</b>                 | <b>100</b> | <b>100</b> | <b>100</b> | <b>100</b> | <b>100</b> | <b>100</b> |
| <b>Gaza</b>                  |            |            |            |            |            |            |
| Employer                     | 3.9        | 2.9        | 3.2        | 5.0        | 3.5        | 3.7        |
| Self-employed                | 17.7       | 16.5       | 15.5       | 17.9       | 14.1       | 16.0       |
| Wage earner                  | 72.7       | 74.4       | 74.2       | 70.7       | 77.0       | 74.1       |
| Unpaid family member         | 5.7        | 6.2        | 7.1        | 6.4        | 5.4        | 6.2        |
| <b>Total</b>                 | <b>100</b> | <b>100</b> | <b>100</b> | <b>100</b> | <b>100</b> | <b>100</b> |
| <b>OPT</b>                   |            |            |            |            |            |            |
| Employer                     | 6.4        | 6.2        | 6.0        | 6.7        | 6.7        | 6.4        |
| Self-employed                | 18.6       | 18.8       | 18.0       | 18.1       | 16.6       | 17.9       |
| Wage earner                  | 66.6       | 66.5       | 66.5       | 66.8       | 67.9       | 66.9       |
| Unpaid family member         | 8.4        | 8.5        | 9.5        | 8.4        | 8.8        | 8.8        |
| <b>Total</b>                 | <b>100</b> | <b>100</b> | <b>100</b> | <b>100</b> | <b>100</b> | <b>100</b> |

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2013, Labor Force Survey, 2011-2012.

**Table 2-5: % Distribution of workers in the Palestinian Territory by Sector and Region 2011 – 2012**

| Sector and Region                     | 2011       | Q1 2012    | Q2 2012    | Q3 2012    | Q4 2012    | 2012       |
|---------------------------------------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|
| <b>OPT</b>                            |            |            |            |            |            |            |
| Agriculture, fishing, and forestry    | 11.9       | 10.5       | 12.7       | 10.3       | 12.3       | 11.5       |
| Mining, quarrying and manufacturing   | 11.8       | 12.2       | 11.7       | 11.3       | 12.5       | 11.9       |
| Building and construction             | 13.9       | 13.5       | 14.7       | 15.3       | 13.9       | 14.4       |
| Trade, restaurants and hotels         | 20.3       | 20.1       | 19.7       | 19.9       | 18.8       | 19.6       |
| Transport, storage and communications | 6.1        | 6.6        | 6.3        | 6.8        | 6.2        | 6.5        |
| Services and others                   | 36.0       | 37.1       | 34.9       | 36.4       | 36.3       | 36.1       |
| <b>Total</b>                          | <b>100</b> | <b>100</b> | <b>100</b> | <b>100</b> | <b>100</b> | <b>100</b> |
| <b>West Bank</b>                      |            |            |            |            |            |            |
| Agriculture, fishing, and forestry    | 12.8       | 11.4       | 14.4       | 11.4       | 13.9       | 12.8       |
| Mining, quarrying and manufacturing   | 14.4       | 14.9       | 14.4       | 14.1       | 15.4       | 14.7       |
| Building and construction             | 17.1       | 16.4       | 17.4       | 18.0       | 17.0       | 17.2       |
| Trade, restaurants and hotels         | 21.0       | 21.4       | 20.4       | 20.9       | 19.4       | 20.5       |
| Transport, storage and communications | 5.5        | 5.6        | 5.9        | 5.7        | 5.3        | 5.6        |
| Services and others                   | 29.2       | 30.3       | 27.5       | 29.9       | 29.0       | 29.2       |
| <b>Total</b>                          | <b>100</b> | <b>100</b> | <b>100</b> | <b>100</b> | <b>100</b> | <b>100</b> |
| <b>Gaza</b>                           |            |            |            |            |            |            |
| Agriculture, fishing, and forestry    | 9.6        | 8.4        | 8.9        | 7.8        | 8.3        | 8.4        |
| Mining, quarrying and manufacturing   | 5.5        | 5.9        | 5.4        | 4.6        | 5.5        | 5.4        |
| Building and construction             | 6.0        | 6.7        | 8.7        | 9.0        | 6.3        | 7.7        |
| Trade, restaurants and hotels         | 18.4       | 16.9       | 18.1       | 17.6       | 17.2       | 17.5       |
| Transport, storage and communications | 7.6        | 8.9        | 7.3        | 9.3        | 8.4        | 8.4        |
| Services and others                   | 52.9       | 53.2       | 51.6       | 51.7       | 54.3       | 52.6       |
| <b>Total</b>                          | <b>100</b> | <b>100</b> | <b>100</b> | <b>100</b> | <b>100</b> | <b>100</b> |

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2013, Labor Force Survey, 2011-2012.

## 2.2 Unemployment

### Quarter 4

Unemployment rate fell to 22.9% in Q4 2012, down from 24.3% in Q3 of the same year. The decline was primarily due to a drop of unemployment in the West Bank by about 2.1 percentage points in the face of a slight rise in unemployment rate in the Gaza Strip. In comparison to the corresponding quarter of 2011 the unemployment rate spiked by 1.9 percentage points. In the West Bank, the unemployment rate remained constant, while in the Gaza Strip there was a 1.9% increase in unemployment rate between the corresponding

quarters (see Table 2-6 and the *Monitor*, Issue 31).

### Annual Comparison

In 2012 unemployment rate in the Palestinian Territory stood at 23% (19% in the West Bank and 31% in the Gaza Strip), i.e. a climb of 2.1 percentage points from 2011. This was particularly a result of a rise in unemployment in the Gaza Strip by 2.3 percentage points and 1.7 percentage points in the West Bank.

**Table 2-6: Unemployment rate among individuals participating in the labor force (15 years and above) in the Palestinian Territory- by Region and Sex 2011-2012 (%)**

| Region & Sex     | 2011        | Q1 2012     | Q2 2012     | Q3 2012     | Q4 2012     | 2012        |
|------------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|
| <b>OPT</b>       |             |             |             |             |             |             |
| Males            | 19.2        | 22.0        | 18.8        | 20.7        | 20.7        | 20.5        |
| Females          | 28.4        | 31.5        | 29.5        | 39.0        | 31.7        | 32.9        |
| <b>Total</b>     | <b>20.9</b> | <b>23.9</b> | <b>20.9</b> | <b>24.3</b> | <b>22.9</b> | <b>23.0</b> |
| <b>West Bank</b> |             |             |             |             |             |             |
| Males            | 15.9        | 18.6        | 16.1        | 17.9        | 16.7        | 17.3        |
| Females          | 22.6        | 25.5        | 21.4        | 30.1        | 24.4        | 25.3        |
| <b>Total</b>     | <b>17.3</b> | <b>20.1</b> | <b>17.1</b> | <b>20.4</b> | <b>18.3</b> | <b>19.0</b> |
| <b>Gaza</b>      |             |             |             |             |             |             |
| Males            | 25.8        | 28.4        | 24.1        | 26.0        | 28.5        | 26.8        |
| Females          | 44.0        | 46.5        | 47.2        | 57.7        | 48.3        | 50.1        |
| <b>Total</b>     | <b>28.7</b> | <b>31.5</b> | <b>28.4</b> | <b>31.9</b> | <b>32.2</b> | <b>31.0</b> |

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2013, Labor Force Survey, 2011-2012.

Key features of unemployment in the Palestinian Territory in 2012:

- ✧ High among young people: unemployment rate among young people aged 15-24 is

38.8% (62.2% for females and 34.5% for males). This suggests that a large number of the unemployed are new entrants to the labor market (see Table 2-7).

**Table 2-7: Unemployment rate among individuals participating in the labor force (15 years and over) in the Palestinian Territory- by Sex and Age Group 2011-2012 (%)**

| Age Group                  | 2011        | Q1 2012     | Q2 2012     | Q3 2012     | Q4 2012     | 2012        |
|----------------------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|
| <b>Males &amp; females</b> |             |             |             |             |             |             |
| 15-24                      | 35.7        | 40.4        | 34.3        | 42.2        | 38.4        | 38.8        |
| 25-34                      | 21.8        | 24.8        | 23.9        | 25.6        | 25.0        | 24.9        |
| 35-44                      | 11.9        | 13.7        | 10.5        | 12.5        | 12.0        | 12.2        |
| 45-54                      | 13.0        | 14.5        | 12.2        | 13.6        | 12.8        | 13.3        |
| +55                        | 9.0         | 10.9        | 7.7         | 8.1         | 10.2        | 9.2         |
| <b>Total</b>               | <b>20.9</b> | <b>23.9</b> | <b>20.9</b> | <b>24.3</b> | <b>22.9</b> | <b>23.0</b> |
| <b>Males</b>               |             |             |             |             |             |             |
| 15-24                      | 32.1        | 36.9        | 30.5        | 36.3        | 34.5        | 34.5        |
| 25-34                      | 17.5        | 20.2        | 18.9        | 18.6        | 19.2        | 19.2        |

| Age Group      | 2011        | Q1 2012     | Q2 2012     | Q3 2012     | Q4 2012     | 2012        |
|----------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|
| 35-44          | 12.2        | 13.9        | 10.5        | 11.4        | 12.3        | 12.0        |
| 45-54          | 14.9        | 16.0        | 13.7        | 15.2        | 14.6        | 14.9        |
| +55            | 10.3        | 13.2        | 9.5         | 9.2         | 12.8        | 11.1        |
| <b>Total</b>   | <b>19.2</b> | <b>22.0</b> | <b>18.8</b> | <b>20.7</b> | <b>20.7</b> | <b>20.5</b> |
| <b>Females</b> |             |             |             |             |             |             |
| 15-24          | 53.5        | 58.1        | 56.1        | 73.8        | 60.2        | 62.2        |
| 25-34          | 37.0        | 40.2        | 41.0        | 48.1        | 43.6        | 43.3        |
| 35-44          | 11.1        | 12.8        | 10.6        | 17.0        | 11.1        | 12.8        |
| 45-54          | 4.2         | 7.1         | 5.7         | 6.3         | 5.2         | 6.0         |
| +55            | 2.3         | 0.7         | 1.3         | 2.7         | 0.7         | 1.3         |
| <b>Total</b>   | <b>28.4</b> | <b>31.5</b> | <b>29.5</b> | <b>39.0</b> | <b>31.7</b> | <b>32.9</b> |

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2013, Labor Force Survey, 2011-2012.

✧ Concentrated among males who received few years of schooling (23.3% among males with 1-6 years of education and 16.3% among males who received 13 years or more of schooling). In terms of years of education, there is a substantial difference between unemployed males and females. It is obvious from Table 2-8 that

the lower the years of education, the higher the unemployment rate among males. The picture is completely reversed for females: while the unemployment rate for females who completed 13 years or more of schooling is 44.6%, it is only 3.2% among uneducated females.

**Table 2-8: Unemployment rate among individuals participating in the labor force (15 years and above) in the Palestinian Territory- by Sex and Years of Schooling 2011 - 2012 (%)**

| Years of schooling         | 2011        | Q1 2012     | Q2 2012     | Q3 2012     | Q4 2012     | 2012        |
|----------------------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|
| <b>Males &amp; females</b> |             |             |             |             |             |             |
| 0                          | 11.9        | 4.6         | 7.9         | 12.0        | 13.7        | 9.4         |
| 1-6                        | 19.7        | 24.8        | 18.5        | 18.8        | 20.5        | 20.6        |
| 7-9                        | 20.5        | 23.1        | 19.6        | 22.5        | 22.1        | 21.8        |
| 10-12                      | 19.2        | 22.1        | 18.2        | 21.4        | 20.9        | 20.7        |
| +13                        | 23.7        | 26.2        | 25.5        | 29.8        | 26.3        | 27.0        |
| <b>Total</b>               | <b>20.9</b> | <b>23.9</b> | <b>20.9</b> | <b>24.3</b> | <b>22.9</b> | <b>23.0</b> |
| <b>Males</b>               |             |             |             |             |             |             |
| 0                          | 20.6        | 6.9         | 17.6        | 22.4        | 27.4        | 18.2        |
| 1-6                        | 22.2        | 27.6        | 21.5        | 21.3        | 22.5        | 23.3        |
| 7-9                        | 21.5        | 24.6        | 20.8        | 23.6        | 23.7        | 23.2        |
| 10-12                      | 19.7        | 22.5        | 18.9        | 21.5        | 21.5        | 21.1        |
| +13                        | 14.8        | 16.6        | 15.6        | 16.9        | 16.2        | 16.3        |
| <b>Total</b>               | <b>19.2</b> | <b>22.0</b> | <b>18.8</b> | <b>20.7</b> | <b>20.7</b> | <b>20.5</b> |
| <b>Females</b>             |             |             |             |             |             |             |
| 0                          | 2.5         | 2.2         | 1.3         | 1.2         | 1.7         | 1.6         |
| 1-6                        | 2.9         | 4.2         | 1.9         | 1.8         | 5.3         | 3.2         |
| 7-9                        | 8.6         | 6.9         | 6.9         | 8.9         | 6.4         | 7.2         |
| 10-12                      | 14.5        | 19.0        | 11.4        | 20.8        | 15.3        | 16.5        |
| +13                        | 38.8        | 42.0        | 42.6        | 50.9        | 42.7        | 44.6        |
| <b>Total</b>               | <b>28.4</b> | <b>31.5</b> | <b>29.5</b> | <b>39.0</b> | <b>31.7</b> | <b>32.9</b> |

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2013, Labor Force Survey, 2011-2012.



## 2.3 Unemployment among graduates of universities and institutes

Table 2-9 displays the rates of employment and unemployment among individuals with intermediate diploma and higher – by major. The rate of unemployment among degree holders was 28.9% in 2012, a significant increase from the previous year (25.1%). The table shows that with 13.8%, the unemployment rate among those who obtained

a degree in law was the lowest during 2012 (i.e. for every one hundred graduates of law, there were about 14 without a job). On the other hand, the unemployment rate among those who obtained a degree in educational sciences & preparation of teachers was the highest (about 41.5% during 2012). Unemployment rate among graduates of journalism and media also remained high (about 38%).

**Table 2-9: Unemployed graduates (with an intermediate diploma and above) by Major—2011 and 2012 (%)**

| Major  | 2011        |             | Q4 2012     |             | 2012        |             |
|--|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|
|  | Employed    | Unemployed  | Employed    | Unemployed  | Employed    | Unemployed  |
| Educational sciences & preparation of teachers | 62.2        | 37.8        | 60.3        | 39.7        | 58.5        | 41.5        |
| Humanities                                     | 74.8        | 25.2        | 70.8        | 29.2        | 69.1        | 30.9        |
| Social and behavioral sciences                 | 73.9        | 26.1        | 63.3        | 36.7        | 66.4        | 33.6        |
| Journalism and media                           | 65.3        | 34.7        | 59.9        | 40.1        | 61.9        | 38.1        |
| Business and administration                    | 76.1        | 23.9        | 71.6        | 28.4        | 71.8        | 28.2        |
| Law  | 88.0        | 12.0        | 93.2        | 6.8         | 86.2        | 13.8        |
| Natural sciences                               | 78.3        | 21.7        | 75.2        | 24.8        | 76.8        | 23.2        |
| Math and statistics                            | 72.9        | 27.1        | 64.9        | 35.1        | 70.1        | 29.9        |
| Computer                                       | 68.8        | 31.2        | 71.8        | 28.2        | 69.4        | 30.6        |
| Engineering and engineering professions        | 79.3        | 20.7        | 80.4        | 19.6        | 78          | 22.0        |
| Architecture and construction                  | 81.3        | 18.7        | 84.3        | 15.7        | 84.6        | 15.4        |
| Health   | 81.8        | 18.2        | 85.3        | 14.7        | 81.4        | 18.6        |
| Personal services                              | 83.5        | 16.5        | 58.2        | 41.8        | 69.2        | 30.8        |
| Others   | 75.5        | 24.5        | 66.2        | 33.8        | 70.1        | 29.9        |
| <b>Total</b>                                   | <b>74.9</b> | <b>25.1</b> | <b>71.5</b> | <b>28.5</b> | <b>71.1</b> | <b>28.9</b> |

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2013, Labor Force Survey, 2011-2012.

## 2.4 Wages and working hours

### Quarter 4

In Q4 2011 the average wage of workers in the West Bank rose slightly, while it declined sharply (4.8%) in the Gaza Strip compared to the previous quarter. On the other hand, the average wage of Palestinians working in Israel and the settlements fell by 2.4% despite the increase in average weekly working hours in Israel by an hour and a half during the same period. In comparison to the corresponding quarter of 2011, the average wage of workers in the West Bank increased by 2.6% and that in the Gaza Strip climbed by 4% during the same period (see Table 2-10 and Issue 31 of the *Monitor*).

### Annual Comparison

In 2012 the average daily wage of the West Bank workers grew by 2.4% compared to 2011, while that for Gaza's workers rose by 4.4%. Further, the average daily wage of workers in Israel and the settlements saw a slight growth (1.2%). Despite this improvement in Gaza, the gap between average wages in the West Bank and Gaza remained relatively large (the average wages in Gaza represent only 74% of those in the West Bank). Still, the median daily wage in Gaza (the pay received by half of the workers) reveals a greater disparity between wages in Gaza and the West Bank (the median wage in

Gaza constituted only 65% of that in the West Bank). This continued disparity mirrors the status of demand for labor in light of the Israeli blockade placed on the Strip. On the other hand, the weekly working hours during

2012 remained unchanged compared to the rates reported in previous years. The weekly working hours in Israel and the settlements rose from 39.4 in 2011 to 40.9 in 2012.

**Table 2-10: Average weekly working hours, monthly working days and daily wages in NIS of known-wage workers in the Palestinian Territory- By Place of Work 2011-2012**

| Place of work          | Average weekly hours | Average monthly working days | Average daily wage | Median daily wage |
|------------------------|----------------------|------------------------------|--------------------|-------------------|
| <b>2011</b>            |                      |                              |                    |                   |
| West Bank              | 43.1                 | 22.4                         | 85.0               | 76.9              |
| Gaza Strip             | 37.9                 | 23.4                         | 61.5               | 50.5              |
| Israel and Settlements | 39.4                 | 21.0                         | 162.2              | 153.9             |
| <b>Total</b>           | <b>41.2</b>          | <b>22.4</b>                  | <b>91.7</b>        | <b>76.9</b>       |
| <b>Q1 2012</b>         |                      |                              |                    |                   |
| West Bank              | 43.0                 | 22.4                         | 85.4               | 76.9              |
| Gaza Strip             | 36.9                 | 23.5                         | 63.9               | 50.0              |
| Israel and Settlements | 41.2                 | 20.7                         | 162.0              | 153.8             |
| <b>Total</b>           | <b>41.1</b>          | <b>22.4</b>                  | <b>90.9</b>        | <b>76.9</b>       |
| <b>Q2 2012</b>         |                      |                              |                    |                   |
| West Bank              | 43.8                 | 22.3                         | 87.4               | 76.9              |
| Gaza Strip             | 37.8                 | 23.6                         | 64.3               | 50.0              |
| Israel and Settlements | 41.8                 | 20.3                         | 163.2              | 153.8             |
| <b>Total</b>           | <b>41.9</b>          | <b>22.3</b>                  | <b>92.1</b>        | <b>76.9</b>       |
| <b>Q3 2012</b>         |                      |                              |                    |                   |
| West Bank              | 43.1                 | 22.2                         | 87.5               | 76.9              |
| Gaza Strip             | 37.8                 | 24.3                         | 66.1               | 53.8              |
| Israel and Settlements | 39.7                 | 20.5                         | 167.4              | 153.8             |
| <b>Total</b>           | <b>41.1</b>          | <b>22.5</b>                  | <b>96.0</b>        | <b>80.0</b>       |
| <b>Q3 2012</b>         |                      |                              |                    |                   |
| West Bank              | 43.1                 | 22.0                         | 88.0               | 76.9              |
| Gaza Strip             | 35.9                 | 23.1                         | 63.1               | 50.0              |
| Israel and Settlements | 41.1                 | 20.3                         | 163.4              | 153.8             |
| <b>Total</b>           | <b>40.9</b>          | <b>22.1</b>                  | <b>92.8</b>        | <b>76.9</b>       |
| <b>Q4 2012</b>         |                      |                              |                    |                   |
| West Bank              | 43.3                 | 22.2                         | 87.1               | 76.9              |
| Gaza Strip             | 37.1                 | 23.6                         | 64.3               | 50.0              |
| Israel and Settlements | 40.9                 | 20.5                         | 164.1              | 153.8             |
| <b>Total</b>           | <b>41.2</b>          | <b>22.3</b>                  | <b>92.9</b>        | <b>76.9</b>       |

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2013, Labor Force Survey, 2011-2012.

## 2.5 Vacancy announcements<sup>45</sup>

### Quarter 4

The number of vacancies posted in Q4 2012 was 777, a 24% drop from the third quarter of the same year (see Table 2-11). However, there were 57 announcements with no specific number of vacant posts. Furthermore, the

posted vacancies do not necessarily cover all available job opportunities, though all government jobs, as per law, must be advertised<sup>46</sup>.

<sup>45</sup> MAS collects job advertisements from daily newspapers (Al-Quds, Al-ayyam and Al-Hayah) as well as from the website [www.jobs.ps](http://www.jobs.ps)

<sup>46</sup> Article (19) of the Civil Service Law No. (4) of 1998 states that the government departments shall announce job vacancies in which appointment is made by the competent authority within two weeks of vacancy in at least two daily newspapers. The announcement shall contain detailed information about the job and conditions to be met.

### Annual Comparison

The number of vacancies advertised last year was about 3702 vacancies, down by 7% from 2011. During 2012, there were 263 announcements with no specific number of vacant posts (see Table 2-11). The NGO sector posted the largest number of job vacancies advertised in 2012 (46% of total posts), while the private sector came second (with 42%). Meanwhile the share of the public sector was only 12%. This meager share is occasioned by the government's decision to stop recruitment in government institutions because of the financial crisis. That is why most of the public jobs advertised during 2012 were by municipalities. Compared with 2011, the number of vacancies advertised by the private sector and the public sector in 2012 declined by respectively 10% and 42%. During the

same period the number of vacancies posted by the NGO sector grew by 15% (see Table 2-11).

With regard to the distribution of posted vacancies by geographical area, data show that the central West Bank accounted for the majority of vacancies advertised (67%). The shares of both Northern West Bank and Southern West Bank were respectively 11% and 12%. The Gaza Strip's contribution was only 9%. As for the distribution of vacancies by required degree, the BA was the most sought degree (68%). The demands for masters (and PhD), intermediate diploma and below diploma degrees were respectively 9%, 9% and 14% (see Table 2-11).

**Table 2-11: Number of vacancies advertised in daily newspapers in the oPt (2011 and 2012)**

|                      | 2011  | 2012 |       |     |     |              |
|----------------------|-------|------|-------|-----|-----|--------------|
|                      |       | Q1   | Q2    | Q3  | Q4  | Total        |
| <b>By Sector</b>     |       |      |       |     |     |              |
| Private sector       | 1,725 | 354  | 533   | 371 | 287 | <b>1,545</b> |
| Public sector        | 774   | 87   | 128   | 167 | 67  | <b>449</b>   |
| NGOs                 | 1,487 | 449  | 422   | 414 | 423 | <b>1,708</b> |
| <b>By region</b>     |       |      |       |     |     |              |
| <b>By Area</b>       | 569   | 88   | 160   | 89  | 70  | <b>407</b>   |
| Northern West Bank   | 2,641 | 640  | 703   | 607 | 540 | <b>2,490</b> |
| Central West Bank    | 476   | 90   | 125   | 165 | 83  | <b>463</b>   |
| Southern West Bank   | 300   | 72   | 95    | 91  | 84  | <b>342</b>   |
| <b>By Degree</b>     |       |      |       |     |     |              |
| MA and above         | 294   | 61   | 107   | 63  | 88  | <b>319</b>   |
| BA                   | 2,834 | 632  | 698   | 652 | 529 | <b>2,511</b> |
| Intermediate Diploma | 358   | 71   | 88    | 110 | 66  | <b>335</b>   |
| Below Diploma        | 500   | 126  | 190   | 127 | 94  | <b>537</b>   |
| <b>Total</b>         |       |      |       |     |     |              |
|                      | 3,986 | 890  | 1,083 | 952 | 777 | <b>3,702</b> |

Source: MAS collected job advertisements from daily newspapers (Al-Quds, Al-ayyam and Al-Hayah) as well as from the website www.jobs.ps

With a percentage of 38% the demand for administrative and economic sciences had the largest share of advertised vacancies. At the same time the demand for humanities & social sciences and applied sciences posted 22% and 19% respectively. Meanwhile medical

sciences and other specializations & professions accounted for 9% and 13% respectively. In the Gaza Strip, the NGO sector posted 93% of all the vacancies advertised (see Table 2-12).

**Table 2-12: Number of vacancies advertised in daily newspapers in the Palestinian Territory- by Major, Sector and Region- 2012**

| Major  | West Bank     |                |              | Gaza          |                |              | Total        |
|--|---------------|----------------|--------------|---------------|----------------|--------------|--------------|
|  | Public sector | Private sector | Civil sector | Public sector | Private sector | Civil sector |              |
| Medical & health sciences                              | 48            | 118            | 144          | 0             | 0              | 13           | 323          |
| Humanities and social sciences                         | 90            | 158            | 456          | 1             | 2              | 102          | 809          |
| Applied sciences                                       | 127           | 308            | 192          | 2             | 7              | 58           | 694          |
| Administrative and economic sciences                   | 141           | 568            | 549          | 1             | 10             | 130          | 1,399        |
| Other (craftsmen, maintenance, secretarial work, etc.) | 39            | 374            | 48           | 0             | 0              | 16           | 477          |
| <b>Total</b>   | <b>445</b>    | <b>1,526</b>   | <b>1,389</b> | <b>4</b>      | <b>19</b>      | <b>319</b>   | <b>3,702</b> |

Source: MAS collected job advertisements from daily newspapers (Al-Quds, Al-ayyam and Al-Hayah) as well as from the website www.jobs.ps

**Text box 2: The Minimum Wage Decree: Estimated increase in wage bill and who will share the burden?**

In October 2012, the Palestinian Cabinet ratified a recommendation brought forth by the "National Wage Committee" on the minimum wage in the Palestinian territory; thus putting one of the articles of the labor law (which was released in 2000) into effect.

The resolution set the minimum monthly wage at NIS 1,450, the daily minimum at NIS 65 and the hourly minimum wage at NIS 8.5. The law was planned to take effect as of early 2013. Building on the 2011 labor force survey data published by the PCBS, this text box reviews the characteristics of workers who earn less than the minimum wage in the Palestinian Territory. The Textbox also seeks to put a rough estimate of the amount of the increase in the wage bill when the law is applied, as well as the distribution of this increase among sectors.

**Table 1: Average and median monthly wage for workers who earn less than NIS 1450 a month- Increase in the wage bill by sector and economic activity (2011)**

|  | No. of workers | Average wage | Median wage  | Increase in monthly wage bill (NIS millions) |
|--|----------------|--------------|--------------|--|
| <b>By Sector</b>                           |                |              |              |  |
| Public                                     | 14,017         | 1,088        | 1,200        | 5.0  |
| Private                                    | 108,347        | 915          | 1,000        | 58.0   |
| NGOs                                       | 6,127          | 965          | 1,000        | 3.0  |
| <b>By economic activity</b>                |                |              |              |  |
| Agriculture, hunting, forestry and fishing | 12,863         | 865          | 910          | 7.5  |
| Mining, quarrying and manufacturing        | 23,984         | 962          | 1,000        | 11.7   |
| Construction & building                    | 12,827         | 1,051        | 1,040        | 5.1  |
| Trade, restaurants & hotels                | 33,750         | 879          | 900          | 19.3   |
| Transport, storage and telecommunications  | 8,885          | 911          | 850          | 4.8  |
| Services and others                        | 36,184         | 963          | 1,000        | 17.6   |
| <b>Total</b>                               | <b>128,492</b> | <b>936</b>   | <b>1,000</b> | <b>66.0</b>                                  |

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, Labor Force Survey, Raw Data for 2011.

In 2011 the number of workers in the Palestinian Territory who receive less than 1,450 shekels as a monthly wage was about 128.5 thousand, distributed almost evenly between the West Bank and Gaza Strip. These

workers constitute about 15% of the total employees in the Palestinian territory. Most of these workers are employed by the private sector (about 48%). In terms of economic activity, the services sector hires about 28% of these, while the sector of trade, restaurants and hotels hires nearly 26% (see Table 1).

The average wage of workers who receive less than NIS 1,450 a month is about NIS 936, or 65% of the minimum wage. This means that the application of the minimum wage law requires raising the monthly salary of this category of workers by 514 shekels on average: (1,450 - 936 = 514). Given that this category involves about 128.5 thousand workers, the application of the law will inflate the wage bill by about 66 million shekels a month. The West Bank bill would incur 40% of this amount (NIS 26.5 million), while salaries of females will swell by 21% (NIS 13.8 million) (see Table 2).

The average monthly wage for workers in the private sector who receive less than NIS 1,450 a month is NIS 915. If the law is enforced, the private sector will bear about 88% of the overall increase in the wage bill (58 million shekels) (see Table 1). Since the average wage of the services sector workers who receive less than NIS 1,450 a month is 963 shekels, and of those in the sector of trade, restaurants and hotels is 879 shekels, the enforcement of the minimum wage law means that these sectors will bear about 56% of the overall increase in the wage bill.

**Table 2: Average and median monthly wage for workers who earn less than NIS 1450 a month- Increase in the wage bill by sex and region (2011)**

|                    | No. of workers | Average wage | Median wage  | Increase in monthly wage bill (NIS millions) |
|--------------------|----------------|--------------|--------------|--|
| <b>By Sex</b>      |                |              |              |  |
| Males              | 105,157        | 953          | 1,000        | 52.2   |
| Females            | 23,335         | 858          | 900          | 13.8   |
| <b>By Region</b>   |                |              |              |  |
| Northern West Bank | 33,222         | 1,028        | 1,040        | 14.0   |
| Central West Bank  | 10,460         | 1,105        | 1,200        | 3.6  |
| Southern West Bank | 20,033         | 1,006        | 1,040        | 8.9  |
| Gaza               | 64,777         | 840          | 867          | 39.5   |
| <b>Total</b>       | <b>128,492</b> | <b>936</b>   | <b>1,000</b> | <b>66.0</b>                                  |

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, Labor Force Survey, Raw Data for 2011.

### **Text box 3: World Bank: Micro-work could add up to 55 thousand job opportunities**

In March 2013 the World Bank released a study which explores the feasibility of micro-work as a path to job creation in the Palestinian territory<sup>47</sup>. The study sought to evaluate the potentials and opportunities for the application of micro-work and its contribution to economic and social development in the Palestinian territory, as well as its ability to create job opportunities for women and young people, particularly in the information technology sector.

The World Bank defines micro-work as "a series of small business tasks that have been broken out of a larger project including activities such as market research, data input, data verification, translation, graphic design and even software development." This work can be performed anywhere at any time across geographical boundaries, using commonly available computers and internet connections.

According to the World Bank's feasibility study, this type of business in the Palestinian territory can prove effective since the Palestinian Territory has a tech-savvy young population that is proficient in English. Further, the high number of underemployed and unemployed skilled women in cities offers a valuable source of labor. The regulatory framework in the oPt is also supportive. However, the high cost of labor in the Palestinian territory, according to the study, is one of the main barriers to foreign investment. The micro-work wage (\$ 1-2 / hour i.e. NIS 3.68-7.37 / hour) is the most salient threat to the application or penetration of micro-work, the study found.

In spite of the drawbacks and threats surrounding micro-work in the Palestinian territory, the study still believes that micro-work can contribute to increasing employment opportunities and that workers would be willing to accept a relatively low wage because the work is on a part-time basis. The study also believes that

<sup>47</sup> The world Bank (2013): Feasibility Study, Microwork for the Palestinian Territories. <http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/Finalstudy.pdf>

micro-work will allow opportunities of overcoming restrictions on movement, since the work can be done from home with no specific hours. The study found that micro-work can create up to 55,000 jobs in the Palestinian territory in the next 5 years.

To this end, the World Bank will design pilot programs for the Palestinian Territory to establish micro-work examples and facilitate partnerships between international aggregators and local parties who can act as micro-work intermediaries in this new area of opportunity.

One of the most important focal points of the study is the possibility of doing micro-work without having to move outside home. This can save time, effort and money and it allows women to work from home. However, micro-work still has some downsides: social isolation and keeping women away from the activities and relationships that are available in the workplace. We should also be careful about the long-run political dimensions: allowing such opportunities might play down the movement restrictions imposed by the Israeli occupation on movement.

### 3. Public Finance

In this section we will divide the OPT's public finance developments into two parts. Firstly, the developments occurring during the current quarter are compared to the previous quarter and the corresponding quarters of 2011 (figures are in US dollars). Secondly the developments occurring in the current year's budget are compared to the previous year. In the latter part, we will draw a comparison between the actual budget and the target budget (figures are in NIS).

several quarters of 2012. It is important to point out that the figures reflect the budget on cash basis rather than on accrual basis; i.e. the cash basis figures do not take into account the unpaid obligations accumulated by the PA (the difference between figures on cash basis and those on accrual basis will be explained later in this Issue). The figures in this section are in US dollars. The NIS monthly exchange rate was taken from the source. The shekels were converted to dollars and then the monthly totals for each quarter were calculated accordingly.

#### 3.1 The Fourth Quarter 2012

Table 3-1 summarizes the financial developments in the PA's budget during the

**Table 3-1: Summary of the financial position of the PA during 2011 and the quarters of 2012\***

| Item                                    | 2011           | 2012         |              |              |              | 2012           |
|---|----------------|--------------|--------------|--------------|--------------|----------------|
|   |                | Q1           | Q2           | Q3           | Q4           |                |
| <b>Public revenues and grants (net)</b> | <b>3,153.5</b> | <b>775.4</b> | <b>736.9</b> | <b>947.6</b> | <b>712.0</b> | <b>3,172.0</b> |
| <b>Total domestic revenues (net)</b>    | <b>2,176.0</b> | <b>564.2</b> | <b>499.2</b> | <b>714.5</b> | <b>462.0</b> | <b>2,239.9</b> |
| Tax revenues                            | 482.1          | 154.3        | 100.3        | 106.8        | 121.7        | 483.1          |
| Non-tax revenues                        | 220.0          | 52.4         | 50.2         | 81.0         | 48.3         | 232.0          |
| Clearing revenues                       | 1,487.4        | 357.7        | 353.2        | 554.6        | 309.0        | 1,574.4        |
| Tax rebates (-)                         | 13.5           | 0.2          | 4.5          | 27.9         | 16.9         | 49.6           |
| External revenues (grants and aid)      | 977.5          | 211.2        | 237.7        | 233.2        | 250.0        | 932.1          |
| For budget support                      | 808.7          | 197.0        | 204.5        | 181.1        | 194.5        | 777.1          |
| To support developmental projects       | 168.8          | 14.2         | 33.2         | 52.1         | 55.5         | 155            |
| <b>Total public expenditure</b>         | <b>3,256.8</b> | <b>738.2</b> | <b>836.2</b> | <b>799.2</b> | <b>884.5</b> | <b>3,258.1</b> |
| <b>Current expenditure, including:</b>  | <b>2,960.7</b> | <b>693.6</b> | <b>785.3</b> | <b>742.3</b> | <b>825.9</b> | <b>3,047.1</b> |
| Wages and salaries                      | 1,679.0        | 403.0        | 420.3        | 390.5        | 343.9        | 1,557.7        |
| Non-wage expenses                       | 1,142.7        | 251.6        | 332.1        | 288.6        | 340.0        | 1,212.2        |
| Net lending                             | 139.0          | 39.1         | 32.9         | 63.2         | 142.0        | 277.2          |
| <b>Development expenses</b>             | <b>296.2</b>   | <b>44.6</b>  | <b>50.9</b>  | <b>56.9</b>  | <b>58.7</b>  | <b>211</b>     |
| Treasury-funded                         | 127.4          | 30.3         | 17.7         | 4.8          | 3.2          | 56.0           |

| Item   | 2011             | 2012           |                |                |                | 2012             |
|--|------------------|----------------|----------------|----------------|----------------|------------------|
|  |                  | Q1             | Q2             | Q3             | Q4             |                  |
| Donor-funded   | 168.8            | 14.2           | 33.2           | 52.1           | 55.5           | 155.0            |
| <b>Current deficit / surplus</b>                       | <b>(784.6)</b>   | <b>(129.4)</b> | <b>(286.1)</b> | <b>(27.8)</b>  | <b>(363.8)</b> | <b>(807.2)</b>   |
| <b>Total deficit / surplus (before grants and aid)</b> | <b>(1,080.8)</b> | <b>(174.0)</b> | <b>(337.0)</b> | <b>(84.7)</b>  | <b>(422.5)</b> | <b>(1,018.2)</b> |
| <b>Total deficit / surplus (after grants and aid)</b>  | <b>(103.3)</b>   | <b>37.2</b>    | <b>(99.3)</b>  | <b>148.4</b>   | <b>(172.5)</b> | <b>(86.1)</b>    |
| <b>Financing</b>                                       | <b>103.3</b>     | <b>(37.2)</b>  | <b>99.3</b>    | <b>(148.4)</b> | <b>172.5</b>   | <b>86.1</b>      |
| <b>Net financing from local banks</b>                  | <b>101.0</b>     | <b>(56.7)</b>  | <b>94.8</b>    | <b>(145.8)</b> | <b>239.8</b>   | <b>132.1</b>     |
| <b>The remaining balance</b>                           | <b>2.3</b>       | <b>19.5</b>    | <b>4.5</b>     | <b>(2.6)</b>   | <b>(67.3)</b>  | <b>(46.0)</b>    |
| <b>The financial gap</b>                               | <b>0</b>         | <b>0</b>       | <b>0</b>       | <b>0</b>       | <b>0</b>       | <b>0</b>         |

Source: The data available in the financial reports published by the Palestinian Ministry of Finance (cash basis), Table (3).

\* Clearance revenues include \$ 191 million as cash payments in July and September.

### 3.1.1 Revenues and Grants

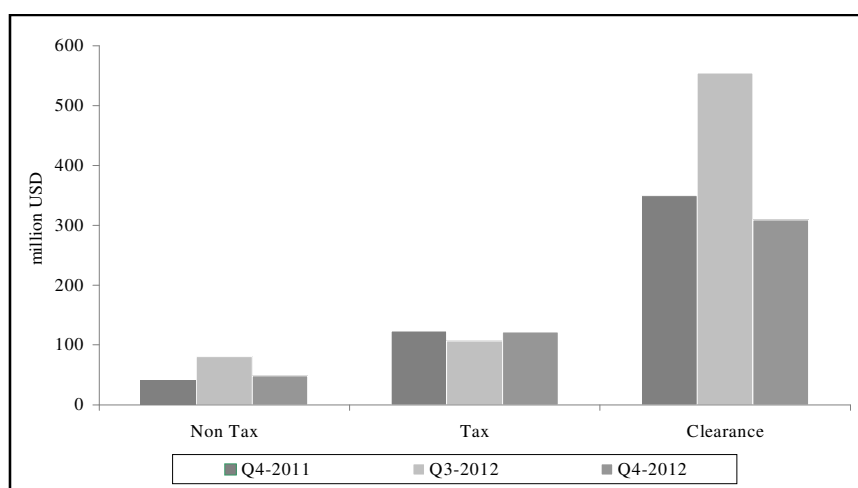
Compared to the previous quarter the fourth quarter's total public revenues and grants (net) declined by 25% (to 712 million dollars) as a result of a drop in total net local revenues, specifically items of clearing and non-tax revenues.

Clearance revenues fell dramatically by 44.3% compared to the previous quarter and by 11.7% from the corresponding quarter of 2011 (see Table 3-1 and Figure 3-1). This significant decline came on account of the PA's receiving of \$191 million as payments in advance from the clearing account in the third quarter. The drop was also a result of the

depreciation of the shekel against the dollar during 2012 which led to a decline in the value of clearing revenue measured in dollars<sup>48</sup>.

The non-tax revenues fell significantly during Q4 2012 to \$48.3 million, down from \$81 million in the previous quarter. This difference is a result of the remarkable returns achieved during the previous quarter by the telecommunications companies. However, compared to the corresponding quarter of 2011, the non-tax revenues rose by about \$ 7 million (see *Economic and Social Monitor*, Issue 31).

**Figure 3-1: Structure of domestic revenues**



Source: Data published in the financial reports of the Palestinian Ministry of Finance.

<sup>48</sup> Clearance revenues (as valued in the Israeli shekel) fell in Q4 by only 8.4% as compared to the previous quarter, suggesting that about 3.3% of the decline in clearing revenues during the fourth quarter (as measured by the US dollar) is due to the high exchange rate.

In Q4 tax revenue totaled \$121.7 million, up by 14% from the previous quarter. However, it remained almost unchanged compared with the corresponding quarter of 2011.

On the other hand, international grants and assistance (allocated to support the budget and development projects) during Q4 2012 totaled \$250 million, up by 7.2% from the previous quarter and up by 100 million dollars from the

corresponding quarter of 2011. About 78% of this aid was appropriated to the PNA budget. The international assistance supporting the budget was a contribution from the Palestinian European mechanism PEGASE (28% or \$ 54.3 million), the World Bank (42% or \$42.2 million) and Arab states: UAE and Egypt (23%) (see Table 3-2).

**Table 3-2: Grants and foreign aid to the PNA during 2011 and quarters of 2012**

| Item                           | 2011         | 2012         |              |              |              | 2012         |
|--------------------------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|
|                                |              | Q1           | Q2           | Q3           | Q4           |              |
| <b>Budget support</b>          | <b>808.7</b> | <b>197.0</b> | <b>204.5</b> | <b>181.1</b> | <b>194.5</b> | <b>777.1</b> |
| - Grants from Arab countries   | 286.2        | 30.1         | 69.4         | 124.7        | 45.5         | 269.7        |
| - <b>International aid</b>     | <b>522.4</b> | <b>166.9</b> | <b>135.1</b> | <b>56.4</b>  | <b>149.0</b> | <b>507.5</b> |
| <b>Developmental funding</b>   | <b>168.7</b> | <b>14.2</b>  | <b>33.2</b>  | <b>52.1</b>  | <b>55.5</b>  | <b>155</b>   |
| <b>Total international aid</b> | <b>977.4</b> | <b>211.2</b> | <b>237.7</b> | <b>233.2</b> | <b>250</b>   | <b>932.1</b> |

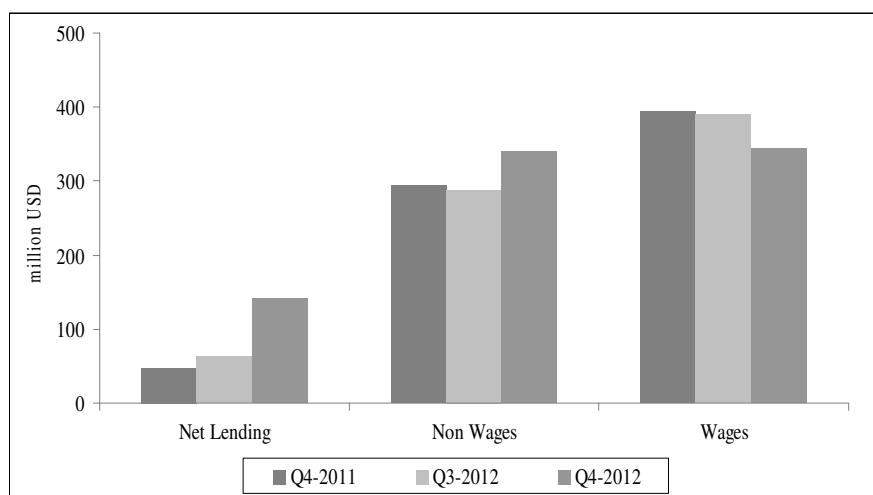
Source: Table (7) - Table of International Aid - Data published in annual reports of the Palestinian Ministry of Finance.

### 3.1.2 Public Expenditure

During Q4 2012, with a total of \$884.5 million (or 33.7% of GDP), public expenditure (current and developmental) witnessed a remarkable growth of 10.7% over the

previous quarter. This increase was a consequence of an improvement in non-wage expenditure and net lending (see figure 3-2).

**Figure 3-2: Structure of current expenditure**  
(million dollars)



Source: Data available in the financial reports published by the Palestinian Ministry of Finance

The rise in non-wage expenditure was occasioned by an increase in operational expenditure and transfers to social services run

by different ministries (save for the ministry of Social Affairs). On the other hand, net lending increased about threefold during Q4 compared



to the previous quarter, totaling \$142 million<sup>49</sup>. Meanwhile, developmental expenditure remained almost unchanged compared to the previous quarter. However, the upward trend of developmental expenditure is bizarre given the frequent government's statements on austerity measures in the face of the financial crisis<sup>50</sup>.

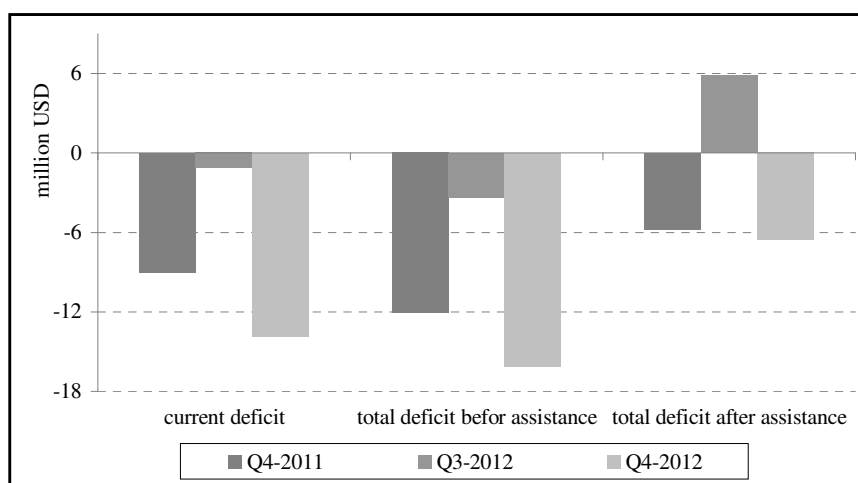
Quarterly data indicate that in Q4 2012 the wage bill totaled \$343.9 million, down by 12% from the previous and the corresponding quarters. Yet, these figures are on a cash basis since the wage bill in the fourth quarter was \$94 million lower than the accrual level (salaries that must be paid).

This mirrors the government's failure to pay salaries (for more details, see part two of this section)<sup>51</sup>.

### 3.1.3. Financial Surplus / Deficit

In Q4 2012 the increase in current expenditure and the decline in net gross domestic revenues raised the current deficit (now standing at \$363.8 million compared with \$27.8 million in the previous quarter and \$220.6 million in the corresponding quarter of the previous year). This deficit represented about 13.9% of GDP (in current prices), compared with 1.1% in Q3 2012. (see figure 3-3).

**Figure 3-3: Indicators of fiscal deficit as % to nominal GDP**



Source: Data available in the financial reports published by the Palestinian Ministry of Finance

The total deficit before grants and aid totaled \$422.5 million - representing 16% of GDP (compared with 3.4% in the previous quarter). On the other hand, the budget balance (after grants and aid) posted a deficit of \$ 172.5 million compared with a surplus of \$ 148.4 million. The total balance deficit occasioned a rise in the public debt, especially the domestic, as we will see later.

### 3.1.4. Net accumulation of arrears

In Q4 2012, the PNA's net accumulation of arrears totaled \$209.2 million (see figure 3-4). These arrears involved obligations owed to the private sector (\$99.5 million), arrears of wages and salaries (\$93 million) and liabilities of development expenditure (\$16.7 million). The PNA claims, on the other hand, totaled \$60 million, which brought the PNA's liabilities down to \$149.2 million.

<sup>49</sup> The item 'net lending' refers to the amounts that are deducted from the clearing revenues and then transferred to utility companies in Israel to pay dues owed by local government bodies and electricity companies in the oPt. The sharp increase in this item in the fourth quarter is engendered by Israel's transferring of clearing revenue in November to Israeli Electricity Company which claims that the PA and the Palestinian municipalities owe it millions of dollars.

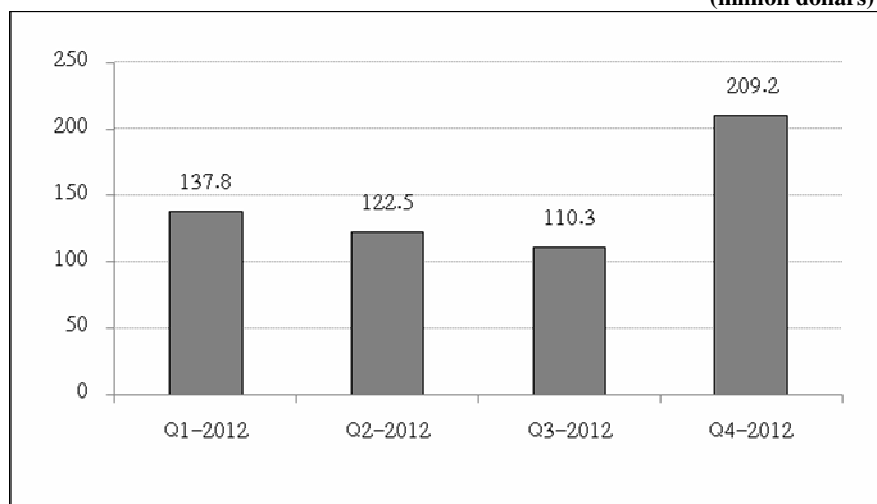
<sup>50</sup> The government had previously announced a set of austerity measures in the face of the financial crisis, notably the reduction in the budget of various governmental institutions (excluding health, education and social affairs), including the freeze of any new expenditures related to travel, rent and administrative expenses, especially those related to transportation and fuel.

<sup>51</sup> The average cash shortfall in the actual wage bill in 2012 totaled about \$ 53 million per quarter, compared to \$ 26 million in 2011.

This net accumulation of arrears represents the difference between the budget figures on a cash basis versus accrual basis, since adding the net accumulation of arrears (\$149.2

million) to the current deficit on a cash basis (\$363.8 million) results in a current deficit of \$513 million on an accrual basis.

**Figure 3-4: Quarterly developments in the net accumulation of arrears (million dollars)**



Source: Data available in the financial reports published by the Palestinian Ministry of Finance

### 3.1.5 Clearance revenue

Table 3-3 shows the developments in the clearance revenues on an accrual basis. The table illustrates that in Q4 2012 revenues were nearly \$369 million dollars, up by 1.5% from the previous quarter and by 5% from the corresponding quarter<sup>52</sup>.

When considering the components of clearance revenues one notices that the three major components (VAT, customs and fuel)

had relatively equal shares (with the customs component claiming a slightly higher proportion). It is interesting to note that the income tax revenue from Palestinians working in Israel and the settlements dropped to \$2.3 million during 2012, compared to 8 million in the previous year, although the number of Palestinian workers in Israel and the settlements remained unchanged over the two-year period.

**Table 3-3: Clearance revenues\* (accrual basis)**

| Item                    | 2011           | 2012         |              |              |              | 2012           |
|-------------------------|----------------|--------------|--------------|--------------|--------------|----------------|
|                         |                | Q1           | Q2           | Q3           | Q4           |                |
| <b>Clearing revenue</b> | <b>1,425.3</b> | <b>357.2</b> | <b>369.7</b> | <b>363.7</b> | <b>368.9</b> | <b>1,459.4</b> |
| Customs                 | 504.7          | 123.8        | 124.0        | 131.1        | 133.6        | 512.5          |
| Value added             | 453.2          | 119.6        | 127.5        | 114.5        | 122.6        | 484.2          |
| Fuel                    | 457.4          | 112.0        | 117.8        | 116.9        | 109.9        | 456.7          |
| Purchase tax            | 0.0            | 1.2          | -0.5         | 1.2          | 2.0          | 3.9            |
| Income tax              | 8.1            | 0.6          | 0.8          | 0            | 0.8          | 2.3            |
| Other                   | 2.0            | 0            | 0            | 0            | 0            | 0              |

Source: Tables of financial operations, details of revenue, expenditure and funding sources (accrual basis), Ministry of Finance.

\* Accrual basis was used since it is the only basis whose data tables contain details of the different items of clearing.

<sup>52</sup> Clearing revenues, on an accrual basis, rose slightly between the third and fourth quarters. In the past, however, there was a sharp downward trend on a cash basis. This occurred because Israel transferred clearing revenue in November to Israeli Electricity Company which claims that the PA and the Palestinian municipalities owe it millions of dollars.

## 3.2. Annual Budget: The Plan versus Implementation

### 3.2.1 Draft budget 2012

In April 2012 the President of the PNA signed the 2012 budget bill. The budget target of total net domestic revenues was projected at 8.5 billion shekels in 2012, a 16% increase over actual revenue of the previous year (note that the rate at which revenue increased between 2010 and 2011 was barely 2%). On the other hand, the draft budget expected an increase of only 2% in current spending (considering a 2% decline in non-wage spending and a 20% drop in net lending). These rates, in addition to the deficit of NIS 190 million in developmental spending, led to a financial gap between expenditure and revenue that totaled 4.9 billion shekels, a deficit that the draft budget expected to finance through international aid.

#### What are the fiscal policy features which can be discerned from the 2012 draft budget?

A number of observations can be concluded from these figures (see table 3-4):

- ✧ The draft budget expected an increase of 17% in local collection in 2012 (though the actual increase in the previous year was scantily 5%).
- ✧ The draft budget has not allocated any funds to pay arrears or part of the public

debt. However, it did not explicitly anticipate any increase during the year.

- ✧ The draft budget expected 4.9 billion shekels as international aid, a projection that is extremely upbeat, since this forecast was 40% higher than the real aid received in 2011.

The draft budget does not look ambitious - arguably offering no plan or intentions to find a radical solution to the ever-insisting budgetary problems. The draft was developed on totally unsubstantiated assumptions, such as assuming a GDP growth rate of 9% and an increase of foreign aid by 40% over 2011. On the other hand, the draft budget expected a decrease in the current deficit/GDP ratio (before financing) by 3 percentage points, from 13% to 10%, hypothetically generated by an assumed 16% increase of local revenues over spending (only 2%). Manifestly though, the cut in spending would not come from reducing the bill of wages and salaries (which was supposed to increase by 7%)<sup>53</sup>, but mainly from the reduction of net lending. In short it appears that the aim of the draft budget was to keep the status quo, though all indicators would show that NIS 4.9 billion of international aid was only a wish.

#### Cash basis VS. Accrual basis

The PNA's budget has atypically two types of figures for both revenues and expenditure: figures on the 'accrual basis' and figures on the 'cash basis'.

**Cash basis** refers to the expenses actually paid (and received by debtor) during the year, no matter whether they were actually owed during this year or in previous years. The **accrual basis**, on the other hand, refers to the expenses and revenues that are due and must be paid (or received by the debtor) during a given fiscal year, no matter whether they have been paid or not. For example, if the government does not pay salaries owed during the year, the unpaid salaries are tallied in the budget figures on an accrual basis rather than a cash basis. Conversely, if a company in the current year pays taxes it had failed to pay in the past few years, these payments are recorded in the cash account rather than on an accrual basis.

It is true that other countries have such types of figures, but the disparity between them is not as significant and chronic as in the PNA's budget. This is obviously a result of reliance on international aid and clearing revenues (which both are influenced by the political circumstances) on the one hand, and the poor regime of tax collection and bureaucracy on the other.

Recording performance on an accrual basis is necessary for knowing exactly the total amount to be collected and paid during the year, no matter whether they are actually collected (and paid) or not. The 'cash basis' figures are also significant because the difference between them and the 'accrual basis' figures constitutes the 'arrears' that the PA has to pay.

<sup>53</sup> The draft budget established a ceiling for public employment (no more than 3 thousand) and for the salaries of staff working under temporary contracts (no more than NIS 4 thousand). The net change in the number of employees was barely 1,165 during 2012, of whom 590 were in the security sector, 530 in the education sector and 189 in the health sector. See World Bank (March, 2013): Fiscal Challenges and Long Term Economic Costs.

**Table 3-4: PNA's General Budget, 2008-2013 (million shekels)**

|   | 2008          | 2009          | 2010          | 2011          | 2012 draft budget | 2012 (accrual) |
|---|---------------|---------------|---------------|---------------|-------------------|----------------|
| <b>Net public revenue</b>                         | <b>5,613</b>  | <b>6,294</b>  | <b>7,188</b>  | <b>7,321</b>  | <b>8,492</b>      | <b>7,958</b>   |
| - Local collections                               | 2,012         | 2,305         | 2,778         | 2,642         | 3,087             | 2,775          |
| - Clearance                                       | 4,017         | 4,347         | 4,695         | 5,095         | 5,859             | 5,617          |
| - Tax rebates                                     | -415          | -358          | -285          | -416          | -454              | -434           |
| <b>Current expenditure and net lending</b>        | <b>10,332</b> | <b>12,568</b> | <b>11,473</b> | <b>11,897</b> | <b>12,114</b>     | <b>13,403</b>  |
| - Salaries and wages                              | 5,202         | 5,779         | 6,017         | 6,381         | 6,813             | 6,844          |
| - Non-wage expenditure                            | 3,526         | 5,315         | 4,576         | 5,015         | 4,901             | 5,466          |
| - Net lending                                     | 1,600         | 1,474         | 880           | 501           | 400               | 1,093          |
| <b>Current deficit before financing (accrual)</b> | <b>-4,719</b> | <b>-6,274</b> | <b>-4,285</b> | <b>-4,576</b> | <b>-3,621</b>     | <b>-5,445</b>  |
| <b>Current deficit before financing (cash)</b>    | <b>-5,345</b> | <b>-5,401</b> | <b>-4,009</b> | <b>-2,803</b> | <b>-3,621</b>     | <b>-3,030</b>  |
| Developmental expenditure                         | 770           | 849           | 1,113         | 1,325         | 1,330             | 1,004          |
| <b>Total deficit before financing (accrual)</b>   | <b>-5,489</b> | <b>-7,123</b> | <b>-5,398</b> | <b>-5,901</b> | <b>-4,951</b>     | <b>-6,449</b>  |
| <b>Total deficit before financing (cash)</b>      | <b>-6,115</b> | <b>-6,250</b> | <b>-5,122</b> | <b>-4,128</b> | <b>-4,951</b>     | <b>-4,034</b>  |
| <b>Financing</b>                                  | <b>5,489</b>  | <b>7,123</b>  | <b>5,398</b>  | <b>5,901</b>  | <b>4,951</b>      | <b>6,449</b>   |
| - Current budget support                          | 6,312         | 5,338         | 4,276         | 2,915         | 3,811             | 2,986          |
| - Developmental expenditure support               | 770           | 184           | 487           | 605           | 1,140             | 601            |
| - Bank financing                                  | -813          | 693           | 311           | 334           | 0                 | 490            |
| - Net change in arrears                           | -1,335        | 990           | 364           | 2,043         | 0                 | 2,573          |
| - -Other (complement arithmetic)                  | 551           | -82           | -40           | 4             | 0                 | -201           |
| <b>Financial gap</b>                              | <b>0</b>      | <b>0</b>      | <b>0</b>      | <b>0</b>      | <b>0</b>          | <b>0</b>       |
| <b>Inflation</b>                                  | <b>9.9</b>    | <b>2.75</b>   | <b>3.7</b>    | <b>2.88</b>   | <b>3.00</b>       | <b>2.78</b>    |
| <b>Exchange rate</b>                              | <b>3.58</b>   | <b>3.94</b>   | <b>3.73</b>   | <b>3.58</b>   | <b>3.80</b>       | <b>3.85</b>    |
| <b>GDP</b>  | <b>21,867</b> | <b>26,475</b> | <b>31,073</b> | <b>34,996</b> | <b>*40,485</b>    |                |

Source: Monthly financial reports published by the Palestinian Ministry of Finance 2008-2012. GDP data obtained from the Palestinian Central Bureau of Statistics, Department of National Accounts.

\* The draft budget assumed a GDP growth of 9%.

### 3.2.2. Analysis of income and received grants, 2012

Table 3-5 presents the main indicators of 2012 actual domestic and foreign revenues vs. the draft budget targets. The last two columns of

the table show the actual revenues (on a cash basis and on an accrual basis) as percentage of the 2012 budget targets.

**Table 3-5: Indicators of grants and foreign aid to the PNA– 2012**

|                                     | 2012 Budget  | Actual revenue (cash basis) | Actual revenue (accrual basis) | Actual revenue (cash basis) as % to budget | Actual revenue (accrual basis) as % to budget |
|-------------------------------------|--------------|-----------------------------|--------------------------------|--|---|
| <b>Net public revenue</b>           | <b>8,492</b> | <b>8,541</b>                | <b>7,958</b>                   | <b>101%</b>                                | <b>94%</b>                                    |
| - Local collections                 | 3,087        | 2,639                       | 2,775                          | 85%  | 90%   |
| - Clearance                         | 5,859        | 6,096                       | 5,617                          | 104%                                       | 96%   |
| - Tax rebates                       | 454-         | 195-                        | 434-                           | 43%  | 96%   |
| <b>International aid</b>            | <b>4,951</b> | <b>3,587</b>                | <b>3,587</b>                   | <b>72%</b>                                 | <b>72%</b>                                    |
| - Current budget support            | 3,811        | 2,986                       | 2,986                          | 78%  | 78%   |
| - Developmental expenditure support | 1,140        | 601                         | 601                            | 53%  | 53%   |

Source: Tables of financial operations, data of income, expenditure and sources of funding (cash basis and accrual basis), Ministry of Finance.

As the table illustrates, the net domestic revenues (on a cash basis) were 100% identical with the draft budget expectations. However, this was mainly at the expense of

non-payment of tax rebates, since less than half of tax refunds were actually paid (only NIS 195 million out of NIS 434

million)<sup>54</sup>. The budget also obtained in-advance payments from the clearing account (i.e. the cash basis is greater than the accrual basis).

The alarming discrepancy, however, concerns the international aid: only 72% of the target. Unmistakably, as long as spending does not decline in parallel with the drop in revenues, the budget will continue sustaining a huge deficit. Let's first look at expenditure figures before reviewing the deficit.

### 3.2.3. Analysis of actual public expenditure items during 2012

Table 3-6 presents the actual spending figures (on an accrual basis as well as on a cash basis) compared to the budget target figures. It is true that the budget achieved its target

regarding the bill of wages and salaries on an accrual basis, though it incurred a debt of 12% of the total value of the salaries at the end of the year. However, the actual non-wage expenses were by far higher than the target (by NIS 560 million), though about 10% of these costs were not actually paid during the year. At the same time, the "net lending" bill was almost three times the target amount<sup>55</sup>.

When considering the total current and developmental expenditure (NIS 13.4 billion) as compared to the actual spending on a cash basis as well as an accrual basis, we can clearly notice that the government pledged 6% more than the target, but it defaulted 9% of its pledge. This means that the government did not pay about 15% of the total amount it spent in 2012.

**Table 3-6: Indicators of the PNA's public expenditure and net lending during 2012**

(Million shekels)

|   | 2012 Budget | Actual expenditure (cash basis) | Actual expenditure (accrual basis) | Actual expenditure (cash basis) as % to budget | Actual expenditure (accrual basis) as % to budget |
|---|-------------|---------------------------------|------------------------------------|--|---|
| Current expenditure and net lending         | 12,114      | 11,631                          | 13,403                             | 96%  | 111%  |
| – Salaries and wages                        | 6,813       | 6,059                           | 6,844                              | 89%  | 100%  |
| – Non-wage expenses                         | 4,901       | 4,479                           | 5,466                              | 91%  | 112%  |
| – Net lending                               | 400         | 1,093                           | 1,093                              | 273%   | 273%  |
| Developmental expenditure                   | 1,330       | 786                             | 1,004                              | 59%  | 75%   |
| Total current and developmental expenditure | 13,444      | 12,417                          | 14,407                             | 92%  | 107%  |

Source: Tables of financial operations, data of income, expenditure and sources of funding (cash basis and accrual basis), Ministry of Finance.

### 3.2.4. Fiscal Deficit

The steadily relative growth in local taxes collection (5%) between 2011 and 2012 (compared to a target increase of 17%) and the 13% increase in current expenditures (compared to a target growth of 2%) occasioned a deficit of 5.4 billion shekels in the balance of the current budget (50% increase over the target). During 2012 the donors provided about 3 billion shekels in support of the current budget, thus reducing the current deficit to NIS 2.4 billion. When the

deficit in developmental spending is added to the current deficit, the total deficit figure will stand at NIS 2.8 billion in 2012. The government would have to plug this deficit by borrowing from banks (about NIS 490 million as loans) and through increasing the net accumulation of arrears by 2.4 billion shekels. These amounts constitute the increase in public debt that occurred during 2012.

<sup>54</sup> The actual local taxes (cash) were barely 87% of the target, suggesting a weak collection. Strikingly, however, the local taxes in the draft budget are 10% higher than the value on an accrual basis, suggesting erroneous estimations of local taxes.

<sup>55</sup> The reason behind this sharp increase is likely the clearing amounts that Israel deducted at the end of the year and transferred to Israel's electricity companies. However, the amount of clearing actually paid during the year was also higher than the figures of the accrual basis (either due to taking payments in advance or due to paying previous dues).

**Table 3-7: Indicators of the PNA's deficit / surplus for 2012**

| Item   | (Million shekels) |            |               |                           |                              |
|--|-------------------|------------|---------------|---------------------------|------------------------------|
|  | 2012 Budget       | Cash basis | Accrual basis | Cash basis as % to budget | Accrual basis as % to budget |
| Current deficit (before grants and aids)               | 3,622-            | 3,090-     | 5,445-        | 85%                       | 150%                         |
| Current deficit (after grants and aids)                | 189               | -104       | -2,459        | -55%                      | -133%                        |
| The total deficit (current + developmental) before aid | -4,952            | -3,876     | -6,449        | 78%                       | 130%                         |
| The total deficit after aid                            | 0                 | -289       | -2,862        |                           | 990%                         |
| Banks finance  |                   | 490        | 490           |                           |                              |
| Net accumulation of arrears                            |                   |            | 2,573*        |                           |                              |

Source: Tables of financial operations, data of income, expenditure and sources of funding (cash basis and accrual basis), and the Ministry of Finance.

\* This item includes expenditure arrears (1,990.5), clearing arrears (-479.3), outstanding tax rebates (239.4), non-tax refunds (-135.6), and other unspecified arrears (757.7 million shekels).

### 3.2.5 Public Debt

The public debt (excluding arrears) at the end of 2012 totaled \$2.5 billion, up by \$270 million from 2011. The structure of the debt in

2012 was also different from that of 2011. While the external debt fell by 10%, the domestic debt rose by 15%.

**Table 3-8: Public debt during 2011 and the quarters of 2012**

| Item  | (\$ Millions)  |                |                |                |                |
|---|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|
|   | 2011           | 2012           |                |                |                |
|   |                | Q1             | Q2             | Q3             | Q4             |
| <b>a. Domestic debt</b>                         | <b>1,098.5</b> | <b>1,101.7</b> | <b>1,213.4</b> | <b>1,106.7</b> | <b>1,384.7</b> |
| Bank loans                                      | 506.1          | 481.4          | 546.1          | 570.2          | 718.6          |
| Bank facilities                                 | 441.0          | 448.0          | 482.6          | 364.0          | 480.3          |
| Petroleum Authority loans                       | 142.8          | 164.1          | 176.4          | 164.2          | 177.6          |
| Other public institutions loans                 | 8.6            | 8.2            | 8.3            | 8.3            | 8.2            |
| <b>b. External debt</b>                         | <b>1,114.5</b> | <b>1,126.7</b> | <b>1,126.0</b> | <b>1,096.9</b> | <b>1,097.8</b> |
| Arab financial institutions                     | 617.2          | 630.7          | 629.1          | 628.3          | 629.0          |
| Al-Aqsa Fund                                    | 522.4          | 522.4          | 522.5          | 522.5          | 522.5          |
| Arab Fund for Economic and Social Development   | 43.3           | 56.3           | 56.4           | 56.2           | 56.8           |
| Islamic Development Bank                        | 51.5           | 52.0           | 50.2           | 49.6           | 49.7           |
| International and regional institutions         | 341.9          | 338.1          | 341.2          | 341.4          | 338.5          |
| World Bank                                      | 297.0          | 295.0          | 293.5          | 291.8          | 290.2          |
| European Investment Bank                        | 22.6           | 20.7           | 25.3           | 27.1           | 25.8           |
| International Fund for Agricultural Development | 3.3            | 3.3            | 3.2            | 3.2            | 3.1            |
| OPEC  | 19.0           | 19.1           | 19.2           | 19.3           | 19.4           |
| Bilateral loans                                 | 155.4          | 157.9          | 155.7          | 127.2          | 130.3          |
| Total public debt                               | <b>2,213.0</b> | <b>2,228.4</b> | <b>2,339.4</b> | <b>2,203.6</b> | <b>2,482.5</b> |
| Public debt as % to GDP                         | <b>22.6</b>    | <b>22.5</b>    | <b>22.2</b>    | <b>21.9</b>    | <b>24.2</b>    |

Source: Data published in the financial reports of the Palestinian Ministry of Finance

The Finance Minister has recently disclosed some figures that may unfold the indebtedness of the PNA at the end of 2012 (see Table 3-9).

The public debt totaled \$3.9 billion (nearly 40% of GDP).

**Table 3-9: PNA's Public Debt, 2012**

| (\$ millions)             |              |
|---------------------------|--------------|
| Item                      | \$ millions  |
| Debt owed to local banks  | 1,384        |
| External debt             | 1,100        |
| Debt owed to Pension Fund | 970          |
| Arrears owed to suppliers | 400          |
| <b>Total</b>              | <b>3,850</b> |

Source: Interview with the Minister of Finance, Al-Ayyam Newspaper, February 8, 2013.

### 3.2.6 Crisis of paying salaries and collecting local taxes

The financial crisis of the PNA tenaciously resurfaced in 2012 mid-year as the budget failed to pay employees' salaries (and allowances of the retirees, as well as part of the social assistance) in a timely manner (see MAS website for detailed periods of interruptions and late payments of public servants' salaries since 2006). Although growth in public employment has completely stopped since mid-August 2012, the bill of salaries and wages has continued to drain about 50% of the total current expenditures during the period (according to the International Monetary Fund). This ratio is very high compared to the average in the Arab world (38%), though the Arab World's average is already twice the global average<sup>56</sup>.

The delay in paying salaries heavily impacts the performance of the Palestinian economy. A governmental job is one of the most important sources of income in the Palestinian economy given the huge number of employees in this sector (156 thousand in 2012). This enormous number results in an overstraining monthly bill of about half a billion shekels. Thus, the PA's failure to pay the wage bill undermines domestic demand and deepens the economic downturn which, in turn, weakens the performance of the private sector because of the lack of liquidity and declining demand. This failure forced the government to borrow excessively from the banking system, a step which raises the interest rates and foils aggregate demand as well, which impacts the

private sector workers' wages and employment opportunities.

The implications of delaying salaries go further beyond the economic impact, probably influencing the social and motivational aspects as such delays can engender a state of instability among the staff of the public sector. This might reduce productivity, a long-term negative dimension, especially in the fields of health and education. The PA's default to pay its employees' salaries strips off the PA's esteem, hurts the prestige of its staff and weakens the rule of law and citizens' trust in the PA.

On the other hand, the local taxes have only moderately increased (and even fell when measured in the dollar, even on the accrual basis) in 2012 compared to 2011. Markedly, the impact of efforts to raise the collection of income tax - as well as the raise in corporate tax rates and VAT rates since 2012 midyear - has yielded nothing substantial<sup>57</sup>. According to the IMF this relapse is engendered by the fact that tax-payers often deduct income tax and value added tax from the arrears that the government owes them<sup>58</sup>.

### 3.3 PNA's Budget, 2013

On March 31<sup>st</sup> 2013, the Palestinian President endorsed the PNA's 2013 draft budget. The table below shows the key figures in that budget:

<sup>56</sup> The global average is taken from the International Labor Organization (ILO). The draft budget established a ceiling for public employment (no more than 3 thousand). However, the net change in the number of employees was barely 1,165 during 2012: 590 in the security sector, 530 in education and 189 in the health sector.

<sup>57</sup> In addition to the two-year suspension of income tax exemptions for 13 companies (the number is 8 in the World Bank's accounts).

<sup>58</sup> IMF (September, 2012). Recent Experience and Prospects of the Economy of the West Bank and Gaza. Staff Report Prepared for the Meeting of the Ad Hoc Liaison Committee.

**Table 3-10: Summary of the PNA's draft budget, 2013**

|  | (NIS millions) |
|--|----------------|
| <b>Total revenues</b>                      | <b>9,662</b>   |
| <b>Net public revenue</b>                  | <b>9,207</b>   |
| - Local collections                        | 3,292          |
| - Clearance                                | 6,371          |
| - Tax rebates                              | 456            |
| <b>Current expenditure and net lending</b> | <b>13,092</b>  |
| - Salaries and wages                       | 6,956          |
| - Other current expenditures               | 5,836          |
| <b>Net lending</b>                         | <b>300</b>     |
| <b>Total deficit before financing</b>      | <b>3,885</b>   |
| <b>Developmental expenditure</b>           | <b>1,295</b>   |
| <b>Total deficit before financing</b>      | <b>5,180</b>   |
| <b>Total financing</b>                     | <b>5,180</b>   |
| <b>External financing</b>                  | <b>5,180</b>   |
| - Current budget support                   | 4,070          |
| - Developmental expenditure support        | 1,110          |
| <b>Domestic financing</b>                  | <b>0</b>       |
| <b>Banks financing</b>                     | <b>272</b>     |
| Net accumulation of arrears                | (272)          |
| Other sources of funding                   |                |
| <b>Financial gap</b>                       | <b>0</b>       |

The budget figures signal a net revenue that is 14% higher than the last year's figure, with an increase in local taxes amounting to 7%. Likewise, current expenditures and net lending are 8% higher than in the previous year. Similarly, the total deficit before financing in 2013 budget totaled 5.2 billion shekels, i.e. 5%

higher than the corresponding deficit in last year's budget. The budget expects that such a deficit will be financed by foreign aid.

Table 3-11 shows the distribution of current expenditure (excluding net lending) on the PA's ministries and institutions.

**Table 3-11: Distribution of current expenditure on the ministries and institutions (NIS millions)**

|                       | Workers' remunerations | Operating expenses | Transfer expenses | Capital expenditure | Total    |
|-----------------------|------------------------|--------------------|-------------------|---------------------|----------|
| Government sector     | 4,086.0                | 922.3              | 1,171.5           | 31.6                | 6,213.7  |
| Infrastructure sector | 186.2                  | 68.4               | 173.5             | 3.5                 | 431.7    |
| Economic sector       | 179.2                  | 49.1               | 0                 | 5.2                 | 233.5    |
| Social sector         | 3,110.9                | 1,055.8            | 1,710.0           | 36.4                | 5,913.2  |
| Total                 | 7,564.7                | 2,095.7            | 3,055.0           | 76.6                | 12,792.1 |

In the next issue of the *Monitor*, we will review this draft budget compared to last year's budget: targets achieved and actual

implementation during the quarters as well as in the entire year.



### Text box 4: Budget of Gaza's Government

The Gaza-based Legislative Council's Parliament Newspaper published the 2013 general budget's figures of Gaza's government. The budget, which was endorsed on December 31<sup>st</sup> 2012, shows that the total public spending is projected at \$897 million, a 3.2% increase over the previous year<sup>59</sup>.

**Table 1: Gaza's government budget figures, 2012 and 2013**

| Item                                 | 2012        |      | 2013        |      |
|--------------------------------------|-------------|------|-------------|------|
|                                      | \$ millions | %    | \$ millions | %    |
| <b>Total expenditure</b>             | 869         | 100% | 897         | 100% |
| Salaries and wages                   | 405         | 47%  | 449         | 50%  |
| Operational expenses                 | 97          | 11%  | 103         | 12%  |
| Transfer expenses                    | 123         | 14%  | 110         | 12%  |
| Capital and development expenditures | 244         | 28%  | 235         | 26%  |
| <b>Local collections</b>             | 174         |      | 243         |      |
| <b>Deficit</b>                       | 695         | 80%* | 654         | 73%* |

**Source:** <http://www.al-monitor.com/pulse/ar/contents/articles/opinion/2013/01/hamas-budget-transparency.html#ixzz2NQCgHdJk>

\*Deficit as % to total expenditure

Table 1 shows that half of the spending will go to pay salaries and wages of about 42,000 employees in the strip. The wage bill is 10% higher than in the previous year's budget.

The local taxes target is \$243 million, an increase of 40% over the previous year's budget. In spite of this optimistic figure, the budget will still sustain \$655 million (or about 73% of total spending) as deficit. This deficit will be plugged through foreign aid, the budget expects.

### Text box 5: Limitations of vocational education in Palestine: Envisaged change in the community's perception

Vocational education in Palestine endures a series of obstacles, particularly the social perception (inferiority) of vocational education, and the poor qualifications of vocational schools graduates<sup>60</sup>.

There is a consensus among economists that intermediate vocational education is constitutive for the Palestinian economy in general and for solving the chronic problem of unemployment (especially among young males and females) in particular. According to the PCBS unemployment among vocational training graduates is 16% compared to 25% among graduates of academic institutes<sup>61</sup>.

To identify the status and the problems of vocational education in Palestine, the Ministry of Education and Higher Education (with the support of the Belgian Development Agency) conducted a field survey on 3,000 respondents from four groups closely linked to vocational education: vocational education students and their parents, teachers in vocational schools, graduates of vocational education institutes and employers who hire graduates of vocational schools. The survey covered four governorates: Ramallah, Jerusalem, Nablus and Hebron<sup>62</sup>.

#### Perceptions of Students and Parents

The results showed that 39% of students are interested in getting vocational education. It also showed that 49% of parents wanted their children to obtain technical education. The most important reason behind this interest is the belief that vocational education allows graduates to work independently. Students said that they know about the benefits of technical education through friends, acquaintances and the media. The survey also found that the community's perception is the main factor prohibiting students from joining these

<sup>59</sup> <http://www.plc.gov.ps/PDF/news-pdf/b2e950ee-ebdd-4cad-bdf8-739326a7c85c.pdf>

<sup>60</sup> Palestine Economic Policy Research Institute (MAS). Policies to Improve Capacity of Technical Education and Vocational Training to Meet SME's Needs (2010).

<sup>61</sup> Palestinian Central Bureau of Statistics. Conditions of the Graduates of High Education and Vocational Training Survey (2006).

<sup>62</sup> Ministry of Education (2011): Study of the quantitative and qualitative requirements of trained manpower within the Belgian project's key labor standards- improving technical education and vocational training in Palestine.

programs. Poor education and dearth of job opportunities came second. A third reason is that some training is exclusively oriented towards males.

#### **Perceptions of Vocational Schools**

According to the survey there are 67 governmental, UNRWA and NGO vocational training centers in the four governorates. The results showed that there is 50-70% increase in the pursuit of vocational education (depending on governorate and specialization). The survey found that the most sought specializations were maintenance of office equipment, telecommunications and electrical fittings.

#### **Graduates of vocational education institutes**

The results showed that 8% of the graduates have built their own projects and that the factors that helped these graduates establish their own projects are practical experience and training received during education. Some 98% of the graduates believe that their choice of vocational education was correct. A majority of respondents said that the most effective way to get business is personal relationships. Personal search and training before graduation come in the second and third place respectively.

#### **Employers**

About 50% of the employers surveyed said that they do not employ technical graduates since "they lack practical experience and readiness for assuming tasks." Employers stressed, however, that there is a significant growth and a great need for trained workforce in the coming years. They also believe that the labor required in the future is 125% higher than the number currently found in businesses and facilities. Among the 1,106 respondents 86% believes that workers should know how to read and write. Employers also named some of the personal, professional, managerial and entrepreneurial skills that workers should have or acquire: professionalism, abiding by instructions, being good-looking, self-development and being capable of using computers and modern technology.

Building on these results the survey concluded with a number of recommendations, most prominently working to change community perception of vocational education: improving the curriculum and focusing on providing intensive practical training for students before they graduate.

## **4. The Banking Sector<sup>63</sup>**

In Q4 2012 assets / liabilities of banks operating in the Palestinian territory grew by 5.4% compared to the third quarter and 7.6% compared to the corresponding quarter of 2011. The items in both sides of the consolidated balance sheet have undergone many changes during the last quarter of 2012, as well as during the entire year, as outlined below:

At the end of Q4 2012 there were a total of 17 banks operating in the oPt, after two local banks Alrafah Microfinance Bank and the Arab Palestinian Investment Bank set merger under the name *National Bank*. This brought the number of local banks down to 7 banks running 121 branches and offices, while the 10 foreign banks run 111 branches and offices. Table 4-1 presents the banking penetration in the Palestinian territories as of end 2012.

**Table 4.1: Banking Penetration in the Palestinian Territory**

|                                     | <b>Q3 2012</b> | <b>Q4 2012</b> |
|-------------------------------------|----------------|----------------|
| Number of banks                     | 18             | 17             |
| Number of bank branches and offices | 233            | 232            |
| Number of ATMs                      | 420            | 435            |
| Number of ATM cards                 | 109,156        | 122,379        |
| Number of credit cards              | 55,914         | 56,835         |

<sup>63</sup> Preliminary data and, thus, subject to change

## 4.1 Key developments in the consolidated balance sheet for banks

**Table 4-2: Consolidated balance sheet for banks operating in the OPT –2011 and 2012**  
(Million dollars)

| Item   | 2011           | 2012           |                |                |                | Change rate % |            |        |
|--|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|---------------|------------|--------|
|  |                | Q4             | Q1             | Q2             | Q3             | Q4            | Quarterly  | Annual |
| <b>Budget Statement</b>                          |                |                |                |                |                |               |            |        |
| <b>Total assets</b>                              | <b>9,110.3</b> | <b>9,151.1</b> | <b>9,045.4</b> | <b>9,293.6</b> | <b>9,798.5</b> | <b>5.4</b>    | <b>7.6</b> |        |
| Direct credit facilities                         | 3,482.8        | 3,594.5        | 3,783.6        | 3,756.4        | 4,121.6        | 9.7           | 18.3       |        |
| Deposits of Palestine Monetary Authority & Banks | 3,743.7        | 3,600.3        | 3,264.8        | 3,390.9        | 3,675.2        | 8.4           | -1.8       |        |
| - Deposits held by PMA                           | 940.9          | 925.3          | 963.6          | 938.8          | 998.9          | 6.4           | 6.2        |        |
| - Deposits held by Banks                         | 335.3          | 337.9          | 340.4          | 294.6          | 372.6          | 26.5          | 11.1       |        |
| - Banks' offshore deposits                       | 2,467.5        | 2,337.0        | 1,960.9        | 2,157.5        | 2,303.7        | 6.8           | -6.6       |        |
| Portfolio  | 826.3          | 829.7          | 820.2          | 748.3          | 740.2          | -1.1          | -10.4      |        |
| Cash and precious metals                         | 496.7          | 518.5          | 602.8          | 778.7          | 731.1          | -6.1          | 47.2       |        |
| Fixed assets                                     | 171.3          | 175.1          | 176.6          | 178.2          | 182.9          | 2.6           | 6.8        |        |
| Investments                                      | 137.4          | 141.4          | 144.1          | 144.7          | 143.7          | -0.7          | 4.6        |        |
| Banker's acceptances                             | 5.9            | 6.1            | 6.4            | 4.7            | 5.3            | 12.8          | -10.2      |        |
| Other assets                                     | 246.2          | 285.6          | 246.9          | 291.7          | 198.5          | -32.0         | -19.4      |        |
| <b>Total liabilities</b>                         | <b>9,110.3</b> | <b>9,151.1</b> | <b>9,045.4</b> | <b>9,293.6</b> | <b>9,798.5</b> | <b>5.4</b>    | <b>7.6</b> |        |
| Total deposits of the public                     | 6,972.5        | 7,045.4        | 6,911.5        | 7,200.8        | 7,484.1        | 3.9           | 7.3        |        |
| Proprietorship (equity)                          | 1,182.0        | 1,232.3        | 1,212.4        | 1,240.0        | 1,257.5        | 1.4           | 6.4        |        |
| Deposits of PMA and Banks                        | 646.5          | 530.5          | 582.0          | 501.4          | 725.2          | 44.6          | 12.2       |        |
| Tax allocations                                  | 171.1          | 186.7          | 185.6          | 202.5          | 182.5          | -9.9          | 6.7        |        |
| Other liabilities                                | 122.0          | 141.8          | 142.3          | 139.8          | 139.2          | -0.4          | 14.1       |        |
| Executed and existing banker's acceptances       | 16.2           | 14.5           | 11.6           | 9.1            | 10.0           | 9.9           | 38.3       |        |

Source: Palestine Monetary Authority – The consolidated balance sheet for banks.

Note: Net assets and liabilities comprise the total minus allocations.

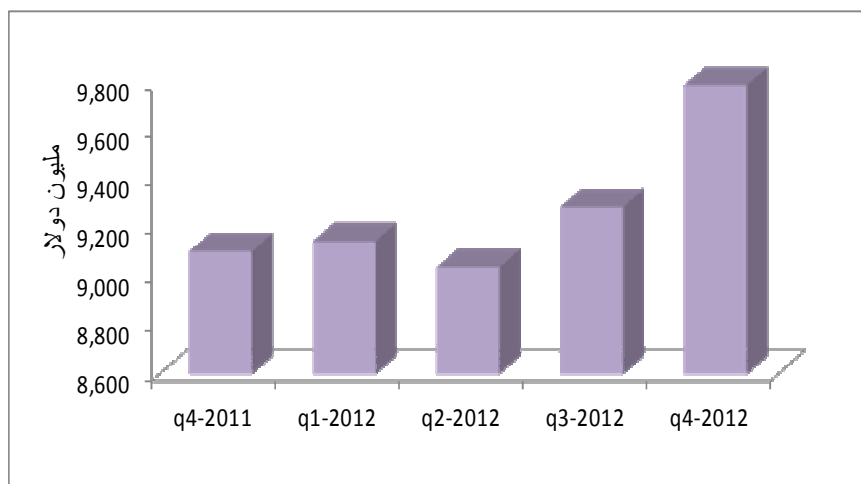
### 4.1.1. Assets

#### Quarter 4

As Figure 1-4 shows the net assets of banks grew by 5.4% during the last quarter of 2012, up by 504.9 million dollars from the third quarter. Deposits held by the Monetary Authority and banks climbed by 8.4%, up by

\$284.3 million from the previous quarter. Likewise, direct credit facilities grew by 9.7%, while fixed assets rose by 2.6% during the period of comparison.

**Figure 4-1: Assets of banks operating in the Palestinian territories, from Q4 2011 to Q4 2012**



Source: Palestine Monetary Authority – The consolidated balance sheet for banks.

On the other hand, cash item dropped by 6.1%, totaling \$47.5 million and echoing a 10% decline in cash at the offices and branches of banks in the West Bank. Similarly, stock portfolio fell by 1%, while other assets saw a decline of 32%.

### Annual comparison

Year 2012 saw a 7.6% rise in the net assets of banks over the previous year, an increase that brought the figure to \$9.8 billion. The net credit facilities grew during the year by 18.3% (or \$638.8 million). In parallel the cash item, banks deposits, banks deposits held by the PMA and net investment grew by 47.2%, 11%, 6% and 4.6% respectively. Conversely, overseas deposits of banks, portfolio of trading and investment declined by 6.6% and 10.4% respectively.

### Distribution of credit facilities granted to the public and private sectors, by currency

In the last quarter of 2012, the total direct credit facilities stood at \$4.1 billion, a 9.7% increase over the previous quarter. This

growth resulted particularly from an improvement in credit facilities granted to the government by \$301.2 million<sup>64</sup>.

By type, loans constituted 70.4% of total direct credit facilities, while overdraft and lease financing represented 29.3% and 0.3% respectively.

During this quarter, the shares of the public sector and the private sector were 34% and 66% respectively. While the public sector's share grew by 4.4% from the previous quarter, that of the private sector fell by the same percentage, suggesting that the public sector wrestles with the private sector in obtaining credit from the banks.

By area, the share of the Gaza Strip saw a slight decline from the previous quarter, representing 10.3% of the total facilities. The West Bank, thus, retained its largest share of the facilities (89.7%), including those granted to the public sector and non-residents.

**Table 4-3: Distribution of direct credit facilities portfolio, 2011- 2012**

|                             | (million dollars) |         |         |         |         | Change rate % |        |
|-----------------------------|-------------------|---------|---------|---------|---------|---------------|--------|
|                             | 2011<br>Q4        | 2012    |         |         |         | Quarterly     | Annual |
|                             | Q1                | Q2      | Q3      | Q4      |         |               |        |
| <b>By Beneficiary</b>       |                   |         |         |         |         |               |        |
| Public sector               | 1,108.9           | 1,121.0 | 1,203.4 | 1,114.9 | 1,406.6 | 26.2          | 26.8   |
| Resident private sector     | 2,318.2           | 2,419.0 | 2,526.2 | 2,589.2 | 2,671.7 | 3.2           | 15.2   |
| Non-Resident private sector | 55.7              | 54.5    | 54.0    | 52.3    | 43.3    | 17.2-         | 22.2-  |
| <b>By type of facility</b>  |                   |         |         |         |         |               |        |
| Loans                       | 2,496.0           | 2,526.1 | 2,665.1 | 2,785.0 | 2,901.9 | 4.2           | 16.2   |
| Overdraft                   | 978.8             | 1,060.2 | 1,110.0 | 961.9   | 1,209.4 | 25.7          | 23.6   |
| Lease financing             | 8.0               | 8.2     | 8.5     | 9.5     | 10.3    | 8.4           | 28.7   |
| <b>By currency</b>          |                   |         |         |         |         |               |        |
| \$ US                       | 2,206.7           | 2,209.2 | 2,236.0 | 2,233.2 | 2,210.6 | 1.0-          | 0.2    |
| JD                          | 404.9             | 427.8   | 538.0   | 539.5   | 539.7   | 0.03          | 33.3   |
| NIS                         | 851.2             | 935.0   | 985.5   | 949.1   | 1,344.4 | 41.6          | 57.9   |
| Others                      | 20.0              | 22.5    | 24.1    | 34.6    | 26.9    | 22.2-         | 34.5   |

Source: Palestine Monetary Authority – The consolidated balance sheet for banks.

By currency, data indicate that the share of the US dollar in credit facilities declined from 59.4% in the third quarter to 53.6% in the fourth quarter of 2012. By contrast, the share of the facilities granted in the Israeli shekel rose to 32.6%, up from 25.3% in the previous

quarter. This was a result of a growth in overdraft facilities extended to the Palestinian government, which were mostly in Israeli shekel. Meanwhile, the share of the Jordanian dinar remained constant at about 13% during the period of comparison.

<sup>64</sup> Including \$247.5 million received as overdraft, and \$ 53.7 million as loans.

### Annual comparison

Direct credit facilities increased in 2012 by 18.3% (or \$638.8 million) compared to 2011. Likewise, facilities granted in shekel hiked by \$493.2 million, bringing the figure to \$1,344.4 billion (a growth of 58%). When depreciation of the shekel during 2012 (from 3.85 to 3.58 against the dollar) is taken into consideration, we end up with a 70% percentage of the facilities granted in shekel.

### Distribution of credit facilities by economic sectors

#### Quarter four

According to the consolidated balance sheet for banks, with 28% the consumer finance sector had the lion's share of credit facilities. The real estate and construction sector, the trade sector (external and internal) and the services sector acquired 28%, 21%, 18% and 9.6% respectively (see Table 4-4)<sup>65</sup>.

**Table 4-4: Shares of various economic sectors of facilities granted to the private sector- 2011 and 2012 (%)**

| Sector  | 2011           | 2012           |                |                |                |
|---|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|
|   | Q4             | Q1             | Q2             | Q3             | Q4             |
| Real estate and construction                                  | 16.6           | 21.4           | 21.3           | 21.4           | 21.1           |
| Land development  | 1.0            | 1.0            | 1.0            | 1.2            | 1.5            |
| Mining and industry   | 12.3           | 10.5           | 10.4           | 8.9            | 6.2            |
| Internal and external trade                                   | 20.0           | 21.2           | 21.0           | 20.8           | 18.0           |
| Agriculture and livestock                                     | 1.4            | 1.8            | 1.2            | 1.2            | 1.3            |
| Tourism, hotels and restaurants                               | 2.0            | 2.1            | 2.1            | 2.0            | 2.1            |
| Transport and communications                                  | 1.0            | 0.8            | 0.9            | 0.8            | 0.8            |
| Services  | 12.0           | 11.3           | 10.5           | 9.6            | 9.6            |
| Financing investment through equity and financial instruments | 2.7            | 2.6            | 2.1            | 2.4            | 2.2            |
| Financing car purchase  | 4.8            | 4.0            | 4.1            | 4.3            | 4.1            |
| Financing consumer commodities                                | 17.0           | 16.5           | 18.8           | 20.2           | 28.0           |
| Other   | 9.2            | 6.7            | 6.6            | 7.1            | 5.1            |
| <b>Total Facilities (\$ millions)</b>                         | <b>2,451.9</b> | <b>2,536.1</b> | <b>2,644.6</b> | <b>2,713.7</b> | <b>2,791.8</b> |

Source: Palestine Monetary Authority

- ✧ **Assets of banks held by banks and PMA**  
During Q4 2012 assets of banks held by banks and the PMA saw a growth of 8.4%, bringing the figure to \$3.7 billion. The PMA held 27% of these deposits (current mandatory reserves (12.5%) and other accounts (19.2%)), while 62% was kept as overseas holdings of banks and the rest was reserved by banks within the Palestinian Territory.

#### 4.1.2 Liabilities

##### Quarter 4

Liabilities of banks operating in the Palestinian Territory primarily involve the total public deposits (76%) and net equity (12.8%). Deposits of the public at the end of Q4 2012 totaled \$7.5 billion, up by 3.9% from

the previous quarter. With \$1,25 billion, net equity came second in terms of relative importance, up by 1.4% from the previous quarter.

Public deposits were distributed between the public and private sectors by 8.3% and 91.7% respectively. Within the private sector, on the other hand, residents' deposits constituted about 96.5% (\$6,621.3 million) of the total deposits, while non-residents' deposits represented 3.5% (\$242.6 million).

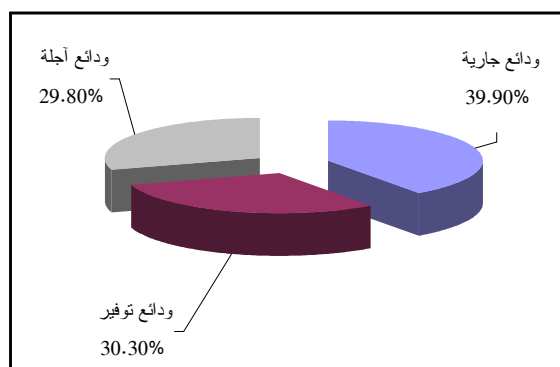
Current (on-demand) deposits accounted for 39.9% of total public deposits. Time deposits represented 29.8%, while saving deposits made up 30.3% of the total public deposits (see Figure 4-2). By currency, with 40.9% the US dollar retained its dominance in public

<sup>65</sup> Each sector's shares also include allocations, thus the figures shown in Table 4-3 might not match the figures of Table 4-4.

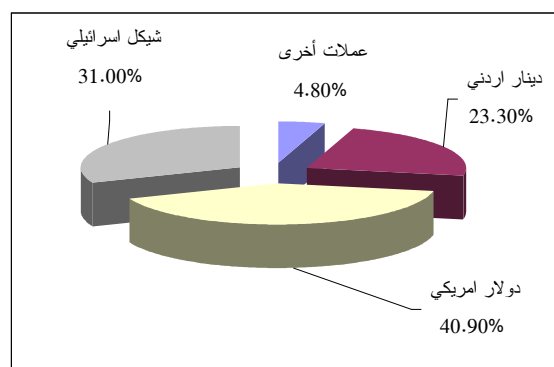
deposits. The Israeli shekel and the Jordanian dinar held 31% and 23.3% respectively. Other

currencies accounted for the rest of deposits (see Figure 4-3).

**Figure 4-2: Distribution of public deposits by Type of deposit- as end of 2012**



**Figure 4-3: Distribution of public deposits by Currency- as end of 2012**



Source: Palestine Monetary Authority –The consolidated balance sheet for banks

### Annual comparison

In 2012 liabilities of banks grew by \$688.2 million, up by 7.6% from the previous year. At the same time public deposits and holdings of banks and PMA rose by 7.3% and 12.2%

respectively. Similarly, property rights saw an increase of 6.4%, echoing a \$20 million growth in paid-up capital during the compared period (see Table 4-5).

**Table 4-5: Distribution of public deposits, 2011 and 2012**

|                             | (\$ millions)  |                |                |                |                |            | Change rate (%) |        |
|-----------------------------|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|------------|-----------------|--------|
|                             | 2011<br>Q4     | 2012           |                |                |                | Q4         | Quarterly       | Annual |
|                             | Q1             | Q2             | Q3             | Q4             |                |            |                 |        |
| <b>Be Depositor</b>         |                |                |                |                |                |            |                 |        |
| Public sector               | 584.5          | 566.1          | 515.9          | 566.4          | 620.2          | 9.5        | 6.1             |        |
| Resident private sector     | 6,192.3        | 6,276.1        | 6,180.6        | 6,409.2        | 6,621.3        | 3.3        | 6.9             |        |
| Non-resident private sector | 195.7          | 203.2          | 215.0          | 225.2          | 242.6          | 7.7        | 24.0            |        |
| <b>By type of deposit</b>   |                |                |                |                |                |            |                 |        |
| Current deposit             | 2,773.0        | 2,746.1        | 2,691.0        | 2,894.8        | 2,984.4        | 3.1        | 7.6             |        |
| Time deposit                | 2,172.4        | 2,200.9        | 2,122.4        | 2,167.6        | 2,234.9        | 3.1        | 2.9             |        |
| Saving deposit              | 2,027.1        | 2,098.4        | 2,098.1        | 2,138.4        | 2,264.8        | 5.9        | 11.7            |        |
| <b>By deposit currency</b>  |                |                |                |                |                |            |                 |        |
| US dollar                   | 2,115.8        | 2,740.8        | 2,709.1        | 2,789.0        | 3,063.0        | 9.8        | 44.8            |        |
| Jordanian dinar             | 1,801.4        | 1,849.8        | 1,795.1        | 1,781.4        | 1,740.4        | 2.3-       | 3.4-            |        |
| NIS                         | 2,718.5        | 2,093.4        | 2,088.9        | 2,306.3        | 2,323.6        | 0.8        | 14.5-           |        |
| Other currencies            | 336.8          | 361.4          | 318.4          | 324.1          | 357.1          | 10.2       | 6.0             |        |
| <b>Total</b>                | <b>6,972.5</b> | <b>7,045.4</b> | <b>6,911.5</b> | <b>7,200.8</b> | <b>7,484.1</b> | <b>3.9</b> | <b>7.3</b>      |        |

### ❖ Profits of banks operating in Palestinian Territory

The net revenues (net profits minus expenses) of banks operating in Palestine during Q4 2012 totaled about \$32.4 million, up from \$29.7 million in the previous quarter. The net

cumulative profits of banks for 2012 totaled \$123.5 million, down from \$127.3 million in 2011. Table 4-6 below shows the sources of income and net profit of banks during 2012.

**Table 4-6: Banks net income in 2011 and profits in 2012**

(\$ millions)

| Source of profit / loss                                  | 2011         | 2012         |              |              |              | 2012         |
|--|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|
|  |              | Q1           | Q2           | Q3           | Q4           |              |
| <b>Net profit</b>  | <b>385.0</b> | <b>101.2</b> | <b>102.1</b> | <b>107.2</b> | <b>105.8</b> | <b>416.3</b> |
| Interest   | 267.5        | 73.5         | 77.3         | 76.9         | 78.6         | 306.3        |
| Commissions  | 69.7         | 19.2         | 17.7         | 18.8         | 17.8         | 73.5         |
| Debt securities & investment                             | 13.9         | 1.8          | 0.1          | 3.0          | 2.9          | 7.8          |
| Operations of evaluating and exchanging foreign currency | 25.8         | 5.2          | 5.7          | 6.7          | 7.0          | 24.6         |
| Hedging and trading (derivatives)                        | 0.43         | 0.05         | 0.03         | 0.4          | 0.1          | 0.58         |
| Other operating revenue                                  | 7.7          | 1.4          | 1.3          | 1.4          | 0.6          | 3.5          |
| <b>Expenses</b>  | <b>257.7</b> | <b>63.2</b>  | <b>78.7</b>  | <b>77.5</b>  | <b>73.4</b>  | <b>292.8</b> |
| Operating expenses                                       | 217.4        | 54.7         | 57.5         | 56.7         | 58.7         | 227.6        |
| Allocations  | 7.7          | 3.1          | 7.6          | 8.7          | 0.3          | 19.7         |
| Tax  | 32.6         | 5.4          | 13.6         | 12.1         | 14.4         | 45.5         |
| <b>Net income *</b>                                      | <b>127.3</b> | <b>38.0</b>  | <b>23.4</b>  | <b>29.7</b>  | <b>32.4</b>  | <b>123.5</b> |

Source: Palestine Monetary Authority –The consolidated balance sheet for banks

\* Net income = net profit – expenses

#### 4.2 Performance indicators of the banking system

The general indicators for the performance of banks operating in the Palestinian Territory reveal a substantial change in 2012 in general and Q4 in particular. The percentage of credit facilities to non-bank deposits (deposits of the public) was 55%, up from 52% in the third quarter and 50% in the corresponding quarter of 2011. This growth is a consequence of a growth in credit facilities at a pace higher than the growth in customer deposits during the compared period against a backdrop of an increase in credit facilities granted to the

Palestinian government. The ratio of overseas holdings to total deposits remained unchanged (at about 28% during the last two quarters of 2012). However, this ratio saw a drop of 9% from the corresponding quarter of the previous year.

On the other hand the private sector's credit facilities–deposits ratio was 39.6%, a growth of 2.6% from the corresponding quarter of 2011, but a decline of about 1.3 percentage points from the previous quarter. The decline is attributable to a drop in the private sector's share of credit facilities to the advantage of the public sector (see Table 4-7).

**Table 4-7: Performance indicators of the banking system, 2011-2012**

(%)

| Indicator   | 2011 |      |      |      | 2012 |      |      |      |
|---|------|------|------|------|------|------|------|------|
|   | Q1   | Q2   | Q3   | Q4   | Q1   | Q2   | Q3   | Q4   |
| Credit facilities / Non-bank deposits                             | 44.7 | 49.4 | 47.1 | 50.0 | 51.0 | 54.7 | 52.6 | 55.1 |
| Credit facilities of the private sector / private sector deposits | 34.9 | 36.2 | 37.5 | 37.3 | 38.3 | 40.5 | 40.9 | 39.6 |
| Overseas holdings / total deposits                                | 33.9 | 31.0 | 34.8 | 32.4 | 33.2 | 26.2 | 28.0 | 28.1 |
| Customer deposits / total assets                                  | 79.4 | 78.7 | 77.0 | 76.5 | 77.0 | 76.4 | 77.5 | 76.4 |

Source: Palestine Monetary Authority –The consolidated balance sheet for banks

#### 4.3 Clearing Houses Activity

Data from the Palestine Monetary Authority (PMA) clearing houses in both Ramallah and Gaza show that Q4 2012 saw a growth in the number and value of checks presented for clearing: about 1.2 million checks (with a value of 2,357.5 million dollars) were presented for clearing, up by 3.2% in the number and 2.6% in the value of checks compared to the previous quarter.

Statistics also show that the number of checks presented for clearing during 2012 was 4.3 million, with a value of \$9,629.6 million. During 2012 there was a significant increase in the number of returned checks (519,000 with a value of \$677.2 million, representing 12% of the number of checks presented for clearing and 7% of the value of checks presented for clearing) owing to the delay in paying public

servants salaries against the backdrop of the PA's financial crisis. The Monetary Authority tried to alleviate the public servants' financial

crisis and thus instructed the banks not to consider civil servants checks bounced during the period of delays.

**Table 4-8: Number and value of checks presented for clearing & number and value of checks returned- from Q1 2011 to Q4 2012**

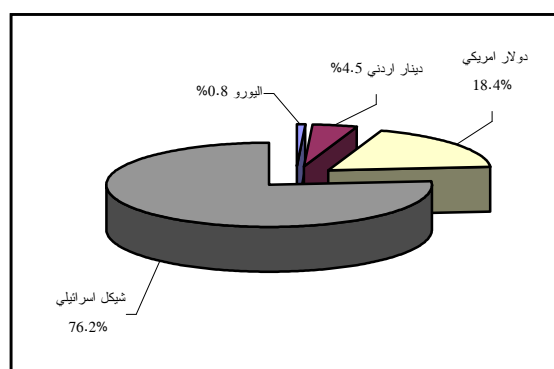
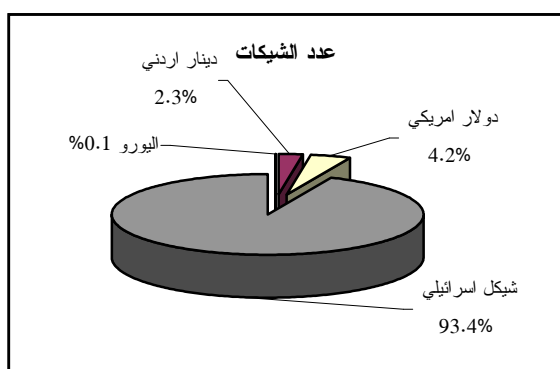
| Period       | Checks presented for clearing |                     | Returned checks |                     |       |
|--------------|-------------------------------|---------------------|-----------------|---------------------|-------|
|              | No. (checks)                  | Value (\$ millions) | No. (checks)    | Value (\$ millions) |       |
| 2011         | Q1                            | 981,188             | 2,882.7         | 106,141             | 167.2 |
|              | Q2                            | 1,001,249           | 3,059.2         | 115,883             | 175.6 |
|              | Q3                            | 1,010,402           | 3,055.7         | 134,574             | 213.2 |
|              | Q4                            | 1,055,827           | 2,870.8         | 131,518             | 202.1 |
| <b>Total</b> | <b>4,048,666</b>              | <b>11,368.4</b>     | <b>488,116</b>  | <b>758.1</b>        |       |
| 2012         | Q1                            | 1,009,857           | 2,604.4         | 119,019             | 180.3 |
|              | Q2                            | 1,038,177           | 2,370.1         | 111,283             | 161.6 |
|              | Q3                            | 1,102,004           | 2,297.6         | 127,175             | 157.8 |
|              | Q4                            | 1,137,567           | 2357.5          | 161,597             | 177.5 |
| <b>Total</b> | <b>4,287,605</b>              | <b>9,629.6</b>      | <b>519,074</b>  | <b>677.2</b>        |       |

Source: PMA, Monthly Statistical Bulletin

As far as currency the shekel continued to acquire the largest share of the checks in

terms of number (93.4%) and value (76.2%) (see Figure 4-4).

**Figure 4-4: Distribution of the number and value of checks presented for clearing by currency- as of end Q4 2012**



Source: PMA

Quarterly data demonstrate that outgoing transfers during the fourth quarter of the year totaled 39,973 with a value of \$ 1.3 billion, bringing the entire year's figure to 145,797 transfers worth \$4.7 billion. About 21.5% of the total number of executed outgoing money transfers and 27.6% of the total value of outgoing transfers went to Israel. On the other hand, the number of incoming transfers was 34,019 with a value of \$1.4 billion, bringing the number of transfers received during the year to 199,752, with a value of \$6.1 billion. Meanwhile, 23.1% of the number of incoming transfers came from Israel, with a value of 44% of the total value of the incoming

transfers. To facilitate the processing of internal and external bank transfers and reduce the number of returned transfers, the PMA launched the International Bank Account Number<sup>66</sup>.

<sup>66</sup> At the end of the fourth quarter 2012, the PMA launched the International Bank Account Number (IBAN), so as to comply with international standards with regard to profiling account numbers in Palestine and facilitate the processing of internal and external bank transfers. This is usually accomplished when transfers pass through electronic systems, thus reducing the number of returned transfers (which occurs when account numbers are different). The launch of this service is compatible with the standards set by the International Organization for Standards 'ISO', aiming at strengthening effectiveness and protecting electronic payment systems when funds are transferred domestically and internationally. The Monetary Authority registered its IBAN with SWIFT registrar.



## 4.4 Money Changers

At the end of Q4 2012 the number of licensed money changers in the oPt was 277 (including 234 in the West Bank and 43 in the Gaza Strip) up from 275 in the previous quarter. 181 of these money changers have a company legal status, while 96 have an individual status.

In annual terms the number of changers in 2012 declined by 15 compared to 2011. At the same time the number of money changers who

have the legal status of companies increased by about 19, while the number of money changers who have the legal status of an individual dropped by 34 (see Table 4-9). This reflects the tendency of money changers to take the legal status of companies in compliance with the PMA's system of licensing and controlling currency exchange agencies, which the PMA enacted last year.

**Table 4-9: Number and distribution of licensed money changers in the Palestinian territory**

|         | No. of changers |      | Legal form  |           |
|---------|-----------------|------|-------------|-----------|
|         | West Bank       | Gaza | Individuals | Companies |
| Q4 2011 | 248             | 44   | 130         | 162       |
| Q3 2012 | 233             | 42   | 178         | 97        |
| Q4 2012 | 234             | 43   | 96          | 181       |

Source: PMA

## 4.5 Palestine Stock Exchange

### 4.5.1 Financial Indicators

The *Economic and Social Monitor* studies three groups of financial indicators of the Palestine Stock Exchange (PSE) and its developments:

- ✧ Indicators of the financial market
  - Market capitalization (market value of listed shares divided by the GDP at current prices)<sup>67</sup>: the share of market capitalization on the PSE in 2012 was 28% compared to 32% in 2011.
  - Number of listed companies: the number of companies listed on the Palestine Stock Exchange at the end of the fourth quarter 2012 was 48. In 2012, PALAQAR (a real estate company) and PSE Securities company were added to the PSE list. Nine companies work in banking and financial services, eleven are manufacturing companies, seven insurance companies, eight investment companies, and thirteen firms are active in the services sector.
- ✧ Liquidity Indicators
  - Ratio of traded shares to GDP: in 2012 this ratio was 3% compared to 4% in the previous year.

- Turnover<sup>68</sup>: in 2012 this indicator was 10%, down from 13% in 2011. As per sector, the turnover of the banking and financial services sector was 12%, of the investment sector 11%, of the services sector 9%, of the insurance sector 8% and of the industry sector 6%.

- ✧ Degree of concentration (the share of the 5 largest companies in terms of the value of the shares)<sup>69</sup>
  - The five largest companies on the PSE held 78% of the total value of shares traded in 2012. These companies were: Palestinian Telecommunications Group (37%); Bank of Palestine (19%); Palestine Development and Investment (11%); Wataniya Palestine Mobile Telecommunications Company (6%); and Palestine Islamic Bank (5%).

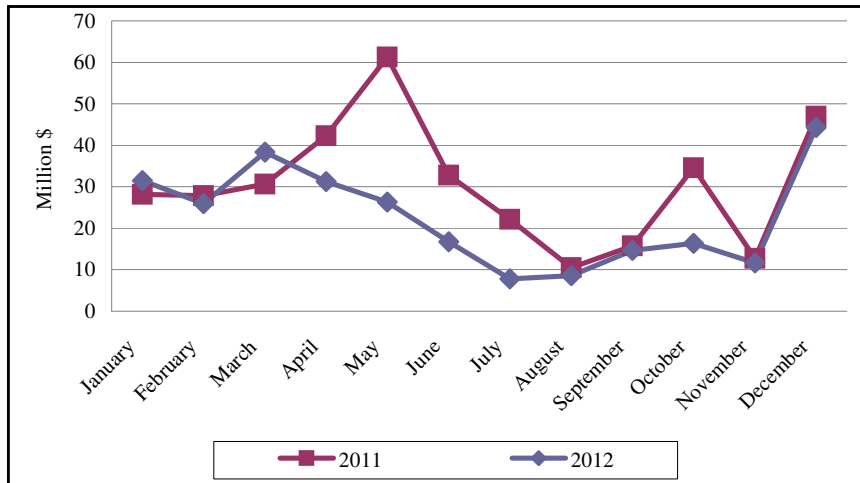
The number of shares traded in 2012 totaled 147 million, a decline of 20% compared to 2011. The value of shares traded in 2012 amounted to \$273 million, a decrease of 25% from 2011 (see Figure 4-5).

<sup>67</sup> This indicator is used to measure the importance and role of the financial market in an economy. It is calculated for the entire year rather than individual quarters.

<sup>68</sup> This indicator calculates the volume or value of shares traded on a stock exchange during a day, month or year.

<sup>69</sup> This indicator is used to measure the influence of some large companies on changes in stock market indices, especially the stock prices.

**Figure 4-5: Value of shares traded on Palestine Stock Exchange, 2011-2012**



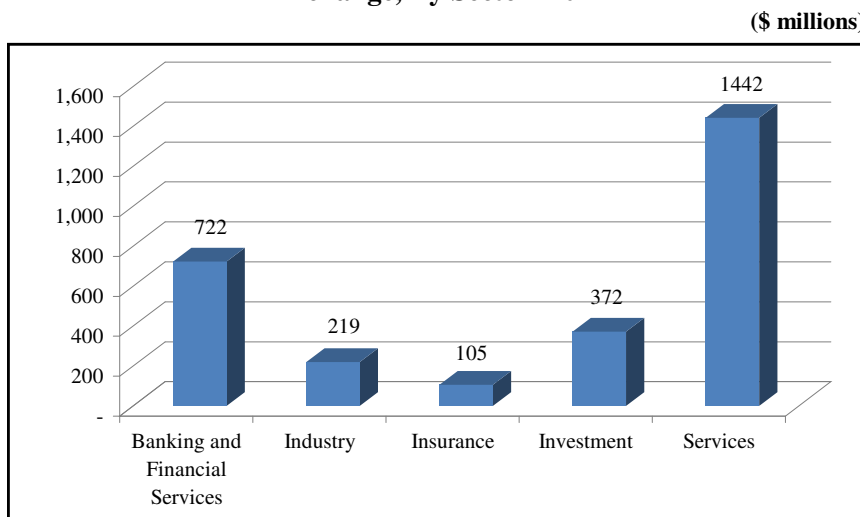
Source: Palestine Stock Exchange [www.pse.com](http://www.pse.com)

#### 4.5.2 Market value of traded shares

At the end of the fourth quarter of 2012 the market value of shares of companies listed on the Stock Exchange totaled \$2,859 million, an increase of 3% over 2011.

Regarding the value of shares traded by sector, the services sector had the largest share (with 50% of the total value of shares traded), while the banking and financial services sector came second, with a share of 25% of the total value of stocks traded on the PSE (see Figure 4-6).

**Figure 4-6: Value of shares listed on Palestine Stock Exchange, By Sector- 2012**



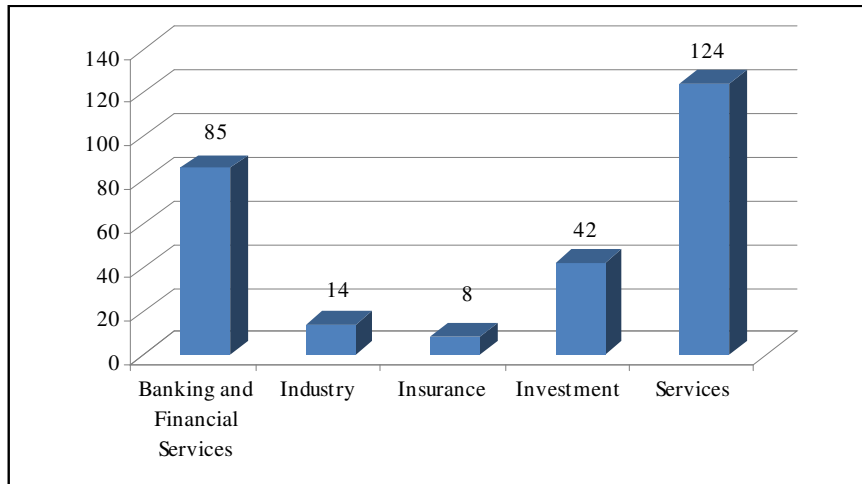
Source: Palestine Stock Exchange [www.pse.com](http://www.pse.com)

With respect to the market value of shares of companies listed on the PSE by sector, the services sector held the largest share of the total market value (46%). The banking and

financial services sector came second with 31%, while the investment sector ranked third, with 15% of total value (see Figure 4-7).

**Figure 4-7: Value of shares traded on Palestine Stock Exchange, By Sector- 2012**

(\$ millions)



Source: Palestine Stock Exchange www.pse.com

#### 4.5.3 Al-Quds Index

At the end of Q4 2012 the Al Quds Index closed at 444.759 points, up by 0.66 points from the corresponding quarter of 2011 and

31.88 points (7.1%) from the previous quarter (see Figure 4-8).

**Figure 4-8: Al-Quds Index- months of 2011 & 2012**



Source: Palestine Stock Exchange www.pse.com

#### **Text box 6: Stress tests for the Palestinian banking sector: Are banks at risk?**

The liberalization of the banking sectors in the eighties of the last century triggered the global financial crisis in late 2007. The term 'liberalization' usually refers to fewer government regulations and restrictions that regulate the banking system. The main goal of liberalization is to remove control in order to boost competitiveness of banks, thereby increasing productivity by reducing the obstacles and the cost of borrowing for investors. Liberalization of the banking sector focuses on reducing the capital reserve requirement in banks and allowing unreliable dealings and facilities, so as to encourage lending and investment.

Yet, the global financial crisis prompted central banks in many countries to revisit those policies and to tighten control and supervision over banks. Among the new measures applied is the 'stress test': an analysis

conducted under unfavorable economic scenarios. It is designed to determine whether a bank has enough capital to withstand the impact of adverse developments. Usually stress tests are used as a tool to support precautions against risks and address the deficiencies in the methods and standards of protection and emergency response.

It is the US Federal Reserve Bank that is credited with the design of stress tests though these tests were previously accounted for in Basel II. The Fed conducted these tests after the financial crisis in 2007. These tests were carried out accurately, strictly and with a high degree of transparency, which helped to increase the confidence of investors and contributed to the recovery of the US economy in the wake of the financial squeeze. The stress tests are considered one of the main economic achievements of the administration of President Obama<sup>70</sup>.

Europe, in turn, has adopted the stress tests in the banking sectors, but the results were not as successful as in the United States, as some of the banks that hardly succeeded in the test had shortly hovered on the verge of bankruptcy. This forced the authorities to make huge bailouts, suggesting that the stress tests conducted by the European Central Bank were not strict and transparent enough, which foiled the objective of restoring confidence to the banking sector and hampered financial recovery in Europe<sup>71</sup>.

In the Palestinian territory, as of March 2011, the PMA has started to undertake stress tests on a quarterly basis<sup>72</sup>. The Palestinian tests, as in the US and Europe, were constructed in accordance to the criteria of Basel 2009, aiming to immunize banks against the risk of bankruptcy, with an eye on determining the amount and proportion of liquidity needed by each bank to protect it from financial and operational risks (risks that might arise from lending and investment). As such, liquidity requirements are determined for each bank individually: the higher the risks the bank takes, the higher the liquidity needed to ensure financial fitness.

Stress tests in the Palestinian territory were designed in a way that ensures the ability of banks to cope with economic and political events that could arise. Nine scenarios of emergency were assumed, and each involved a selected number of shocks that might adversely affect the banks<sup>73</sup>:

1. 20-40 percent of government loans suffer delayed payment.
2. 25-50 percent of PA's employees loans become delinquent.
3. 10-30 percent of private sector loans become delinquent.
4. 5-25 percent of decline of fair value of investment.
5. 5-20 percent of deposits withdrawn within one month.
6. 1-5 largest borrowers become delinquent.
7. 1-5 largest depositors withdraw deposits.

The PMA tests deal with the government debt and employees' debt independently because PA's debt to banks totaled \$1.2 billion in mid-2012 (according to the Economic Monitoring Report of the World Bank). This represents 13% of the total assets of the banking sector and 99% of banks' equity. At the same time banks loans to the government and public sector's employees represented 48% of total loans<sup>74</sup>.

The stress tests aimed at measuring the impact of each scenario on the core capital of the first category of banks (Tier 1 capital). The Tier 1 ratio is the ratio of a bank's core equity capital to its total risk-weighted assets. The minimum percentage of target banks' success was projected at 8%<sup>75</sup>.

PMA analysis found that only one of the nine scenarios would trigger a slope in the T1 ratio to less than 8%. This scenario assumes that the private sector would experience the combination of shocks in No. 3 (30%), No. 4 (25%) and No. 5 (20%). Banks could barely pass the test, probably under the impact of another scenario 'extreme political shock' which involves a blow of No. 1 (40%), No. 2 (50%), No. 3 (20%), No. 4 (15%) and No. 5 (20%). This strong scenario has brought the ratio down to 8.2%. In the other seven scenarios, the ratio had a range of 11.6%-20.3, while the actual ratio during undertaking the test mid-2012 was 22.5% (see Figure 1).

<sup>70</sup> Economist article: End of term report – Barack Obama's economic record (September 2012).

<sup>71</sup> *ibid*

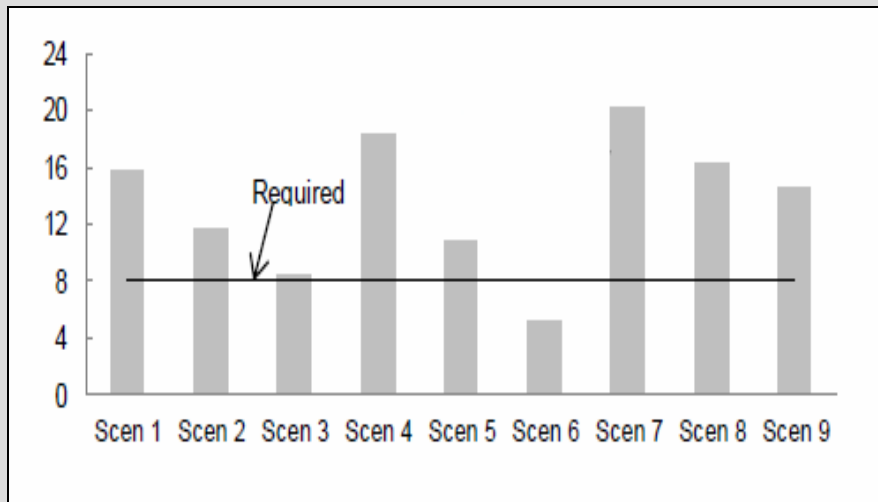
<sup>72</sup> World Bank (September, 2012). Fiscal Crisis, Economic Prospects. The Imperative for Economic Cohesion in the Palestinian Territories. Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee.

<sup>73</sup> IMF (September, 2012). Recent Experience and Prospects of the Economy of the West Bank and Gaza. Staff Report Prepared for the Meeting of the Ad Hoc Liaison Committee.

<sup>74</sup> World Bank (September, 2012). Fiscal Crisis, Economic Prospects. The Imperative for Economic Cohesion in the Palestinian Territories. Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee.

<sup>75</sup> T 1 capital is the basic measure of the banks' financial strength, and it involves core capital (common stock and disclosed reserves).

**Figure 1: Impact of Stress Tests on TA Ratio – at end-March 2012**



Source: IMF (September, 2012). Recent Experience and Prospects of the Economy of the West Bank and Gaza. Staff Report Prepared for the Meeting of the Ad Hoc Liaison Committee.

The stress tests found that the Palestinian banking system is resilient to a broad range of shocks, since this system is well capitalized in Tier 1. However, there are significant differences in the performance of individual banks. According to a World Bank's report, small banks clearly outperformed their large counterparts in these tests, since small banks have reserves sufficient to ensure financial integrity. The World Bank report said that some banks were forced to increase their capital and diversify their portfolios to ensure a timely response to potential emergencies<sup>76</sup>.

In fact, raising banks' capital was prior to disclosing the results of the stress tests, since the Monetary Authority introduced two measures in 2009 to strengthen and support the capital of the banking system:

1. An increase in the minimum capital requirement from \$35 million to \$50 million with a compliance deadline of end-2010.
2. Required banks to add 15 percent of their net income as an additional bad-time buffer<sup>77</sup>.

In any case, stress tests that are routinely undertaken in the Palestinian banking sector undoubtedly contribute to strengthening confidence in the sector and consolidating its immunity against bad time shocks.

## 5. Investment Indicators

### 5.1 Company Registration

#### Quarter 4

The Ministry of National Economy registers companies in the Occupied Palestinian Territory under various company laws in effect in the West Bank and the Gaza Strip<sup>78</sup>. In this quarter, new 245 companies were registered, an increase of 50 companies from the third quarter 2012, but a decline of 92 from the corresponding quarter of 2011 (see Table 5-1).

#### Annual Comparison

In 2012, 1070 new companies were registered in the West Bank, down by 316 from 2011 (see Table 5-1). The capital of these newly registered companies totaled 636 million Jordanian dinars<sup>79</sup>, a growth of 189% from 2011<sup>80</sup>.

<sup>76</sup> World Bank (2012). Fiscal Crisis, Economic Prospects: The Imperative for Economic Cohesion in the Palestinian Territories. Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee. September 23, 2012.

<sup>77</sup> IMF (September, 2012). Recent Experience and Prospects of the Economy of the West Bank and Gaza. Staff Report Prepared for the Meeting of the Ad Hoc Liaison Committee.

**Table 5-1: Development of the number of new companies registered in the West Bank during years 2008-2011**

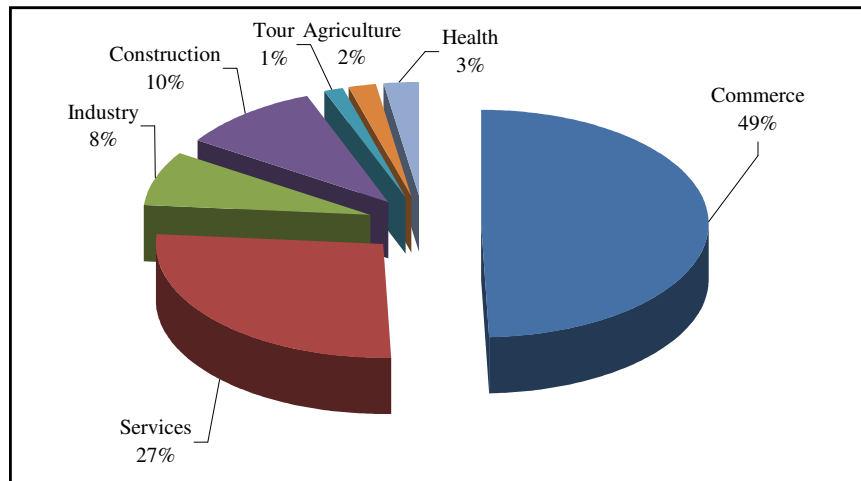
| Quarter      | 2008         | 2009         | 2010         | 2011         | 2012         |
|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|
| 1            | 247          | 454          | 334          | 389          | 319          |
| 2            | 334          | 412          | 428          | 373          | 278          |
| 3            | 315          | 349          | 164          | 287          | 228          |
| 4            | 287          | 438          | 290          | 337          | 245          |
| <b>Total</b> | <b>1,183</b> | <b>1,653</b> | <b>1,216</b> | <b>1,386</b> | <b>1,070</b> |

Source: Ministry of National Economy - Ramallah, Department of the registrar of companies, 2012.

With respect to the distribution of the capital by sector<sup>81</sup>, available data show that with a share of 49% (JD 103 million), the trade sector was the largest contributor of the capital of newly-registered companies in

2012. The services sector ranked second with a share of 27%. The construction and industry sectors came third and fourth, with 10% and 8%, respectively (see Figure 5-1).

**Figure 5-1: % Distribution of the value of capital of the newly-registered companies in the West Bank- by Sector, 2012**



Source: Ministry of National Economy - Ramallah, Department of the registrar of companies, 2012.

Regarding the legal form of companies registered in 2012, data indicate that 449 companies took the form of public ordinary companies, 603 were private joint stock

companies, 17 were foreign joint stock private companies, and 1 public joint stock company: with 9%, 15%, 79% and 1%, respectively (see Table 5-2).

<sup>78</sup> Jordanian Companies Law No. (12) of 1964 is applied in the West Bank, while the Companies Law No. (18) of 1929 is applied in the Gaza Strip.

<sup>79</sup> In 2012, the companies were registered in three currencies: the Jordanian dinar, the US dollar and the euro. Exchange rates were calculated according to the quarterly average exchange rates of the Jordanian dinar.

<sup>80</sup> This surge is due to registering three foreign companies in the third quarter of 2012 with a huge capital (\$ 428 million, or 67% of the total registered capital during 2012).

<sup>81</sup> The foreign joint stock companies (Roche holding Ltd., F. Hoffmann-La Roche Ltd., and Dai Nippon Construction Co. Ltd.)- which were registered in Q3- were excluded given the immensity of their capital.

**Table 5-2: Distribution of the value of capital of companies registered in the West Bank- by Legal Form, 2011-2012**

(JD millions)

| Year    | Legal form      |                      |                     |                              | Total   |
|---------|-----------------|----------------------|---------------------|------------------------------|---------|
|         | Public Ordinary | Private Shareholding | Public Shareholding | Foreign Private Shareholding |         |
| 2011    | 74.149          | 135.254              | 0                   | 10.846                       | 220.249 |
| Q1 2012 | 15.514          | 35.488               | 5.000               | 30.110                       | 86.112  |
| Q2 2012 | 17.580          | 17.594               | 0                   | 2.123                        | 37.296  |
| Q3 2012 | 11.281          | 15.050               | 0                   | 428.127                      | 454.458 |
| Q4 2012 | 12.115          | 28.233               | 0                   | 17.628                       | 57.976  |
| 2012    | 56.490          | 96.365               | 5.000               | 477.988                      | 635.842 |

Source: Ministry of National Economy - Ramallah, Department of the registrar of companies, 20

## 5.2 Building Licenses in the oPt

### Quarter 4

The number of building licenses issued during a given period may be taken as a significant indicator of investment activity in general, and investment in the housing sector, in particular. The number of building licenses issued depends, to a large extent, on weather conditions during that period. Therefore, there is a seasonal change in the number of licenses during the different quarters of the year. Usually, construction activity rebounds during the second and third quarters (summer), while it declines during the first and fourth quarters. Besides, it should be made clear that the number of licenses issued does not include all building activities in the construction sector, since part of the construction activities, especially in rural areas, is not registered or licensed.

Statistics of building licenses show an increase of 18% in the number of building permits in the oPt during the fourth quarter of 2012 compared to the third quarter of the year (from 1778 to 2099), and a rise of 11.4% compared to the corresponding quarter of 2011 (see Table 5-3 and *The Monitor*, Issue 28). On the other hand, the total licensed areas grew by 13% compared to the corresponding quarter of 2011.

### Annual Comparison

Annual data reveal that the number of building permits increased by 6.9% compared to 2011. The total area of buildings licensed in 2012 was approximately 37783 square meters, up by 6.3% from 2011. Furthermore, the number of licensed dwelling units (new and existing ones) rose significantly (from 14,183 in 2011 to 15,436 in 2012).

**Table 5-3: Number of building licenses issued in the oPt : 2011-2012 (Area: thousand sq. m)**

| Indicator                    | 2011           | 2012         |              |              |                |                |
|------------------------------|----------------|--------------|--------------|--------------|----------------|----------------|
|                              | Total          | Q1           | Q2           | Q3           | Q4             | Total          |
| <b>Total licenses issued</b> | <b>7,708</b>   | <b>2,172</b> | <b>2,190</b> | <b>1,778</b> | <b>2,099</b>   | <b>8,239</b>   |
| Residential buildings        | 6,856          | 1,904        | 1,930        | 1,624        | 1,860          | 7,318          |
| Non-residential buildings    | 852            | 268          | 260          | 154          | 239            | 921            |
| <b>Total licensed areas</b>  | <b>3,553.5</b> | <b>976.8</b> | <b>870.1</b> | <b>805.9</b> | <b>1,125.5</b> | <b>3,778.3</b> |
| No. of new units             | 11,263         | 3,317        | 3,006        | 3,107        | 3,673          | 13,103         |
| Area of new units            | 2,059.2        | 618.2        | 518.6        | 529.6        | 636.5          | 2,302.9        |
| No. of existing units        | 2,920          | 526          | 643          | 541          | 623            | 2,333          |
| Area of existing units       | 538.7          | 109.0        | 106.3        | 92.7         | 112.5          | 420.5          |

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics (2013): Building Licenses Statistics, Ramallah - Palestine.

## 5.3 Cement Import

### Quarter 4

Data show an increase of the amount of cement imported into the oPt during the fourth quarter of 2012, up by 11% from the third quarter. This rise resulted from an increase in the amount of cement imported into the West Bank (12%) and a decrease in the quantity of cement imported into the Gaza Strip (28%). Quarter 4 2012 also saw a 4% increase in the quantity of imported cement in comparison

with the corresponding quarter of 2011(see Table 5-4 and *The Monitor*, Issue 28).

### Annual Comparison

The amount of cement imported into the Palestinian territory during 2012 fell by 5% compared to 2011 (despite a 9% increase in the amount imported into the Gaza Strip). The decline was, of course, a result of a 5% drop in amounts coming into the West Bank.

**Table 5-4: West Bank and Gaza's Imports of Cement: 2011-2012**

| Indicator | 2011    | 2012 (thousand tons) |       |       |       |         |
|-----------|---------|----------------------|-------|-------|-------|---------|
|           | Total   | Q1                   | Q2    | Q3    | Q4    | Total   |
| West Bank | 1,281.7 | 254.3                | 341.9 | 292.4 | 328.3 | 1,216.9 |
| Gaza      | 44.6    | 12.6                 | 13.5  | 13.1  | 9.4   | 48.6    |
| OPT       | 1,326.3 | 266.9                | 355.4 | 305.5 | 337.7 | 1,265.5 |

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics: Administrative Records, 2013. Ramallah, Palestine.

## 5.4 Car Registration

### Quarter 4

During Q4 2012, 3256 cars were registered in the West Bank, down by 26% from the corresponding quarter of 2011 (see Table 5-5 and *The Monitor*, Issue 28). There was also a steady decline in the number of registered vehicles over 2012 quarters (3742 cars in the first quarter and 3256 cars in the fourth quarter) (see Table 5-6).

were used cars imported from abroad, nineteen percent were used cars imported from Israel and thirty-five percent were new cars imported from abroad. At the annual level, 2012 saw a 34% decline in the number of registered vehicles (new and used)- basically due to a 52% decline in the number of used cars imported from abroad during the same period. The decline is likely a result of the financial crisis which hit the West Bank and led to delays in the payment of salaries of government employees in mid-year of 2012.

### Annual Comparison

During 2012, about 14,000 new and used cars were registered in the West Bank. Forty-six percent of cars registered in the West Bank

**Table 5-5: No. of new and used cars newly-registered in the West Bank- 2010 & 2011**

|             | Cars from international market (new) | Cars from international market (used) | Car from the Israeli market (used) | Total         |
|-------------|--------------------------------------|---------------------------------------|------------------------------------|---------------|
| <b>2011</b> | 5,396                                | 13,387                                | 2,362                              | <b>21,145</b> |
| Q1 2012     | 1,050                                | 2,080                                 | 612                                | 3,742         |
| Q2 2012     | 1,359                                | 1,588                                 | 681                                | 3,628         |
| Q3 2012     | 1,182                                | 1,440                                 | 661                                | 3,283         |
| Q4 2012     | 1,232                                | 1,322                                 | 702                                | 3,256         |
| <b>2012</b> | <b>4,823</b>                         | <b>6,430</b>                          | <b>2,656</b>                       | <b>13,909</b> |

Source: Department of Customs and Excise, unpublished data.



## 5.5 Hotel Activity

### Quarter 4

During Q4 2012, the number of oPt hotels totaled 98, up from 94 in the previous quarter. The number of guests rose to about 152,159 (an increase of 4% over the previous quarter and a growth of 13% over the corresponding quarter of 2011), while the number of nights stayed totaled 362,286.

### Annual Comparison

In 2012, the number of hotels in the Palestinian territory totaled 98, up from 91 in 2011. In the meantime, the number of employees working in hotels grew by 17%. Likewise, the number of guests increased by 13.4%. However, the average length of stay declined from 2.5 nights per guest in 2011 to 2.3 nights in 2012.

**Table 5-6: Key Hotel Indicators in the oPt, 2011-2012**

| Indicator                | 2011      | 2012    |         |         |         |           |
|--------------------------|-----------|---------|---------|---------|---------|-----------|
|                          | Total     | Q1      | Q2      | Q3      | Q4      | Total     |
| No. of operating hotels  | 91        | 90      | 87      | 94      | 98      | 98        |
| Average no. of employees | 2,091     | 2,449   | 2,379   | 2,493   | 2,447   | 2449      |
| No. of guests            | 507,372   | 117,470 | 159,254 | 146,612 | 152,159 | 575,495   |
| No. of nights stayed     | 1,245,509 | 292,684 | 371,563 | 310,327 | 362,286 | 1,336,860 |
| Average room occupancy   | 1417.1    | 1,282.7 | 1,762.9 | 1,489.7 | 1,519.7 | 1,513.7   |
| Average bed occupancy    | 3412.4    | 3,216.3 | 4,083.1 | 3,373.1 | 3,937.9 | 3,652.6   |
| Room occupancy %         | 28.4      | 25.5    | 34.4    | 28.3    | 28.2    | 29.1      |
| Bed occupancy %          | 31.9      | 28.4    | 34.8    | 27.9    | 31.9    | 30.7      |

Source: PCBS, 2013: Hotel Activity in the oPt

### Textbox 7: Mekorot Claims Palestinian Water Authority Owes it Half a Billion Shekels

Article 40 of the Oslo Agreement set the amount of water that both Palestinians and Israelis can extract from existing water sources within the borders of the West Bank and Gaza Strip during the five-year interim period. Accordingly, Palestinians are entitled to 54 million cubic meters from the eastern basin, 22 million cubic meters from the northern basin, and 42 million cubic meters from the north-eastern basin (a total of 118 million cubic meters). Both sides agreed that in the case of purchase of water by one side from the other, the purchaser shall pay the full real cost incurred by the supplier, including the cost of production at the source and the conveyance all the way to the point of delivery<sup>82</sup>.

These agreements were supposed to remain in force only until 1999, and then revisited in the permanent status negotiations, such that the quantity of water supplied to the oPt would have to hinge on the number and needs of the population, as well as the economy in the Palestinian territory. However, as a result of stalled final status negotiations between the parties (water and other permanent status issues), the increase in the population of the West Bank and Gaza Strip, as well as climate changes (which has impacted surface water and groundwater resources alike), the amount of water that Palestinians have access to is barely enough for the basic needs. This forced the Palestinians to rely on Israel to compensate for the significant shortage the Palestinian territory suffers. In the late 1990s, the Palestinian Water Authority (PWA) started purchasing large quantities of water from the Israeli Water Company (Mekorot). In 1998, for example, it purchased about 30 million cubic meters to the West Bank only<sup>83</sup>.

In 1998, the Palestinian and Israeli sides signed the pricing protocol which proposed an equation for calculating the price of water the Palestinian side purchases from Israel. The equation is based on 1996 price (NIS 1.66 per cubic meter) provided that the price is adjusted from time to time depending on a number of variables that affect the true cost of withdrawing and transporting water, such as the price of electricity, the rate of inflation, and others<sup>84</sup>.

<sup>82</sup> Article 40 of Oslo Agreement <http://www.mfa.gov.il/MFA/Peace+Process/Guide+to+the+Peace+Process/THE+ISRAELI-PALESTINIAN+INTERIM+AGREEMENT+-+Annex+III.htm#app-40>

<sup>83</sup> The Water Authority purchased 28 million cubic meters for the West Bank and 4 million cubic meters for agricultural purposes in the village of Bardala, Water Information System, Department of Information Bank, Palestinian Water Authority.

<sup>84</sup> All prices listed in the textbox exclude VAT.

Since 2008, the Israeli company demanded a change in the base rate on the pretext that the price is not equal to the actual cost incurred by the company. The parties entered into negotiations on this issue, but with no agreements reached. The status remained unchanged until 2012, when the Palestinian Water Authority purchased about 61 million cubic meters for the West Bank and 4 million cubic meters for the Gaza Strip<sup>85</sup> at a price of NIS 2.74 per cubic meter for the West Bank, and NIS 2.4 per cubic meter for the Gaza Strip<sup>86</sup>.

However, because of the acute water shortage in some areas of the West Bank and the Gaza Strip in that year, the Palestinian Water Authority asked for additional quantities of water, over the above mentioned amount (additional 5 million cubic meters to the Gaza Strip and 2 million cubic meters to Bethlehem and Hebron). Mekorot agreed to supply this additional quantity, but at 28% and 43% higher than the agreed-upon price (3.5 shekels per cubic meter to Bethlehem and Hebron and 3.44 per cubic meter to the Gaza Strip)<sup>87</sup>.

Mekorot stepped up its demands on July 18, 2012, asking the PWA to pay the special price (3.5 shekels per cubic meter to Bethlehem and Hebron and 3.44 per cubic meter to the Gaza Strip) for the whole quantity purchased in 2012. Even worse, Mekorot asked the PWA to apply these prices retroactively (to all water quantities purchased during the period between 2004 and 2012). This means that the PWA has to pay the difference between the old price and the new price over the 8-year period, an amount of up to almost half a billion shekels<sup>88</sup>. The Israeli company threatened that it would deduct the amount of the cost according to the new rates from clearing revenues in the event of the failure of the Palestinian Water Authority to pay the amounts due.

The PWA denied the claims of Mekorot that the price is based on the principle of "true cost" stated in Oslo Agreement; the authority's rejection builds on a number of assumptions<sup>89</sup>, including:

- ✧ The new price demanded by Mekorot includes the amount of money imposed by the Israeli government on every consumer of water (about NIS 1 per cubic meter) in order to support the agricultural sector of Israel.
- ✧ Israel adds the burdensome cost of desalinating sea water to the price of water transferred to the oPt, especially Gaza, while the current Palestinian needs can be fully met from natural resources without any need to use desalinated water with a high cost. In addition, the water the Palestinians purchase is not entirely desalinated; rather it is a mixture of desalinated water and natural water. This means that the costs Mekorot incurs is less than the alleged price.
- ✧ Mekorot sets two prices for different Israeli water companies: a low price on the basic needs of consumption (from NIS 1.6 and up to NIS 3.50 per cubic meter); and a high price on consumption that exceeds the ratio of the basic consumption. Yet, the company imposes a single rate on the Palestinian purchase of water.

The Palestinian Water Authority states that the disagreement with the Israeli side is not only about prices; it is basically about principles: the Palestinian side's access to water resources is an unquestionable right. This right entails building a number of projects: developing Al-Fashaka springs in the Dead Sea area (with a production capacity of more than 70 million m<sup>3</sup> a year), the construction of pipelines connecting to Bethlehem and Hebron, drilling wells in the aquifers of the West Bank, and removing restrictions on the development of Palestinian water resources instead of purchasing water from expensive sources, such as Israeli desalination plants on the Mediterranean.

In this context, MAS has prepared a study on the true cost of Mekorot water. The study found that this cost is a little above 2 shekels per cubic meter, suggesting the arbitrary behavior and blackmailing by the company. The negotiations between the Israeli company and the Palestinian Water Authority on prices are still in place, but they are stalled for the time being.

---

<sup>85</sup> Figures include the amounts of water purchased at discount prices for agricultural purposes in Bardala and Kardala villages in the Jordan Valley. Source: Water Information System, Department of Information Bank, Palestinian Water Authority, 2012, unpublished data.

<sup>86</sup> Interview with Ahmed Hindi, General Manager of Water Council and Chairman of the Prices Committee in the Palestinian Water Authority, January 13, 2013.

<sup>87</sup> Haaretz, October 11, 2012

<http://www.haaretz.com/news/features/palestinian-authority-israel-violating-oslo-deal-on-water-prices-premium-1.469290>

<sup>88</sup> ibid

<sup>89</sup> Interview with Ahmed Hindi, General Manager of Water Council and Chairman of the Prices Committee in the Palestinian Water Authority, January 13, 2013.

## 6. Prices and purchasing power

### 6.1 Consumer Prices

#### Quarter 4

Indices of consumer prices in the Palestinian Territory posted an increase of 0.46% in the fourth quarter 2012 compared to the third quarter and a growth of 2.37% compared to the corresponding quarter of 2011. Quarterly data shows a rise in all major commodity

groups except for lodging and its related supplies. The highest increase was in the prices of alcoholic drinks and tobacco, up by 2.82% from the previous quarter and by 11.96% from the corresponding quarter of 2011 (see Table 6-1).

**Table 6-1: Average CPI Change in the Palestinian Territory by Commodity Group- 2011 & 2012**

| Group                                    | 2011                       | Q1 2012                          | Q2 2012                          | Q3 2012                           | Q4 2012                           | 2012                       |
|--|----------------------------|----------------------------------|----------------------------------|-----------------------------------|-----------------------------------|----------------------------|
|  | % Change in 2011 over 2010 | % Change in Q1 2012 over Q4 2011 | % Change in Q2 2012 over Q1 2012 | % Change in Q3 2012 over Q2, 2012 | % Change in Q4 2012 over Q3, 2012 | % Change in 2012 over 2011 |
| Food Stuff and soft drinks               | 2.40                       | 0.97                             | (1.94)                           | 1.76                              | 0.24                              | 2.12                       |
| Alcohol beverages and Tobacco            | 6.22                       | 3.29                             | 0.91                             | 4.47                              | 2.82                              | 7.82                       |
| Textiles, apparels, and footwear         | 4.60                       | 0.42                             | (0.13)                           | (0.50)                            | 0.87                              | 1.30                       |
| Lodging and related supplies             | 2.95                       | 1.15                             | 0.93                             | 0.54                              | (0.45)                            | 3.91                       |
| Furniture & home appliances              | (0.03)                     | 0.82                             | 0.14                             | 1.39                              | 1.37                              | 1.29                       |
| Medical care                             | 1.33                       | 0.72                             | 0.88                             | 1.52                              | 0.60                              | 3.06                       |
| Transportation & travel                  | 4.78                       | 0.96                             | 0.97                             | 0.22                              | 0.02                              | 2.20                       |
| Telecommunications                       | 0.39                       | 0.14                             | (0.08)                           | (0.30)                            | 0.08                              | 0.26                       |
| Recreational & cultural goods & services | 1.21                       | 0.67                             | 0.40                             | 0.64                              | 0.48                              | 1.24                       |
| Educational Services                     | 2.10                       | 2.15                             | 1.41                             | (0.03)                            | 0.02                              | 5.47                       |
| Restaurant, Cafe, and Hotel Services     | 5.89                       | 1.93                             | 0.12                             | 0.24                              | 0.53                              | 3.90                       |
| Miscellaneous goods and services         | 3.99                       | 1.23                             | 0.65                             | 1.11                              | 1.05                              | 5.06                       |
| <b>General CPI</b>                       | <b>2.88</b>                | <b>1.10</b>                      | <b>(0.45)</b>                    | <b>1.25</b>                       | <b>0.46</b>                       | <b>2.78</b>                |

Source: PCPD.

\* Figures in brackets indicate negative values (decline in prices).

#### Annual Comparison

In 2012, the index of consumer prices saw an increase of 2.78% over 2011. The prices of alcoholic drinks, tobacco, educational services, lodging & related supplies, medical services, transportation & travel, food supplies and soft drinks were the main groups that largely affected the index of consumer prices during 2012.

Table 6-2 tallies the changes in prices of some commodity groups in the Palestinian Territory during Q4 2012 compared to the previous quarter. As observed, the price of flour rose by 3.72% (for example, the price of white flour (Haifa – Zero) was 172.96 shekels / 60 kg during December 2012). Likewise, the price of poultry posted an increase of 3.52%

(the price of local fresh skinned chicken was 18.31 shekels/ 1 kg during December 2012). Similarly, egg prices rose by 5.67% (the price of local fresh eggs was 17.04 shekels / 2 kg carton during December 2012). In contrast, prices of fresh vegetables declined by 9.16%. For example, the price of tomatoes posted a significant decrease of 12.52% (the price of greenhouses tomato was 3.11 shekels / 1 kg during December 2012). Additionally, prices of fresh fruit fell by 7.51%. For example, orange price dropped by 5.20% (the price of local large-sized oranges was NIS 3.07 / 1 kg). Similarly, prices of domestic fuel fell by 2.41% (the price of kerosene declined by 9.03%, standing at NIS 7.18 / 1 liter during December).

**Table 6-2: Price movement of main commodity groups- 2012**

| Basic consumer goods  | 2011                       | Q1 2012                          | Q2 2012                          | Q3 2012                           | Q4 2012                           | 2012                       |
|-----------------------|----------------------------|----------------------------------|----------------------------------|-----------------------------------|-----------------------------------|----------------------------|
|                       | % Change in 2011 over 2010 | % Change in Q1 2012 over Q4 2011 | % Change in Q2 2012 over Q1 2012 | % Change in Q3 2012 over Q2, 2012 | % Change in Q4 2012 over Q3, 2012 | % Change in 2012 over 2011 |
| Automobiles fuel      | 14.32                      | 2.95                             | 3.34                             | (0.09)                            | 0.44                              | 5.81                       |
| Domestic fuel         | 3.26                       | 1.11                             | 1.21                             | 0.92                              | (1.08)                            | 3.67                       |
| Fresh Vegetables      | 2.72                       | 0.99                             | (7.70)                           | 18.34                             | (9.16)                            | 15.03                      |
| Fresh Meat            | 3.93                       | (1.46)                           | (1.19)                           | 1.53                              | 1.87                              | 0.33                       |
| Sugar                 | 25.66                      | (2.90)                           | (4.76)                           | (2.21)                            | 0.11                              | (7.96)                     |
| Rice                  | (5.00)                     | (0.45)                           | (2.52)                           | (1.65)                            | 0.41                              | (2.74)                     |
| Fresh Chicken         | (4.55)                     | 8.52                             | 1.42                             | (3.37)                            | 3.52                              | 8.91                       |
| Flour                 | 0.13                       | (0.57)                           | (1.81)                           | 4.26                              | 3.72                              | (0.65)                     |
| Dairy Products & eggs | 2.41                       | 1.84                             | (1.03)                           | (2.28)                            | 1.57                              | 0.13                       |
| Fresh Fruit           | 15.66                      | 3.94                             | (2.48)                           | (0.48)                            | (7.51)                            | 2.17                       |

Source: PCBS.

\* Figures in brackets indicate negative values (decline in prices).

## 6.2 Producer Prices and Wholesale Prices

In Q4 2012, the Wholesale Price Index (the sale price to retailers or to producers, including VAT and freight/shipping costs) posted a slight decline of 0.77% from the previous quarter. This was result of a 1.42% drop in the prices of agricultural commodities (which constitute 29% of the wholesale price index). In parallel, prices of manufactured goods (which represent 70% of the wholesale price index) declined by 0.51%. Additionally, prices of mining and quarrying fell by 0.07% during the comparison period. On the other hand, the index of wholesale prices posted an increase of 0.15% over the corresponding quarter of the previous year. Meanwhile, the price index of imported goods rose by 0.35%, while the price index of locally produced goods fell by 3.01%.

In this quarter, the Producer Price Index (prices received by domestic producers for their output after all taxes are deducted, including VAT and freight/shipping costs) posted a decrease of 0.45% from Q3 of the same year. This decline was occasioned by a 2.24% drop in the prices of agricultural commodities (which represent 36% of the producer price basket). At the same time, the prices of manufactured goods (which constitute 61.66% of the producer price basket) posted an increase of 0.56%. Meanwhile, the prices of fishing and shrimp (which constitute 0.20% of the producer price basket) climbed by 1.82%, whereas prices of

mining and quarrying (which represent 2.13% of the product price basket) remained unchanged. Finally, the index of producer prices for local goods decreased by 0.52%, while the index of producer prices for exported goods rose by 0.21%.

## 6.3 Construction and Road Costs Index

### Quarter 4

The Construction Cost Index measures the changes that occur in the prices of construction materials and services. During the fourth quarter 2012, the construction cost index of residential and non-residential buildings in the West Bank saw a slight decline of 0.14% compared with the previous quarter. However, there are no updated data on the Gaza Strip.

The Road Cost Index detects changes in the prices of materials and services used in the construction of roads in the West Bank. In the fourth quarter 2012, this index saw an increase of 0.85% over the previous quarter. Again, there are no updated data on the Gaza Strip (see Table 6-3).

### Annual Comparison

In 2012, the construction cost index of residential and non-residential buildings in the West Bank increased by 0.88% compared with 2011, while the road cost index rose by 3.43% during the same period.

**Table 6-3: Percentage change in the Construction and Road Costs Index (CRCI) in the West Bank, 2011-2012**

| Index              | 2011                       | Q1 2012                          | Q2 2012                          | Q3 2012                           | Q4 2012                           | 2012                       |
|--------------------|----------------------------|----------------------------------|----------------------------------|-----------------------------------|-----------------------------------|----------------------------|
|                    | % Change in 2011 over 2010 | % Change in Q1 2012 over Q4 2011 | % Change in Q2 2012 over Q1 2012 | % Change in Q3 2012 over Q2, 2012 | % Change in Q4 2012 over Q3, 2012 | % Change in 2012 over 2011 |
| Construction costs | 2.79                       | 0.26                             | 0.06                             | (0.14)                            | (0.14)                            | 0.88                       |
| Road costs         | 3.13                       | 1.01                             | 0.91                             | 1.05                              | 0.85                              | 3.43                       |

Source: PCBS.

\* Figures in brackets indicate negative values.

## 6.4 Prices and purchasing power<sup>90</sup>

### Quarter 4

The index of consumer prices increased by 0.46% in the fourth quarter of 2012 compared to the third quarter of the same year. At the same time, the fourth quarter saw a lapse of 3.4% in the exchange rate of the dollar against the shekel (standing at 3.85 shekels), leading to a decline in the purchasing power by about 3.9% as measured in dollars<sup>91</sup>. However, the exchange rate of the dollar and the dinar

against the shekel saw an improvement of 3.2% in the fourth quarter 2012 compared to the corresponding quarter of 2011. On the other hand, the inflation rate during 2012 fourth quarter stood at 2.4%, leading to a 0.9% increase in the purchasing power (assuming fixed incomes) for those receiving their salaries in the dollar and the dinar.

**Table 6-4: % Change in Purchasing Power and Exchange Rates of \$ US and JD against NIS**

| Item |    | Inflation rate* | \$ US /NIS            |                             |                                | JD / NIS              |                             |                                |
|------|----|-----------------|-----------------------|-----------------------------|--------------------------------|-----------------------|-----------------------------|--------------------------------|
|      |    |                 | Average exchange rate | Change in exchange rate (%) | Change in purchasing power (%) | Average exchange rate | Change in exchange rate (%) | Change in purchasing power (%) |
| 2011 | Q1 | 1.20            | 3.65                  | 2.76                        | 1.56                           | 5.14                  | 2.76                        | 1.56                           |
|      | Q2 | 1.10            | 3.77                  | 3.42                        | 2.32                           | 5.32                  | 3.42                        | 2.32                           |
| 2012 | Q1 | (0.45)          | 3.82                  | 1.31                        | 1.77                           | 5.39                  | 1.31                        | 1.76                           |
|      | Q3 | 1.25            | 3.98                  | 4.15                        | 2.90                           | 5.61                  | 4.16                        | 2.91                           |
|      | Q4 | 0.46            | 3.85                  | (3.36)                      | (3.82)                         | 5.42                  | (3.36)                      | (3.82)                         |

Source: Calculations based on data obtained from the PMA and the PCBS.

\* The inflation rate represents change in the purchasing power of NIS.

Figures in brackets indicate negative values.

<sup>90</sup> The purchasing power is defined as the value of a currency expressed in terms of the amount of goods or services that one unit of money can buy. It is dependent on the income of the consumer, the change in prices and currency exchange rate. The change in the purchasing power (assuming constant income) can be measured as: (rate of change in the exchange rate of the currency against the shekel) plus (the inflation rate).

<sup>91</sup> Because the Jordanian Dinar is pegged to the US dollar at a fixed exchange rate, the purchasing power in JD posted a decline of 3.9% during the same period.

## Textbox 8: Palestine at the Bottom of the World Bank's Doing Business Ranking List

The World Bank's *Doing Business Ranking* ranks economies on their ease of doing business, as well as the smoothness and speed of the processing of the various requirements to establish a business (starting a company, a workshop, etc)<sup>92</sup>. The report averages 185 countries percentile rankings on 10 topics, made up of a variety of indicators, giving equal weight to each topic. These topics are: *Starting a Business, Dealing with Construction Permits, Getting Electricity, Registering Property, Getting Credit, Protecting Investors, Paying Taxes, Trading Across Borders, Enforcing Contracts, and Resolving Insolvency*.

The report shows that countries that have topped the list are those that have established work-regulating procedures that are simple, profitable, flexible, realistic and transparent (smart business regulations). The report found that high-income countries (members of the Organization for Economic Cooperation and Development) topped the list of doing business ranking. Though some countries (such as those in East Asia, the Middle East and North Africa) implement efficient procedures, but they still lack strong legal institutions that regulate business activities.

As an exception, Saudi Arabia ranked twenty-second in the world and first in the Arab world. Business-related governmental procedures are easy and inexpensive. At the same time, Saudi Arabia enjoys strong legal institutions. In particular, Saudi Arabia ranked high in terms of facilitating the enforcement of contracts<sup>93</sup>. Djibouti, on the other hand, ranked 171 in the world, and last in the Arab world.

In 2013, the West Bank and Gaza Strip ranked 135<sup>th</sup>, the same position as the previous year, and ranked 13<sup>th</sup> among 19 Arab countries studied in the report. Palestine suffers poor performance of the existing legal institutions, and the government actions are very complicated and expensive (see Table 1).

A closer look reveals that the West Bank and the Gaza Strip ranking across indicators varies significantly. Palestine ranked 179<sup>th</sup> on the starting business indicator, whereby starting a business requires eleven procedures, starting from choosing the company's name through obtaining the necessary permits, and ending with obtaining official and legal documents. This process takes 48 days in the Palestinian territory, compared with 12 days in the OECD countries. The cost of starting a business in the Palestinian territory represents 91% of the average per capita income.

Palestine ranked 130<sup>th</sup> in terms of *Dealing with Construction Permits*. This process requires 17 procedures, taking 119 days (compared with 143 days in the OECD countries). Palestine ranked 85<sup>th</sup> on the Getting Electricity indicator, as making a connection to the electricity grid requires 5 procedures and 63 days (compared with 98 days in the OECD countries and 84 days in the Middle East and North Africa region). *Registering Property* in Palestine requires fewer days (30 days) than in the MENA region (33 days) but more than in the OECD countries (26 days). The cost is lower than both in MENA (5.9%) and OECD (4.5%), at 3.0% of property value.

The most prominent improvement was in *Getting Credit* (position 159), 6 points ahead of last year's ranking. On the other hand, Palestine's performance in investor protection in 2012 was two points behind that of 2011 (receding from 47 to 49). Despite this decline, the rank is still relatively high compared with the rest of the indicators.

On the *Paying Taxes Indicator*, Palestine came 55<sup>th</sup>. The value of the profit tax in the Palestinian territory, according to the report, is 16.2% compared to 11.9% in the MENA region and 15.2% in the OECD countries. On the other hand, the Palestinian companies do not pay any taxes or allowances to workers (compared to 16.5% in the MENA and 23.8% in the OECD countries).

In *Trading Across Borders*, Palestine ranked 114<sup>th</sup>. The export process requires 6 documents completed in 23 days (versus 19 days in the Middle East and North Africa, and 10 days in the countries of the Organization for Economic Cooperation and Development). The exporter has to pay \$1,310 per shipment. Imports, on the other hand, need 6 documents processed over 38 days at a cost of \$1,295 per shipment. *Enforcing Contracts* and *Settling Disputes* require 44 procedures at a cost of 21.2% of the value of the claim, and 540 days (almost a year and a half). Finally, the Palestinian territory came in the bottom of the list in terms of *Resolving Insolvency* (185).

Obviously, Palestine is in the rock-bottom across most of the indicators. This low performance is a result of internal factors (such as restrictions on getting credit and resolving insolvency) as well as external factors (such as the Israeli occupation and its constraints on foreign trade). In general, there are still significant

<sup>92</sup> The World Bank (2013): Doing Business 2013.

<http://www.doingbusiness.org/~media/GIAWB/Doing%20Business/Documents/Annual-Reports/English/DB13-full-report.pdf>

<sup>93</sup> Enforcement of contracts: the efficiency of the judicial system in resolving commercial disputes.

challenges (before the government and the private sector) related to providing an enabling environment that facilitates doing business, particularly under the current chocking economical and political situations. The World Bank's detailed report provides an opportunity for governments to identify weaknesses and respond accordingly

**Table 1: Palestine's 2012 Doing business ranking among 185 countries, a comparison with 2011 ranking**

| Indicator                         | Palestine's 2012 Doing business ranking among 185 countries | Palestine's 2011 Doing business ranking among 185 countries | Change in 2012 over 2011 |
|-----------------------------------|---|---|--------------------------|
| Starting a Business               | 179   | 177   | 2-                       |
| Dealing with Construction Permits | 130   | 128   | 2-                       |
| Getting Electricity               | 85  | 84  | 1-                       |
| Registering Property              | 78  | 80  | 2+                       |
| Getting Credit                    | 159   | 165   | 6+                       |
| Protecting Investors              | 49  | 46  | 3-                       |
| Paying Taxes                      | 55  | 55  | No Change                |
| Trading Across Borders            | 114   | 116   | 2+                       |
| Enforcing Contracts               | 93  | 94  | 1+                       |
| Resolving Insolvency              | 185   | 185   | No Change                |

Source: World Bank (2013): Doing Business Report, 2013.

## 7. Foreign Trade

### 7.1 Balance of Trade

#### Quarter 4

The balance of trade is the difference between the monetary value of exports and imports of output in the oPt's economy over a certain period. On the one hand, the value of registered commodity exports during the fourth quarter 2012 totaled about \$1,036.5 million<sup>94</sup>, down by 1.6% from the third quarter, but up by 1.4% over the corresponding quarter of 2011 (see *Monitor*, Issue 31). The registered merchandise exports, on the other hand, reached \$193 million, up by 1.4% over the corresponding quarter of 2011. Thus, the deficit of commodity trade

balance totaled \$843 million, i.e. a 3.6% decline from the previous quarter, but an increase of 1.5% over the corresponding quarter of 2011 (then standing at \$831 million).

#### Annual Comparison

In 2012, the value of registered merchandise imports totaled about \$4,218 million, down by \$3 million from 2011. The registered merchandise exports, on the other hand, reached \$739 million, a growth of 2.7% over 2011 (see Table 7-1).

**Table 7-1: Imports and Exports of registered goods and services, 2011-2012 \*\***

| Indicator         | (million dollars) |         |         |         |         |         |
|-------------------|-------------------|---------|---------|---------|---------|---------|
|                   | 2011              | Q1 2012 | Q2 2012 | Q3 2012 | Q4 2012 | 2012    |
| Commodity imports | 4,221.1           | 1,019.5 | 1,109.2 | 1,053.0 | 1,036.5 | 4,218.2 |
| Service imports*  | 100.2             | 33.8    | 36.4    | 34.7    | ***     | ***     |
| Commodity exports | 719.6             | 182.5   | 185.2   | 178.0   | 193.4   | 739.1   |
| Service exports*  | 147.9             | 32.1    | 32.8    | 31.8    | ***     | ***     |

Source: Registered foreign trade, PCBS (2013).

\* Exports and imports of goods and services from and into Israel only.

\*\* Data of 2012 were obtained from official sources, and they are subject to change.

\*\*\* No detailed data available on Q4 since Israel has yet to release them.

<sup>94</sup> Registered goods: those recorded in the clearing accounts and bills only.

## 7.2 Balance of Payments

### Quarter 4

According to the PCBS and the PMA, the Q4 2012 current account deficit (which occurs when a country's total imports of goods, services and transfers are greater than the country's total export of goods, services and transfers) stood at \$658.1 million (or 24.2% of GDP at current prices), i.e. a 2.1% decline from the previous quarter. This deficit primarily resulted from a deficit of \$1,270.7 million in the balance of trade, as well as a surplus of \$273.6 million generated from Palestinians working abroad. In parallel, the balance of current transfers posted a growth of \$339 million (mostly aid from donor countries).

This deficit was financed by capital and financial account, which provided about \$633.9 million (see Table 7-2). This item (the capital and financial account), however, represents a debt on the national economy as long as it has a positive value.

Theoretically, there should be a perfect balance between the current account deficit, on the one hand, and the surplus of capital and financial account, on the other. This means that the net value of these two items must be zero. However, there is often a slight difference between them. This difference is tallied under '*account errors and omissions*', the value of which was \$24.2 million.

**Table 7-2: Palestinian Balance of Payments, 2011-2012**

|  | 2011            | Q1 2012         | Q2 2012         | Q3 2012         | Q4 2012         | 2012*           |
|--|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|
| <b>1. Trade balance of goods and services*</b> | <b>-4,729.5</b> | <b>-1,351.2</b> | <b>-1,328.4</b> | <b>-1,316.2</b> | <b>-1,270.7</b> | <b>-5,266.5</b> |
| Net goods                                      | 626.0,4-        | -1,255.2        | -1,237.5        | -1,232.0        | -1,159.3        | -4,884.0        |
| Net services                                   | -103.6          | -96.0           | -90.9           | -84.2           | -111.4          | -382.5          |
| <b>2. Balance of income</b>                    | <b>1,217.2</b>  | <b>241.7</b>    | <b>278.0</b>    | <b>279.1</b>    | <b>273.6</b>    | <b>1,072.4</b>  |
| - Workers' remunerations received from abroad  | 1,258.9         | 250.6           | 272.8           | 269.4           | 258.4           | 1,051.2         |
| - Investment income received from abroad       | 99.3            | 30.7            | 30.2            | 32.1            | 29.8            | 122.8           |
| - Income paid abroad                           | 140.9           | 39.6            | 25.0            | 22.4            | 14.7            | 101.7           |
| <b>3. Balance of current transfers</b>         | <b>1,319.8</b>  | <b>419.0</b>    | <b>256.8</b>    | <b>364.5</b>    | <b>339.1</b>    | <b>1,379.4</b>  |
| - Net transfers to the government              | 750.5           | 204.3           | 117.5           | 129.2           | 69.2            | 520.2           |
| - Net transfers to other sectors               | 1,226.4         | 286.1           | 211.3           | 308.8           | 323.2           | 1,129.4         |
| - Transfers paid abroad                        | 657.1           | 71.4            | 72.0            | 73.5            | 53.3            | 270.2           |
| <b>4. Balance of current account (1 +2 +3)</b> | <b>-2,192.6</b> | <b>-690.5</b>   | <b>-793.6</b>   | <b>-672.6</b>   | <b>-658.1</b>   | <b>-2,814.8</b> |
| <b>5. Net capital and financial account</b>    | <b>2,155.7</b>  | <b>708.8</b>    | <b>875.2</b>    | <b>614.1</b>    | <b>633.9</b>    | <b>2,832.0</b>  |
| - Net capital transfers                        | 536.2           | 80.3            | 71.1            | 81.4            | 65.1            | 297.9           |
| - Net financial account                        | 1,619.5         | 628.5           | 804.1           | 532.7           | 568.9           | 2,534.1         |
| - Net direct foreign investment                | 605.2           | 86.0            | 48.1            | 69.3            | 42.7            | 246.1           |
| - Net portfolio investment                     | -69.5           | 27.5            | -8.7            | 22.6            | 2.6             | 44.0            |
| - Other net investment                         | 1,050.2         | 625.8           | 784.4           | 478.0           | 521.8           | 2,410.0         |
| - Change in reserve assets - = rising )        | 33.7            | 110.8-          | -19.7           | -37.2           | 1.7             | -166.0          |
| <b>6. Net errors and omissions</b>             | <b>36.9</b>     | <b>18.3-</b>    | <b>81.5-</b>    | <b>58.4</b>     | <b>24.2</b>     | <b>17.2-</b>    |

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics and the PMA, 2013. Preliminary results of the Palestinian Balance of Payments by quarter, 2011-2012.

\* Figures of exports and imports of commodities and services in the balance of payments differ from the figures contained in the trade balance because the latter records only exports and imports that are registered (i.e. recorded in the clearing accounts and billing), while the balance of payments records the total expectations of import and export. In addition, import and export of services from Israel were recorded in the trade balance only, while the balance of payments records trade of services from different sources.

### Annual Comparison

By the end of 2012, the current account deficit was estimated at \$2.8 billion, a 28.4% increase over 2011. The deficit represents about 27% of GDP (at current prices) in 2012 (22% increase

over 2011). This hike in the current account deficit was due to two factors: a 11.4% increase in trade deficit (bringing it to \$5.3



billion)<sup>95</sup> and a drop of 11.9% (or \$144.8 million) in the income balance. The decline in the income balance was, in turn, occasioned by a drop in workers' overseas remunerations.

This deficit was plugged by capital and financial account, which provided about \$2.8

billion (an increase of 30.4% over 2011). The difference between the current account deficit and capital and financial account (17.2 million dollars) establishes the '*account errors and omissions*', which fell by 53.4% from 2011.

### **Textbox 9: The Winners from Duty-free Import Quotas!**

Most trade agreements between nations involve tariff quotas: specific amounts of certain goods each party undertakes to import from the other party without the imposition of customs (or with customs at a discounted rate). For example, the free trade agreement between the PA and the European Union allows exporting 1,500 tons of cut flowers to Europe without customs. Similarly, the agreement impels the Palestinian party to import a certain amount of frozen meat from the EU market without setting customs<sup>96</sup>.

Each year, the Palestinian Ministry of National Economy asks Palestinian dealers to apply for the import of certain quantities of certain goods with discounted tariffs. However, these quantities are not part of the multiple free trade agreements the PA signed; rather they are accounted for in the agreements Israel signed with other countries of the world.

In these trade agreements, Israel pledged to import specific quantities of goods without imposing tariffs: often agricultural commodities and food products that enjoy high commercial protection in Israel (e.g. the tariff on milk powder is 212%)<sup>97</sup>. Because Israel believes that the Paris agreement kept the West Bank and the Gaza Strip part of Israel's "customs space", it gives the Palestinians 20 percent of its international trade pledges. For example, if Israel (within an agreement with the USA) pledges to import 100 tons of milk powder without customs, it gives the Palestinians a chance to import 20 tons of this quota without paying customs. This is actually the quota the Ministry of National Economy announces in newspapers.

#### **Why 20%?**

Twenty percent is the rate that, according to Israel, reflects the proportion of the oPt's population to that of Israel plus the difference in the purchasing power. This ratio was previously set in an agreement between Israel and the PA after the Paris Agreement<sup>98</sup>.

Obviously, the quota Israel gives the Palestinians undermines the trade agreements signed by the PA with other countries, and confirms that the Palestinian territory is still part of the Israel's customs area.

#### **Quota of food manufactured goods and agricultural products**

Israel's Ministry of Trade and Industry defines the manufactured food products that the Palestinians can import at a discounted tariff and sends them to the Palestinian Ministry of National Economy. A meeting then is held between representatives from the Ministry of National Economy and the Israeli Trade Coordinator in "Beit Eil" to agree on the amounts that can be imported under the quota. The Palestinian Ministry of National Economy, then, calls for applications from traders, and it specifies the requirements the merchant must meet in order to get a permit to import within the assigned lists. The Ministry of Economy assigns a special committee to verify applications and select the qualified traders. The quota is distributed among traders according to the quantity required, while preference is given to those with experience in importing the defined products, as well as those who always comply with the Ministry's regulations, particularly documentation<sup>99</sup>.

<sup>95</sup> Figures of exports and imports of commodities and services in the balance of payments differ from the figures contained in the trade balance because the latter records only exports and imports that are registered (i.e. recorded in the clearing accounts and billing), while the balance of payments records the total expectations of import and export. In addition, import and export of services from Israel were recorded in the trade balance only, while the balance of payments records trade of services from different sources.

<sup>96</sup> PA has signed several international trade agreements, including the Partnership Agreement with the European Union and the EFTA countries, as well as GAFTA Agreement. However, the Palestinian actual benefit of these trade agreements was always constrained by Israel's agreements with these groups or Israel's international obligations under the World Trade Organization.

<sup>97</sup> Though Lists A1 and A2 in the Paris Agreement allow the Palestinian Authority to enforce its own customs policies on these goods, the Palestinian side did not take advantage of this; rather it still depends on an independent tariff notebook, and, thus, the PNA continued to rely on the Israeli tariff system regarding these lists as well as other items.

<sup>98</sup> The oPt's population represents 35% of the total population between "the Mediterranean and the Jordan River," but the per capita income of the population of the West Bank and Gaza Strip is 7% that of Israel's population (2011).

<sup>99</sup> For more information about the conditions to be met (as well as on the work of the committee), visit <http://www.mne.gov.ps/couta.aspx?lng=2&tabindex=100>.

The quota of food products that Palestinians can import this year include powdered milk, flour, fish, frozen vegetables, and others. The quantity of powdered milk quota for the current year is 1,868 tons, mostly from European Union countries, while the flour quota is 4,000 tons distributed evenly between Canada and the Mercosur countries. Table 1 shows the main products (as well as their quantity and origin) that can be imported within the quota system for this year.

**Table 1: Main products that can be imported within the quota system, and their origin \***

| Commodity                      | Quantity (tons) | Origin                             |
|--------------------------------|-----------------|------------------------------------|
| Powdered milk                  | 1,868           | USA, European Union, Mexico        |
| Frozen Vegetables              | 834             | USA, European Union, Turkey        |
| Juice                          | 963             | USA, Turkey, MERCOSUR countries    |
| Flour                          | 4,000           | MERCOSUR countries, Canada         |
| Cheese                         | 463             | USA, European Union                |
| Nuts and dried & frozen fruits | 716             | USA, European Union, Turkey        |
| Frozen and canned fish         | 220             | MERCOSUR countries, European Union |
| Sunflower oil                  | 400             | Paraguay                           |

Source: Palestinian Ministry of National Economy.

\* According to the Ministry of National Economy, quota lists for 2013 conform to 2012 quantities: <http://www.mne.gov.ps/images/couta2012.pdf>

As for the unprocessed agricultural commodities (such as sheep, live calves, pears and apples), Israel's Agriculture Ministry sends lists of the quota goods and quantities that can be imported to the Palestinian Ministry of Agriculture, which, in turn, calls for applications in the newspapers. According to the Ministry of Agriculture, these types of goods were not within the quota lists in the previous year, though traders have obtained import permits. One of the most important reasons behind the reluctance of traders to import under the quota system is the high transport cost and the daunting checks, which drives merchants to import from Israel, instead. This applies, in particular, to importing livestock, since the costs of transportation; the 14-day seizure; and other costs incurred, render the business useless. In addition, the livestock that are imported within the quota lists are only partially exempted (40% out of 170%)<sup>100</sup>.

### Quota and Rents

Quota import is closely associated with "Rent", the extra profit that the quota importers can achieve. This is called an earnings profit because it is achieved without additional effort, franchise or a real productive advantage<sup>101</sup>. The government can deduct the rent (and re-spend it for the benefit of all consumers and citizens) through selling quota goods via tenders. In this case, the maximum price the importers can pay to buy import licenses would be equivalent to the value of the customs. At this point, it might be wise to ask who reaps the rent of the quota imports: the government, importers or consumers?

The answer to this question is not that easy, arguably depending on the type of item and the degree of tariff protection:

**Powdered milk:** The tariff on milk powder is extremely high (more than 200%). This extortionate tariff is referred to as prohibitive tariff which discourages importers from bringing goods into the country in the first place because they will be difficult to sell. Such a tariff will bring the price of milk powder in the market to 250 shekels (2.5 kilogram carton). This price reduces the demand for powdered milk, especially that milk powder could be smuggled from Jordan at a lower price. In short, the Palestinian territory imports milk powder only within the quota (i.e. without customs). That is why the price of a 2.5 kg carton is only 96 shekels<sup>102</sup>. This also means that the rent of the imports is distributed among consumers (who get milk at a relatively low price) and traders (who gain profits which are higher than in the case of taxable imports)<sup>103</sup>.

---

To help us write about the quota, we interviewed Mrs. Wafa Labadi and Mr. Jamal Abu Farha, of the Palestinian Ministry of National Economy.

<sup>100</sup> Interview with Mr. Tareq Abu Laban, Ministry of Agriculture.

<sup>101</sup> This analysis assumes that the amount of the quota is less than the market needs, so the consumer gains nothing because the merchants who imported within the quota do not need to reduce the selling price; rather, they sell the quota-imported goods at the same price of taxable goods.

<sup>102</sup> This is the price of "Nido", which is more expensive than other kinds of powdered milk available in the market.

<sup>103</sup> The difference in the price of a "Nido" carton between the Palestinian territory and Jordan is about 50 shekels, and this gives a rough idea of the extra profit margin. Note, however, that the shipping and transaction costs are significantly higher in Palestine than in Jordan.

**Frozen vegetables, nuts and dried fruit:** The tariff on certain types of frozen vegetables is 12%<sup>104</sup>. Of course the quota lowers the import price, but the merchant still incurs the costs of laboratory tests undertaken in Israel. On the other hand, merchants and wholesalers are satisfied with importing nuts and dried food within the quota regime, as it gives them greater flexibility in marketing their products and increases their competitiveness before Israeli traders. The average customs duties on nuts range between 8% -16% for some types of walnuts and up to 102% for some types of almonds. The rate of customs duties on dried figs is 12% , 20% on apricots, and 340% on raisins (prohibitive tariff ). Undoubtedly, the lucky quota importer of such goods gains a lot of profits. In other words, most types of quota tariffs allow importers to obtain additional profit, giving them a better margin when they sell to retailers.

In a nutshell, most of the quota rents go to traders. The final consumer can hardly feel the difference in price between the quota imported products and the taxable products. The only exception is probably in cases of prohibitive tariffs (such as powdered milk, almonds and raisins), where products can be available only through the quota imports.

### **Textbox 10: Best Export Route: Across the Green Line or via the King Hussein Bridge?**

Exports to the global markets is probably the sector that is adversely hardly hit by the Israeli restrictions. This impediment has direct implications on the activity of production and the labor market, as well as the balance of foreign trade in the Palestinian territory. Under the blockade placed by the occupying power and the absence of airports and seaports, the Palestinian foreign trade has to rely on transit routes via the neighboring countries.

Perhaps the future of the Palestinian economy and its standards of life in the future will depend on the economy's ability to export and compete in international markets. Given the importance of foreign trade and the significance of transport costs on the competitiveness of the goods, the Palestinian shippers' council has, in cooperation with PalTrade (and with sponsorship from the European Union), prepared a report comparing the different transit routes available to Palestinians in the West Bank. The report sought to span the traders' information gaps, so as to help them improve their choices in the selection of trade routes. The report collected information on the procedures, documents, costs and time required to import and export certain goods from certain countries. The report, then, used this information to suggest the most efficient and cheapest routes for each product by destination<sup>105</sup>.

#### **Export from the Gaza Strip**

There are 7 crossings in the Gaza Strip; five of which were closed in 2007, while the sixth (Rafah Crossing) is not used for commercial goods. The only crossing available for trade is Kerem Abu Salem, which also does not work at full capacity due to the Israeli general ban on exports from Gaza. In 2007, before the blockade, Gaza exported more than 5,700 shipments to the West Bank, Israel and the rest of the world, compared to scant 269 shipments in 2011.

#### **Export from the West Bank**

There are two transit routes for the West Bank's products: across the Green Line to Israel's airports or seaports and via the King Hussein Bridge to Jordan and from there to the global market. The report provides a detailed overview of conditions and procedures for exporting through these corridors:

#### **Via the Green Line**

The goods from the warehouses of producers in the West Bank are transported to a commercial crossing after making sure that the shipment complies by the Israeli standards. There are 4 commercial crossings: Bitounia, Taibeh, Tarqoumia and Jalameh. Upon the arrival at the crossing, the goods are moved back-to back to Israeli trucks. The goods are then trucked to the export point. There, they are unloaded into large containers and stored in preparation for later loading on a ship or a plane. The port/ airport agents conduct a security check before the goods are loaded.

It is important to note that Israel imposes strict measures on Palestinian merchants when they use this route, which increases the time it takes to export and raises the cost. For example, Israel does not allow the transfer

<sup>104</sup> All customs figures have been obtained from the Department of Customs, Excise and VAT, as well as from the Palestinian Ministry of Finance.

<sup>105</sup> PSC and PALTRADE (2013). Comparisons study between exporting from Jordanian ports and Israeli ports. Palestinian Shipper's Council and Palestine Trade Center.

of Palestinian goods on board ships or aircraft carrying passengers; rather, they are shipped only on cargo planes/ships, and this increases the cost of transportation and storage at the same time. Although the two parties have agreed on the working hours of commercial crossings, the Israeli crossings authorities occasionally close the crossings without any coordination with the Palestinian side on security and training pretexts. These factors increase the costs of transport and raise the likelihood of damaging the goods.

### **The King Hussein Bridge**

This requires sending some documents to the Israeli Customs Department (a process which takes an entire day) before the goods are trucked to the King Hussein Bridge. The Palestinian trucks and their Jordanian counterparts must make sure they arrive at the bridge at the same time. The Palestinian goods are unloaded individually and then loaded onto the Jordanian trucks. Subsequently, transit fees are paid to the Israeli customs officer who makes sure all necessary documents are available. Finally, the Jordanian customs officer conducts a complete security check, verifies validity of the documents and liaises the transport of goods to the seaport/airport. This route allows shipping on passenger ships/aircraft, which reduces the potential costs.

### **A comparison between the two routes: Time and Cost**

The report compares the cost of exporting 11 items in order to determine the optimal route for each. It was found that export via Israel is cheaper with relation to five selected products: olive oil, dates, sausages, shoes and medicines, no matter the destination. The Jordan route, on the other hand, is cheaper for four other commodities: vegetables, herbs, strawberries and fruit. For the remaining commodities (building stones and tomatoes), the best route depends on the destination. For example, the export of tomatoes via Israel to the United States was cheaper than the Jordan route, but the Jordan route was cheaper to all other destinations, including Japan, Turkey, Norway, the Netherlands, and the United Kingdom. The report found that at the present time Ashdod/Haifa route is more convenient for goods destined to Europe, while Aqaba route provides a competitive advantage if the product is destined to the Far East.

**Table 1: Cost and the time of exporting across the Green Line and via Jordan**

| Commodity/<br>Destination | Total cost (NIS / 20 ft container) |                   | Shipping time (days)       |                   |
|---------------------------|------------------------------------|-------------------|----------------------------|-------------------|
|                           | Via King Hussein<br>Bridge         | Via Green<br>Line | Via King<br>Hussein Bridge | Via Green<br>Line |
| <b>Olive oil</b>          |                                    |                   |                            |                   |
| United States             | 20,365                             | 8,780             | 60                         | 28                |
| Japan                     | 8,665                              | 6,680             | 36                         | 38                |
| <b>Building stone</b>     |                                    |                   |                            |                   |
| Italy                     | 10,720                             | 7,460             | 25                         | 8                 |
| China                     | 7,460                              | 11,540            | 25                         | 33                |

Source: PSC and PALTRADE (2013). Comparisons study between exporting from Jordanian ports and Israeli ports. Palestinian Shipper's Council and Palestine Trade Center.

The table demonstrates that it would be better, for example, to export olive oil to the United States via the Green Line, as the cost of transportation (per 20 ft container) is NIS 8,780 (compared with NIS 20.365 via Jordan). Besides, exporting via Israel is faster (28 days vs. 60 days via Jordan). However, other exports are cheaper via Jordan (e.g. export of construction stones to China). Naturally, the greater the lead time, the higher the costs (given the cost of fuel), let alone the storage problems and the likelihood of damage.

The report found that, in spite of the Palestinian private sector's attempts to avoid dealing with Israel, businessmen usually find themselves confined by the Paris Protocol. Therefore, the report advises the PA to make the Jordan route more attractive for traders, since Israel's control over crossings with Jordan is less severe than its control of internal crossings. Some practical steps can be taken to make the Jordan route more attractive (e.g. using scanners on the bridge, which would remove some of the obstacles and reduce the cost, time and damages by about 20-30%). In addition, containerization of Palestine's products would reduce the time it takes to load and unload trucks, as well as minimizes the damage caused by exposure to high temperatures.

## 8. Legal and legislative environment

In 2012, the number of presidential decrees issued by the President of the Palestinian National Authority (and available on the website of Legal and Judicial System in Palestine: Muqtafi) was 12 (with the full force of laws) compared with 15 in 2011. These decrees were issued according to Article (43) of the Palestinian Basic Law 2003 and its amendments. The presidential decrees were opted for because the Legislative Council has been paralyzed since the political split. However, the Basic Law states that these decrees must be brought before the PLC once it convenes.

Table 8-1 lists all presidential decrees of 2012. Below is an overview of the commercially-related presidential decrees.

Presidential decree No. (1) for 2012 was issued on January 1<sup>st</sup> to set fees levied on powers of attorney for the benefit of the public treasury. On the very same day, the president issued decree No. (2) for 2012 on land registration fees, land transfer, and land sale,

as well as land endowments and legacy. At the end of the first quarter of the year, the President issued decree No. (5) for 2012 on the ratification of the amendment to the loan agreement with the European Investment Bank to finance the rehabilitation of the energy sector. One of the provisions of the decree involved amending the scope of the project to include the establishment of four high-voltage power transfer stations instead of two in the governorates of Jenin, Nablus, Ramallah and Hebron.

The general budget law for 2012 fiscal year released in early April though the basic law stipulates that the draft budget should be released within the first three months of the year at the latest. In August 2012, the President issued decree No. (16) for 2012 on the amendment of decree No. (13) for 2009 (the Electricity Act). The decree details the penalties of stealing and manipulating electricity meters. At the end of 2012, the president released an Extension Act for a decree of the general budget (\$ 250 million).

**Table 8-1: Presidential Decrees Enacted in the Palestinian Territory – 2012**

| Decree  | Date of issuance |
|---|------------------|
| Decree No. (1) 2012 on fees payable for powers of attorney and judicial declarations  | January 1        |
| Decree No. (2) 2012 on fees of registering and transferring land ownership  | January 1        |
| Decree No (3) 2012 on Shariah courts  | January 2        |
| Decree No. (4) 2012 on lifting immunity of MPs  | January 3        |
| Decree No. (5) 2012 on the ratification of the amendment of the loan agreement concluded with the European Investment Bank to finance the rehabilitation of the energy sector | March 21         |
| Decree No. (6) 2012 on the general budget for the financial year 2012   | April 7          |
| Decree No. (7) 2012 on the Palestinian Dar al-Ifta  | April 7          |
| Decree No. (8) 2012 on the amendment of the Law on Election of Local Councils (Law No. 10 for 2005).  | May 14           |
| Decree No. (15) 2012 on ratifying the appointment of President of the State Audit and Administrative Control Bureau   | June 21          |
| Decree No. (16) 2012 on the amendment of Decree No. (13) for 2009 (General Electricity Law)   | August 16        |
| Decree No. (17) 2012 on the Law of Payments Settlement  | November 23      |
| Decree No. (18) 2012 on the extension of the Decree on the General Budget No. (6) for 2012  | November 25      |

Source: Legal and Judicial System in Palestine (Muqtafi) <http://muqtafi.birzeit.edu/>

**Textbox 11: The official US aid to Israel since 1948: \$ 115 billion (61% went to the military)**

In March 2012, the Congressional Research Service released a report of the US assistance to Israel<sup>106</sup>. The report provides an overview of the foreign aid to Israel and the changes that occurred during the previous 60 years. Previously, the Congressional Research Service published a report (2011) on US aid to the Palestinians, which the *Monitor* summarized in an earlier issue<sup>107</sup>.

The Congress report revealed that Israel is the largest recipient of bilateral aid from the United States of America. The value of such assistance (since the founding of Israel to the current year) totaled of \$115 billion, the majority of such aid went to the Israeli military. The recent period has seen a rise in this type of assistance at the expense of other forms of aid.

The report also revealed that the Congress has mandated that Israel receive its aid in a lump sum during the first month of the fiscal year, while other countries receive aid in several payments. Once disbursed, Israel's aid is transferred to an interest bearing account with the US Federal Reserve Bank. Israel has used interest collected on its aid to pay down its bilateral debt to US government agencies.

In an analysis of this report, the Haaretz Economic Supplement (The Marker)<sup>108</sup> stated that the US bilateral aid amounted to an average of 4% of GDP every year since Israel's establishment until 2012.

US government assistance to Israel began in 1949 to buy food and absorb Jewish immigrants to Israel, and continued until 1958. In 1959, the USA started to support Israel's military; this aid continued and was intensified in the 1970s, especially after the October 1973 war. In 1978 (in parallel with the signing of the Camp David agreement with Egypt) Israel and the United States signed a support agreement worth \$ 3 billion annually, of which 2.2 billion was allocated for military purposes, while \$800 million aid was meant to support the economy. In 2008, the former Israeli prime minister, Ehud Olmert, and George W. Bush signed an agreement that extended this aid (\$3 billion per year) for additional ten years. The agreement stipulated that part of this aid will be in the form of cash transferred to the Israeli Ministry of Defense.

Table 1 below shows the US aid to Israel and its forms during 1949 - 2013. The figures in the table are only for official and bilateral American aid. These figures do not include government loans or loan guarantees (which stood at more than \$ 19 billion), or unofficial aid, such as huge annual donations extended by Zionist and Jewish organizations in the United States. In an earlier issue of the *Monitor*, we reviewed the donations figures and found that they doubled between 1995 and 2007, when they totaled \$2,100 million<sup>109</sup>.

**Table 1: US bilateral aid to Israel from 1949 to 2013 (\$ millions)**

| Period     | Military Aid | Economic Aid | Immigration and Resettlement Assistance | Other Assistance | Total     |
|------------|--------------|--------------|---|------------------|-----------|
| 1949–1996  | 29,014.9     | 23,122.4     | 868.9                                   | 15,024.7         | 68,030.9  |
| 1997–2006  | 22,288.5     | 7,654.6      | 609.3                                   | 107.3            | 30,659.7  |
| 2013*–2006 | 19,220       | 120          | 195                                     | 18.98            | 19,553.97 |
| المجموع    | 70,523.4     | 30,897       | 1,673.2                                 | **18,265.97      | 115,129.6 |

Source: Congress Research Service (2012). US Foreign Aid to Israel

\* Including donations planned for 2013

\*\* Differences in the collection include some totals as a result of unexplained errors in the report.

<sup>106</sup> Congress Research Service (2012). US Foreign Aid to Israel <http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL33222.pdf>

<sup>107</sup> MAS (2012): *The Economic and Social Monitor*, Issue 27, page 35.

<sup>108</sup> A translation of the article is available in the Mashhad Newspaper. Palestinian Center for Israeli Studies - MADAR (2013): [http://www.madarcenter.org/mash\\_had\\_pdf/Al-Mashhad%2002-04-2013.pdf](http://www.madarcenter.org/mash_had_pdf/Al-Mashhad%2002-04-2013.pdf).

<sup>109</sup> MAS (2012): *The Economic and Social Monitor*, Issue 28, page 67.

## Key Economic Indicators in the West Bank\* and the Gaza Strip for the years 2000-2012

| Indicator  | 2000      | 2001      | 2002      | 2003      | 2004      | 2005    | 2006      | 2007      | 2008      | 2009      | 2010      | 2011      | 2012      |
|--|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|---------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|
| <b>Population by mid year (thousands)</b>                        |           |           |           |           |           |         |           |           |           |           |           |           |           |
| Occupied Palestinian Territory                                   | 3,053.3   | 3,138.5   | 3,225.2   | 3,314.5   | 3,407.4   | 3,508.1 | 3,612.0   | 3,719.2   | 3,825.5   | 3,935.25  | 4,048.40  | 4,169     | 4,293     |
| West Bank  | 1,943.7   | 1,992.6   | 2,042.3   | 2,093.4   | 2,146.4   | 2,203.7 | 2,262.7   | 2,323.5   | 2,385.2   | 2,448.4   | 2,513.3   | 2,580     | 2,649     |
| Gaza Strip   | 1,109.7   | 1,145.9   | 1,182.9   | 1,221.1   | 1,261.0   | 1,304.4 | 1,349.3   | 1,395.7   | 1,440.3   | 1,486.8   | 1,535.12  | 1,589     | 1,644     |
| <b>National Accounts (Million Dollars), constant 2004 prices</b> |           |           |           |           |           |         |           |           |           |           |           |           |           |
| GDP**  | 4,146.7   | 3,810.8   | 3,301.4   | 3,800.5   | 4,198.4   | 4,559.5 | 4,322.3   | 4,554.1   | 4,878.3   | 5,239.3   | 5,724.5   | 6,421.4   | 6,797.3   |
| <i>GDP per capita (USD)</i>                                      | 1,460.1   | 1,303.5   | 1,097.2   | 1,227.3   | 1,317.0   | 1,387.2 | 1,275.4   | 1,303.2   | 1,356.3   | 1,415.2   | 1,502.1   | 1,635.2   | 1,679.3   |
| <i>Household Expenditure</i>                                     | 3,981.3   | 3,884.5   | 3,589.7   | 4,088.9   | 4,400.3   | 4,467.5 | 4,197.5   | 4,591.2   | 4,851.9   | 5,229.4   | 5,204.0   | 5,713.0   | 6,436.8   |
| <i>Public Expenditure**</i>                                      | 1,080.3   | 1,003.7   | 930.3     | 886.4     | 1,048.9   | 833.3   | 870.4     | 892.7     | 995.9     | 1,159.5   | 1,322.3   | 1,772.2   | 2,027.1   |
| <i>Final consumption of NGOs</i>                                 | 135.1     | 164.1     | 184.3     | 200.4     | 152.3     | 196.7   | 189.0     | 185.9     | 290.9     | 305.5     | 270.2     | 264.3     | 260.2     |
| <i>Gross Capital Formation</i>                                   | 1,386.7   | 992.3     | 841.7     | 1,063.0   | 1,022.3   | 1,265.7 | 1,347.2   | 1,122.9   | 1,060.5   | 1,137.3   | 1,090.5   | 1,066.8   | 1,074.0   |
| <i>Net Balance of Goods Trade</i>                                | (2,239.4) | (1,887.8) | (1,917.3) | (2,194.3) | (2,209.8) | (2,009) | (1,668.6) | (1,970.5) | (2,047.4) | (2,289.5) | (1,908.7) | (2,235.3) | (2,779.4) |
| Commodity Imports  | 2,748.3   | 2,225.9   | 2,235.5   | 2,561.4   | 2,622.1   | 2,466.5 | 2,203.8   | 2,508.3   | 2,642.4   | 2,881.3   | 2,604.0   | 3,091.6   | 3,539.9   |
| Commodity Exports  | 508.9     | 338.1     | 318.2     | 367.1     | 412.3     | 457.5   | 535.2     | 537.8     | 595.0     | 591.8     | 695.3     | 856.3     | 760.5     |
| <i>Net Balance of Services Trade</i>                             | (197.3)   | (346.0)   | (327.3)   | (243.9)   | (215.6)   | (194.7) | (613.2)   | (268.1)   | (273.5)   | (302.9)   | (253.8)   | (159.6)   | (221.4)   |
| Services Imports   | 386.6     | 424.6     | 390.1     | 305.0     | 287.1     | 334.9   | 707.0     | 430.5     | 471.5     | 533.8     | 422.4     | 378.6     | 551.2     |
| Services Exports   | 189.3     | 78.6      | 62.8      | 61.1      | 71.5      | 140.2   | 93.8      | 162.4     | 198.0     | 230.9     | 168.6     | 219.0     | 329.8     |
| <b>Prices and Inflation</b>                                      |           |           |           |           |           |         |           |           |           |           |           |           |           |
| Average Exchange Rate of the USD Against the Shekel              | 4.086     | 4.208     | 4.742     | 4.550     | 4.477     | 4.482   | 4.454     | 4.110     | 3.587     | 3.929     | 3.739     | 3.578     | 3.85      |
| Average Exchange Rate of the JOD Against the Shekel              | 5.811     | 5.928     | 6.674     | 6.417     | 6.307     | 6.317   | 6.292     | 5.812     | 5.061     | 5.542     | 5.275     | 5.050     | 5.43      |
| Inflation Rate (%)***  | 2.8       | 1.2       | 5.7       | 4.4       | 3.0       | 4.1     | 3.8       | 1.9       | 9.9       | 2.75      | 3.75      | 2.88      | 2.78      |
| <b>Labor Market</b>  |           |           |           |           |           |         |           |           |           |           |           |           |           |
| Number of Employees (thousands)                                  | 600       | 505       | 477       | 564       | 578       | 603     | 636       | 690       | 667       | 718       | 745       | 837       | 858       |
| Participation Rate (%)   | 41.5      | 38.7      | 38.1      | 40.3      | 40.4      | 40.4    | 41        | 41.7      | 41.2      | 41.6      | 41.1      | 43        | 43.6      |
| Unemployment (%)   | 14.1      | 25.2      | 31.3      | 25.6      | 26.8      | 23.5    | 23.7      | 21.7      | 26.6      | 24.5      | 23.7      | 20.9      | 23        |

| Indicator                               | 2000  | 2001  | 2002  | 2003  | 2004  | 2005  | 2006  | 2007  | 2008    | 2009    | 2010    | 2011  | 2012  |
|---|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|---------|---------|---------|-------|-------|
| <b>Social Conditions</b>                |       |       |       |       |       |       |       |       |         |         |         |       |       |
| Poverty Rate (%) ***                    | -     | 27.9  | -     | -     | 25.9  | 24.3  | 24    | 31.2  | -       | 26.2    | 25.7    |       |       |
| Deep Poverty Rate (%) ***               | -     | 19.5  | -     | -     | 14.2  | 15.3  | 13.7  | 18.8  | -       | 13.7    | 14.1    |       |       |
| <b>Public Finance (Million Dollars)</b> |       |       |       |       |       |       |       |       |         |         |         |       |       |
| Net Domestic Revenues                   | 939   | 273   | 290   | 747   | 1,050 | 1,370 | 722   | 1,616 | 1,780   | 1,548.4 | 1,900.4 | 2,176 | 2,240 |
| Current Expenditures and Net Lending    | 1,199 | 1,095 | 994   | 1,240 | 1,528 | 1,994 | 1,426 | 2,567 | 3,273   | 2,920   | 2,983   | 2,952 | 3,047 |
| Development Expenses                    | 469   | 340   | 252   | 395   | 0     | 287   | 281   | 310   | -       | 46.8    | 275.1   | 296   | 211   |
| Surplus (deficit) Budget before Support | (260) | (822) | (704) | (493) | (478) | (624) | (704) | (951) | (1,493) | (1,342) | (1,083) | (776) | (807) |
| Total Grants & Assistance               | 510   | 849   | 697   | 620   | 353   | 636   | 1,019 | 1,322 | 1,763   | 1,402   | 1,277   | 978   | 932   |
| Total Surplus (deficit) Budget          | (219) | (313) | (259) | (268) | (125) | (275) | 34    | 61    | 270.2   | (144)   | (81)    | (94)  | (86)  |
| Public Debt                             | 795   | 1,191 | 1,090 | 1,236 | 1,422 | 1,602 | 1,494 | 1,439 | 1,406   | 1,732   | 1,883   | 2,213 | 2,483 |
| <b>Banking Sector (Million Dollars)</b> |       |       |       |       |       |       |       |       |         |         |         |       |       |
| Assets/Liabilities                      | 4,593 | 4,430 | 4,278 | 4,728 | 5,101 | 5,604 | 5,772 | 7,004 | 5,645   | 7,893   | 8590    | 9,110 | 9,799 |
| Equity                                  | 242   | 206   | 187   | 217   | 315   | 552   | 597   | 702   | 857     | 910     | 1,096   | 1,182 | 1,258 |
| Clients' Deposits                       | 3,508 | 3,398 | 3,432 | 3,625 | 3,946 | 4,190 | 4,216 | 5,118 | 5,847   | 6,111   | 6,802   | 6,973 | 7,484 |
| Credit Facilities                       | 1,280 | 1,186 | 942   | 1,061 | 1,417 | 1,788 | 1,843 | 1,705 | 1,829   | 2,109   | 2,825   | 3,483 | 4,122 |
| Number of Banks                         | 21    | 21    | 20    | 20    | 20    | 20    | 21    | 21    | 21      | 20      | 18      | 18    | 17    |

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, the Palestinian Monetary Authority. For a series data for the period before 2000, please refer to issue 23 of Monitor between hands. Base year is 2004 (2004=100).

\* West Bank: means the West Bank except that part of Jerusalem governorate which was annexed forcefully by Israel following its occupation of the West Bank in 1967 (with the exception of the data on unemployment and population).

\*\* The inflation rate is based on the comparison of average indices of consumer prices for the comparison year with its average in the previous year.

\*\*\* The PCBS defines poverty in relation with the family budget. Deep Poverty: any standard family (5 members: two adults and 3 children) possessing a budget of 1,783 NIS (2010) to cover the expenses of food, clothing and housing. Relative poverty: any standard family possessing a budget of 2,237NIS (2010) to cover the expenses of food, clothing, housing ,health, education, transportation and other expenses.

- Figures in brackets are negative.